

ضياء اللذار

في مسالك

الوابد البحري

تأليف

الإمام عبد الله بن سالم البصري

عبد الله بن سالم بن محمد البصري المكي الشافعي

حافظ المدار المعاشر رحمة رب العالمين

المرور بكرة المكرمة سنة ١٤٨٥ والمرف بها سنة ١١٢٤

رحمة الله تعالى

تحقيق ودراسة

مختصة من تحقيق
يشرف به حفظ

المجلد الثاني عشر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

ضَيْفَاءُ السَّادَرِيِّ
فِي مَسَكَالِ
أَبْوَابِ الْجَنَّةِ

(١٢)

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

أَطْبَعَهُ الْأُولَاءُ

٢٠١١ - هـ ١٤٣٢

ردمك : ٩٧٨ - ٢٣ - ٤١٨ - ٩٩٣٣



9789933418239



لِلْبُحُوثِ وَالرَّاسَاتِ

قَطْرٌ - الدُّوَّاْهُ

فَاكس: ٠٠٩٧٤٤٤٤٤١٨٧٠

Email: arraqueem@gmail.com

دَارُ النَّوَادِرِ

سُورِيَّة - لَبَّان - الْكُوُتُبِ

مُوَسَّسَةَ دَارِ النَّوَادِرِ مَرْفُ - شُورِيَّة * شِيكَادَارِ النَّوَادِرِ الْلَّبَّانِيَّةُ ش.م.م. لَبَّان * شِيكَادَارِ النَّوَادِرِ الْكُوُتُبِيَّةُ ذ.م.م. الْكُوُتُبِ
 سُورِيَّة - دَمْشَق - ص. ب: ٣٤٣٦ - هَاف: ٢٢٢٧٠١١ - فَاكس: ٢٢٢٧٠١١ (٢٢٢٧٠١١) (٩٩٣٣١١)
 لَبَّان - بَيْرُوت - ص. ب: ٥١٨٧١٤ - هَاف: ٥٢٢٨ - فَاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٩٩٦٦١١) (٠٠٩٧٤٤٤٤١٨٧٠)
 الْكُوُتُبِ - الصَّالِحَيَّ - بَرِجِ السَّاحَبِ - ص. ب: ٤٣٦٦ - هَاف: ٦٥٢٥٢٩ (٩٩٦٦١١) (٠٠٩٧٤٤٤٤١٨٧٠)
 هَاف: ٢٢٢٧٧٢٦ - فَاكس: ٢٢٢٧٧٢٥ (٠٠٩٧٤٤٤٤١٨٧٠)

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

أَسْسَاءَتَهُ: ١٤٣٢ - ٩٧٨ - دَارُ النَّوَادِرِ الْكُوُتُبِ الْمُهَاجِرُونَ وَالْمُهَاجِرَاتُ

تابع

(١٧)

كتاب الجنائز

٨٢ - باب

موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله

﴿يَنْزَلُونَ مِنَ الْأَجَدَاثِ﴾، الأَجَادُثُ الْقُبُورُ، ﴿يَغْرِيَنَّ﴾ أَثِيرَتْ، بَعْثَرَتْ حَوْضِي؛ أي: جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ، الإِيْفَاضُ الْإِسْرَاعُ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: ﴿إِلَى نَصْبٍ﴾ إِلَى شَيْءٍ مَنْصُوبٍ يَسْتَبِقُونَ إِلَيْهِ، وَالنَّصْبُ وَاحِدٌ وَالنَّصْبُ مَصْدَرٌ يَوْمُ الْخُرُوجِ مِنَ الْقُبُورِ، ﴿يَنْسَلُونَ﴾ يَخْرُجُونَ.

(باب: موعظة المحدث) - بكسر المهملة - (عند القبر) و(الموعظة) مصدر ميمي، وهي والوعظ: النصح والإذنار بالعواقب. (قعود): أي: وباب قعود، (أصحابه): أي: المحدث، (حوله) عند القبر لسماع الموعظة والتذكير بالموت وأحوال الآخرة، وهذا مع ما ينضم إليه من مشاهدة القبور وتذكر أصحابها وما كانوا عليه وما صاروا إليه، من أنفع الأشياء لجلاء القلوب، وينفع الميت أيضاً لما فيه من نزول الرحمة عند قراءة القرآن والذكر.

قال ابن المنيّر: لو فطن أهل مصر لترجمة البخاري هذه لقررت أعينهم لما يتعاطونه من جلوس الوعاظ في المقابر، وهو حسن إن لم تغالطه مفسدة، انتهى.

وقال الحافظ: وكان المصنف يشير - أي: بالترجمة - إلى التفصيل بين أحوال القعود، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحي أو الميت لم يكره، ويحمل النهي الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك، انتهى.

وقد استطرد المؤلف رحمة الله تعالى بذكر تفسير بعض ألفاظ من القرآن مناسبة لما ترجم له على عادته تكثيراً للفوائد، وإن كان بينهما مناسبة بعيدة، كذا قال الكرماني، وسيأتي عن الزين بن المنيّ ما يقتضي أن المناسبة بينهما قريبة، فقال في قوله تعالى:

﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧] الأجداث: القبور) واحدها جدث بفتح الجيم والمهملة، وسقط (الأجداث) الثاني من أصول كثيرة، وقد وصله ابن أبي حاتم وغيره من طريق قتادة والسدّي وغيرهما.

﴿بَعْرَتْ﴾ [الأنفطار: ٤] معناه: (أثيرت) بالمثلثة بعد الهمزة المضمومة، من الإثارة، يقال: (بعثرت حوضي؛ أي: جعلت أسفله أعلى) هذا كلام أبي عبيدة من كتاب «المجاز»، وقال السدي: (بعثرت)؛ أي: حركت فخرج ما فيها، رواه ابن أبي حاتم.

(الإيفاض) بهمزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة ثم ضاد معجمة، مصدر أو فض، وهو: (الإسراع)، قال أبو عبيدة: يوفضون، أي: يسرعون.

(وقرأ الأعمش) سليمان بن مهران: (إلى نصِّبٍ) يعني بفتح النون وسكون الصاد.

قال الحافظ: والأول أصح، وكذا ضبطه الفراء عن الأعمش في

كتاب «المعاني»، وهي قراءة الجمهور.

وفي كتاب «السبعة» لابن مجاهد: قرأها ابن عامر بضمتين، يعني بلفظ الجمع، وكذا قرأها حفص عن عاصم.

ومن هنا يظهر سبب تخصيص الأعمش بالذكر لأنه كوفي، وكذا عاصم، ففي انفراد حفص عن عاصم بالضم شذوذ.

وقال أبو عبيدة: **النَّصْبُ** بالفتح، هو **العَلَمُ** الذي نصبه ليعبدوه، ومن قرأ **(نُصْبٌ)** بالضم فهي جماعة، مثل: **رَهْنٌ** و**رُهْنٌ**.

(﴿يُوْفَضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣] إلى شيء منصوبٍ يستبقوه إليه) روى ابن أبي حاتم بسنده إلى الحسن في قوله: **إِلَى نُصْبٍ يُوْفَضُونَ﴾** [المعارج: ٤٣]، أي: يبتدرؤن أيهم يستلمه أول، وسقط لفظ **(يُوْفَضُونَ﴾)** من «اليونانية» ومن بعض الأصول.

(والنُّصْبُ) يعني بضم النون وسكون الصاد (واحدٌ، والنَّصْبُ) يعني بالفتح ثم السكون (مصدرٌ) قال الحافظ: كذا وقع فيه، والذي في «المعاني» للفراء - أي: نقاً عن الأعمش -: **النَّصْبُ والنُّصْبُ** واحد، وهو مصدر، والجمع الأنصاب، فكأن التغيير من بعض النقلة، انتهى.

وبقولنا: أي: نقاً عن الأعمش، لا يحسن تعقب العيني على الحافظ بأنه لا تغيير فيه، لكون البخاري قصد التفرقة بين الاسم والمصدر، انتهى. لأن ما في البخاري يوهم أنه كلام الأعمش، وليس كذلك، فإن كلامه ما نقله عنه الفراء في «المعاني».

﴿يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ المذكور في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ [ق: ٤٢] هو الخروج (من القبور)؛ أي: يخرج أهل القبور من قبورهم.

﴿يَنْسِلُونَ﴾ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١] أي: (يخرجون) كذا أورده عبد بن حميد وغيره عن قتادة، وسيأتي له معنى آخر؛ أي: في (التفسير) إن شاء الله تعالى.

قال الحافظ: وفي نسخة الصَّاغَانِي بعد قوله: (يخرجون): (من النسلان).

وهذه التفاسير أوردها لتعلقها بذكر القبر، ولها تعلق بالموعظة أيضاً.

قال الزين بن المُنَيَّر: مناسبة إيراد هذه الآيات في هذه الترجمة للإشارة إلى أن المناسب لمن قعد عند القبر أن يقصر كلامه على الإنذار بقرب المصير إلى القبر، ثم إلى النشر لاستيفاء العمل، انتهى.

* * *

١٣٦٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَاحَةٍ فِي بَقِيعِ الْفَرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعْهُ مِحْصَرَةٌ فَنَكَسَ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِحْصَرِهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٌ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيقَةٌ أَوْ سَعِيدَةً»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَكَلُّ عَلَى كِتَابِنَا

وَنَدَعُ الْعَمَلَ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلٍ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلٍ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُسَرُّونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُسَرُّونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: «فَامَّا مَنْ أَعْطَنَا وَنَقَّا» الآية.

وبالسند قال :

(حدثنا) - وفي رواية: (حدثني) بالإفراد - (عثمان) هو ابن محمد بن أبي شيبة، (قال: حدثنا) - وفي رواية: (حدثني) - (جرير) هو ابن عبد الحميد الضبي، (عن منصور) هو ابن المعتمر، (عن سعد ابن عبيدة) بسكون العين في الأول وضمها في الثاني، مصغراً، (عن أبي عبد الرحمن) هو عبد الله بن حبيب السلمي، (عن علي رضي الله عنه قال: كنا في جنازةٍ في بقيع الغرقد) بفتح المونحة وكسر القاف، و(الغرقد) بفتح الغين المعجمة والقاف، بينهما راءٌ ساكنة، وآخره دال مهملة: ما عظم من شجر العوسج، كان ينبت فيه فذهب، وهو مدفن أهل المدينة.

(فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ) هذا موضع الترجمة مع ما بعده، (ومعه مختصرة) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح المهملة وبالراء، هي كل ما اختصره الإنسان بيده فامسكه من عصاً ونحوها، سميت بذلك لأنها تحمل تحت الخصر غالباً للاتكاء عليها.

(فنكس) بتشديد الكاف وتحقيقها، أي: خفض رأسه وطأطأه

إلى الأرض على هيئة المهموم للفكر.

قال القسْطَلَانِي : يحتمل أن ذلك تفَكَّر منه عليه الصلاة والسلام في أمر الآخرة؛ لقرينة حضور الجنازة، أو فيما أبداه بعد ذلك لأصحابه.

وقال الْكَرْمَانِي : ويحتمل أن يراد تنكيس المخصرة.

(يجعل ينكت) - بفتح أوله وضم ثالثه وبالمعنى الفوقي آخره - أي : يضرب في الأرض (بمخصرته) ، ثم قال : ما منكم من أحدٍ ، من نفسٍ منفوسٍ ؟ أي : مصنوعة مخلوقة ، واقتصر المصنف في بعض طرقه على قوله : (ما منكم من أحد) .

(إلا كتب مكانها) بالرفع ، نائب فاعل (كتب) ؛ أي : كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة (من الجنة والنار) - (من) بيانية - (وإن) قد كتب : شقية أو سعيدة) قال في «المصابيح» : بالرفع ، أي : هي شقية أو سعيدة ، ويروى بنصبهما ، ويظهر أنه على الحال ، أي : وإن قد كتب هو - أي : حالها - شقية أو سعيدة .

قال الْكَرْمَانِي : وهذا نوع من الكلام غريب ، يحتمل أن يكون : (ما من نفس) بدل (ما منكم) ، و (إلا) ثانياً بدل (إلا) أولاً ، وأن يكون من باب اللف والنشر ، وأن يكون تعميماً بعد تخصيص ، إذ الثاني في كل منهما أعم من الأول ، انتهى .

وفي رواية : (كتب) بمثناة فوقي آخره ، وفي أخرى بإسقاط الواو قبل (إلا) .

(فقال رجلٌ) - هو عمر بن الخطاب، أو غيره كما سيأتي في (التفسير) - : (يا رسول الله، أ فلا تتكل)؛ أي: نعتمد (على كتابنا) الذي كتب علينا وقدر، (وندع العمل)؛ أي: نتركه.

(فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير)؛ أي: فسيُجريه القضاء (إلى عمل أهل السعادة) قهراً، أو يكون مآل حاله ذلك بدون اختياره. (وأما من كان منا من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟) قهراً.

(قال) ﷺ: (أما أهل السعادة فييسرون لعمل) أهل (السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل) أهل (الشقاوة).

وحاصل السؤال: ألا نترك مشقة العمل، فإننا سنصير إلى ما قدر علينا، فلا فائدة في السعي فإنه لا يرُدُّ قضاء الله وقدره؟
وحاصل الجواب: لا مشقة؛ لأن كل أحد ميسر لما خلق له، فهو يسير على من يسره الله عليه.

وقال الطيبي: قوله: (اعملوا) هو من الأسلوب الحكيم، منعهم عن الاتكال وترك العمل، وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبودية، يعني: أنتم عبيد، فعليكم بما امركم به، وإياكم في التصرف في أمور الربوبية؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّةَ وَالْإِنْسَانَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فلا تجعلوا العبادة وتركها سبباً مستقلاً لدخول الجنة والنار، بل إنها علامات فقط، انتهى.

(ثم قرأ) عليه الصلاة والسلام: ﴿فَمَمَّا مَنْ أَعْطَنَا وَلَقَنَ﴾ [الليل: ٥] زاد في رواية: (﴿وَصَدَقَ بِالْحَسْنَى﴾) (الآلية) [الليل: ٦] وسيأتي بقية الكلام على الحديث في (القدر) إن شاء الله تعالى.

قال النّووي: وفيه دلالة في إثبات القدر، وأن جميع الواقعات بقضاء الله وقدره، لا يسأل عما يفعل. وقيل: إن سر القدر ينكشف للخلائق إذا دخلوا الجنة، ولا ينكشف لهم قبل دخولها، انتهى.

واستدل به على إمكان معرفة الشقي من السعيد في الدنيا، كمن اشتهر له لسان صدق وعكسه، لأن العمل علامة وأماراة، فيحكم بظاهر الأمر، وأمرُ الباطن إلى الله تعالى.

* * *

٨٣ - بَابٌ

مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ

(باب : ما جاء في قاتل النفس) قال ابن رشيد : مقصود الترجمة : حكم قاتل النفس ؛ أي : قاتل نفسه وغيره ، والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه ، فهو أخص من الترجمة ، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الأولى ، لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعد ظلم نفسه ثبت فيه هذا الوعيد الشديد ، فأولى من ظلم غيره بإفاته نفسه .

وقال في «المصابيح» : ترجم على هذا ترجمة مبهمة على عادته فيما يتوقف فيه ، وذكر حجج القول الذي يميل إليه في وقوته ، كأنه ينبه على طرق الاجتهاد ، ونفس البخاري يظهر منه الميل إلى مذهب ابن عباس في المسألة ، انتهى .

ونقل الحافظ عن ابن المنيّر أنه نقل عن مالك : أن قاتل النفس لا تقبل توبته ، قال : ومقتضاه أن لا يصلّى عليه ، وهو ميل نفس البخاري .

ثم قال الحافظ : قلت : لعل البخاري أشار بذلك ؛ أي : بالترجمة ، إلى ما رواه أصحاب السنن من حديث جابر بن سمرة : (أن النبي ﷺ أتى برجل قتل نفسه بمشاقص ، فلم يصل عليه) .

وفي رواية النسائي : (أما أنا فلا أصلني عليه)، لكنه لما لم يكن على شرطه أومأ إليه بهذه الترجمة، وأورد فيها ما يشبهه من قصة قاتل نفسه ، انتهى .

* * *

١٣٦٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَّابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَّفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُذْبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» .

وبالسند قال :

(حدثنا مُسَدَّد) هو ابن مُسَرْهَد، قال : (حدثنا يزيد بن زريع) بالتصغير ، قال : (حدثنا خالد) ؟ أي : الحَدَّاء، (عن أبي قلابة) عبد الله ابن زيد الجرمي ، (عن ثابت بن الضحاك) ابن خليفة الأنصاري ، الأشهلي ، الأوسي ، أبي زيد المدنى ، وكان ممن بايع تحت الشجرة ، وشهد بدرًا ، وكان رديف رسول الله ﷺ يوم الخندق ، ودليله إلى حمراء الأسد .

قال الفلاس : مات سنة خمس وأربعين . وذكر كثيرون أنه مات في فتنة ابن الزبير ، زاد بعضهم : سنة أربع وستين ، قال الحافظ : وهذا عندي أشبه بالصواب ، لأن أبا قلابة - أي : الراوي عنه - قد صح سماعه منه ، ولم يطلب العلم إلا بعد سنة ستين ، والله أعلم ، انتهى .

روى له الجماعة.

(عن النبي ﷺ قال: من حلف بملةٍ غير ملة (الإسلام) كأن يقول: إن فعلت كذا فأنا يهودي، حال كونه (كاذباً متعمداً، فهو كما قال)، أي: فيكون على غير ملة الإسلام، وهذا على ظاهره إن قصد تعظيم تلك الملة، أو قصد التعليق، وأن يكون متصفاً بذلك عند وجود المعلق به، فيكفر في الحال؛ لأن إرادة الكفر كفر، فإن أراد تبعيد نفسه عن ذلك لم يكفر، وكذا إن أطلق، ويحرم، فلتزمه التوبة، ويندب له أن يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويستغفر الله تعالى، أو على أنه خرج مخرج التغليظ والزجر عن الحلف بالملة المنسوبة، إذ الحلف بالشيء تعظيم له.

(ومن قتل نفسه بحديدةٍ) كالسيف والسكين ونحوهما، وفي رواية (الأيمان): (ومن قتل نفسه بشيءٍ) فهو أعم، (عذب به)؛ أي: بالذكر، وفي رواية: (بها)؛ أي: بالحديدة، (في نار جهنم) ففيه أن الجزاء من جنس العمل.

وسيأتي الكلام على الحديث مستوفى في (الأيمان والنذور) إن شاء الله تعالى.

* * *

١٣٦٤ - وَقَالَ حَجَاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ فَمَا نَسِيَنَا، وَمَا نَخَافُ أَنْ

يُكذِّبُ جُنْدَبٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ بِرْجَلٍ جِرَاحٌ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ اللَّهُ: بَدَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

(وقال حجاج بن منهايل) بكسر الميم، الأنماطي السُّلْمِي، قال: (حدثنا جرير بن حازم) الأزدي، (عن الحسن) البصري، قال: (حدثنا جُنْدَبٌ) هو ابن عبدالله بن سفيان البَجَلِي طَوْفَانٌ، (في هذا المسجد)؛ أي: مسجد البصرة، وذِكْرُه وذِكْرُ عدم التسيان والخوف الآتيين للتأكد والتحقيق.

(فما نسينا) فيه إشارة إلى قرب العهد به واستمرار ذكره له، (وما نخاف أن يكذب جنبد على النبي ﷺ) وفي رواية: (عن النبي)، فيكون متعلقاً بقوله: (حدثنا جنبد)، أو بـ(يكذب) على معنى النقل، أي: ينقل عن النبي ﷺ الكذب.

(قال: كان بِرْجَلٍ) - قال الحافظ: لم أقف على تسمية هذا الرجل - (جراح) بكسر الجيم وآخره حاء مهملة. قال الْكَرْمَانِي: وفي بعضها: (خراج) بضم المعجمة وتحقيق الراء، وهو ما يخرج من البدن من العروج.

(قتل نفسه)؛ أي: بسبب الجراح، والجملة صفة لـ (جراح)، وفي رواية: (فقتل نفسه)، (فقال الله) عَجَّلَ: (بَدَرَنِي عَبْدِي) قال الرَّزْكَشِي: أي: لم يصبر حتى أقْبضَ روحه، أي: من غير سبب له في ذلك، بل استعجل وأراد أن يموت قبل الأجل، انتهى.

(حرمت عليه الجنة) تحريمًا مؤبدًا إن استحل ذلك، أو: في وقتٍ مَا، كالوقت الذي يدخل فيه السابقون، أو الوقت الذي يعذب فيه الموحدون في النار ثم يخرجون، أو: جنة خاصة كجنة عدن، أو: هو على سبيل التغليظ، وظاهره غير مراد، زاد التّوسي: أو يكون شرع من مضى أن أصحاب الكبائر يكفرون بها.

وسيأتي هذا الحديث في ذكر بني إسرائيل، وقد وصله المصنف هناك فقال: (حدثنا محمد، حدثنا حجاج بن منهال) فذكره.

قال الحافظ: وهو أحد الموضعين التي يستدل بها على أنه ربما علق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه فيه واسطة، لكنه أورده هنا مختصراً، وأورده هناك مبسوطاً، فقال في أوله: (كان فيمن كان قبلكم رجل) وقال فيه: (فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده، فما رقا الدم حتى مات).

قال: وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك.

* * *

١٣٦٥ - حدثنا أبو اليمان، أخْبَرَنَا شُعِيبٌ، حَدَّثَنَا أبو الزَّنَادُ، عنِ الأَعْرَجِ، عنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ».

وبالسند قال:

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع، (قال: أخْبَرَنَا شُعِيبٌ) هو ابن أبي حمزة، قال: (حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان، (عن الأعرج) عبد

الرَّحْمَنُ بْنُ هَرْمَزٍ، (عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: الَّذِي يَخْنَقُ نَفْسَهُ يَخْنَقُهَا فِي النَّارِ) - بضم نون (يختنق) في الموضعين - (والذِّي يطعنها يطعنها في النار) بضم العين المهملة فيهما. قال في «الفتح»: كذا ضبط في الأصول. وقال الْكَرْمَانِي وتابعه الْبِرْمَاوِي: بفتح العين وضمها.

قال في «الفتح»: وهذا من أفراد البخاري من هذا الوجه، وقد أخرجه في (الطب) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مطولاً، ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم، وليس فيه ذكر الخنق، وفيه من الزيادة ذكر السُّمْ وغَيْرِهِ، وفيه: (فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُدًا فِيهَا أَبَدًا).

قال: وقد تمسك به المعتزلة وغيرهم ممن قال بخلد أصحاب المعاصي في النار، وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة:

منها: توهيم هذه الزيادة، فإنها - كما قال الترمذى - لم تذكر إلا في هذه الطريق، قال: وهو أصح؛ لأن الروايات قد صحت بأن أهل التوحيد يذبحون ثم يخرجون منها ولا يخلدون. وأجاب غيره بحمل ذلك على المستحل، وهو كافر مخلد.

وقيل: ورد مورد الضر.

وقيل: المعنى: إن هذا جزاؤه، لكن قد تكرم الله على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم.

وقيل : التقدير : مخلداً فيها إلا أن يشاء الله تعالى .

وقيل : المراد بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام . قال : وهذا أبعدها .

وسيأتي له مزيد بسط عند الكلام على أحاديث الشفاعة إن شاء الله تعالى .

واستدل به على أن القصاص من القاتل يكون بما قتل به ، اقتداءً بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه ، وهو استدلال ضعيف ، انتهى .

* * *

٨٤ - بَابٌ

مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى
الْمُنَافِقِينَ وَالْإِسْتِغْفَارُ لِلْمُشْرِكِينَ

رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(باب: ما يكره من الصلاة على المنافقين، والاستغفار للمرتكبين) قال الزبير بن المظير: عدل عن قوله: كراهة الصلاة على المنافقين . . . إلخ، لينبه على أن الامتناع من طلب المغفرة لمن لا يستحقها لا من جهة العبادة الواقعه من صورة الصلاة، فقد تكون العبادة طاعة من وجهه، معصية من وجهه، والله أعلم.

(روايه) - أي: ما ذكر من كراهة الصلاة، إلخ - (ابن عمر) ابن الخطاب (رضي الله عنه)، (عن النبي رضي الله عنه) قال الحافظ: كأنه يشير إلى حديثه في قصة الصلاة على عبدالله بن أبي أيض، وقد تقدم - أي: موصولاً - في (باب القميص الذي يكف)، انتهى.

وقال البرماوي: العجب من قول الكرماني: إنه إنما جزم به ولم يذكر إسناده، إما أنه لم يكن الراوي بشرطه، أو لأنه ذكره في موضع آخر، انتهى.

وأقول : والعجب أيضاً منه أنه أحال شرح الحديث على ذلك الباب الذي وصله البخاري فيه .

* * *

١٣٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي الْلَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَابِ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَنْ سُلَوْلَ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكَلَمُ لِيُصَلِّي عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَثَبَتَ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أَبِي وَقْدَ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا، أُعَدَّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَالَ: «أَخْرُجْ عَنِي يَا عُمَرُ!»، فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنِّي خُيِّرْتُ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ فَغُفِرَ لَهُ لَرِدْتُ عَلَيْهَا»، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَمْكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَّلَتِ الْآيَاتِنَ مِنْ «بَرَاءَةً» ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ إِلَى «وَهُمْ فَيَسْقُونَ» [التوبية: ٨٤]، قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدِ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وبالسند قال :

(حدثنا يحيى بن بكيير)، قال: (حدثني الليث) بن سعد، (عن عقيل) - بالتصغير - ابن خالد الأيلي، (عن ابن شهاب) الزهري، (عن عبيدة الله بن عبد الله) بتصغر الأول، وهو أحد الفقهاء السبعة، (عن ابن

عباسٍ، عن عمر بن الخطاب ﷺ، أنه قال: لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول) (سلول) هي أم عبد الله، لا ينصرف للعلمية والتأنيث، وعليه ف (ابن سلول) صفة لـ (عبد الله) مرفوع لا لأبي، ويكتب بالألف، وأبي [منون، وسبق التنبية عليه مراراً] ^(١).

(دعي له رسول الله ﷺ) - بناء (دعي) للمجهول - (يصلني عليه، فلما قام رسول الله ﷺ للصلوة عليه (وثبت) بفتح المثلثة وسكون المودحة؛ أي: قمت (إليه، فقلت: يا رسول الله! أتصلي على ابن أبي، وقد قال يوم كذا وكذا: كذا وكذا؟ أعدد عليه) ﷺ (قوله) القبيح في حق النبي ﷺ والمؤمنين .

(فتبسم رسول الله ﷺ وقال: أخْر عنِي يا عمر. فلما أكثرت عليه) ﷺ الكلام (قال: إني خيرت) بالبناء للمفعول، وفي بعض الأصول: (قد خيرت) بزيادة (قد)، أي: في قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ الآية [التوبه: ٨٠]، (فاخترت) الاستغفار.

(لو أعلم أني إن زدت) - وفي رواية: (لو زدت) - (على السبعين فغفر له) وفي رواية: (يغفر) بلفظ المضارع، (الزدت عليها).

(قال) عمر: (فصلى الله علية رسول الله ﷺ ثم انصرف) من صلاته، (فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآياتان من) سورة (براءة) - بالرفع على الحكاية -: ﴿وَلَا تُقْصِلِ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبْدَأَ﴾ - زاد في

(١) ما بين معاوتيين بياض في «ن».

رواية: («وَلَا نَقْمَنَّ عَلَىٰ قَبِيرٍ») - (إلى: «وَهُمْ فَنِسْقُونَ») وفي رواية: (إلى قوله: «وَهُمْ فَنِسْقُونَ») فنهى عن الصلاة عليهم، لأن القصد منها الدعاء والاستغفار لهم، وذلك ممنوع في حق الكافر.

(قال) عمر: (فعجبت بعده من جرأتي) - بضم العجمي وسكون الراء - (على رسول الله ﷺ يومئذ) في مراجعتي له، (والله ورسوله أعلم) وسيأتي بقية الكلام عليه في التفسير إن شاء الله تعالى.

* * *

ثَنَاءُ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ

(باب : ثناء الناس على الميت) ؛ أي : مشروعيته وجوائزه مطلقاً، بخلاف الحي فإنه ينهى عنه إذا أفضى إلى الإطراء خشية عليه من الزهو، أشار إلى ذلك الزين بن المُعَيْر.

١٣٦٧ - حَدَّثَنَا آدُمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَهْيَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَرُوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَجَبَتْ»، ثُمَّ مَرُوا بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًا فَقَالَ: «وَجَبَتْ»، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما وَجَبَتْ؟ قَالَ: «هَذَا أَثْيَتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْيَتُمْ عَلَيْهِ شَرًا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

وبالسند قال :

(حدثنا آدم) ابن أبي إياس، قال : (حدثنا شعبة) ابن الحجاج، (حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال : سمعت أنس بن مالك صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : مَرُوا) - وفي رواية : (مر)، بالبناء للمجهول - (بجنازةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا) وفي رواية النضر بن أنس عند الحاكم : (كنت قاعداً عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمر

بجنازة فقال : ما هذه الجنازة؟ قالوا : جنازة فلان الفلانى ، كان يحب الله ورسوله ويعمل بطاعة الله ويسعى فيها).

وقالوا^(١) ضد ذلك في التي أثناوا عليها شرآ ، ففيه تفسير ما أبهم من الخير والشر من رواية عبد العزيز ، وللحاكم أيضاً من حديث جابر : (فقال بعضهم : لنعم المرء؛ لقد كان عفيفاً مسلماً) ، وفيه أيضاً : (وقال بعضهم : بئس المرء كان، إنْ كان لفظاً غليظاً).

(فقال النبي ﷺ : وجبت) في بعض طرقه تكرار (وجبت) ثلاثة ، قال النووي : والتكرار فيه لتأكيد الكلام المبهم؛ ليحفظ ويكون أبلغ . (ثم مروا بأخرى فأثناوا عليها شرآ) فيه استعمال الثناء في الشر للمؤاخاة والمشاكلة ، وحقيقة إنما هي في الخير .

(فقال) عليه الصلاة والسلام : (وجبت) وسيأتي آخر الجنائز في (باب النهي عن سب الأموات) أوجوبة عن استشكال إقراره عليه الصلاة والسلام الصحابة ﷺ على الثناء على الأموات بالشر مع النهي عن سبهم ، ومن جملتها أن محله في حق غير الكافر والمنافق ، وفي غير المتظاهر بالفسق والبدعة .

قال النووي : الظاهر أن الذي أثناوا عليه شرآ كان من المنافقين .
قال الحافظ : ويرشد إلى ذلك ما رواه أحمد من حديث أبي قتادة بإسناد صحيح : (أنه ﷺ لم يصل على الذي أثناوا عليه شرآ ، وصلى على الآخر).

(١) في «و» : «وقال».

(قال عمر بن الخطاب رض) لرسول الله صل: (ما وجبت؟)
- وزاد مسلم: (فَدَى لَكَ أَبِي وَأُمِّي، مَا وَجَبَتْ؟) - (قال: هَذَا أَثْنَيْتُمْ
عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًا، فَوَجَبَتْ لَهُ
النَّارَ).

فيه بيان المراد بقوله: (وجبت)، أي: الجنة لذى الخير، والنار
لذى الشر، وفي رواية مسلم: (من أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة،
وهو أبين في العموم من رواية آدم).

وفيه ردٌ على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لغيبة
أطلع الله نبيه عليه، وإنما هو خبر عن حكم أعلم الله به، قاله في
«الفتح».

قال: والمراد بالوجوب الثبوت، أو هو في صحة الواقع كالشيء
الواجب، والأصل أن لا يجب على الله شيء، بل الثواب فضله،
والعقاب عدله، لا يسأل عما يفعل.

(أَنْتُمْ شَهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ) قال في «الفتح»: أي: المخاطبون
بذلك من الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان.

وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا
ينطقون بالحكمة، بخلاف من بعدهم، قال: والصواب أن ذلك
يختص بالثقات والمتقيين، انتهى.

وسيأتي في (الشهادات) بلفظ: (المؤمنون شهادة الله في الأرض)،
وعند أبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة: (إن بعضكم

على بعض لشهيد)، وسيأتي مزيد بسط فيه في الكلام على الحديث الذي
بعده، انتهى.

* * *

١٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ
بِهَا مَرْضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رض، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةُ،
فَأَثْنَيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رض: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى
فَأَثْنَيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رض: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِالثَّالِثَةِ،
فَأَثْنَيَ عَلَى صَاحِبِهَا شَرًا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ: فَقُلْتُ:
وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ: كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صل: «أَيُّمَا
مُسْلِمٌ شَهَدَ لَهُ أَرْبَعَةُ بِخَيْرٍ أَدْخِلْهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»، فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةُ؟ قَالَ:
«وَثَلَاثَةُ»، فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ»، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ.

وبالسند قال:

(حدثنا عفان بن مسلم) زاد في مسلم: (هو الصفار). قال
الحافظ: كذا للأكثر، وذكر أصحاب الأطراف أنه أخرجه قائلاً فيه:
(قال عفان)، وبذلك جزم البيهقي، وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة في
«مسنده» عن عفان به، انتهى.

قال: (حدثنا داود بن أبي الفرات) بلفظ النهر المعروف، أبو
عمرو، واسم أبي الفرات: عمرو الكندي، من أهل مرو، قدم

البصرة، وثقة ابن معين وأبو داود والعجلاني وغيرهم.
مات سنة سبع وستين ومئة. روى له البخاري والترمذى والنسائى
وابن ماجه.

(عن عبدالله بن بريدة) تصغير بردة، (عن أبي الأسود) واسمه
ظالم بن عمرو بن سفيان، وقيل: عمرو بن ظالم، ويقال: عويم بن
ظليم بالتصغير فيهما، وقيل غير ذلك، وهو التابعى الكبير المشهور
بالدليلى، بكسر المهملة وسكون التحتية، ويقال: الدؤلى بضم
المهملة بعدها همزة مفتوحة، البصري قاضيها.

قال الواقدي: كان من أسلم على عهد النبي ﷺ، وقاتل مع
علي يوم الجمل.

وقال الذهبي: كان من وجوه الشيعة، قرأ القرآن على علي رض،
وهو أول من وضع مسائل في النحو [بإشارة عليٍّ]، فلما عرضها عليه
قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت! فمن ثمّ سمي النحو. ^(١)
وقال ابن سعد: كان شاعرًا متشيّعًا، وكان ثقة في حديثه، وكذا
وثقة ابن معين والعجلاني وغيرهما.

وذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» فقال: كان ذا دين وعقل،
ولسان وبيان، وفهم وذكاء وحزم، وكان من كبار التابعين، انتهى.
واستخلفه ابن عباس على البصرة لما خرج منها، وأقره علي رض.

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «و».

مات في طاعون الجارف [سنة تسع وستين، وكان له يوم مات خمس وثمانون سنة. وقيل: قبل الطاعون، ومات في طاعون الجارف]^(١) في ثلاثة أيام في كل يوم نحوً من سبعين ألفاً، ومات لأنس رضي الله عنه من أولاده وأولاد أولاده سبعون ولداً. روى له الجماعة.

(قال)؛ أي: أبو الأسود: (قدمت المدينة) النبوية (وقد وقع بها مرضٌ) - زاد في رواية (الشهادات): (وهم يموتون موتاً ذريعاً)؛ أي: سريعاً، وهو بالذال المعجمة - (فجلست إلى)؛ أي: عند (عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فمرت به جنازةٌ، فأثنى) - بالبناء للمفعول في جميع الأصول، قاله الحافظ - (على صاحبها خيراً) قال الحافظ: كذا في جميع الأصول أيضاً: (خيراً) بالنصب، وكذا (شراً)، وقد غلط من ضبط (أثنى) بفتح الهمزة على البناء للفاعل. قال ابن التين: الصواب بالرفع، وفي نصبه بعدٌ في اللسان، ووجهه غيره بأن الجار وال مجرور أقيم مقام المفعول الأول، و(خيراً) مقام الثاني، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه.

وقال النّووي: هو منصوب بنزع الخافض، أي: أثني عليه بخير. وقال ابن مالك: (خيراً) صفة لمصدر محدوف، فأقيمت مقامه فنصبت، لأن (أثني) مسند إلى الجار وال مجرور، قال: والتفاوت بين الإسناد إلى المصدر والإسناد إلى الجار وال مجرور قليل، انتهى.

(١) ما بين معکوفتين ليس في «و».

وقال صاحب «المصابيح»: وأولى منه أن يكون (خيراً) مفعولاً لمحذوف، أي: فقال المثنون خيراً، أي: ونائب الفاعل هو الجار وال مجرور.

(قال عمر رضي الله عنه: وجبت، ثم مر) - بضم الميم - (بآخرى فأثنى على صاحبها خيراً، فقال عمر رضي الله عنه: وجبت. ثم مر بالثالثة فأثنى على صاحبها شرّاً، فقال عمر رضي الله عنه: (وجبت. فقال أبو الأسود) - الراوى المذكور، وهو بالإسناد السابق - : (قلت: وما وجبت يا أمير المؤمنين؟) قال الحافظ: هو معطوف على شيء مقدر، أي: قلت: هذا شيء عجيب، وما معنى قولك لكل منهما (وجبت) مع اختلاف الثناء بالخير والشر؟.

(قال) عمر: (قلت كما قال النبي صلوات الله عليه وآله وسلام: أيمما مسلم شهد له أربعة بخير، أدخله الله الجنة) قال الحافظ: الظاهر أن قوله: (أيمما مسلم) هو المقول - أي: مقول النبي صلوات الله عليه وآله وسلام - فحيثئذ يكون قول عمر لكل منهما: (وجبت) قاله بناء على اعتقاده صدق الوعد المستفاد من قوله صلوات الله عليه وآله وسلام: (أدخله الله الجنة)، انتهى.

وهذا الذي استظرفه الحافظ استظرفه البرّماوي تبعاً للكرمانى بعد أن أبدى ثلاث احتمالات: أحدها: هذا، ثانية: أن المقول هو (وجبت) المذكور في حديث أنس السابق، فيكون هذا موقوفاً على عمر، ثالثها: أن يكون كليهما.

ثم قال الحافظ: وأما اقتصار عمر على ذكر أحد الشقين - أي:

وهو دخول الجنة بشهادة الأربعـة - فهو إما للاختصار، وإما لإحالته السامـع على القياس، والأول أظـهـرـ، انتـهـىـ.

(فقلـناـ: وـثـلـاثـةـ؟ـ)ـ قالـ الحـافـظـ:ـ فيهـ اعتـبارـ مـفـهـومـ المـوـافـقـةـ؛ـ لأنـهـ سـأـلـهـ عنـ الـثـلـاثـةـ وـلـمـ يـسـأـلـهـ عـمـاـ فـوـقـ الـأـرـبـعـةـ كـالـخـمـسـةـ مـثـلـاـ.

وـفـيهـ:ـ أـنـ مـفـهـومـ الـعـدـدـ لـيـسـ دـلـيـلـاـ قـطـعـيـاـ بـلـ هـوـ فـيـ مقـامـ الـاحـتمـالـ.

(قـالـ:ـ وـثـلـاثـةــ.ـ فـقـلـناـ:ـ وـاثـنـانـ؟ـ قـالـ:ـ وـاثـنـانــ.ـ ثـمـ لـمـ نـسـأـلـهـ عنـ الـوـاحـدـ)ـ قالـ الزـيـنـ اـبـنـ الـمـنـيـرـ:ـ إـنـمـاـ لـمـ يـسـأـلـهـ عـمـرـ عنـ الـوـاحـدـ اـسـتـبـعـادـاـ مـنـهـ أـنـ يـكـتـفـىـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ المـقـامـ الـعـظـيمـ بـأـقـلـ مـنـ النـصـابـ.

وـقـالـ أـخـوـهـ فـيـ «ـالـحـاشـيـةـ»ـ:ـ فيهـ إـيمـاءـ إـلـىـ الـاـكـتـفـاءـ فـيـ التـرـكـيـةـ بـوـاحـدـ.

قـالـ الحـافـظـ:ـ وـفـيهـ قـالـ الدـاوـدـيـ:ـ الـمـعـتـبـرـ فـيـ ذـلـكـ شـهـادـةـ أـهـلـ الـفـضـلـ وـالـصـدـقـ،ـ لـاـ فـسـقـةـ؛ـ لـأـنـهـ قـدـ يـشـنـونـ عـلـىـ مـنـ يـكـونـ مـثـلـهـ،ـ وـلـاـ مـنـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـمـيـتـ عـدـاـوـةـ لـأـنـ شـهـادـةـ الـعـدـوـ لـاـ تـقـبـلـ.

وـنـقـلـ الطـيـبـيـ عـنـ الـمـظـهـرـيـ قـالـ:ـ لـيـسـ مـعـنـىـ قـوـلـهـ:ـ (ـأـنـتـمـ شـهـداءـ اللـهـ فـيـ الـأـرـضـ)ـ أـنـ الـذـيـ يـقـولـونـهـ فـيـ حـقـ شـخـصـ يـكـونـ كـذـلـكـ،ـ حـتـىـ يـصـيرـ مـنـ يـسـتـحـقـ الـجـنـةـ مـنـ أـهـلـ النـارـ بـقـوـلـهـمـ،ـ وـلـاـ عـكـسـ،ـ بـلـ مـعـنـاهـ أـنـ الـذـيـ أـثـنـواـ عـلـيـهـ خـيـرـاـ رـأـوـهـ مـنـهـ كـانـ ذـلـكـ عـلـامـةـ كـوـنـهـ مـنـ أـهـلـ الـجـنـةـ،ـ وـبـالـعـكـسـ.

وـتـعـقـبـهـ الطـيـبـيـ بـأـنـ قـوـلـهـ:ـ (ـوـجـبـ)ـ بـعـدـ الثـنـاءـ،ـ حـكـمـ عـقـبـ وـصـفـاـ مـنـاسـبـاـ فـأـشـعـرـ بـالـعـلـيـةـ،ـ وـكـذـاـ قـوـلـهـ:ـ (ـأـنـتـمـ شـهـداءـ اللـهـ فـيـ الـأـرـضـ)ـ؛ـ لـأـنـ

الإضافة فيه للتشريف بأنهم بمنزلة عالية عند الله، فهو كالتزكية للأمة بعد أداء شهادتهم، فينبغي أن يكون لها أثر، قال: وإلى هذا يومنا قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا﴾ الآية [البقرة: ١٤٣].

وقال النّووي: قال بعضهم: معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أثني عليه أهل الفضل؛ وكان ذلك مطابقاً للواقع، فهو من أهل الجنة، فإن كان غير مطابق فلا، وكذا عكسه.

قال: والصحيح أنه على عمومه، أن من مات فأليم الله تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلاً على أنه من أهل الجنة، سواءً كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا، فإن الأعمال داخلة تحت المしまいة، وهذا الإلهام يستدل به على تعينها، وبهذا تظهر فائدة الثناء، انتهى.

قال الحافظ: وهذا في جانب الخير واضح، ويعيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً: (ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأدرين أنهم لا يعلمون منه إلا خيراً، إلا قال الله تبارك وتعالى: قد قبلت قولكم وغفرت لهم ما لا تعلمون).

قال: وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك إنما يقع ذلك في حق من غالب شره على خيره، وقد وقع في رواية النضر المشار إليها أول الباب في آخر حديث أنس: (إن الله ملائكة تنطق على ألسنة بني آدم بما في المرء من الخير والشر) انتهى.

وفي القَسْطَلَانِي : وهل يختص الثناء الذي ينفع الميت بالرجال ، أو يشمل النساء أيضاً؟ وإذا قلنا : إنهم يدخلن ، فهل يكتفى بامرأتين ، أو لابد من رجل وامرأتين؟ محل نظر ، وقد يقال : لا يدخلن ؛ لقصة أم العلاء الانصارية لما أثبتت على عثمان بن مظعون بقولها : (فشهادتي عليك لقد أكرمك الله تعالى ، فقال لها النبي ﷺ : وما يدريك أن الله أكرمه) فلم يكتف بشهادتها ، قال : لكن قد يجاحب بأنه عليه الصلاة والسلام إنما أنكر عليها القطع بأن الله أكرمه ، وذلك مغيب عنها ، بخلاف الشهادة للميت بأفعاله الحسنة الملتبس بها في الدنيا ، انتهى .

قال الحافظ : واستدل به على جواز ذكر المرء بما فيه من خير أو شر للمحاجة ، ولا يكون ذلك من الغيبة ، وسيأتي البحث عن ذلك في باب النهي عن سب الأموات) .

قال : وهو أصل في قبول الشهادة بالاستفاضة ، وأن أقل أصلها اثنان .

وقال ابن العربي : فيه جواز الشهادة قبل الاستشهاد ، وقبولها قبل الاستفصال ، انتهى .

وأقول : في الاستدلال به على بعض ما ذكر نظر لا يخفى ، والله أعلم .

* * *

ما جاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : «إِذَا الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسْطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُبَرَّزُونَ عَذَابَ الْهُوَنِ» [الأنعام: ٩٣] هُوَ الْهَوَانُ، وَالْهُوَانُ الرَّفْقُ، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : «سَنَعِذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرْدُونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ» [التوبية: ١٠١] وَقَوْلُهُ تَعَالَى «وَحَاقَ بِكُلِّ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ» ⑥ الْتَّارُ يَعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَذْخُلُوا مَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» [غافر: ٤٥ - ٤٦].

(باب: ما جاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ) قالَ فِي «الفتح» : لم يَتَعَرَّضَ المَصْنُفُ فِي التَّرْجِمَةِ لِكُونِ عَذَابِ الْقَبْرِ يَقْعُدُ عَلَى الرُّوحِ فَقْطًا ، أَوْ عَلَيْهَا وَعَلَى الْجَسَدِ ، وَفِيهِ خَلَافٌ شَهِيرٌ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَجَمِيعُ أَهْلِ السَّنَةِ - كَمَا سَيَأْتِي - أَنْ يَقْعُدُ عَلَى الْجَسَدِ بِعِينِهِ أَوْ بِعَضِهِ ، بَعْدَ إِعَادَةِ الرُّوحِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى جَزِءٍ مِنْهُ .

قالَ : وَكَأَنَّهُ تَرَكَهُ لَأَنَّ الْأَدَلَّةَ الَّتِي يَرْضَاهَا لَيْسَ قَاطِعَةً فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، فَلَمْ يَتَقْلِدِ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ وَاكْتَفِي بِإِثْبَاتِ وَجُودِهِ ، خَلَافًا لِمَنْ نَفَاهُ مُطْلَقًا مِنَ الْخَوَارِجِ وَبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ ، كَضْرَارَ بْنِ عُمَرَ ،

وبيشِّر المَرِيسِي ومن وافقهما، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم، وأكثروا من الاحتجاج له، وذهب بعض المعتزلة كالجَيَّاني إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين، وبعض الأحاديث الآتية ترد عليهم أيضاً، انتهى.

(وقوله تعالى) قال الحافظ: بالجر عطفاً على عذاب القبر، زاد القَسْطَلَانِي: أو بالرفع على الاستئناف، أي: وباب ما ورد في تفسير الآيات المذكورة.

﴿وَلَوْ تَرَى إِذَا الْفَلَامُونَ فِي غَمَرَتِ الْمَوْتِ﴾؛ أي: شدائده، لو ترى زمن غمراتهم، وجواب (لو) محدوف، نحو: لرأيت أمراً فظيعاً، وسقط في رواية قوله: (ولو ترى)، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾ بقبض أرواحهم، أو بالعذاب، ﴿أَخْرِجُوهُ أَنفُسَكُمْ﴾؛ أي: قائلين لهم: أخرجوها إلينا من أجسادكم؛ تغليظاً وتعنيفاً عليهم.

قال الحافظ: روى الطبراني وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله تعالى: (﴿وَلَوْ تَرَى إِذَا الْفَلَامُونَ فِي غَمَرَتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ﴾) قال: هذا عند الموت، والبسط الضرب، يضربون وجوههم وأدبارهم)، انتهى.

ويشهد له قوله تعالى في سورة القتال: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدَبَرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٧]، قال: وهذا وإن كان قبل الدفن - والترجمة في عذاب القبر - فهو من جملة العذاب الواقع قبل يوم القيمة، وإنما أضيف العذاب إلى القبر لكون معظمه

يقع فيه، ولكون الغالب على الموتى أن يقبروا، وإنما فالكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته ولو لم يدفن، ولكن ذلك محجوب عن الخلق إلا من شاء الله، انتهى.

(الليوم) يريد وقت الإمامات؛ لما فيه من شدة النزع، أو الوقت الممتد من الإمامات إلى ما لا نهاية له، الذي فيه عذاب البرزخ والقيمة، قاله الزمخشري.

﴿تَجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُوْنِ﴾ بضم الهاء، (قال أبو عبدالله: الهون هو الهوان) يريد: العذاب المتضمن لشدة وإهانة، وإضافته إلى الهون لتمكنه فيه، وسقط في رواية قوله: (قال أبو عبدالله). (والهون) بالفتح: (الرفق).

(وقوله) - بالرفع في «اليونانية» - (جل ذكره: ﴿سَنَعْذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾) قال الحافظ: روى الطبراني وابن أبي حاتم والطبراني في «الأوسط» من طريق السدي، عن أبي مالك، عن ابن عباس قال: (خطب رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال: اخرج يا فلان فإنك منافق) فذكر الحديث، وفيه: (ففضح الله المنافقين)، فهذا العذاب الأول، والعذاب الثاني عذاب القبر.

وروى الطبراني وابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور، عن معمر، عن الحسن: (﴿سَنَعْذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾): عذاب الدنيا وعذاب القبر.

وقال الطبراني: والأغلب أن أحد المرتدين عذاب القبر، والأخرى يتحمل الجوع أو السبي أو القتل أو الإذلال أو غير ذلك، انتهى.

﴿شَمَّ يَرَدُونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ في جهنم .

(وقوله تعالى) - بالرفع - ﴿وَحَاقَ﴾ ، أي: أحاط ﴿بِعَالِ فِرْعَوْنَ﴾ ، أي: فرعون وقومه، واستغنى بذكرهم عن ذكره للعلم بأنه أولى بذلك ، ﴿سُوءُ الْعَذَابِ﴾ الغرق أو القتل أو النار ، ﴿النَّارُ يُرَضِّونَ عَلَيْهَا مُعْدُواً وَعَشِيَّاً﴾ وعرضُهم على النار إحراقهم بها ، من قولهم: عرض الأسارى على السيف ، إذا قتلوا به .

﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ ، أي: هذا العذاب ما دامت الدنيا ، فإذا قامت الساعة قيل لهم: ﴿أُدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ - أي: يا آل فرعون - ﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ ، أي: عذاب جهنم ، فإنه أشد مما كانوا فيه ، وقرىء: ﴿أُدْخِلُوا﴾ على أمر الملائكة بادخالهم النار .

قال الحافظ: روى الطبرى من طريق الثورى ، عن أبي قيس ، عن هذيل بن شرحبيل ، قال: (أرواح آل فرعون في طير سود تغدو وتروح على النار ، فذلك عرضها) ، ووصله ابن أبي حاتم من طريق ليث ، عن أبي قيس ، فذكر عبدالله بن مسعود فيه ، وليث ضعيف ، وسيأتي بعد بابين في الكلام على حديث ابن عمر بيان أن هذا العرض يكون في الدنيا قبل يوم القيمة .

قال القرطبي: الجمهور على أن هذا العرض في البرزخ ، وهو حجة في إثبات عذاب القبر .

وقال غيره: وقع ذكر عذاب الدارين في هذه الآية مفسراً مبيناً ، لكنه حجة على من أنكر عذاب القبر مطلقاً ، لا على من خصه بالكافر .

قال: واستدل بها - أي: بالأية - على أن الأرواح باقية بعد فراق الأجساد، وهو قول أهل السنة كما سيأتي.

واحتاج بالأية الأولى على أن النفس والروح شيء واحد؛ لقوله تعالى: ﴿أَخْرِجُوكُمْ أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ﴾ [الأنعام: ٩٣] والمراد الأرواح، وهي مسألة مشهورة فيها أقوال كثيرة، وستأتي الإشارة إلى شيء منها في التفسير عند قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ الآية [الإسراء: ٨٥].

قال: وકأن المصنف قد ذكر هذه الآيات لينبه على ثبوت ذكر عذاب القبر في القرآن، خلافاً لمن رده وزعم أنه لم يرد ذكره إلا في أخبار الأحاداد، انتهى.

* * *

١٣٦٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَقْعِدَ الْمُؤْمِنِ فِي قَبْرِهِ أُتَيَ، ثُمَّ شَهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿يُشَيِّتُ اللَّهُ أَلَّذِينَ مَأْمُنُوا بِالْقَوْلِ الْثَّابِتِ﴾».

وبالسند قال:

(حدثنا حفص بن عمر) - بضم العين - الحوضي، قال: (حدثنا شعبة) ابن الحجاج، (عن علقة بن مرثد) بفتح الميم والمثلثة بينهما راء ساكنة، الحضرمي، وكنيته أبو الحارث الكوفي، وثقة النسائي وابن حبان وغيرهما، وقال أحمد بن حنبل: ثبت.

توفي آخر ولاية خالد القسري على العراق. روى له الجماعة.

(عن سعد بن عبيدة) بسكون العين في الأول، وبضمها وفتح المودحة مصغراً وآخره هاء تأنيث في الثاني، (عن البراء ابن عازب رض، عن النبي صل قال: إذا أقعد المؤمن) - ببناء (أقعد) للمفعول - (في قبره أتي) ببنائه للمفعول أيضاً، وأعرقه الكرماني وتبعوه حالاً، فقال: أي: حال كونه مأتياً إليه، وعليه فيكون جواب (إذا) قوله: (فذلك قوله) إلخ، والآتي منكر ونكير.

(ثم شهد) - بوزن علم، وفي رواية: (ثم يشهد) بلفظ المضارع، وزن يعلم - (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فذلك قوله) تعالى: «يُشَيَّثُ اللَّهُ الَّذِينَ أَمَنُوا بِالْقَوْلِ أَثَابَتِهِمْ إِبْرَاهِيمَ: ٢٧»؛ أي: الذي ثبت بالحججة، وهو كلمة التوحيد؛ لأنها راسخة في قلب المؤمن، وتشييthem في الدنيا أنهم إذا فُتنوا لم يُزلوا عنها وإن ألقوا في النار، وفي الآخرة أنهم إذا سئلوا في القبر لم يتوقفوا في الجواب، وإذا سئلوا في الحشر وعند موقف الأشهاد عن معتقدهم ودينهم لم تدهشهم أهواه يوم القيمة.

وبالجملة: فالمرء على قدر ثباته في الدنيا يكون ثباته في القبر وما بعده.

قال الحافظ: وساق المصنف الحديث بهذا اللفظ، وقد أخرجه الإماماعيلي، عن أبي خليفة، عن حفص بن عمر شيخ البخاري فيه، بلفظِ أبينَ من لفظه، قال: (إن المؤمن إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف

محمدًا في قبره فذلك قوله: إلخ)، وأخرجه بن مروييه من هذا الوجه وغيره بلفظ: (أن النبي ﷺ ذكر عذاب القبر فقال: إن المسلم إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف أن محمدًا رسول الله) الحديث، انتهى.

* * *

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُبَّابٌ بِهَذَا وَزَادَ: ﴿يُثِّبِتُ اللَّهُ أَلَّا ذِيْنَ أَمَنُوا﴾ نَزَّلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ.

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والشين المعجمة المشددة، ولقبه بندار، قال: (حدثنا غندر) هو لقب، واسمه محمد بن جعفر، قال: (حدثنا شعبة) ابن الحجاج، (بهذا)؛ أي: بالحديث السابق، (زاد)؛ أي: محمد بن بشار في حديثه: (﴿يُثِّبِتُ اللَّهُ أَلَّا ذِيْنَ أَمَنُوا﴾] [إبراهيم: ٢٧] نزلت في عذاب القبر).

قال الحافظ: قوله: (بهذا زاد، إلخ) يوهم أن لفظ (غندر) كلفظ (حفص) وزيادة هذا القدر، وليس كذلك، وإنما هو بالمعنى، فقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه، والقدر الذي ذكره هو أول الحديث، ولفظ مسلم: عن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ قال: (﴿يُثِّبِتُ اللَّهُ أَلَّا ذِيْنَ أَمَنُوا إِلَّا قَوْلُ أَشَائِرٍ﴾) قال: نزلت في عذاب القبر، يقال له: من ربك؟ فيقول: ربى الله ونبي محمد ﷺ، فذلك قوله ﷺ: (﴿يُثِّبِتُ اللَّهُ﴾) الآية).

ثم قال: وأخرجه ابن مردویه من وجه آخر عن خیثمة، عن البراء، فزاد فيه: (إِنْ كَانَ صَالِحًا وُفِقَ، وَإِنْ كَانَ لَا خَيْرَ فِيهِ وُجِدَ أَبْلَهُ).

قال: وقد رواه زاذان عن البراء مطولاً مبيناً، وأخرجه أصحاب السنن، وصححه أبو عوانة وغيره، وفيه من الزيادة في أوله: (استعيذوا بالله من عذاب القبر) وفيه: (فترد روحه في جسده) وفيه: (ويأتيه ملكان فيجلسانه ويقولان له: من ربك؟ فيقول: ربی الله. فيقولان له: ما دینک؟ فيقول: دینی الإسلام. فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيکم؟ فيقول: هو رسول الله. فيقولان: وما يدریک؟ فيقول: قرأت القرآن كتاب الله فآمنت به وصدقت. فذلك قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ أَلَّذِينَ أَمَنُوا بِالْقَوْلِ الْشَّաِقِ﴾ [ابراهیم: ٢٧]، وفيه: (وَأَنَّ الْكَافِرَ تَعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيُؤْتَى مَلَكَانَ فِي جِلْسَانِهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: مَنْ رَبِّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَدْرِي) الحديث.

وسيأتي نحو هذا - أي: نحو حديث البراء - في حديث أنس سادس أحاديث الباب، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى، انتهى.

قال الکرماني: فإن قلت: ليس في الآية ما يدل على عذاب المؤمن، فما معنى أنها نزلت في عذاب القبر؟
قلت: لعله سمي أحوال العبد في القبر عذاباً، على تغليب فتنة الكافر على فتنة المؤمن تخويفاً، ولأن القبر مقام الهول والوحشة،

ولأن ملاقة الملائكة مما يهيب منه المؤمن في العادة، انتهى.

ونقله البرموي ثم قال: قلت: لا امتناع من تعذيب المؤمن في القبر لما يليق به مما يريده الله تعالى، لأن مراده: ولو مع توقيفه للجواب إلا أن يعفو عنه، انتهى.

أقول: كلام الكرماني إنما هو فيأخذ تعذيب المؤمن في القبر من الآية، لا في أنه لا يعذب فيه أصلاً.

* * *

١٣٧٠ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي نَافعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ قَالَ: اطْلَعَ النَّبِيُّ عَلَى أَهْلِ الْقَلِيبِ فَقَالَ: «وَجَدْتُمْ مَا وَعَدْ رَبُّكُمْ حَقًّا؟»، فَقِيلَ لَهُ: تَدْعُو أَمْوَاتًا؟ فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ لَا يُحِيُّونَ».

وبالسند قال:

(حدثنا علي بن عبد الله المديني، قال: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم)، قال: (حدثنا) - وفي رواية: (حدثني) - (أبي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، كذا قال القسطلاني.

وقال الحافظ: يعقوب بن إبراهيم هو الدورقي، والظاهر ما قاله القسطلاني، لأن أصحاب الرجال لم يذكروا لعلي بن المديني رواية عن الدورقي، ولا للدورقي رواية عن أبيه، والله أعلم.

وأيضاً فالبخاري يروي عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي بلا واسطة .

(عن صالح) هو ابن كيسان، قال: (حدثني نافع) مولى ابن عمر، (أن ابن عمر) ابن الخطاب (الله) (أخبره قال: اطلع النبي ﷺ بتشديد الطاء، أي: وقف (على أهل القليب) المراد به: قليب بدر، وهم من قذفوا فيه: أبو جهل ومن معه، (فقال: وجدتم ما وعد) - وفي رواية: (ما وعدكم) - (ربكم حقاً فقيل له) عليه الصلاة والسلام، والسائل له عمر رضي الله عنه، كما في «مسلم»، (أتدعوا أمواتاً؟ فقال) عليه الصلاة والسلام: (ما أنت بأسمع منهم) لما أقول (ولكن لا يجيئون)؛ أي: لا يقدرون على الجواب، وقد أورده المصنف هنا مختصراً، وسيأتي مطولاً في (المغازي)، وسيأتي وجه إدخاله في الترجمة في الكلام على الحديث بعده.

* * *

١٣٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقًّا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّكَ لَا تُشْعِعُ الْمَوْقَنَ»».

وبالسند قال:

(حدثنا عبدالله بن محمد) قال القسطلاني تبعاً للعيني: هو ابن أبي

شيء، وأقول: الظاهر أنه السندي، لأنه الذي يكثر عنه البخاري، وابن أبي شيبة يعبر عنه بلفظ: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة) والله أعلم.

قال: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة، (عن هشام بن عروة، عن أبيه) عروة بن الزبير، (عن عائشة رضي الله عنها قالت: إنما قال النبي ﷺ: إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق) وفي رواية: (أقول لهم حق)، ثم استدللت على ما نفته بقولها: (وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَشْيِعُ الْمَوْقَنَ﴾ [النمل: ٨٠]) قال في «الفتح»: وهذا مصير من عائشة إلى رد رواية ابن عمر المذكورة، وقد خالفها الجمهور في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقته من رواه غيره عليه، وأما استدلالها بقوله تعالى: (﴿إِنَّكَ لَا تَشْيِعُ الْمَوْقَنَ﴾) فقالوا: معناه: لا تسمعهم سمعاً ينفعهم، أو: لا تسمعهم إلا أن يشاء الله.

قال السهيلي: عائشة^(١) لم تحضر قول النبي ﷺ، فغيرها ممن حضر أحفظ للفظ النبي ﷺ، وقد قالوا له: (يا رسول الله أتاخاطب أقواماً قد جئنوا؟ فقال: ما أنت بأسمع لما أقول منهم).

قالوا: وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالمين، جاز أن يكونوا سامعين:

إما: بآذان رؤوسهم كما هو قول الجمهور.

وإما: بآذان الروح على رأي من يوجه السؤال إلى الروح من غير

(١) «عائشة» ليس في «و».

رجوع إلى الجسد.

قال: وأما الآية فإنها كقوله تعالى: ﴿أَفَأَنَّتَ تُشْعِعُ الْأَشْمَاءَ أَوْ تَهَدِي الْعُمَى﴾ [الزخرف: ٤٠]، أي: إن الله هو الذي يسمع وبهدي، انتهى.

ثم ناقش السهيلي في قوله: إنها لم تحضر، بأن ذلك لا يقدح في روایتها لأنها مرسل صحابي.

ثم قال: ولا مانع أن يكون النبي ﷺ قال اللفظين معاً، فإنه لا تعارض بينهما، وسيأتي - أي: للمصنف في (المغازي) - قول قتادة؛ أي: عقب حديث ابن عمر: (إن الله أحياهم حتى سمعوا كلام نبيه توبيخاً ونقاوة)، انتهى.

قال: وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط، وأن الله تعالى يخلق فيه إدراكاً بحيث يسمع ويعلم ويلد ويألم.

وذهب ابن حزم وابن مسرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد.

وخالفهم الجمهور فقالوا: تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه، كما ثبت في الحديث، ولو كان على الروح فقط لم يكن للقبر بذلك اختصاص، ولا يمتنع من ذلك كون الميت قد تتفرق أجزاؤه، لأن الله تعالى قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد يقع عليه السؤال، كما هو قادر على أن يجمع أجزاءه.

والحاصل للقائلين بأن السؤال يقع على الروح فقط، أن الميت يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إقعاد ولا غيره، ولا ضيق في قبر ولا سعة، وكذلك غير المقبور كالمصلوب، وجوابهم أن ذلك غير ممتنع في القدرة، بل له نظير في العادة وهو النائم، فإنه يجد لذة وألمًا لا يدركها جليسه، وإنما أتى الغلط من قياس الغائب على الشاهد، وأحوال ما بعد الموت على ما قبله.

والظاهر أن الله تعالى صرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبقاء عليهم لثلا يتدافنوا، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور الملوك إلا من شاء الله.

وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله: (إنه يسمع خلق نعالهم)، قوله: (تحتختلف أصواته لضيمة القبر)، قوله: (يسمع صوته إذا ضرب بالمطراق)، قوله: (يضرب بين أذنيه)، قوله: (فيقعدانه)، وكل ذلك من صفات الأجساد، انتهى.

وقال في «المصابيح»: وقد كثرت الأحاديث في عذاب القبر، حتى قال غير واحد: إنها متواترة لا يصح عليها التواتر، وإن لم يصح مثلها لم يصح شيء من أمر الدين.

قال أبو عثمان الحداد: وليس في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَكَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] ما يعارض ما ثبت من عذاب القبر، لأن الله تعالى أخبر بحياة الشهداء قبل يوم القيمة، ولنست مراده بقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَكَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾

الأولين»، فكذا حياة المقبول قبل الحشر.

قال ابن المبارك: وأشكل ما في القضية أنه إذا ثبت حياتهم لزم أن يثبت موتهم بعد هذه الحياة، ليجتمع الخلق كلهم في الموت عند قوله تعالى: «لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ» [غافر: ١٦]، فيلزم تعدد الموت، وقد قال تعالى: «لَا يَدْعُونَكُمْ إِلَّا مَوْتَةً أَلْأَوَّلَةِ».

قال: والجواب الواضح عندي: أن معنى قوله: «لَا يَدْعُونَكُمْ إِلَّا مَوْتَةً»، أي: ألم الموت، فيكون الموت الذي يعقب الحياة الأخرى بعد الموت الأول لا يذاق ألمه البتة، ويجوز ذلك في حكم التقدير بلا إشكال، وما وضعت العرب اسم الموت إلا للمؤلم على ما فهموه، لا باعتبار كونه ضد الحياة، فعلى هذا يخلق الله تعالى لتلك الحياة الثانية ضداً بعد مماته، لا يتميز ذلك ضد موتاً، وإن كان للحياة ضداً، جمعاً بين الأدلة العقلية والنقلية واللغوية، انتهى.

وسيأتي آخر الباب الجواب عن تمسكهم أيضاً بقوله تعالى: «رَبَّنَا أَمْتَنَا أَثْنَيْنِ وَأَحْيَيْنَا أَثْنَيْنِ» [غافر: ١١].

قال الحافظ: ووجه إدخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة في ترجمة عذاب القبر، أنه لما ثبت من سماع أهل القليب كلامه وتوبيقه لهم، دل إدراكمهم الكلام بحاسة السمع على جواز إدراكمهم ألم العذاب ببقية الحواس، بل بالذات، انتهى.

* * *

١٣٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنِي أَبِيهِ، عَنْ شُعْبَةَ، سَمِعْتُ
الْأَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ
يَهُودِيَّةَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذُكَ اللَّهُ
مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
فَقَالَ: «نَعَمْ عَذَابُ الْقَبْرِ»، قَالَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَمَا رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَذَابَ الْقَبْرِ

زادَ غُنْدَرٌ: عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ.

وَبِالسِنْدِ قَالَ:

(حدثنا عبدان) لقب عبد الله بن عثمان، (قال: أخبرني أبي) عثمان
ابن جبلة، (عن شعبة) ابن الحجاج، (سمعت الأشعث) - بالمثلثة في
آخره - يحدث عن أبيه أبي الشعثاء، سليم بن أسود المحاريبي، (عن
مسروق)؛ أي: ابن الأجدع، (عن عائشة رضي الله عنها: أن يهودية
دخلت عليها)؛ أي: على عائشة، (فذكرت عذاب القبر، فقالت لها:
أعاذك الله من عذاب القبر. فسألت عائشة رسول الله ﷺ عن عذاب
القبر، فقال: نعم، عذاب القبر) قال الحافظ: كذا للأكثر، زاد في رواية
الحَمْوَيِّ والمستملي: (حق)، قال: وليس بجيد؛ لأن المصنف قال
عقب هذه الطريقة: زاد غُنْدَرٌ: (عذاب القبر حق) فتبيين أن لفظة: (حق)
ليست في رواية عبدان، عن أبيه، عن شعبة، وهو كذلك، انتهى.
وتعقبه العيني بما يتعجب منه، فراجعه.

(قالت عائشة رضي الله عنها: فما رأيت رسول الله ﷺ بعد) مبني على الضم، أي: بعد سؤالي إياه (صلى صلاةً إلا تعوذ) قال الكرماني: أي: إلا صلى صلاة تعوذ فيها من عذاب القبر. قال: وهذا يحتمل أنه كان يتغدو قبل ذلك سراً، ولما رأى استغرابها حيث سمعت من اليهودية أعلن ليترسخ ذلك في عقائد أمته ويكونوا على خيفةٍ من فتنته، انتهى.

قال الحافظ: وكأنه لم يقف على ما أخرجه مسلم من رواية الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: (دخلت علي امرأة من اليهود وهي تقول: شعرت أنكم تفتون في القبور. قالت: فارتاع رسول الله ﷺ وقال: إنما تفتن يهود). قالت عائشة: فلبثنا ليالي، ثم قال رسول الله ﷺ: هل شعرت أنه أوحى إلي أنكم تفتون في القبور؟ قالت عائشة: فسمعت رسول الله ﷺ يستعيد من عذاب القبر)؛ أي: فهذا يقتضي أنه لم يكن عنده علم قبل ذلك، فكيف كان يتغدو سراً؟

ثم قال الحافظ: وبين هذه الرواية ورواية الباب مخالفة، لأن في هذه أنه ﷺ أنكر على اليهودية، وفي تلك أنه أقرها.

وأجاب التوسي تبعاً للطحاوي وغيره: بأنهما قضيتان، فأنكر ﷺ قول اليهودية في القضية الأولى، ثم أعلم النبي ﷺ بذلك ولم تعلم عائشة، فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك، فأنكرت عليها مستندة إلى الإنكار الأول، فأعلمها النبي ﷺ بأن الوحي نزل بإثباته، انتهى.

قال : وقد تقدم في (باب التعوذ من عذاب القبر) في (الكسوف) من طريق عمرة عن عائشة : (أن يهودية جاءت تسأليها فقالت : أعاذك الله من عذاب القبر ، فسألت عائشة رسول الله ﷺ : أي عذاب الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله ﷺ : عائذًا بالله من ذلك ، ثم ركب ذات غداة مركبًا فخسفت الشمس) ، فذكر الحديث ، وفي آخره : (ثم أمرهم أن يتبعوا من عذاب القبر) وفيها موافقة لرواية الزهري ، وأنه ﷺ لم يكن علم بذلك .

وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري ، عن سعيد ابن عمرو بن سعيد الأموي ، عن عائشة رضي الله عنها : (أن يهودية كانت تخدمها ، فلا تصنع عائشة إليها شيئاً من المعروف إلا قالت لها اليهودية : وفاك الله عذاب القبر . قالت : فقلت : يا رسول الله ، هل للقبر عذاب ؟ قال : كذبت يهود ، لا عذاب دون يوم القيمة) ، ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث ، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادي بأعلى صوته : (أيها الناس ! استعيذوا بالله من عذاب القبر ، فإن عذاب القبر حق) .

وفي هذا كله أنه ﷺ إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر ، كما تقدم تاريخ صلاة الكسوف في موضعه . أي : وهو يوم مات إبراهيم ، وموته كان في السنة العاشرة ، كما عليه الجمهور .

قال : ووقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في (الدعوات) : (دخلت عجوزان من عجز يهود المدينة فقالتا : إن أهل

القبور يعذبون في قبورهم) وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك، فنسبت القول إليهما مجازاً، والإفراد [يحمل]^(١) على المتكلمة، ولم أقف على اسم واحدة منهمما، وزاد في روایة أبي وائل : (فكذبتهما).

قال : وقد استشكل ذلك - أي : علمه بعذاب القبر في آخر الأمر - بأن الآية المتقدمة مكية ، وهي قوله تعالى : ﴿يُثْبِتُ اللَّهُ أَلَّا ذِيَّنَ ، أَمَنُوا﴾ [إبراهيم: ٢٧] وكذلك الآية الأخرى المتقدمة ، وهي قوله تعالى : ﴿أَلَّا تَرَوُ عَرَضُوكُمْ عَلَيْهَا عَذَّلُوا وَعَشَّيْتُمْ﴾ [غافر: ٤٦].

والجواب : أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأولى بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان ، وكذا بالمنطق في الأخرى في حق آل فرعون ، وإن التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار ، والذي أنكره النبي ﷺ إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين ، ثم أعلم ﷺ أن ذلك قد يقع على من شاء الله منهم ، فجزم به وحذر منه وبالغ في الاستعاذه منه ، تعليماً لأمته وإرشاداً ، فانتهى التعارض بحمد الله تعالى .

(زاد غندر: عذاب القبر حق) وسقط هذا من روایة ، وقد أخرج طرقه النسائي والإسماعيلي كذلك ، وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» عن شعبة .

(١) ما بين معاقوتين من «فتح الباري» (٣/٢٣٥).

وفي الحديث دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة،
بخلاف المسائلة فيها اختلاف سيأتي ذكره آخر الباب .
وفيه: جواز التحديد عن أهل الكتاب بما وافق الحق .

* * *

١٣٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الْزَّبِيرِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بْنَتَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ تَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ الْمُسْلِمُونَ ضَجَّةً .

وبالسند قال:

(حدثنا يحيى بن سليمان) الجعفي، أبو سعيد الكوفي نزيل مصر،
قال: (حدثنا ابن وهب) عبدالله، قال: (أخبرني يونس) ابن يزيد الأيلي،
(عن ابن شهاب) الزهري، قال: (أخبرني عروة بن الزبير: أنه سمع
أسماء بنت أبي بكر) الصديق (ﷺ) (تقول: قام رسول الله ﷺ حال
كونه (خطيباً، فذكر فتنة القبر التي يفتتن) - كذا في «اليونينية» بوزن يفتعل
من الافتعال، مبنياً للفاعل، وفي أصول كثيرة: (يفتتن) بوزن يقتل ثلاثياً
مبنياً للمفعول - (فيها المرء، فلما ذكر) ﷺ (ذلك)؛ أي: الفتنة
بتفاصيلها، ولذلك (ضج المسلمون ضجةً) عظيمة .

قال الحافظ: ووقع في بعض النسخ هنا: (زاد غُنْدَر: عذاب
القبر). أي: وفي بعضها أيضاً زيادة: (حق).

قال: وهو غلط، لأن هذا إنما هو في آخر حديث عائشة الذي قبله.

قال: وحديث أسماء مختصر، وقد ساقه النسائي والإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري، فزاد بعد قوله: (ضجة): (حالت بيبي وبين أن أفهم آخر كلام رسول الله ﷺ، فلما سكت ضجيجهم قلت لرجل قريب مني: أي بارك الله فيك، ماذا قال رسول الله ﷺ في آخر كلامه؟ قال: قال: قد أوحى إلي أنكم تفتتون في القبور قريباً من فتنة الدجال) انتهى.

قال: وقد تقدم هذا الحديث في (كتاب العلم) وفي (الكسوف) من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بتمامه، وفيه من الزيادة: (يؤتى أحدكم فيقال له: ما علّمك بهذا الرجل) الحديث، ولم يبين فيه ما بين في هذه الرواية من تفهيم الرجل المذكور لأسماء فيه، وأخرجه المصنف في (كتاب الجمعة) من طريق فاطمة أيضاً، وفيه أنه: (لما قال: أما بعد، لغط نسوة من الأنصار، فانكفت إليةن لأسكتهن، فقلت لعائشة: ما قال؟ قالت: ما من شيء لم أكن أريته)، الحديث.

قال: فيخرج من مختلف هذه الروايات أنها احتاجت إلى الاستفهام مرتين، وأنها لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستفهام الثاني، ولم أقف على اسم الرجل الذي استفهمت منه عن ذلك إلى الآن.

وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث أسماء في (كتاب العلم)،
انتهى.

* * *

١٣٧٤ - حَدَّثَنَا عِيَاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلََّ عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيَقْعِدَا إِنْهُ فَيَقُولُ لَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ - لِمُحَمَّدٍ صلوات الله عليه وآله وسلامه - فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهُدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعِدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعِدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا»، قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ فِي قَبْرِهِ. ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرِيَّتَ وَلَا تَلَيْتَ، وَيُضَرِّبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرِبَةً، فَيَصِيغُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ، غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ».

وبالسند قال:

(حدثنا عياش بن الوليد) بتحتانية مشددة بعد العين المهملة،
وآخره شين معجمة، المعروف بالرَّقَام، قال: (حدثنا عبد الأعلى) هو
ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة، قال: (حدثنا سعيد) هو ابن أبي
عروبة، (عن قتادة) ابن دعامة، (عن أنس بن مالك رضي الله عنه) - وسقط

لفظ : (ابن مالك) في رواية - (أنه حدثهم : أن رسول الله ﷺ قال : إن العبد إذا وضع في قبره) قال الحافظ : كذا وقع عنده مختصراً، وأوله عند أبي داود من طريق آخر عن سعيد بهذا السنن : (أن نبي الله ﷺ دخل نخلاً لبني النجار، فسمع صوتاً ففزع فقال : من، أصحاب هذه القبور؟ قالوا : يا رسول الله ! ناس ماتوا في الجاهلية. فقال : تعوذوا بالله من عذاب القبر ومن فتنة الدجال. قالوا : وما ذلك يا رسول الله؟ قال : (إن العبد، إلخ)، فأفاد بيان سبب الحديث.

(وتولى عنه أصحابه، إنه) - وفي رواية : (وإنه) بزيادة واو - (ليس مع قرع نعالهم) زاد مسلم : (إذا انصرفوا)، (أتأه ملكان) زاد ابن حبان والترمذى من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة : (أسودان أزرقان، يقال لأحدهما : المنكر، وللآخر : النكير)، وفي رواية ابن حبان : (يقال لهما منكر ونكير)، وزاد الطبرانى في «الأوسط» من طريق أخرى عن أبي هريرة : (أعينهما مثل قدور النحاس، وأنياتهما مثل صياصي البقر - أي : قرونها - وأصواتهما مثل الرعد).

زاد عبد الرزاق من مرسل عمرو بن دينار : (يحرفان بأنياتهما، ويطآن في أشعارهما، معهما مرببة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها).

وأورد ابن الجوزي في «الموضوعات»، أن فيهم رومان، وهو كبيرهم.

وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب : منكر

ونكير، وأن اسم اللذين يسألان المطیع: مبشر وبشير، انتهى، قاله في «الفتح».

وسمياً بمنكر ونكير؛ لأن الميت لا يعرفهما ولا رأى صورة مثل صورتهما، وإنما صوراً كذلك؛ ليخاف الكافر ويتحير في الجواب، وأما المؤمن فيثبته الله تعالى فلا يخاف؛ لأن من خاف الله تعالى في الدنيا وأمن به وبرسله وكتبه لم يخف في القبر، قاله القسطلاني.

(فيقعدانه) زاد في حديث البراء عند أصحاب «السنن»: (فتعاد روحه في جسده) كما تقدم.

وزاد ابن حبان من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة: (فإذا كان مؤمناً كانت الصلاة عند رأسه، والزكاة عن يمينه، والصوم عن شماليه، وفعل المعروف من قبل رجليه، فيقال له: اجلس، فيجلس، وقد مثلت له الشمس عند الغروب).

زاد ابن ماجه من حديث جابر: (فيجلس يمسح عينيه، ويقول: دعوني أصلبي).

قال القسطلاني: فانظر كيف يبعث المرء على ما عاش عليه، اعتاد بعضهم كلما انتبه ذكر الله تعالى واستاك وتوضأ، فلما مات رؤي، فقيل: ما فعل الله بك؟ قال: لما جاءني المكان وعادت إلي روحني حسبت أنني انتبهت من الليل، فذكرت الله تعالى على العادة، وأردت أن أقوم أتوضأ، فقالا لي: أين تريد تذهب؟ فقلت: الوضوء والصلاه، فقال: لا، نم نومة العروس، لا خوف عليك ولا بؤس، انتهى.

(فيقولان: ما كنت تقول في الرجل، لمحمدٍ) بيان من الراوي؛
أي: لأجل محمد، ولم يقولا رسول الله؛ لأنَّه يصير تلقيناً له في قوله
تقليداً لا اعتقاداً.

وزاد أبو داود في أوله: (ما كنت تعبد؟ فإنَّ الله هداه) قال: كنت
أعبد الله، فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟)، ولأحمد من
حديث عائشة: (ما هذا الرجل الذي كان فيكم؟).

قال القسطلاني: والإشارة في قوله: (هذا) لحاضر، فقيل:
يكشف للميته حتى يرى النبي ﷺ، وهي بشري عظيمة للمؤمن إن
صح ذلك، ولا نعلم حديثاً صحيحاً مروياً في ذلك، وقائله إنما استند
لمجرد كون (هذا) لحاضر، لكن يحتمل أن تكون الإشارة لما في
الذهن، فيكون مجازاً، انتهى.

(فاما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله)، ولأحمد من
حديث أبي سعيد: (فإن كان مؤمناً قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمدًا عبده ورسوله، فيقال له: صدقت)، زاد أبو داود: (فلا يسأل
عن شيء غيرها)، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر السابق في (العلم)
و(الطهارة) وغيرهما: (فاما المؤمن أو الموقن فيقول: محمد رسول
الله، جاءنا بالبينات والهدى، فأجبنا وأمنا واتبعنا، فيقال له: نم
صالحاً)، وفي حديث أبي سعيد عند سعيد بن منصور: (فيقال له: نم
نومة عروس، فيكون في أحلى نومة نامها أحد حتى يبعث)،
وللترمذى في حديث أبي هريرة: (ويقال له: نم، فینام نومة العروس

الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك)، ولأحمد من حديث عائشة، وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة: (ويقال له: على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله).

(فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة، فيراها جميعاً) في رواية أبي داود: (فيقال له: هذا بيتك كان في النار، ولكن الله يَعْلَم عصمرك ورحمك فأبدلك به بيتك في الجنة، فيقول: دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي، فيقال له: اسكت). وفي حديث أبي سعيد عند أحمد: (كان هذا منزلك لو كفرت بربك).

ولابن ماجه من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح: (فيقال له: هل رأيت الله؟ فيقول: ما ينبغي لأحد أن يرى الله، فيفرج له فرحة قبل النار فينظر إليها يحطم بعضها بعضاً فيقال له: انظر ما وفاك الله). (قال قتادة: وذكر لنا) بناء (ذكر) للمفعول، (أنه يفسح له في قبره) وسقط لفظ (له) في رواية.

وقال الْكَرْمَانِي: ولفظ (في) زائدة، إذ الأصل (يفسح له قبره)، زاد مسلم من طريق شيبان عن قتادة: (سبعون ذراعاً، ويملاً خضراً إلى يوم يبعثون).

قال الحافظ: ولم أقف على هذه الزيادة موصولة من حديث قتادة.

ولابن ماجه من حديث أبي هريرة: (فيفسح له في قبره سبعين ذراعاً في سبعين ذراعاً)، وله من وجه آخر عن أبي هريرة: (ويرحب له في قبره سبعون ذراعاً، وينور له كالقمر ليلة البدر).

وفي حديث البراء الطويل: (فينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة، وافتتحوا له باباً في الجنة، وألبسوه من الجنة، قال: ف يأتيه من روحها وطبيها، ويفسح له فيها مد بصره)، زاد ابن ماجه: (فيزداد غبطة وسروراً، فيعاد الجلد إلى ما بدأ منه، وتجعل روحه في نسم طائر يعلق في شجر الجنة)، انتهى.

(ثم رجع): أي: قتادة، (إلى حديث أنسٍ، قال: وأما المنافق والكافر) قال الحافظ: كذا في هذه الطريقة بواو العطف، وتقديم في (باب خفق العمال): (وأما الكافر أو المنافق) بالشك، وفي حديث أسماء: (وإن كان فاجراً أو كافراً)، وفي «الصحيحين» من حديثها: (وأما المنافق أو المرتاب)، وعند الترمذى من حديث أبي هريرة: (وأما المنافق)، وعند ابن ماجه من حديثه: (وأما الرجل السوء).

قال: فاختلفت هذه الروايات لفظاً، وهي مجتمعة على أن كلاً من الكافر والمنافق يُسأل.

ففيه تعقب على من زعم أن السؤال إنما يقع على من يدعى الإيمان إن محقاً وإن مبطلاً، ومستندهم في ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عبيد بن عمير، أحد كبار التابعين، قال: (إنما يفتتن رجالن: مؤمن ومنافق، وأما الكافر فلا يسأل عن محمد ولا يعرفه) لكن هذا

موقوف، والأحاديث الناصحة على أن الكافر يسأل مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة، فهي أولى بالقبول، وجزم بذلك الحكيم الترمذى. ومال ابن عبد البر إلى عدم سؤاله، وقال: الآثار تدل على أن الفتنة لمن كان منسوباً إلى أهل القبلة، وأما الكافر الجاحد فلا يسأل.

وتعقبه ابن القيم في «كتاب الروح» فقال: في الكتاب والسنّة دليل على أن السؤال للكافر والمسلم، قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الْثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضَلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وساق أحاديث في البخاري وغيره، قال: وفي حديث البراء: (وإن الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا)، فذكره وفيه: (فيأتيه منكر ونكير)، الحديث أخرجه أحمد، قال: وأما قوله: (فأما الكافر الجاحد فليس من يسئل عن دينه)، فجوابه أنه نفي بلا دليل، بل في الكتاب العزيز الدلالة على أن الكافر يسأل عن دينه، قال تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦] وقال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].

قال الحافظ: لكن للنافي أن يقول: إن هذا السؤال يكون يوم القيمة، ومال ابن عبد البر إلى عدم سؤاله.

وقال: واختلف في الطفل غير المميز، فجزم القرطبي في «الذكرة» بأنه يسأل، وهو منقول عن الحنفية.

وجزم غير واحد من الشافعية بأنه لا يسأل، ومن ثم قالوا: لا يستحب أن يلقن، وحکى ابن القيم في مسائلتهم احتمالاً، والظاهر

أن ذلك لا يمتنع في حق المميز وغيره.

قال: وانختلف أيضاً في النبي هل يسأل، قال: وأما الملك فلا
أعرف أحداً ذكره، والذي يظهر أنه لا يسأل؛ لأن السؤال يختص بما
من شأنه أن يفتئن.

(فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدرى)،
في رواية أبي داود المذكورة: (وإن الكافر إذا وضع في قبره أتاها ملك
فينتهره فيقول له: ما كنت تعبد)، وفي أكثر الأحاديث: (فيقولان له
من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدرى)، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول:
هاه هاه لا أدرى، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟
فيقول: هاه هاه لا أدرى) وهو أتم الأحاديث سياقاً.

(كنت أقول ما يقول الناس)، في حديث أسماء: (سمعت الناس
يقولون شيئاً، فقلت له)، وكذا هو في أكثر الأحاديث، (فيقال: لا دريت
ولا تلئ)، قال الحافظ: كذا في أكثر الروايات، بمثابة فلام
مفتوحتين فتحتانية ساكنة.

قال ثعلب: قوله: (تليت) أصله تلوت؛ أي: لا فهمت ولا
قرأت القرآن، أو المعنى: لا دريت ولا اتبعت من يدرى، وإنما قاله
بالياء لمؤاخاة (دريت).

وقال ابن السّكّيت: قوله: (تليت) إتباع، ولا معنى لها، وقيل:
صوابه ولا اتلت، بزيادة همزة قبل المثناة بوزن افتعلت، من قولهم:
ما ألوت؛ أي: ما استطعت، حكى ذلك الأصمسي، وبه جزم الخطابي.

قال الأزهري : الألو يكون بمعنى الجهد ، وبمعنى التقصير^(١) ،
وبمعنى الاستطاعة .

وحكى ابن قتيبة عن يونس بن حبيب أن صواب الرواية :
(لا دريت ولا أتليت) ، بزيادة ألف وتسكين المثناة - أي : وهي في
هامش «اليونينية» وعليها علامة أبي ذر - كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له
من يتبعه من الإتلاء ، يقال : ما أتلت إيه ؟ أي : لم تلد أولاداً
يتبعونها .

قال : وقول الأصمعي أشبه بالمعنى ؛ أي : لا دريت ولا استطعت
أن تدرى ، ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد : (لا دريت ولا
اهتديت) ، انتهى .

(ويضرب بمطارق من حديد ضربة) ، وسبق في (باب خفق
النعال) بلفظ : (بمطربة) على الإفراد ، قال الكرماني : أفرد الضربة
وجمع المطارق ؛ ليؤذن بأن كل جزء من أجزاء تلك المطربة مطربة
برأسها مبالغة ، انتهى .

وفي حديث البراء : (لو ضرب بها جبل لصار تراباً) ، وفي
حديث أسماء : (وتسلط عليه دابة في قبره ، معها سوط تمرته^(٢) جمرة
مثل غرب البعير ، تضربه ما شاء الله ، صماء لا تسمع صوته فترحمه) .

(١) «وبمعنى التقصير» ليس في «و» .

(٢) في «و» : «تمر به» .

وفي أحاديث أبي سعيد وأبي هريرة وعائشة: (ثم يفتح له باب إلى الجنة فيقال له: هذا متبارك لك لو آمنت بربك، فأما إذ كفرت فإن الله أبدلك هذا، ويفتح له باب إلى النار).

زاد في حديث أبي هريرة: (فيزداد حسرةً وثبوراً، ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه).

وفي حديث البراء: (فيناديه مناد إلى السماء: أفرشوه من النار، وألبسوه من النار، وافتتحوا له باباً إلى النار، ف يأتيه من حرها وسمومها).

(فيصبح صيحةً، يسمعها من يليه)، قال المهلب: المراد به الملائكة الذين يلون فتنته.

قال الحافظ: كذا قال، ولا وجه لتصحیصه بالملائكة فقد ثبت أن البهائم تسمعه، وفي حديث البراء: (يسمعها من بين المشرق والمغارب).

(غير الثقلين) وفي حديث أبي سعيد عند أحمد: (يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين)، وهذا يدخل فيه الحيوان والجماد، لكن يمكن أن يخص منه الجماد، ويريد أنه في حديث أبي هريرة عند البراء: (يسمعه كل دابة إلا الثقلين)، والمراد بـ (الثقلين) الجن والإنس، قيل لهم ذلك؛ لأنهم كالثقل على وجه الأرض.

قال المهلب: الحكمة في أن الله يسمع الجن قول الميت: (قدموني) ولا يسمعهم صوته إذا عذب، أن كلامه قبل الدفن متعلق

بأحكام الدنيا، وصوته إذا عذب في القبر متعلق بأحكام الآخرة، وقد أخفى الله عن المكلفين أحوال الآخرة، إلا من شاء الله؛ إبقاءً عليهم، كما تقدم.

قال الحافظ: وقد جاء في عذاب القبر غير هذه الأحاديث، ثم عند نحو خمسة عشر صحابياً.

ثم قال: وفي أحاديث الباب من الفوائد: إثبات عذاب القبر، وأنه واقع على الكفار، ومن شاء الله من الموحدين.

والمسائلة وهل هي واقعة على كل واحد؟ تقدم تقرير ذلك، وهل تختص بهذه الأمة أم وقعت على الأمم قبلها؟ ظاهر الأحاديث الأول وبه جزم الحكيم الترمذى وقال: كانت الأمم قبل هذه الأمة تأتىهم الرسل، فإن أطاعوا فذاك، وإن أبوا اعترضوا عليهم وعوجلوا بالعذاب، فلما أرسل الله تعالى محمداً رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب، وقبل الإسلام من أظهره سواء أسر الكفر أو لا، فلما ماتوا قيض الله لهم فتّانى القبر ليستخرج سرّهم بالسؤال، وليميز الله الخبيث من الطيب، ويثبت الله الذين آمنوا، ويصل الله الظالمين، انتهى.

ويؤيده حديث زيد بن ثابت مرفوعاً: (إن هذه الأمة تتلى في قبورها)، الحديث أخرجه مسلم، ومثله عند أحمد عن أبي سعيد في أثناء حديث، ويؤيده أيضاً قول الملائكة: (ما تقول في هذا الرجل محمد)، وحديث عائشة عند أحمد أيضاً بلفظ: «وأما فتنة القبر في تفتون وعني تسئلون».

قال : وجぬج ابن القيم إلى الثاني وقال : ليس في الأحاديث ما ينفي المسألة عمن تقدم من الأمم ، وإنما أخبر النبي ﷺ أمته بكيفية امتحانهم في القبور ، لا أنه نفى ذلك عن غيرهم .

قال : والذي يظهر أن كلنبي مع أمه كذلك ، فيعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤالهم وإقامة الحجة عليهم ، كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجة .

وفيه : ذم التقليد في الاعتقادات ؛ لمعاقبة من قال : (كنت أسمع الناس يقولون شيئاً ، فقلت له) .

وفيه : أن الميت يحيى في قبره للمسائلة ، خلافاً لمن رده محتاجاً بقوله تعالى : ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمْتَنَا أَثْنَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا أَثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١] الآية ، قالوا : فلو كان يحيى في قبره لللزم أن يحيى ثلاث مرات ويموت ثلاث مرات ، وهو خلاف الآية !

فالجواب بأن المراد بالحياة في القبر للمسائلة ، ليست الحياة المستقرة المعهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن ، وتديره وتصرفه ، ويحتاج ما يحتاج إليه الأحياء ، بل هي مجرد إعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الأحاديث الصحيحة ، فهي إعادة عارضة ، كما حبى خلق لكثير من الأنبياء ؛ لمسائلتهم لهم عن أشياء ثم عادوا موتى ، انتهى .

قال القسطلاني : وذكر الحافظ زين الدين بن رجب في كتابه «أهوال القبور» عن عبيد بن عمير أنه قال : المؤمن يفتن سبعاً ،

والمنافق أربعين صباحاً، ومن ثم كانوا يستحبون أن يطعم عن المؤمن
سبعة أيام من يوم دفنه.

قال: وهذا مما انفرد به، لا أعلم أحداً قاله غيره، نعم تبعه في ذلك بعض العصرىين هو الإمام السيوطي رحمه الله تعالى، فإنه أطرب القول في تكرار السؤال سبعاً، وصنف فيه تصنيفاً سماه «طلع الثريا بإظهار ما كان خفياً»، ونقله عن طاوس أيضاً، وذكر فيه أن الفتنة معناها السؤال، فلم يصب، والله الموفق.

قال: وقد صَحَّ أن المرابط في سبيل الله لا يفتن، كما في حديث مسلم وغيره، كشهيد المعركة، والصابر في الطاعون الذي لم يخرج من البلد الذي وقع به قاصداً بإقامته ثواب الله، راجياً موعوده، عارفاً أنه إن وقع له فهو بتقدير الله، وإن صرف عنه فبتقديره تعالى، غير متضجر به لو وقع، معتمداً على ربه تعالى في الحالتين، لحديث البخاري والنسائي عن عائشة مرفوعاً: «ليس من رجل يقع الطاعون، فيمكث في بلده صابراً محتسباً، يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له، إلا كان له مثل أجر الشهيد» قال: ووجه الدليل أن الصابر في الطاعون المتتصف بالصفات المذكورة نظير المرابط في سبيل الله، وقد صَحَّ أن المرابط لا يفتن ومن مات بالطاعون فهو أولى.

قال: وهل السؤال بالسؤال العربي أم بالسرياني؟ وظاهر قوله: (ما كنت تقول في هذا الرجل)، إلخ، أنه بالعربي.

قال شيخنا: ويشهد له ما رويناه من طريق يزيد بن طريف قال:

مات أخي فلما ألحدوا وانصرف الناس عنه، وضعت رأسي على قبره، فسمعت صوتاً ضعيفاً، أعرف أنه صوت أخي وهو يقول : الله. فقال له الآخر : ما دينك؟ قال : الإسلام.

ومن طريق العلاء بن عبد الكريم قال : مات رجل، وكان له أخ ضعيف البصر، قال أخوه : فدفناه، فلما انصرف الناس عنه وضعت رأسي على القبر، فإذا أنا بصوت من داخل القبر يقول : من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فسمعت صوت أخي، وهو يقول : الله. قال الآخر : فما دينك؟ قال : الإسلام. إلى غير ذلك ممن يستأنس به؛ لكونه عربياً.

قال الحافظ ابن حجر : ويحتمل مع ذلك أن يكون خطاب كل أحد بلسانه .

قال شيخنا : ويستأنس له بيارسال الرسل بلسان قومها .

وعن الإمام البُلْقِيني أنه بالسريانية ، فالله أعلم ، انتهى .

* * *

٨٧ - بَابٌ

الْتَّعَوْذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

(باب : التَّعَوْذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ)، قال الزَّرِينُ بْنُ الْمُنَيَّرٍ : أَحَادِيثُ هَذَا الْبَابِ تَدْخُلُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا أَفْرَدُهَا عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْبَابِ الْأَوَّلَ مَعْقُودٌ لِثِبَوْتِهِ؛ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ، وَالثَّانِي لِبِيَانِ مَا يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ فِي مَدَةِ الْحَيَاةِ مِنَ التَّوْسُلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّجَاهَةِ مِنْهُ، وَالابْتِهَالُ إِلَيْهِ فِي الصِّرَافِ عَنْهُ، اِنْتَهَى.

وَأَقُولُ : الْلَّائِقُ بِهِ أَيْضًا (كِتَابُ الدُّعَوَاتِ).

١٣٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : حَدَّثَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنْ أَبِي أَيْوَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَسَمِعَ صَوْتًا فَقَالَ : يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا.

وَقَالَ النَّضْرُ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا عَوْنُ : سَمِعْتُ أَبِي، سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، عَنْ أَبِي أَيْوَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَبِالسَّنْدِ قَالَ :

(حدثنا)، وفي رواية: (حدثني) (محمد بن المثنى) العتزي، المعروف بالزَّمن، قال: (حدثنا)، وفي رواية: (أخبرنا) (شعبة) بن الحجاج قال: (حدثني عون بن أبي جحيفة، عن أبيه) أبي جحيفة، وهب بن عبد الله السُّوائي، (عن البراء بن عازبٍ، عن أبي أيوب) خالد ابن زيد الأنصاري (رضي الله عنه)، ففيه ثلاثة من الصحابة في نسق واحد، أولهم أبو جحيفة.

(قال: خرج النبي ﷺ؛ أي: من المدينة إلى خارجها، (وقد وجبت الشمس)؛ أي: سقطت، والمراد غربت، (فسمع صوتاً)، قال الحافظ: يحتمل أن يكون سمع صوت ملائكة العذاب، أو صوت اليهود المعدين، أو صوت وقع العذاب.

قلت: قد وقع عند الطبراني بسنده إلى عون مفسراً، ولفظه - أي: عن أبي أيوب -: (خرجت مع النبي ﷺ حين غربت الشمس، ومعي كوز من ماء، فانطلق لحاجته حتى جاء، فوضأته فقال: أتسمع ما أسمع؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: إني أسمع أصوات اليهود يذبون في قبورهم).

(قال: يهود تعذب في قبورها) قال الحافظ: (يهود) خبر مبتدأ محذف، أي: هذه يهود، أو هو مبتدأ وخبره ممحذف.

قال: قال الجوهرى: اليهود قبيلة، والأصل اليهوديون فمحذفت ياء الإضافة، مثل: زنج وزنجي، ثم عرف على هذا الحد، فجمع على قياس شعير وشعيرة، ثم عرف الجمع بالألف واللام، ولو لا ذلك

لم يجز دخول الألف واللام؛ لأنَّه معرفة مؤنث، فجري مجرى القبيلة، وهو - أي : (يهود) - غير منصرف للعلمية والتأنيث، انتهى .
وقال العيني : (يهود) مبتدأ و (تعذب) خبره .

وتعقب إعراب الحافظ الأول بأن قال : ظن أن (يهود) نكرة ،
وليس كذلك ، بل هو علم للقبيلة ، انتهى .

أقول : كيف يظن الحافظ أنه نكرة ، وقد نقل عن الجوهرى أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث ؟ ثم لا مانع من إعراب الحافظ مع كون (يهود) معرفة ، بل رواية إسحاق بن راهويه الآتية تدل عليه ولفظها : (هذه يهود تعذب في قبورها) ، وإن كان الأصل في الكلام عدم الحذف .

نعم إعرابه الثاني لا ضرورة تلجم إلية ، بل الكلام تام بدون حذف الخبر ، كما قاله العيني ، والله أعلم .

ثم قال الحافظ : وهذا الحديث موافق لقوله فيما تقدم من حديث عائشة : (إنما تعذب بيهوديتهم) ، ثبت تعذيب غيرهم من المشركين ؛ لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود .

ثم قال : قال ابن رشيد : لم يجرِ للتعوذ من عذاب القبر في هذا الحديث ذكر ، فلهذا قال بعض الشارحين : إنه من بقية الباب الذي قبله ، وإنما أدخله في هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز ، انتهى .

قال - أي : ابن رشيد - : ويعتمد أن يكون المصنف أراد أن يعلم

بأن حديث أم خالد، ثاني أحاديث هذا الباب، محمول على أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ تعود من عذاب القبر حين سمع أصوات يهود، لما علم من حاله أنه كان يتعدّد، ويأمر بالتعود مع عدم سمع العذاب، فكيف مع سمعه.

قال: وهذا جاري على ما عرف من عادة المصنف في الإغماض.

وقال الكرماني: العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعدّد من مثله، أو تركه اختصاراً، انتهى.

وأقول: جواب الكرماني الأول أقرب من كلام ابن رشيد، والله أعلم.

ثم قال الكرماني: سبق أن صوت الميت من العذاب يسمعه غير الثقلين، فكيف سمعه النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ؟

وأجاب بأن ذلك في الصيحة المخصوصة وهذا غيرها، أو سمع رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ على سبيل المعجزة، انتهى.

(وقال النضر)، بالضاد المعجمة؛ أي: ابن شميل: (أخبرنا شعبة: حدثنا عون: سمعت أبي قال: سمعت البراء، عن أبي أويوب عَلَيْهِ السَّلَامُ، عن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ) قال الحافظ: ساق هذه الطريق لتصريح عون فيها بسماعه له من أبيه، وسماع أبيه له من البراء.

قال: وقد وصلها الإسماعيلي من طريق أحمد بن منصور، عن النضر، ولم يسوق المتن، وساقه إسحاق بن راهويه في «مسنده» عن النضر بلفظ: (فقال: هذه يهود تعذب في قبورها)، انتهى.

وهذا التعليق يوجد في بعض الأصول مؤخراً عن حديث أبي هريرة آخر الباب، واللائق ذكره هنا.

* * *

١٣٧٦ - حَدَّثَنَا مُعَلِّيٌّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنَةُ خَالِدٍ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

وبالسند قال:

(حدثنا معلى)، بفتح اللام المشددة؛ أي: ابن أسد، وفي هامش «اليونينية»: (معلى) منون عند أبي ذر. قال: (حدثنا وهيب) بالتصغير، هو ابن خالد، (عن موسى بن عقبة) الأṣدِي. (قال: حدثني ابنة خالد بن سعيد بن العاص) بن أمية، واسمها أمة، بفتح الهمزة وتحقيق الميم، وكنيتها أم خالد، صحابية بنت صحابي، ولدت بأرض الحبشة هي وأخوها سعيد بن خالد، وتزوجها الزبير بن العوام، فولدت له عمراً و خالداً أبني الزبير.

وقال الذهبي: قال الواقدي: حدثني جعفر بن محمد بن خالد، عن أبي الأسود، عن أم خالد بنت خالد قالت: سمعت النجاشي يقول يوم خرجنا لأصحاب السفيتين: أقرؤا جميعاً رسول الله ﷺ مني السلام، فكنت فيمن أقرأ رسول الله ﷺ من النجاشي السلام.

قال: وتأخرت وفاتها إلى قريب الشمانين.

وقال الحافظ: عاشت أم خالد هذه دهراً طويلاً حتى أدركها موسى بن عقبة، ووقع في بعض الروايات في البخاري بعد ذكر حديثها في (كتاب الجهاد): قال أبو عبدالله: لم تعش امرأة مثل ما عاشت هذه، انتهى.

روى لها البخاري وأبو داود والنسائي.

(أنها)؛ أي: ابنة خالد: (سمعت النبي ﷺ)، وهو يتعوذ من عذاب القبر)، وقد أورد المصنف في (الدعوات) من وجه آخر عن موسى بن عقبة: (سمعت أم خالد بنت خالد ولم أسمع أحداً سمع من النبي ﷺ غيرها) فذكره، ووقع في الطبراني من وجه آخر، عن موسى بلفظ: (استجروا بالله من عذاب القبر، فإن عذاب القبر حق).

* * *

١٣٧٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَدْعُ عَوْنَوْهُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

وبالسند قال:

(حدثنا مسلم بن إبراهيم) الفراهيدى، قال: (حدثنا هشام) هو الدستوائى، قال: (حدثنا يحيى) هو ابن أبي كثیر، (عن أبي سلمة) بن

عبد الرحمن بن عوف، (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه يدعوا) زاد في رواية: (ويقول): (اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، ومن عذاب النار) تعميم بعد تخصيص، كما أن فتنة الدجال تخصيص بعد تعميم.

(ومن فتنة المحيَا)، مصدر ميمي، أو اسم زمان، وكذا قوله: (الممَات)، و(فتنة المحيَا): ما يعرض للإنسان في حياته من الافتتان بالشهوات والجهالات.

وقيل: هي الابتلاء مع عدم الصبر.

وفتنة (الممَات)؛ قيل: ما يفتن به عند الموت، أضيفت إليه لقربها منه، وقيل: فتنة القبر.

(ومن فتنة المسيح الدجال) وصدور هذا الدعاء منه عليه السلام على سبيل العبادة والتعليم لأمته، وإنما فهو آمن من هذه الفتن.

وسبق الكلام على فوائد هذا لكن من حديث عائشة في (باب الدعاء قبل السلام) أواخر (صفة الصلاة).

وهنا يوجد في بعض الأصول بعد قوله: (الدجال): (وقال النصر: أخبرنا شعبة ... إلخ) واللائق ذكره قبل قوله: (حدثنا معلّى)، كما نبهنا عليه هناك.

* * *

عَذَابُ الْقَبْرِ مِنَ الْغَيْبَةِ وَالْبَوْلِ

(باب: عذاب القبر من الغيبة والبول)؛ أي: العذاب الحاصل
منهما.

قال الزين بن المنيّر: المراد بتخصيص هذين الأمرين بالذكر
تعظيم أمرهما، لا نفي الحكم عما عداهما، فلا يلزم من ذكرهما
حصر عذاب القبر فيهما، لكن الظاهر من الاقتصار على ذكرهما أنهما
أمكن في ذلك من غيرهما، وقد روى أصحاب «السنن» من حديث
أبي هريرة: (استنذلوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه).

١٣٧٨ - حدثنا قتيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن مجاهد،
عن طاوس، قال ابن عباس: مر النبي عليه السلام على قبرين، فقال:
إنهما ليعدبان، وما يُعدبان من كبير، ثم قال: بل أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ
يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَيْرُ مِنْ بَوْلِهِ، قال: ثُمَّ أَخَذَ
عُوداً رَطْبَا، فَكَسَرَهُ بِاثْتَيْنِ، ثُمَّ غَرَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرٍ، ثُمَّ
قال: «اللَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبِسَا».

وبالسند قال:

(حدثنا قتيبة) بن سعيد، قال: (حدثنا جريرٌ) هو ابن عبد الحميد، لا ابن حازم، كما قال القسطلاني، (عن الأعمش) سليمان بن مهران، (عن مجاهدٍ) هو ابن جبر، (عن طاوسٍ) هو ابن كيسان قال: (قال ابن عباسٌ ﷺ)، وفي رواية: (عن ابن عباس): (مر النبي ﷺ على قبرين، فقال: إنهم ليعذبان، وما يعذبان في كبيرٍ)، لكونه لا يشق احترازه مثلاً.

(ثم قال) عليه الصلاة والسلام: (بلى); أي: إنه كبير، أحد الكبائر. (أما أحدهما فكان يسعى بالنمية، وأما أحدهما فكان لا يستتر من بوله)، المراد: أنه لا يتحفظ منه.

(قال) ابن عباس: (ثم أخذ عوداً رطباً)، في طريق أخرى: (ثم دعا بجريدة)، (فكسره باثنتين)، وفي رواية: (باثنين) بحذف الفوقي، ومرّ في (باب الجريد على القبر) توجيه إعراب (باثنتين) عن «المصابيح»، فراجعه.

(ثم غرز كل واحدٍ منهما على قبرٍ، ثم قال: لعله يخفف عنهما) العذاب (ما لم يبسا)، وتقدم الكلام عليه مستوفى في (باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله) من (كتاب الطهارة).

قال في «الفتح»: قيل: مراد المصنف أن الغيبة تلازم النمية مشتملة على ضربين: نقل كلام المغتاب الذي اغتابه، والحديث عن المنقول عنه بما لا يريده.

وتعقبه ابن رشيد: بأنه لا يلزم من الوعيد على النمية ثبوته على الغيبة وحدها؛ لأن مفسدة النمية أعظم، وإذا لم تساوها لم يصح الإلحاد، إذ لا يلزم من التعذيب على الأشد التعذيب على الأخف، لكن يجوز أن يكون ورد على معنى التوقع والحذر، فيكون قصد التحذير من المغتاب؛ لئلا يكون له في ذلك نصيب، انتهى.

قال الحافظ: وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ: (الغيبة) كما بناه في (الطهارة)، فالظاهر أن البخاري جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث، والله أعلم، انتهى.

* * *

المَيْتِ يُعَرَّضُ عَلَيْهِ بِالْغَدَاءِ وَالْعَشِيِّ

(باب الميت) بإضافة (باب) لتاليه، ولأبي ذر كما في «اليونينية»: (بابٌ - بالتنوين - الميت)، (يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي)، وسقط لفظ (مقعده) من رواية.

١٣٧٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعُدُهُ بِالْغَدَاءِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعُدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وبالسند قال:

(حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، (قال: حدثني مالك) الإمام، (عن نافع) مولى ابن عمر، (عن عبدالله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه): أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: إن أحدكم إذا مات، عرض عليه مقعده بالغداة والعشي)

قال ابن التين: يحتمل أن يريد (بالغداة والعشي) غداة واحدة

وعشية واحدة، يكون العرض فيها.

ومعنى قوله: (حتى يبعثك الله)؛ أي: لا تصل إليه إلى يوم البعث، ويحتمل أن يريد كل غداة وكل عشي.

قال الحافظ: والأول موافق للأحاديث المتقدمة قبل بابين في سياق المسائلة، وعرض المقعدين على كل أحد.

ثم قال ابن التين: وهو محمول على أنه يحيى منه جزء ليدرك ذلك، فغير ممتنع أن تعاد الحياة إلى جزء من الميت أو أجزاء، وتصح مخاطبته والعرض عليه.

وقال القرطبي: يجوز أن يكون هذا العرض على الروح فقط، ويجوز أن يكون عليه مع جزء من البدن.

قال: والمراد (بالغداة والعشي): وقتهمما، وإن فالموتى لا صباح عندهم ولا مساء؛ أي: فهو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ رِزَقْهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيَّاً﴾ [مريم: ٦٢]، ولا بكرة ولا عشي في الآخرة.

قال: وهذا في حق المؤمن - أي: الخالص - والكافر واضح، وأما المؤمن المخلط فيحتمل أيضاً في حقه؛ لأنه يدخل الجنة في الجملة.

ثم هو مخصوص بغير الشهداء؛ لأنهم أحياه وأرواحهم تسرح في الجنة.

ويحتمل أن يقال: إن فائدة العرض في حقهم تبشير أرواحهم باستقرارها في الجنة مقترنة بأجسادها، فإن فيه قدرًا زائداً على ما هي

فيه الآن، والله أعلم، انتهى.

(إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة) قال **الثوربشتى** :
تقديره: إن كان من أهل الجنة فم Freed من مقاعد أهل الجنة يعرض
عليه.

وقال **الطيني** : يجوز أن يكون المعنى: إن كان من أهلها فيستبشر
بما لا يكتنه كنهه؛ لأن هذا المنزل طليعة تباشير السعادة الكبرى؛ لأن
الشرط والجزاء إذا اتحدا دل على الفخامة، والمراد أنه يرى بعد البعث
من كرامة الله ما ينسيه هذا المقعد.

وفي مسلم: (إن كان من أهل الجنة فالجنة)؛ أي: فالمعروض
الجنة؛ أي: وهكذا يقال في مقابلة، وهو قوله: (وإن كان من أهل
النار فمن أهل النار) وسقط قوله: (فمن أهل النار) في رواية.

(فيقال) له: (هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيمة)، وفي
مسلم عن يحيى بن يحيى، عن مالك: (حتى يبعثك الله إليه يوم
القيمة)، بزيادة لفظ: (إليه).

لكن حكى ابن عبد البر: أن الأكثرين من أصحاب مالك رواه
كالبخاري، وأن ابن القاسم رواه كمسلم.

قال: والمعنى حتى يبعثك الله إلى ذلك المقعد، ويحتمل أن
يعود الضمير إلى الله تعالى، فإلى الله مرجع الأمور، قال: والأول
أظهر، انتهى.

قال الحافظ: ويعيده رواية الزهري، عن سالم، عن أبيه بلفظ:
(ثم يقال: هذا مقدرك الذي تبعث إليه يوم القيمة)، أخرجه مسلم.
وفي الحديث: إثبات عذاب القبر، وأن الروح لا تفني بفناء
الجسد؛ لأن العرض لا يقع إلا على حي.

وقال ابن عبد البر: استدل به على أن الأرواح على أفنية القبور،
قال: والمعنى عندي أنها قد تكون على أفنية قبورها، لا أنها لا تفارق
الأفنية، بل هي كما قال مالك: إنه بلغه أن الأرواح تسرح حيث شاءت
لا يمنع كونها على الأفنية؛ لأنها تسرح ثم تأوي إلى القبور، قال:
وعن مجاهد: الأرواح على القبور سبعة أيام من يوم دفن الميت
لا تفارق، انتهى.

* * *

كَلَامُ الْمَيِّتِ عَلَى الْجَنَازَةِ

(باب كلام الميت على الجنازة)؛ أي: بعد حملها.

١٣٨٠ - حَدَّثَنَا قُتْيَيْهُ، حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدْمُونِي قَدْمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَاهَا! أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا إِنْسَانٌ، وَلَوْ سَمِعَهَا إِنْسَانٌ لَصَعِقَ.

وبالسند قال:

(حدثنا قتيبة) بن سعيد، قال: (حدثنا الليث) ابن سعد، (عن سعيد بن أبي سعيد) المقبرى، (عن أبيه) أبي سعيد كيسان: (أنه سمع أبا سعيداً الخدرى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إذا وضعت الجنازة، فاحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت)؛ أي: الجنازة؛ أي: صاحبها. (صالحةً قالت: قدموني قدموني)، مرتين.

(وإن كانت غير صالحة، قالت: يا ويلها، أين يذهبون بها)،

بياء تحتية في (يذهبون)، وأسند الفعل إلى الجنازة، وأراد الميت، والكلام من الروح أو الجسد، فيه خلاف، سبق في الباب الآتي ذكره. (يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق)؛ أي: مات أو غشي عليه.

والحديث سبق الكلام عليه في (باب قول الميت وهو على الجنازة: قدموني).

قال ابن رشيد: الحكمة في هذا التكرير أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التي قبلها، وهي (باب السرعة بالجنازة)؛ لاشتمال الحديث على بيان موجب الإسراع، وكذلك هذه الترجمة مناسبة للتي قبلها، كأنه أراد أن يبيّن أن ابتداء العرض يكون عند حمل الجنازة؛ لأنها حينئذٍ يظهر لها ما يقول الله، فتقول ما تقول، انتهي.

* * *

مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ

قال أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كان له حجاباً من النار» أو «دخل الجنة».

(باب ما قيل في أولاد المسلمين)؛ أي: غير البالغين.

قال الزين بن المنيّر: تقدم في أوائل (الجناز) (باب فضل من مات له ولد فاحتسب)، وفيه الحديث المصدر به - أي: حديث أنس - قال: وإنما ترجم بهذه لمعرفة مآل الأولاد، ووجه انتزاع ذلك - أي: من الحديث - أن من يكون سبباً في حجب النار عن أبيه، أولى بأن يحجب هو؛ لأنه أصل الرحمة وسببها؛ أي: فهو مفهوم من فحوى الخطاب، وسيأتي آخر الباب نقل الإجماع على ذلك.

(وقال)، وفي رواية: (قال) (أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه): من مات له ثلاثة من الولد، لم يبلغوا الحنث، كان له حجاباً (من النار) كذا لأكثر الرواة، أي: كان موتهم له حجاباً، (من النار)، وفي رواية بإسقاط لفظ: (له)، وفي أخرى: (كانوا)، أي: الأولاد حجاباً، وصدر الكرماني بقوله: (وكان له حجاب)، ثم قال: وفي بعضها: (حجاباً).

(أو دخل الجنة)، وفي بعض الأصول: (وأدخل الجنة)، بالواو وبالبناء للمفعول .

قال في «الفتح»: قول أبي هريرة لم أره موصولاً من حديثه على هذا الوجه، نعم، عند أحمد من طريق عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة بلفظ: (ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهم الله وإياهم بفضل رحمته الجنة).

ولمسلم من طريق سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فتحتسب إلا دخلت الجنة)، الحديث، وله من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة: (أن النبي ﷺ قال لامرأة: دفنت ثلاثة؟ قالت: نعم، قال: لقد احظرت بحظر شديد من النار).

وفي «صحيح أبي عوانة» من طريق عاصم، عن أنس: مات ابن لزبیر فجزع عليه، فقال النبي ﷺ: (من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجاباً من النار)، انتهى.

وقال في «المقدمة»: قد تقدم حديث أبي هريرة بالمعنى مقويناً بحديث أبي سعيد في أوائل (الجنائز) - أي: في (باب فضل من مات له ولد فاحتسب) - أي: حيث قال المصنف هناك بعد أن أورد حديث أبي سعيد: وقال شريك عن ابن الأصبهاني: حدثني أبو صالح، عن أبي سعيد وأبي هريرة، عن النبي ﷺ، وقال أبو هريرة: (لم يبلغوا الحنث) - أي: فزادها أبو هريرة على رواية أبي سعيد - وقد ذكر

الحافظ هناك أن رواية شريك وصلها أبو بكر بن أبي شيبة.

وقال البرماوي قوله: (وقال أبو هريرة، إلخ) سبق بيان، وصله أول (الجنائز) في (باب فضل من مات له ولد)، فظاهر بذلك أنه موصول على هذا الوجه، خلاف قوله في «الفتح»: لم أره موصولاً كذلك، انتهى.

ثم قال في «المقدمة»: وقد وقع لي بهذا اللفظ من حديث أنس، ثم ساق سنته إلى أبي عوانة، وهو المشار إليه آنفاً، انتهى.

* * *

١٣٨١ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبْنُ عُلَيَّةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا مِنَ النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَلْعُغُوا الْحِنْثَ إِلَّا
أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ».

وبالسند قال:

(حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي، قال: (حدثنا ابن علية) هو إسماعيل بن إبراهيم، و(علية): أمه، قال: (حدثنا عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك) قال: قال رسول الله: (من مِنَ النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، سقط قوله: (من الولد) في رواية، (لم يبلغوا الحنث)؛ أي: لم يبلغوا أن يكتب عليهم الحنث، (إلا أدخله الله الجنة، بفضل رحمته إياهم)، وسبق الكلام

على الحديث مستوفى في الباب المشار إليه آنفاً.

* * *

١٣٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ قَالَ: لَمَّا تُوْفِيَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ».

وبالسند قال:

(حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي، قال: (حدثنا شعبة) بن الحجاج، (عن عدي بن ثابت) الأنصاري، (أنه سمع البراء) ابن عازب (قال: لما توفي إبراهيم)، زاد الإسماعيلي: (ابن رسول الله) (قال رسول الله: إن له مرضعاً في الجنة)، في رواية الإسماعيلي: (مُرْضِعًا ترضعه في الجنة)؛ أي: لها لين تتم رضاعه، وهي بضم الميم وكسر الصاد.

قال الخطابي، كابن التين: وروي (مَرْضِعًا) بفتح الميم، مصدراً؛ أي: رضاعاً، والأول رواية الجمهور، وتحذف الهاء من مرضع إذا كان بمعنى الثبوت - أي: إذا كانت من شأنها ذلك - وثبتت إذا بنيت الاسم من الفعل - أي: إذا كان بمعنى الحدوث والتجدد - كما قال تعالى: **﴿تَذَهَّلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾** [الحج: ٢]، وكذا يقال في: حائض وحائضة.

قال في «المصابيح»: وفي (مسند الفريابي): (أن خديجة رضي الله عنها دخل عليها رسول الله ﷺ بعد موت القاسم وهي تبكي فقالت: يا رسول الله! دَرَّتْ لَبْيَةَ الْقَاسِمِ، فَلَوْ عَاشَ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ الرَّضَاعَةُ لَهُوَنَ عَلَيْ، فَقَالَ: إِنْ لَهُ مَرْضَعًا فِي الْجَنَّةِ تَسْتَكْمِلَ رَضَاعَتِهِ، فَقَالَتْ: لَوْ أَعْلَمْ ذَلِكَ لَهُوَنَ عَلَيْ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ أَسْمَعْتَ صَوْتَهُ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَتْ: بَلْ أَصْدِقُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ).

قال السهيلي: وهذا من فقهها رضي الله عنها، كرهت أن تؤمن بهذا الأمر معاينة، فلا يكون لها أجر الإيمان بالغيب، انتهى.

وتقديم الكلام مستوفى على قصة موت إبراهيم، لكن من حديث أنس في (باب قول النبي ﷺ: إنا بك لمحزونون).

قال الحافظ: وإيراد البخاري له في هذا الباب يشعر باختيار القول الصائر إلى أن أولاد المسلمين في الجنة، فكأنه توقف فيه أولاً -

أي: لقوله في الترجمة: (ما قيل) - ثم جزم به.

قال: وقال النّووي: أجمع من يعتد به من العلماء، على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة، وتوقف فيه بعضهم؛ لحديث عائشة الذي أخرجه مسلم بلفظ: (توفي صبي من الأنصار، فقلت: طوبى له لم يعمل سوء، أولم يدركه، فقال النبي ﷺ: أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ يَا عائشةَ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلَاً)، الحديث.

قال - أي: النّووي -: والجواب عنه: أنه لعله نهانا عن المسارعة إلى القطع من غير دليل؛ أي: كما أنكر على سعد بن أبي وقاص

قوله : إنني لأراه مؤمناً ، فقال : «أو مسلماً» ، أو قال ذلك قبل أن يعلم
أن أطفال المسلمين في الجنة ، انتهى .

قال : وقال القرطبي : نفى بعضهم الخلاف في ذلك ، وكأنه
عنى : ابن أبي زيد ، فإنه أطلق الإجماع في ذلك ، ولعله أراد إجماع
مَن يُعْتَدُ بِهِ ؛ أي : فيوافق كلام النَّوْوَيِّ .

وقال المازِّري : الخلاف في غير أولاد الأنبياء ، انتهى .

قال الحافظ : ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرق
حديث أبي هريرة الذي بدأ به - أي : وهو ما تقدم ذكره بلفظ : (ما من
مسلمين يموت لهما ثلاثة) ، الحديث - فإن فيه التصريح بإدخال
الأولاد الجنة مع آبائهم ؛ أي : حيث قال فيه : (إلا أدخلهم الله الجنة
وآبائهم) .

وروى عبدالله بن أحمد في «زيادات المستد» عن علي مرفوعاً :
«إن المسلمين وأولادهم في الجنة ، وإن المشركين وأولادهم في
النار ، ثم قرأ : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَأَنْبَغُوهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور : ٢١] الآية» ، وهذا
أصح ما ورد في تفسير هذه الآية ، وبه جزم ابن عباس ، انتهى .

وقال القسْطَلَانِي : وشذت الجبرية فجعلوهم تحت المشيئَة ،
وهذه السُّنَّة تردهم .

* * *

٩٢ - بَابٌ

مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ

(باب ما قيل في أولاد المشركين)؛ أي: غير البالغين.

قال الحافظ: هذه الترجمة تشعر أيضاً بأنه كان متوقفاً في ذلك، وقد جزم بعد هذا في (تفسير سورة الروم) بما يدل على اختيار القول بأنهم في الجنة، كما سيأتي تحريره، انتهى.

وسيأتي آخر الباب ذكر أقوال عشرة فيهم.

١٣٨٣ - حَدَّثَنَا حِبَّانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ: «اللَّهُ أَذْخَلَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

وبالسند قال:

(حدثنا حبان)، بكسر المهملة وتشديد الموحدة، وفي رواية: (حدثني حبان بن موسى)، قال: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، قال: (أخبرنا شعبة) بن الحجاج. (عن أبي بشر)، بمودة مكسورة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي وحشية، (عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سئل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أولاد المشركين) قال

الحافظ: ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا السائل - أي: لا في هذا الحديث ولا الذي بعده - لكن عند أحمد وأبي داود عن عائشة ما يحتمل أنها السائلة، فأنخرجا من طريق عبدالله بن أبي قيس عنها قالت: (قلت: يا رسول الله ذراري المشركين؟ قال: من آبائهم، قلت: يا رسول الله بلا عمل؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين)، الحديث.

وروى ابن عبد البر، بسنده إليها، قالت: (سألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين، فقال: هم مع آبائهم، ثم سألته بعد ذلك، فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين، ثم سألته بعدما استحكم الإسلام، فنزلت: ﴿وَلَا تَرِزُّ وَازِرَةٌ وَرَدَّ أَخْرَى﴾ [فاطر: ١٨]، فقال: هم على الفطرة، أو قال: في الجنة) قال: لكن في سنته ضعيف، ولو صح هذا لكان قاطعاً للتزاع رافعاً لكثير من الإشكال انتهى.

(فقال: الله، إذ خلقهم)؛ أي: حين خلقهم، (أعلم بما كانوا عاملين)، قال في «المصابيح»: فإن قلت: بماذا يتعلق (إذ) من قوله: (إذ خلقهم)؟ قلت: بمحذوف؛ أي: علم ذلك إذ خلقهم، والجملة معتبرضة بين المبتدأ والخبر، ولا يصح تعلقها بأفعال التفضيل لتقديرها عليه، وقد يقال: بجوازه مع التقدم؛ لأنه ظرف فيتسع فيه، انتهى.

وقال بعد أن ذكر أن المختار أنهم من أهل الجنة: لأنهم ولدوا على الفطرة.

ومعنى: (الله أعلم بما كانوا عاملين) أنه علم أنهم لا يعملون ما

يقتضي تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكلفين، انتهى.

وفي الْكَرْمَانِي : فإن قلت : ما المستفاد من الحديث أهم من أهل الجنة أو النار؟

قلت : من كان المقدر منه عمل السعادة فهو في الجنة ، وبالعكس ، فيحتمل أن يكونوا كلهم في الجنة أو في النار ، ويحتمل التوزيع بأن يكون بعضهم في الجنة وبعضهم في النار ، انتهى .

وكذا قال النّووي : إن الحديث ليس فيه تصريح بأنهم في النار .

وقال البيضاوي : الثواب والعقاب ليسا بالأعمال ، وإنما لزم أن تكون الذراري لا في الجنة ولا في النار ، بل الموجب لهما اللطف الرباني والخذلان الإلهي المقدر لهم في الأزل ، فالواجب فيهم التوقف ، فمنهم من سبق القضاء بأنه سعيد حتى لو عاش لعمل بعمل أهل الجنة ، ومنهم بالعكس ، انتهى .

ومقتضى هذا أن يقال : بالتوقف حتى في ذراري المسلمين ، إلا أن يحاب بأن الإجماع بكونهم في الجنة صدًّا عنه .

وقال الخطابي : ظاهر هذا الكلام يوهم أنه لم يُفْتِ السائل عنهم ، وأنه رد الأمر في ذلك إلى علم الله تعالى ، وإنما معناه أنهم ملحوظون في الكفر بآبائهم ؛ لأن الله قد علم أنهم لو بقوا أحياء حتى يكثروا ! لعملوا عمل الكفار .

قال : ويدل عليه حديث عائشة : (قلت : فذراري المشركين ؟

قال: هم من آبائهم، قلت: بلا عمل؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين)، انتهى.

وقد يتوقف في هذه الملازمة، وفي هذا الاستدلال، وكلام البيضاوي هو الظاهر.

وقال الحافظ: قال ابن قتيبة: معنى قوله: (بما كانوا عاملين)؛ أي: لو أبقاهم، فلا تحكموا عليهم بشيء.

وقال غيره: علم أنهم لا يعملون شيئاً ولا يرجعون فيعملون، لعل هذا القول هو تأويل «المصابيح» السابق، أو أخبر بعلم الشيء لو وجد كيف يكون، مثل قوله: ﴿وَلَوْرُدُوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام: ٢٨]، ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة؛ لأن العبد لا يجازى بما لم يعمل، انتهى.

فتحصل في تأويل الحديث ثلاثة أقوال:
التوقف وعليه كثيرون.

الجزم بأنهم من أهل الجنة، وتأوله على ذلك في «المصابيح»
كما مرّ.

الجزم بأنهم من أهل النار، وهو تأويل الخطابي، كما مرّ أيضاً.
وقال بعضهم: قال ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة، وهو
مشعر بالتوقف أيضاً.

ثم قال الحافظ: تنبئه: لم يسمع ابن عباس هذا الحديث من

النبي ﷺ، بَيْنَ ذَلِكَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنَ أَبِي عُمَارَ، عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: (كُنْتُ أَقُولُ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ: هُمْ مِنْهُمْ، حَتَّىٰ حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِّنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَقِيَتِهِ فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ، هُوَ خَلْقُهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ)، فَأَمْسَكَتْ عَنْ قَوْلِيِّ، انتَهَىٰ .

قال : وهذا يدفع القول الأول الذي حكيناه ، انتهى .

وقوله : (وهذا يدفع)، إلخ ، إن كان مراده به ما نقله عن ابن قتيبة في تأويله قوله : (الله أعلم) فهو يؤيده ولا يدفعه ، وإن كان مراده به أول الأقوال العشرة الآتية سردها في حكمهم ، وهو أنهن في المشيئة ، فهذا أيضاً يؤيده ، والله أعلم .

* * *

١٣٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْلَّيْثِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» .

وبالسند قال :

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع ، قال : (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة ، (عن الزهري) قال : أخبرني عطاء بن يزيد الريسي : أنه سمع أبا هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذراري المشركين)؛

أي : أولادهم الذين لم يبلغوا الحلم ، وهو بذال معجمة وياء مشددة ،
جمع ذرية ، (فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين) ، وهذا طرف من
حديثه ، ويأتي في (القدر) ، إن شاء الله ، من طريق أخرى تماماً .

وأخرجه أبو داود عن الأعرج ، عن أبي هريرة بلفظ : (قالوا يا
رسول الله : أفرأيت من يموت وهو صغير ؟ قال : الله أعلم بما كانوا
عاملين) ، ثم قال : عن ابن وهب : سمعت مالكا ، وقيل له : إن أهل
الأهواه يحتجون علينا بهذا الحديث ؟ يعني قوله : (فأبواه يهودانه
وينصرانه) ، فقال مالك : احتج عليهم بأخره : (الله أعلم بما كانوا
عاملين) .

قال الحافظ : ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله تعالى
فطر العباد على الإسلام وأنه لا يضل أحداً ، وإنما يضل الكافر أبواء ،
فأشار مالك إلى الرد عليهم بقوله : (الله أعلم) ، فهو دليل على أنه يعلم
ما يصيرون إليه بعد إيجادهم على الفطرة ، فهو دليل على تقدم العلم
الذي ينكره غلاتهم .

ومن ثم قال الشافعي رضي الله عنه : أهل القدر إن أثبتو العلم خصموا ،
انتهى .

* * *

١٣٨٥ - حَدَّثَنَا آدُمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَإِبْوَاهُ يُهَوِّدَاهُ أَوْ يُنَصَّرَاهُ أَوْ يُمَجْسَاهُ، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنَتَّجُ الْبَهِيمَةَ، هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءً».

وبالسند قال :

(حدثنا آدم) بن أبي إِيَّاس، قال : (حدثنا ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن، (عن الزهرى) محمد بن مسلم بن شهاب، (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه) كذا رواه أيضاً يونس، عن الزهرى، أخرجه المصنف في الباب الآتى ذكره، ورواه معمر والزبيدي، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب بدل أبي سلمة، ورواه الأوزاعى، عن الزهرى، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، وتقىد في (باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه) من طريق شعيب، عن الزهرى، عن أبي هريرة، من غير ذكر واسطة.

(قال : قال النبي ﷺ: كل مولودٍ)؛ أي : من بني آدم، كما صرّح به في رواية الأعرج، عن أبي هريرة بلفظ : (كل بني آدم) (يولد على الفطرة) قال الحافظ : ظاهره تعميم في جميع المولودين، وأصرّح منه رواية يونس المتقدمة بلفظ : (ما من مولود إلا يولد على الفطرة).

ولمسلم من طريق أخرى : (ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة، حتى يعبر عنه لسانه)، وله أيضاً : (ما من مولود إلا وهو على الملة).

قال: وحکی ابن عبد البر عن قوم: أنه لا يقتضي العموم، وإنما المراد أن كل من ولد على الفطرة، وكان له أبوان على غير الإسلام نقلاه إلى دينهما، فتقدير الخبر على هذا: كل مولود يولد على الفطرة، وأبواه يهودانه مثلاً، فإنهما يهودانه، ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحکم به عليه.

قال: ويکفي في الرد عليهم رواية مسلم الأولى، وأصرح منها رواية الأعرج المتقدمة آنفاً.

وقال القسطلاني: واحتج لما حکاه ابن عبد البر عن القوم بحديث أبي بن كعب: (قال النبي ﷺ: الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافراً)، أو بما رواه سعيد بن منصور يرفعه: (إنبني آدم خلقوا من طبقات؛ فمنهم من يولد مؤمناً ويحيى مؤمناً ويموت مؤمناً، ومنهم من يولد كافراً ويحيى مؤمناً ويموت كافراً، ومنهم من يولد كافراً ويحيى كافراً ويموت مؤمناً).

قالوا: ففي هذا وفي غلام الخضر، ما يدل على أن الحديث ليس على عمومه.

وأجيب بأن حديث ابن منصور فيه ابن جدعان وهو ضعيف، ويکفي في الرد عليهم، إلى آخر ما قاله الحافظ، ولم يجب عن قضية غلام الخضر.

قال: وقد اختلف السلف في المراد بـ(الفطرة) في هذا الحديث على أقوال كثيرة، قال: وأشهرها أن المراد بها الإسلام.

قال ابن عبد البر: وهو المعروف عند عامة السلف، وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى: **﴿فَطَرَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾** الإسلام، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب: (اقرءوا إن شئتم: **﴿فَطَرَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾**) [الروم: ٣٠] وب الحديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه: (إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، فاجتالتهم الشياطين عن دينهم)، الحديث، وقد رواه غير واحد فزاد فيه: (حنفاء مسلمين)، وجزم المصنف بذلك في (تفسير سورة الروم)، كما مرّ أول الباب.

وقال أحمد: من مات أبوه وهمًا كافران حكم بإسلامه؛ أي: ولا يحكم بكفره إلا إذا كان بين أبويه الكافرين، واستدل ب الحديث الباب، فدل على أنه فسر (الفطرة) بالإسلام.

وتعقبه بعضهم بأنه كان يلزم أن لا يصح استرقاقه، ولا يحكم بإسلامه إذا أسلم أحد أبويه.

والحق أن الحديث سيق لبيان ما هو في نفس الأمر؛ أي: وهو كونه ناجياً من النار، لا لبيان الأحكام في الدنيا.

وحكى محمد بن نصر أن آخر قولي أحمد أن المراد بها الإسلام.

وقيل: إن المراد بها ما أخذه الله عليهم من العهد حيث قال: **﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾** [الأعراف: ١٧٢] رواه أبو داود، عن حماد بن سلمة، ونقله ابن عبد البر، عن الأوزاعي وعن سحنون، ونقل عن

أحمد في إحدى الروايتين عنه.

قال الطّيبي: ذكر هذه الآية - أي: قوله عقب هذا الحديث: (ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ أَلَّقِ فَطَرَ النَّاسَ﴾ [الروم: ٣٠]) - يقوي ما أَوْلَه حماد بن سلمة من أوجه ثلاثة، ذكرها في «الفتح».

وقيل: المراد بها تمكن الناس من الهدى في أصل الجبلة، والتهيؤ لقبول الدين، فلو ترك الماء عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها إلى غيرها؛ لأن حسن هذا الدين ثابت في النفوس، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية، كالتقليد.

قال: وإلى هذا مال القرطبي في «المفهّم»، وبينه بنحو هذا.

ثم قال: وقد دل على هذا المعنى بقية الحديث حيث قال: (كما تتنج البهيمة)؛ يعني: أن البهيمة تلد الولد كامل الخلقة، فلو ترك كذلك كان بريئاً من العيب، لكنهم تصرفوا فيه بقطع أذنه مثلاً، فخرج عن الأصل، وهو تشبيه واقع، ووجه واضح، والله أعلم.

وجرى عليه أيضاً في «الكتشاف»، كما نقلناه عنه في (باب إذا أسلم الصبي)، قال: وفي المسألة أقوال آخر:

منها: قول ابن المبارك: أن المراد بـ(الفطرة) أنه يولد على ما يصير إليه من شقاوة أو سعادة، فمن علم الله أنه يصير مسلماً ولد على الإسلام، ومن علم الله أنه يصير كافراً ولد على الكفر، وكأنه أول (الفطرة) بالعلم.

وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوله : (فأبواه يهودانه)، إلخ،
معنى ؛ لأنهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها، فينافي في التمثيل
بحال البهيمة .

ومنها: أن المراد أن الله خلق فيهم المعرفة والإنكار، فلما أخذ
الميثاق من الذرية، قالوا جمِيعاً : **﴿بَلٌ﴾** [الأعراف: ١٧٢]، أما أهل
السعادة فقالوها طوعاً، وأما أهل الشقاوة فقالوها كرهاً، وإليه ذهب
إسحاق بن راهويه ورجحه، وتعقب بأنه يحتاج إلى نقل صحيح ؛ فإنه
لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق إلا عن السدي، ولم يسنده،
فكأنه أخذه من الإسرائيليات، حكاه ابن القيم عن شيخه .

ومنها: أن المراد بها الخلقة ؛ أي : يولد سالماً لا يعرف كفراً ولا
إيمانًا، ثم يعتقد إذا بلغ التكليف، ورجحه ابن عبد البر وقال : إنه
يطابق التمثيل بالبهيمة، ولا يخالف حديث عياض ؛ لأن المراد بقوله :
(حنيفا) ؛ أي : على استقامته .

وتعقب بأنه لو كان كذلك لما اقتصر في أحوال التبديل على ملل
الكفر دون ملة الإسلام، ولما كان لاستشهاد أبي هريرة بالأية معنى .

حكي عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة أنه قال : كان هذا
- أي : قوله عليه الصلاة والسلام : (كل مولود يولد على الفطرة) - في
أول الإسلام، فلما نزلت الفرائض والأمر بالجهاد علم أنه يولد على
دينهم؛ أي : ولهذا يرث الطفل من والديه الكافرين .

قال الحافظ : وقد تعقبه ابن عبد البر وغيره ، وسبب الاشتباه أنه حمله على أحكام الدنيا ، فلذلك ادعى النسخ ، والحق أنه إخبار منه عليه الصلاة والسلام بالواقع في نفس الأمر ، ولم يرد به إثبات أحكام الدنيا .

وقال ابن القيم : سبب اختلاف العلماء في معنى (الفطرة) في هذا الحديث أن القدرية كانوا يحتجون به على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله ، بل مما ابتدأ الناس إحداثه ، فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويلها على غير معنى الإسلام ، ولا حاجة لذلك ؛ لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم فهموا من لفظ (الفطرة) الإسلام ، ولا يلزم من حملها على غير ذلك موافقة مذهب القدرية ؛ لأن قوله : (فأبواه يهودانه) ، إلخ محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى ، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله في آخر الحديث : (الله أعلم بما كانوا عاملين) ، والله أعلم ، انتهى باختصار وتلخيص .

(فأبواه) ؛ أي : المولود ، (يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه) ، قال الطيبي : الفاء إما للتعليق أو للسببية أو جزاء شرط مقدر ؛ أي : إذا تقرر ذلك ، فمن تغير كان بسبب أبيه إما بتعليمهما إياه ، أو ترغيبهما فيه ، أو كونه تبعاً لهما في الدين ، يقتضي أن يكون حكمه حكمهما .

وخصص الأبوان بالذكر للغالب ، فلا حجة فيه لمن حكم بإسلام الطفل الذي يموت أبواه كافرين ، كما هو أحد قولي أحمد - أي : المتقدم - فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض

لأطفال أهل الذمة، قاله في «الفتح».

قال: واستشكل هذا التركيب بأنه يقتضي أن كل مولود يقع له التهويذ وغيره، والواقع أن البعض يبقى على فطرة الإسلام.

والجواب: أن المراد من التركيب أن الكفر ليس من ذات المولود ومقتضى طبعه، بل إنما حصل بسبب خارجي، فإن سلم من ذلك السبب استمر على الحق.

قال: وهذا يقوي المذهب الصحيح في تأويل (الفطرة)؛ أي: وهو أن المراد بها الإسلام، انتهى.

(كمَثَلُ الْبَهِيمَةِ)، بفتح الميم والمثلثة، قال الْكَرْمَانِي: وفي بعضاها بكسر الميم وسكون المثلثة، (تُنْتَجُ الْبَهِيمَةِ)، بضم أوله وسكون النون وفتح المثناة بعدها جيم؛ أي: تلد، فالبهيمة الثانية بالنصب على المفعولية وتقدم هناك: (كما تُنْتَجُ الْبَهِيمَةِ بهيمَةً).

قال أهل اللغة: نتجت الناقة، على صيغة ما لم يسم فاعله، تنتج نتاجاً، وأنتج الرجل ناقته ينتجها إنتاجاً، وزاد هناك: (بهيمة جماء)؛ أي: لم يذهب من بدنها شيء، هو نعت لـ (بهيمة)، سميت بذلك لاجتماع أعضائها.

قال الطَّيْبِي: قوله: (كما) حال من الضمير المنصوب في (يهودانه)؛ أي: يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة، شبيهاً بالبهيمة التي جدعت بعد أن خلقت سليمة، أو هو صفة مصدر محذوف؛ أي: يغيرانه تغييرًا مثل تغييرهم البهيمة السليمة.

قال: وقد تنازع الأفعال الثلاثة في (كما) على التقديرين،
انتهى.

(هل ترى فيها جَدْعاء)، بفتح الجيم وإسكان المهملة وبالمد؛
أي: مقطوعة الأذن، ووقع في الرواية المتقدمة بلفظ: (هل تحسون
فيها من جَدْعاء؟) وهو من الإحساس، والمراد به العلم بالشيء، ي يريد
أنها تولد لا جَدْع فيها، وإنما يجَدْعها أهلها بعد ذلك؛ أي: يقطعون
إذنها، ففيه إيماء إلى أن تصميمهم على الكفر كان بسبب صميمهم عن
الحق.

وأعرب الْكَرْمَانِي قوله: (هل تحسون): صفة أو حالاً؟ قال:
أي: بهيمة مقولاً فيها هذا القول، قال: أي: كل من نظر إليها قال هذا
القول؛ لظهور سلامتها، انتهى.

* * *

(بابُ)، بالتنوين. قال الحافظ: كذا ثبت الباب لجميعهم إلا أبي ذر، وهو كالفصل من الباب الذي قبله.

١٣٨٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدِبٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوْجِهِهِ فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟»، قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا، فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَسَأَلَنَا يَوْمًا، فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟»، قُلْنَا: لَا، قَالَ: «لَكُنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيْانِي فَأَخَذَاهُ بِيَدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِيهِ كَلُوبٌ مِنْ حَدِيدٍ» قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُوسَى إِنَّهُ يُدْخِلُ ذَلِكَ الْكَلُوبَ فِي شِدْقَهُ، حَتَّى يَلْغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقَهِ الْآخَرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَمِسُ شِدْقَهُ هَذَا، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَحِعٍ عَلَى قَفَاهُ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِفَهْرٍ أَوْ صَخْرَةٍ، فَيَسْدَخُ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِذَا ضَرَبَهُ تَدَهْدَهَ الْحَجَرُ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِسَ رَأْسَهُ، وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَضَرَبَهُ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟

قَالَ: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا إِلَى ثَقِبٍ مِثْلِ التَّنْتُورِ، أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسْعٌ، يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا، فَإِذَا خَمَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهَرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ، عَلَى وَسْطِ النَّهَرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهَرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ، فَرَدَهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ حَضْرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصَبِيَّانُ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوْقِدُهَا، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ، وَأَدْخَلَانِي دَارًا لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُيُوخٌ وَشَبَابٌ، وَنِسَاءٌ وَصَبِيَّانُ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةِ، فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، فِيهَا شُيُوخٌ وَشَبَابٌ، قُلْتُ: طَوَّفْتُمَايِي اللَّيْلَةَ، فَأَخْبَرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقِّ شِدْقُهُ فَكَذَابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذْبِ، فَتَخْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَدَّخُ رَأْسُهُ فَرَجُلٌ عَلَمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثَّقِبِ فَهُمُ الزُّنَادُ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهَرِ أَكْلُو الرِّبَّا، وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالصَّبِيَّانُ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ، وَالَّذِي

يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ، وَالدَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارُ عَامَةِ
الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ،
فَارْفَعْ رَأْسَكَ، فَرَفَعَتْ رَأْسِي فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ، قَالَ: ذَاكَ
مَنْزِلُكَ، قُلْتُ دَعَانِي أَدْخُلْ مَنْزِلِي، قَالَ: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ،
فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ».

وبالسند قال :

(حدثنا موسى بن إسماعيل) التَّبُوذَكي، قال : (حدثنا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ)، الأول بفتح الجيم، والثاني بالحاء المهملة، قال : (حدثنا أبو رجاءٍ) عمران بن ملْحان، أو ابن تيم^(١) العطاردي، (عن سمرة بن جندبٍ) قال : كان النبي ﷺ إذا صلى صلاةً، وفي رواية : (صلاته)، وفي بعض طرقه : (إذا صلى صلاة الغداة) (أقبل علينا بوجهه) الكريم، (فقال : من رأى منكم الليلة رؤيا) مقصور غير منصرف، ويكتب بالألف كراهة اجتماع مثيلين.

(قال) سمرة : (إِنْ رَأَى أَحَدٌ) رؤيا (قصها) عليه ﷺ، (فيقول) في تأويلها، (ما شاء الله) أن يقول.

(فسألنا)، بفتح اللام، (يوماً) فقال : هل رأى أحدٌ منكم رؤيا؟
قلنا : لا، قال : لكنني رأيت الليلة رجلين)، وفي بعض طرقه :
(ملكين)؟

(١) في «و»، و«ن»: «تميم»، والمثبت من «تهذيب التهذيب» (٨/١٢٤).

قال **الطيبي** : وجه الاستدلال أنه كان يحب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا : ما رأينا ، كأنه قال : أنتم ما رأيتم ، لكن رأيت رجلين .
(أتيني فأخذنا بيدي) ، بلفظ الإفراد في «اليونينية» ، (فآخر جاني إلى الأرض المقدسة) ، وفي رواية : (إلى أرض مقدسة) ، وعند أحمد : (إلى أرض فضاء أو أرض مستوية) ، وفي حديث علي : (فانطلقا بي إلى السماء) .

(فإذا رجُل جالس ، ورجل قائم ، بيده ، قال بعض أصحابنا عن موسى) بن إسماعيل المذكور في السندي .
(كلوب من حديـد يدخلـه في شـدقـه) قال الحـافـظـ: كـذاـ فيـ روـاـيـةـ أـبـيـ ذـرـ وـهـوـ سـيـاقـ مـسـتـقـيمـ؛ـ أـيـ:ـ لـأـنـ المـعـنـيـ:ـ بـيـدـهـ شـيـءـ،ـ وـفـسـرـهـ المـؤـلـفـ بـقـوـلـهـ:ـ (قـالـ بـعـضـ أـصـحـابـنـاـ عـنـ مـوـسـىـ:ـ كـلـوـبـ مـنـ حـدـيدـ)،ـ فـهـذـاـ مـقـدـارـ هـوـ مـقـولـ بـعـضـ أـصـحـابـ،ـ وـغـيـرـهـ:ـ كـأـنـهـ قـالـ:ـ (بـيـدـهـ شـيـءـ)ـ .ـ

ثم قال الحـافـظـ:ـ وـوـقـعـ فـيـ روـاـيـةـ غـيـرـهـ بـخـلـافـ ذـلـكـ؛ـ أـيـ:ـ وـهـوـ مـاـ فـيـ أـصـوـلـ (اليـونـيـنـيـةـ)ـ:ـ (وـرـجـلـ قـائـمـ بـيـدـهـ كـلـوـبـ مـنـ حـدـيدـ)،ـ قـالـ بـعـضـ أـصـحـابـنـاـ عـنـ مـوـسـىـ:ـ إـنـهـ يـدـخـلـ ذـلـكـ الـكـلـوـبـ فـيـ شـدـقـهـ)ـ .ـ وـ(ـكـلـوـبـ)،ـ بـفـتـحـ الـكـافـ وـتـشـدـيـدـ الـلـامـ،ـ حـدـيـدـ لـهـ شـعـبـ يـعـلـقـ بـهـ الـلـحـمـ وـنـحـوـهـ،ـ وـمـثـلـهـ الـكـلـأـبـ،ـ بـضـمـ الـكـافـ وـتـشـدـيـدـ الـلـامــ .ـ وـ(ـشـدـقـ)،ـ بـكـسـرـ الـمـعـجـمـةـ وـسـكـونـ الـمـهـمـلـةـ،ـ جـانـبـ الـفـمــ،ـ أـيـ:ـ يـدـخـلـ ذـلـكـ الرـجـلـ الـقـائـمـ الـكـلـوـبـ فـيـ جـانـبـ فـمـ الرـجـلـ الـجـالـســ .ـ

قال الحافظ: والبعض المبهم لم أعرف المراد به، إلا أن الطبراني أخرجه في «المعجم الكبير» عن العباس بن الفضل الإسقاطي، عن موسى بن إسماعيل، فذكر الحديث بطوله مثل حديث قبله، وفيه: (بيءه كلاب من حديد) (حتى يبلغ قفاه ثم يفعل بشدقه الآخر)، بفتح المعجمة، كذا في معظم الأصول، وفي بعضها ك «اليونينية»: (ثم يفعل الآخر بشدقه)، و(الآخر) مرفوع، إلا أنه في «اليونينية» رقم عليهما علامتي التقديم والتأخير، ومقتضى هذه الرواية الأولى أن (الآخر) صفة لقوله: (بشقه)، وأن الفاعل بالشدق الثاني هو الأول، ورواية (التعبير) تقتضي هذا، وأن الفاعل بالشدقين رجل واحد، ولفظها: (ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيفعل به مثل ما فعل بالجانب الأول).

(مثل ذلك)؛ أي: مثل ما فعل بشدقه الأول، (ويلتئم شدقه هذا)، وفي رواية (التعبير): (فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب)، (فيعود) ذلك الرجل، (فيصنع مثله)، قال عليه الصلاة والسلام: (قلت) للملكين. (ما هذا؟)؛ أي: ما حال هذا الرجل؟، وفي رواية: (من هذا الرجل).

(قالا: انطلق، فانطلقنا، حتى أتينا على رجلٍ مضطجعٍ على قفاه، ورجلٌ قائمٌ على رأسه بغيره)، بكسر الفاء وسكون الهاء، حجر مليء الكف، والجملة حالية.

(أو صخرةٍ) على الشك، وفي (التعبير): (وإذا آخر قائم عليه

بصخرة)، (فيشَدَخ) بفتح التحتية وسكون الشين المعجمة وفتح الدال المهملة وبالخاء المعجمة، من الشدَخ، وهو كسر الشيء الأجوف، (به)؛ أي: بالفهر، وفي رواية: (بها)؛ أي: الصخرة، (رأسه، فإذا ضربه تَدَهَّدَه الحجر)، بفتح الدالين المهملتين بينهما هاء ساكنة، بوزن تدحِّر و معناه.

(فانطلق) الرجل (إليه)؛ أي: إلى الحجر (ليأخذه، فلا يرجع إلى هذا) المشدود (حتى يلتئم رأسه، وعاد رأسه كما هو، فعاد إليه فضربه، قلت) لهما: (من هذا؟ قالا: انطلق، فانطلقنا إلى ثَقِب)، بفتح المثلثة وسكون القاف، وفي رواية: (نَقْب) بنون بدل المثلثة، وعزاها في «المطالع» للأصييلي، لكنه قال: بفتح القاف، وقال: هو بمعنى (ثَقِب) بالمثلثة.

(مثل التَّنُور)، بفتح الفوقيه وتشديد النون المضمومة وأخره راء، وهو ما يخبز فيه، (أعلاه ضيق وأسفله واسع، يتقد)، بفتح التحتية، (تحته)؛ أي: تحت التنور، (ناراً) بالنصب، قال في «المصابيح»: رأيته في نسخة بضم التاء الثانية من (تحته) وصحح عليها، قال: وكان هذا بناء على أن (تحته) فاعل (يتقد)، ونصوص العربية تأباه، فقد صرحا بأن فوق وتحت من الظروف المكانية العادمة للتصرف، فينبغي تحرير الرواية في ذلك.

قال: وكلام ابن مالك صريح في أن (تحته) منصوب لا مرفوع، وذلك لأنه قال: نصب (ناراً) على التمييز، وأسند (يتقد) إلى ضمير

عائد على النقب، والأصل يتقد ناره تحته، قال: ويجوز أن يكون فاعل (يتقد) موصولاً بـ (تحته)، فحذف وبقيت صلته دالة عليه؛ لوضوح المعنى، والتقدير: يتقد الذي تحته، أو ما تحته ناراً، أو هو مذهب الكوفيين والأنفش، واستصوبه ابن مالك واستدل عليها بأمور ذكرها في «الوضيحة» وغيره، فلينظر هناك، انتهى.

وفي رواية: (يتقد) بباءين فوقيتين، (تحته نار) بالرفع.

(إذا اقترب) بموحدة آخره، وهو افتعل من القرب؛ أي: إذا اقترب الوقود أو الحر الدال عليه قوله: (يتقد).

وفي رواية: (إذا اقتربت)، بهمزة قطع ففاف فمثناتين فوقيتين بينهما راء، من القترة، وهي الغبار، ومعنى: التهبت وارتفع نارها.

وفي «المصابيح»: (إذا فترت) كذا وقع في رواية الشيخ أبي الحسن من الفتور، وهو الانكسار والضعف، واستشكل بأن بعده: (إذا خمدت رجعوا)، ومعنى الفتور والخمود واحد، انتهى.

وعند الحميدي مما عزاه له في «شرح المشارق»: (إذا ارتفقت) من الارتفاع وهو الصعود.

قال الطيبي: وهو الصحيح دراية ورواية، كذا قال.

(ارتفعوا)؛ أي: الناس، الدال عليه سياق الكلام، (حتى) كاد أن يخرجوها، (أن) مصدرية والخبر ممحض؛ أي: حتى كاد خروجهم يتحقق، وفي رواية: (حتى) كادوا يخرجوه.

(فإذا حَمَدَتْ)، بفتح المعجمة والميم، يقال: حمدت النار تحمد، بضم الميم، إذا سكن لهبها ولم يطفئ جمرها، (رجعوا فيها، وفيها رجالٌ ونساءٌ عراةٌ، فقلت) لهما: (ما)، وفي رواية «اليونينية»: (من) (هذا؟ قالا: انطلق، فانطلقا، حتى أتينا على نَهَرٍ)، بفتح الهاء، (من دَمٍ في رجلٍ قَائِمٍ، على)، وفي رواية: (وعلى)، (وسط النهر)، بفتح السين وسكونها، (قال يَزِيدٌ)؛ أي: ابن هارون، وثبت كذلك في أصول، (ووَهْبٌ بْنُ جَرِيرٍ) كلامهما، (عن جَرِيرٍ بْنَ حَازِمٍ) هو والد وَهْبٌ: (وعلى شَطَّ النَّهَرِ)، بشين معجمة وتشديد الطاء، وسقط من قوله: (قال يَزِيدٌ) إلى هنا في رواية، أما حديث يَزِيدٌ فوصله أَحْمَدُ عَنْهُ، فساق الحديث بطوله، وفيه: (فإذا نَهَرٌ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ وَعَلَى شَطَّ النَّهَرِ رَجُلٌ).

وأما حديث وَهْبٌ بْنُ جَرِيرٍ، فوصله أَبُو عَوَانَةَ في «صَحِيحَهُ» من طريقه، فساق الحديث بطوله وفيه: (حتى ينتهي إلى نَهَرٌ مِنْ دَمٍ وَرَجُلٌ قَائِمٌ فِي وَسْطِهِ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى شَاطِئِ النَّهَرِ) الحديث.

(رَجُلٌ بَيْنَ يَدِيهِ حَجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهَرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ)؛ أي: من النَّهَرِ، (رَمَى الرَّجُلَ) الَّذِي بَيْنَ يَدِيهِ الْحَجَارَةِ (بِحَجْرٍ فِي فِيهِ)؛ أي: فَمِهِ، (فَرَدَهُ حَيْثُ كَانَ) مِنَ النَّهَرِ، (فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ) أي: مِنَ النَّهَرِ، (رَمَى فِيهِ بِحَجْرٍ)، فَيُرْجَعُ كَمَا كَانَ قال في «المصابيح»: فيه وقوع خبر (جعل) التي هي من أفعال المقاربة جملة فعلية، مصدرة بـ (كُلَّمَا)، والأصل فيه أن يكون فعلًا

مضارعاً، تقول: جعلت أفعل، هذا هو الاستعمال المطرد، وما جاء بخلافه فهو منبه على أصل متroc، وذلك أن سائر أفعال المقاربة مثل (كان) في الدخول على مبتدأ وخبر، فالاصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرداً، وجملة اسمية وفعلية، وظرفأ، فترك الأصل - أي: في أفعال الشروع - والتزم كون الخبر مضارعاً، ثم نبه على الأصل شذوذآ في مواضع، انتهى، وهو في «توضيح ابن مالك».

(فقلت: ما هذا؟ قالا: انطلق، فانطلقنا)، وسقط (فانطلقنا) من رواية، (حتى انتهينا إلى روضة خضراء، فيها شجرة عظيمة، وفي أصلها شيخ وصبيان، وإذا رجل قريب من الشجرة، بين يديه نار يوقدها، فصعدا)، بكسر العين، (بي)، بالموحدة، (في الشجرة) التي هي في الروضة الخضراء.

(وأدخلاني)، بالنون، (داراً، لم أر قط أحسن منها، فيها رجال شيوخ، وشباب)، وفي رواية: (وشبان) (ونساء وصبيان، ثم آخر جاني منها)؛ أي: من الدار، (فصعدا بي الشجرة)؛ أيضا، (فأدخلاني)، وفي رواية: (وأدخلاني)، بالواو، (داراً، هي أحسن وأفضل) من الأولى (فيها شيوخ وشباب)، وفي رواية: (وشبان).

(قلت: طوّقتماني) قال في «المصابيح»: بطاقة مفتوحة وواو مشددة ونون قبل الياء، وفي رواية: (بي) بموحدة بدل النون، يقال: طوف الرجل - قاصراً -: إذا أكثر من الطواف، ويقال: طوفته أنا، متعدياً، (الليلة، فأخبراني)، بكسر الموحدة، (عما رأيت. قالا:

نعم) نخبرك، (أما الذي رأيته يشق شدقة)، ببناء الفعل للمفعول، و(شدقة) نائب الفاعل، (فكذابٌ) قال في «المصابيح»: الأغلب في الموصول الذي تدخل الفاء في خبره أن يكون عاماً، وصلته مستقبلة، وقد يكون خاصاً وصلته ماضية، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ الْآتِقَى لِجَمِيعِنَ فِي أَذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦] وكما في هذا الحديث، انتهى. وأصله في «التوضيح».

ونقل الكَرْماني عن ابن مالك أنه قال: لابد من جعل الموصول الذي هو هاهنا للمعين كالعام، حتى جاز دخول الفاء في خبره؛ أي: المراد هو وأمثاله، انتهى.

(يحدث بالكذبة)، بفتح الكاف وسكون المعجمة، ويجوز كسر الكاف، واقتصر عليه الزَّرْكشي، (فتتحمل عنه)، بفتح الميم مخففة، قال الرَّزْكشي: وقيل: مشددة، (حتى تبلغ الآفاق، فيصنع به)؛ أي: ما رأيته من شق شدقته (إلى يوم القيمة) لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفاسد.

(والذي رأيته يشدخ رأسه) ببناء الفعل للمفعول، و(رأسه) نائب فاعل، (فргلٌ علمه الله القرآن، فنام عنه بالليل)؛ أي: أعرض عن تلاوته، (ولم يعمل به في النهار) ظاهره أنه يعذب على ترك تلاوة القرآن بالليل، لكن يحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين، ترك القراءة وترك العمل، قاله القسْطلاني.

(يفعل به) ذلك الشدخ (إلى يوم القيمة، والذي رأيته في الثقب)،

وفي رواية: (النقب) بالنون. (فهم الزناة) قال في «المصابيح»: قد يشكل الإخبار عن (الذي) بقوله: (هم الزناة)، لاسيما والعائد على (الذي) من قوله: (والذي رأيته) مفرد.

وقد يجاب: بأن المعنى: والفريق الذي رأيته في النقب، فهم الزناة، فروعي اللفظ تارة، والمعنى تارة، قال: وبهذا يجاب أيضاً عن قوله:

(والذي رأيته في النهر أكلوا الربا، والشيخ) الكائن (في أصل الشجرة إبراهيم عليه) الصلاة و(السلام)، وحذفت الفاء من قوله: (أكلوا الربا) ومن قوله: (إبراهيم) نظراً إلى أن (أما) لما حذفت، حذف مقتضها.

(والصبيان) الكائنون (حوله)؛ أي: حول إبراهيم. (أولاد الناس)، قال في «المصابيح»: الفاء زائدة في الخبر، ومثله مقياس عند الأخفش.

وقال البرْماوي: والفاء فيه لتضمن (أما)؛ أي: وأما الصبيان. وقال القسْطلاني: دخلت الفاء على الخبر؛ لأن الجملة معطوفة على مدخل (أما) في قوله: (أما الرجل الذي رأيته يشق شدقه)، وفي رواية: (أولاد الناس) بدون فاء.

قال الْكَرْماني: على حد قوله تعالى: ﴿وَالرَّسُحُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧] على تقدير الوقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وهذا موضع الترجمة، إذ (أولاد الناس) عام للمشركين وغيرهم.

وقال الحافظ : وقد أخرجه في (التعبير) بلفظ : (فأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة ، فقال بعض المسلمين : وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين).

ويؤيده ما رواه أبو يعلى من حديث أنس مرفوعاً : (سألت ربي اللاهين من ذرية البشر أن لا يعذبهم فأعطانيهم) ، إسناده حسن . وورد في تفسير (اللاهين) بأنهم الأطفال ، من حديث ابن عباس مرفوعاً ، أخرجه البزار .

وروى أحمد من حديث خنساء بنت معاوية بن صريم ، عن عمتها قالت : (قلت يا رسول الله ، من في الجنة ؟ قال : النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود في الجنة ، والوئيد في الجنة) إسناده حسن ، انتهى .

(والذي يوقد النار مالكُ حازن النار ، والدار الأولى التي دخلت دار عامة المؤمنين ، وأما هذه الدار فدار الشهداء) ، واكتفى في دار الشهداء بذكر الشیوخ والشباب ؛ لأن الغالب أن الشهيد لا يكون امرأة ولا صبياً ، قاله الكرماني .

وهذا يدل على أن منازل الشهداء أرفع المنازل ، ولا يلزم منه أن تكون منازلهم أرفع من درجة الأنبياء ؛ لاحتمال كون مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام هناك لأجل كفالته الولدان ، كما أن كون آدم عليه الصلاة والسلام في السماء الدنيا لرؤيه نسم بنيه من أهل الخير والشر ، فيضحك ويبكي ، مع أن منزلته في أعلى عاليين ، ثم إذا كان يوم القيمة

استقر كل منهم في منزلته التي لا يساويها أحد غيرهم فيها.
واعلم أن المناسبة في التعبير للمراءى كلها ظاهرة إلا الزناة،
ووجهه: أن العري فضيحة كالزنا، ثم إن الزاني يطلب الخلوة كالتنور،
ولا شك أنه خائف حذر وقت الزنا كأن تحته النار، قاله الكرماني.

(وأنا جبريل، وهذا ميكائيل، فارفع رأسك، فرفعت رأسي،
فإذا فوقني مثل السحاب، قالا: ذلك) وفي رواية: (ذاك) (منزلتك،
قلت: دعاني؟ أي: اتركاني (أدخل منزلي، قالا: إنه بقي لك عمر
لم تستكمله، فلو استكملت) عمرك (أتيت منزلك).

وسيأتي الكلام على بقية الحديث مستوفى في (كتاب التعبير)،
إن شاء الله تعالى، وقد أخرجه هنا وهناك تماماً، وأخرج في (الصلاه
قبيل الجمعة) وفي (التهجد) و(البيوع) و(بدء الخلق) و(الجهاد)، وفي
(أحاديث الأنبياء) و(التفسير) و(الأدب) أطراضاً منه.

قال الحافظ: وقد رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً يشير
إلى أن المذهب المختار؛ أي: في أطفال المشركين:
فإنه صدره بالحديث الدال على التوقف.

ثم ثنى بالحديث المرجع لكونهم في الجنة.
ثم ثلثه بالحديث المصحح بذلك، أي: فإنه صرح فيه في
(التعبير) بقوله: (وأولاد المشركين) قال: وانختلف العلماء قدימהً
وحدثياً في هذه المسألة على أقوال:

أحدها: أنهم في المشيئة، وهو منقول عن الحمادين وابن المبارك وإسحاق، ونقله البيهقي عن الشافعي.

قال ابن عبد البر: وهو مقتضى صنيع مالك، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال الكفار خاصة في المشيئة، والحججة فيه حديث: (الله أعلم بما كانوا عاملين).

ثانيها: أنهم تبع لأبائهم، فأولاد المسلمين في الجنة، وأولاد الكفار في النار، وحكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج، وروى أحمد من حديث عائشة: سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين، قال: «في الجنة»، وعن أولاد المشركين، قال: «في النار»، فقلت يا رسول الله! لم يدركوا الأعمال، قال: «ربك أعلم بما كانوا عاملين، لو شئت أسمعتك تضاغيهم في النار»، وهو حديث ضعيف جداً، لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية، وهو متزوك.

ثالثها: أنهم يكونون في بربخ بين الجنة والنار؛ لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة، ولا سيئات يدخلون بها النار.

رابعها: هم خدم أهل الجنة، وفيه حديث عن أنس ضعيف، أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى، وللطبراني والبزار من حديث سمرة مرفوعاً: (أولاد المشركين خدم أهل الجنة)، وإسناده ضعيف. خامسها: أنهم يصيرون تراباً.

سادسها: هم في النار، حكاه عياض عن أحمد، وغلطه ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه، ولا يحفظ عن الإمام أصلاً.

سابعها: أنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار، فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا، ومن أبي عذب، أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد، والطبراني من حديث معاذ بن جبل.

وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة، وحکى البيهقي في «كتاب الاعتقاد» أنه المذهب الصحيح.

وتعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف، فلا عمل فيها ولا ابتلاء. وأجيب: بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار، وأما في عرصات القيمة فلا مانع من ذلك، وقد قال تعالى: «يَوْمَ يُنَكَّسُ عَنِ السَّاقِ وَيُدْعَونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِعُونَ» [القلم: ٤٢] وفي «الصحيحين»: (أن الناس يؤمرون بالسجود، فيصير ظهر المنافق طبقاً، فلا يستطيع أن يسجد).

ثامنها: أنهم في الجنة، قال النووي: وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون، لقوله تعالى: «وَمَا كَانَ مُعَذَّبِينَ حَتَّىٰ نَبَعَثَ رَسُولًا» [الإسراء: ١٥] وإذا كان لا يعذب العاقل؛ لكونه لم تبلغه الدعوة، فلأن لا يعذب غير العاقل من باب الأولى، ول الحديث سمرة في الباب، و الحديث عمة خنساء المذكور آنفًا، ول الحديث عائشة في

سؤال خديجة النبي ﷺ عنهم المار أيضاً.

تاسعها: الوقف.

عاشرها: الإمساك، وفي الفرق بينهما دقة، انتهى.

* * *

٩٤ - بَابُ

مَوْتٌ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ

(باب موت يوم الإثنين) قال الزين بن المُنْبَر : تعين وقت الموت ليس لأحد فيه اختيار، لكن في السبب في حصوله مدخل، كالرغبة إلى الله تعالى ؛ لقصد التبرك، فمن لم تحصل له الإجابة أثيب على اعتقاده.

قال : وكأن الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة لم يصح عند البخاري، فاقتصر على ما وافق شرطه، وأشار إلى ترجيحه على غيره.

قال الحافظ : والحديث الذي أشار إليه - أي : الزين بن المُنْبَر - أخرجه الترمذى من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً : (ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وفاته فتنة القبر)، وفي إسناده ضعف، انتهى.

١٣٨٧ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : فِي كَمْ كَفَّتُمُ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتْ : فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيَضِّنِ

سَحُولِيَّة، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةُ، وَقَالَ لَهَا: فِي أَيِّ يَوْمٍ تُوْفَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، قَالَ: فَأَيْ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: يَوْمُ
الْإِثْنَيْنِ، قَالَ: أَرْجُو فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ، فَنَظَرَ إِلَى ثُوبِ عَلَيْهِ كَانَ
يُمَرَّضُ فِيهِ، بِهِ رَدْعٌ مِنْ رَعْفَرَانِ، فَقَالَ: اغْسِلُوا ثُوبِي هَذَا، وَزِيَّدُوا
عَلَيْهِ ثَوَبَيْنِ فَكَفَنُونِي فِيهَا، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خَلْقٌ، قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ
بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهَلَّةِ، فَلَمْ يَتَوَفَّ حَتَّى أَمْسَى مِنْ لَيْلَةِ
الثُّلَاثَاءِ، وَدُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ.

وبالسند قال:

(حدثنا مُعَلَّى بن أَسَدٍ) العمّي، أخو بهز بن أسد، قال: (حدثنا
وهيبٌ)، بالتصغير، ابن خالد، (عن هشامٍ، عن أبيه) عروة بن الزبير،
(عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت على أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)،
زاد أبو نعيم في «المستخرج» من هذا الوجه: (رأيت به الموت، فقلت:
هِيْجِ هِيْجِ

مَنْ لَا يَرْزَالُ دَمْعَةً مُقَنَّعًا إِنَّهُ فِي مَرَّةٍ مَدْفُوقٍ)

(قال) رضي الله عنه: (في كم كفتم النبي ﷺ؟)؛ أي: في كم ثوباً
كفتم، و(في كم) معمول مقدم لـ (كفتم)، ودخول حرف الجر عليها
لا يخرجها عن الصدارة؛ لكونه كالجزء منها.

(قالت) عائشة قلت له: كفناه (في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ سحوليَّة)،
بفتح السين وتضم، نسبةً لسحول، قرية باليمن، كما مرّ.

(ليس فيها قميصٌ ولا عمامٌ، وقال لها) - أيضاً - (في أي يوم توفي رسول الله ﷺ؟ قالت) توفي (يوم الاثنين)، بالنصب على الظرف.

قال في «الفتح»: قيل: ذكر لها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام مع أنه يبعد أن يكون نسي ما سأله عنه، مع قرب العهد؛ توطئة لها للصبر على فقده، واستنطاقاً لها بما يعلم أنه يعظم عليها ذكره، لما في بدايته لها بذلك من إدخال الغم العظيم عليها.

ويحتمل أن يكون السؤال عن قدر الكفن على حقيقته؛ لأنه لم يحضر ذلك؛ لاشتغاله بأمر البيعة، وأما تعين اليوم فensiانه أيضاً محتمل؛ لأنه ^{عليه} دفن ليلة الأربعاء، فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الاثنين أو الثلاثاء، وتقدم الكلام على الكفن في موضعه، انتهى.

(قال) أبو بكر ^{عليه}: (فأي يوم هذا؟ قالت: يوم الاثنين)، بالرفع؛ أي: هذا يوم الاثنين، (قال: أرجو فيما بيني وبين الليل)، وفي رواية: (الليلة).

قال الْكَرْمَانِي: أي: وأنا أيضاً أتوقع التوفي فيما بين ساعتي هذه والليلة، أو فيما بين أجزاء يومي وأجزاء ليلتي، انتهى.

(ثم نظر)، وفي رواية: (فنظر) (إلى ثوبٍ عليه كان يمْرَض فيه)، بتشديد الراء المفتوحة، من مرضته: إذا قمت عليه بالتعهد والمداواة.

(به رَدْعٌ)، بفتح الراء وسكون الدال وبالعين المهملتين، أي: لطخ وأثر (من زعفرانٍ) لم يعمه كله.

(فقال: اغسلوا ثوبي هذا)، سقط في بعض النسخ لفظ: (هذا)، (وزيدوا عليه ثوبين) زاد ابن سعد، عن أبي معاوية، عن هشام: (جديدين).

(فكفونني فيها)؛ أي: في المزيد، والمزيد عليه، أي: كأنه جعل الذي يمرّض فيه جنساً، والثوبين الآخرين جنساً آخر، فأعاد عليهما ضمير الاثنين، وعلى هذا أكثر الرواية، ويروى (فيها) بضمير المؤنث عائداً على الأثواب الثلاثة، قاله في «المصابيح».

وقال في «الفتح»: وفي رواية غير أبي ذر: (فيها)؛ أي: الثلاثة.

(قلت: إن هذا)؛ أي: الثوب الذي كان عليه (خَلْقٌ؟)، بفتح المعجمة واللام؛ أي: باليٰ عتيق، وفي رواية أبي معاوية عند ابن سعد: (ألا نجعلها جدداً كلها؟ قال: لا).

(قال: إن الْحَيَ أَحَقُ بالجديد من الميت، إنما هو)؛ أي: الكفن. (للمهلة) قال عياض وتبعه النّووي: روي بتشليث الميم.

قال الحافظ: وجزم به الخليل، وقال ابن حبيب: هو بالكسر: الصديد، وبالفتح: التمهل، وبالضم: عكر الزيت، والمراد هنا: الصديد.

قال الْكَرْمَانِي: ويحتمل أن يراد بـ (المهلة) معناها المشهور؛ أي:

التمهل، ويكون المراد: (إنما هو)؛ أي: الجديد لمن يريد البقاء.

وأخرج ابن سعد، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: كفن أبو بكر في ريبة بيضاء وريطة مصرة، وقال: إنما هو لما يخرج من أنفه وفيه، وعنه من وجه آخر: إنما هو للمهل والتراب، وضبط الأصمعي هذه بالفتح.

قال: وظاهر هذا أن أبي بكر كان يرى عدم المغالة في الأكفان، وروى أبو داود من حديث علي مرفوعاً: «لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعاً».

ولا يعارضه حديث جابر عند مسلم في الأمر بتحسين الكفن، فإنه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصفة، وحمل المغالة على الثمن.

وقيل: التحسين حق الميت، فإذا أوصى بتركه اتبع كما فعل الصديق.

قال: ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه؛ لمعنى فيه من التبرك به؛ لكونه صار إليه من النبي ﷺ، أو لكونه كان جاحد فيه أو تعبد فيه، ويرىده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد قال:

قال أبو بكر: كفوني في ثوبي اللذين كنت أصلح فيهما، انتهى.

(فلم يتوف حتى أمسى)؛ أي: دخل في المساء، (من ليلة الثلاثاء)، بالمد في «الفرع»، وبغير المد في «اليونينية».

(وُدْفَنَ قَبْلَ أَنْ يَصْبُحَ)، وَلَابْنِ سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَوْلَى بَدِئَةً مَرْضٌ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ اعْتَلَ يَوْمَ الْاثْنَيْنَ، لِسَبْعِ خَلْوَنَ مِنْ جَمَادِي الْآخِرَةِ، وَكَانَ يَوْمًا بَارِدًا، فَحِمْرَةُ خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْمًا وَمَاتَ مُسِيْ - أَيْ: مَسَاءً - لِلِّيْلَةِ الْثَّلَاثَاءِ، لِثَمَانِ بَقِيَنِ مِنْ جَمَادِي الْآخِرَةِ، سَنَةُ ثَلَاثِ عَشْرَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَأَشَارَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنَيْرِ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَةَ مِنْ تَأْخِيرِ وَفَاتِهِ عَنْ يَوْمِ الْاثْنَيْنَ مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ ذَلِكَ وَيُرْغَبُ فِيهِ، لِكُونِهِ قَامَ فِي الْأَمْرِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَاسَبَ أَنْ تَكُونَ وَفَاتِهِ مَتَّاخِرَةً عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ التَّكْفِينَ فِي الثِّيَابِ الْبَيْضَ، وَتَثْلِيثُ الْكَفْنِ، وَطَلْبُ الْمَوْافِقَةِ فِيمَا وَقَعَ لِلْأَكَابِرِ تَبْرِكًا بِذَلِكَ، وَجُوازُ التَّكْفِينَ فِي الثِّيَابِ الْمَغْسُولَةِ، وَإِيَّاثَرِ الْحَيِّ بِالْجَدِيدِ، وَالدُّفْنُ بِاللَّيْلِ، وَفَضْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَصِحَّةُ فَرَاسَتِهِ، وَثِبَاتِهِ عَنْدَ وَفَاتِهِ، وَفِيهِ أَخْذُ الْمَرءِ الْعِلْمِ عَنْ دُونِهِ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: فِيهِ: أَنَّ التَّكْفِينَ فِي الثِّوْبِ الْجَدِيدِ وَالْخُلُقِ سَوَاءً.

وَتَعْقِبُ بِمَا تَقْدِمُ مِنْ احْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارَهُ لِلْخُلُقِ لِمَعْنَى فِيهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، فَلَا دَلِيلٌ فِيهِ عَلَى الْمَسَاوَةِ، انتَهَى.

* * *

مَوْتُ الْفَجَأَةِ، الْبَغْتَةِ

(باب موت الفجأة البغتة)، بالجر على البدل، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محدوف؛ أي: هي البغتة، وفي رواية: (بغتة) نكرة؛ أي: وبالنصب على الحال.

قال في «الفتح»: و(الفجأة)، بضم الفاء وبعد الجيم مد ثم همز، ويروى بفتح ثم سكون بغير مد، وهي الهجوم على من لم يشعر به، وموت الفجأة وقوعه بغير سبب من مرض وغيره.

قال ابن رشيد: مقصid المصنف - والله أعلم - : الإشارة إلى أنه ليس بمكروه؛ لأنه عَزَّلَهُ اللَّهُ لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل بأن أمه افتلت نفسها، وأشار إلى ما رواه أبو داود بلفظ: «موت الفجأة أخذة أسف»، وفي إسناده مقال، فجرى على عادته في الترجمة بما لم يوافق شرطه، وإدخال ما يومنه إلى ذلك، ولو من طرف خفي، انتهى.

قال: والحديث المذكور رجاله ثقات، إلا أن راويه رفعه مرة ووقفه أخرى.

وقوله: (أَسْف)؛ أي: غضب وزناً ومعنى، وروي بوزن فاعل؛ أي: غضبان، ولأحمد من حديث أبي هريرة: أن النبي عَزَّلَهُ اللَّهُ من بجدار

مائل فاسرع وقال: «أكره موت الفوات».

وفي الْكَرْمَانِي: ويروى أن رسول الله ﷺ قال: «أكره موتاً كموت الحمار»، قيل: وما موت الحمار؟ قال: «موت الفجأة».

ثم قال الحافظ: قال ابن بطال: وكأن ذلك - والله أعلم - لما فيه من حرمان الوصية، وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرها من الأعمال الصالحة، وقد روى ابن أبي الدنيا في «كتاب الموت» من حديث أنس نحو حديث أبو داود وزاد فيه: «المحروم من حرم وصيته».

وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن عائشة وابن مسعود: «موت الفجأة راحة للمؤمن، وأسف على الفاجر»؛ أي: فيحمل هذا على المستعد كما يأتي.

وقال ابن المُنَيَّر: لعل البخاري أراد بهذه الترجمة أن من مات فجأة، فليستدرك ولده من أعمال البر ما أمكنه مما يقبل النيابة، كما وقع في حديث الباب.

وقد نقل عن أحمد وبعض الشافعية كراهيّة موت الفجأة، ونقل النّووي عن بعض القدماء أن جماعة من الأنبياء والصالحين ماتوا كذلك، قال النّووي: وهو محبوب للمرأقبين.

قلت: وبذلك يجتمع القولان، انتهى.

* * *

١٣٨٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،
 قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا
 قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتَلَتْ نَفْسَهَا، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ،
 فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقَتْ عَنْهَا، قَالَ: «نَعَمْ».

وبالسند قال:

(حدثنا سعيد بن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، قال: (حدثنا محمد بن جعفر) هو ابن أبي كثير، لا محمد بن جعفر غندر، كما قد يتوهم من كون البخاري يروي عنه بواسطة محمد بن بشار وابن المثنى وطبقتهما؛ لأن غندرًا ليس له روایة عن هشام.

(قال: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ) بن عروة، وسقط (ابن عروة) من روایة، (عن أبيه) عروة بن الزبير، (عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلًا) هو سعد بن عبادة، (قال لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي) هي عمرة بنت سعد، وقيل: مسعود، من بني النجار، (افْتَلَتْ نَفْسَهَا)، بفاء ومثناء فوقية مضمومة مبنياً للمفعول؛ أي: ماتت فلتة؛ أي: فجأة، والفلة والافتلات ما وقع بعنة من غير رؤية، وذكره ابن قتيبة بالقاف وتقديم المثناة.

وقال: هي كلمة تقال لمن قتله الحب ولم من مات فجأة، والمشهور في الرواية بالفاء، والله أعلم، قاله الحافظ.
 قال في «المصابيح»: و(نفسها) يروى بالنصب.

قال القاضي : هو أكثر الروايات على أنه المفعول الثاني بإسقاط حرف الجر ، والأول مضمرٌ وهو القائم مقام الفاعل .

قلت : أو يضمن (افتلت) معنى سُلبت ، فيكون (نفسها) مفعولاً ثانياً لا على إسقاط الجار ، ويروى بالرفع عن أنه النائب عن الفاعل ، انتهى .

وكون النصب على أنه مفعول ثانٍ لا على إسقاط الجار هو الذي اقتصر عليه في «النهاية» وعبارته : فمعنى النصب : افتلتها الله نفسها ، معدى إلى مفعولين ، كما تقول : اختلسه الشيء ، واستلبه إياه ، ثم بني الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، فتحول المفعول الأول مضمراً ، ويفي الثاني منصوباً ، وتكون التاء الأخيرة ضمير الأمر ، أي : افتلت هي نفسها ، انتهى .

وعلى أنه المفعول الثاني بإسقاط حرف الجر يكون الأصل افتلت من نفسها ؛ أي : انتزعت أو جردت ، والله أعلم .

وقال في «الفتح» تبعاً للكَرْماني : والنصب إما على التمييز وإما على أنه مفعول ثانٍ .

زاد الكَرْماني : و(افتلت) بمعنى : سُلبت .

ورد على كونه منصوباً على التمييز أنه معرفة ، نعم يصح على مذهب الكوفيين .

وكانت وفاة أم سعد سنة خمس من الهجرة .

(وأظنها لو تكلمت تصدقَتْ، فهل لها أجرٌ إن تصدقَتْ عنها؟)

قال الزَّركشي: الرواية الصحيحة بكسر (إن) على أنها شرطية، قال: ولا يصح قول من فتحها، لأنَّه إنما سأَلَ عما لم يفعل.

قال الدَّمامي: إن ثبتت لنا رواية بفتح الهمزة، أمكن تحريرها على مذهب الكوفيين في صحة مجيء (أن) المفتوحة الهمزة، شرطية ك (إن) المكسورة، ورجحه ابن هشام، والمعنى حينئذٍ صحيح بلا شك، انتهى.

(قال) عليه الصلاة والسلام: (نعم) لها أجر، إن تصدقت عنها.
وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في (الوصايا)، إن شاء الله تعالى.

* * *

٩٦ - باب

مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبْيِ بَكْرٍ وَعُمَرَ ﷺ

﴿فَاقْبِرْهُ﴾؛ أَقْبَرْتُ الرَّجُلَ إِذَا جَعَلْتَ لَهُ قَبْرًا، وَقَبْرُهُ دَفْتُهُ،
﴿كَفَاناً﴾ يَكُونُونَ فِيهَا أَحْيَاءً، وَيُدْفَنُونَ فِيهَا أَمْوَاتًا.

(باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكرٍ وعمر ﷺ)؛ أي: في صفة قبورهم من كونها مسننة أو غير مسننة، وغير ذلك مما يتعلق ببعضه ببعض، فالمراد به الاسم، كما قال ابن رشيد: إنه الأظهر عنده، خلافاً لقول بعضهم: إن المراد به المصدر، من قبرته قبراً.

(قول الله تعالى: ﴿فَاقْبِرْهُ﴾ [عبس: ٢١]) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا لَهُ فَأَقْبَرْهُ﴾؛ أي: جعله ممن يقبر، لا ممن يُلقى حتى تأكله الكلاب مثلاً. وقال أبو عبيدة في «المجاز»: أقربه أمر بأن يقبر، وسقط قوله: (قول الله تعالى) من رواية.

(أقربت الرجل) زاد في رواية: (أقربه)، (إذا جعلت له قبراً، وقبرته)؛ أي: من الثلاثي المجرد، (دفنته) قاله يحيى الفراء في «المعاني».

(﴿كَفَاناً﴾ [المرسلات: ٢٥]) يكعون فيها أحياءً، ويدفون فيها

أمواتاً) روى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال في قوله تعالى: ﴿أَتَرَ
تَجْعَلُ الْأَرْضَ كَفَافًاٰ﴾ أحياءَ وَأَمْوَاتًا﴿ [المرسلات: ٢٥ - ٢٦] قال: يكونون فيها ما
أرادوا ثم يدفنون فيها، والكُفَات: الموضع الذي يكفت فيه الشيء؛
أي: يضم ويجمع.

* * *

١٣٨٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ هِشَامٍ، وَحَدَّثَنِي
مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكْرِيَّاءَ، عَنْ هِشَامٍ،
عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ:
«أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ؟ أَيْنَ أَنَا غَدَاءً؟» اسْتِيَطَاءٌ لِيَوْمِ عَائِشَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي
قَبَضَهُ اللَّهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَدُفِنَ فِي بَيْتِي.

وبالسند قال:

(حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، قال: (حدثني سليمان) هو ابن بلال، (عن هشام) هو ابن عروة، قال المصنف: (وحدثني محمد بن حرب)؛ أي: ابن حرمان النشائي، بالمعجمة، ويقال: النشاستجي، نسبة لبيع النساء المعمول من الحنطة، يقال فيه: نشاء ونشاستج، أبو عبدالله، الواسطي.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو القاسم الطبراني: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

مات سنة خمس وخمسين ومئتين، روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود، وفي «الزهرة» روى عنه البخاري ثمانية.

قال: (حدثنا أبو مروان، يحيى بن أبي ذكرياء الغساني، الواسطي).

قال في «الفتح» في (كتاب الحج): هو يحيى بن يحيى، اشتهر هو باسمه، واشتهر أبوه بكنيته، وذكر في ضبط (الغساني) اختلافاً، يأتي التنبيه عليه، إن شاء الله تعالى هناك.

قال ابن معين: لا أعرف حاله، وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمشهور، وقال أبو داود: ضعيف، وقال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفته الثقات في روایاته عن الأثبات.

قال الحافظ: ماله في «صحيح البخاري» سوى موضع واحد - أي: وهو هذا - متابعة.

أقول: قوله في (الحج) حديث آخر في طواف أم سلمة للوداع راكبة، وهو متابعة أيضاً.

مات سنة ثمان وثمانين ومئة، وقيل: سنة تسعين ومئة. روى له البخاري.

(عن هشام، عن) أبيه (عروة) بن الزبير، (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت: إن كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليتذر في مرضه) قال الحافظ: ضبط في روایتنا بالعين المهملة والذال المعجمة، أي: يتمنع، وحکى

ابن التين أنه في رواية القابسي - أي : بل قال في «المصابيح» : إنها لسائل الرواة غير أبي ذر - بالقاف والدال ؛ أي : يسأل عن قدر ما يقى إلى يومها ؛ لأن المريض يجد عند بعض أهله من الأنس ما لا يجد عند بعض ، انتهى .

وقال الكَرْماني : (ليتذر) - أي : بالعين المهملة - أي : يطلب العذر فيما يحاوله من الانتقال إلى بيت عائشة .

(أين أنا اليوم) ؛ أي : أين النوبة اليوم ؟ (أين أنا غداً) ؛ أي : لمن النوبة غداً ؛ أي : في حجرة أي امرأة من النساء أكون ، (استبطأه ليوم عائشة) ؛ أي : يستطيل اليوم اشتياقاً لها .

قالت عائشة : (فلما كان يومي) ؛ أي : الأصل الذي لو لم يأذن لها لكان ذلك اليوم هو يوم نوبتها ، فلا يرد أن الأيام كلها لها بعد الإذن .

(قبضه الله بين سَحْري) ، بفتح السين وسكون المهملة ، (ونحري) تريد : بين جنبي وصدري ، والسَّحْرُ : الرئة فأطلقت على الجانب مجازاً ، والنحر : موضع القلاة من الصدر ، (ودفن في بيتي) .

* * *

١٣٩٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ : «لَعْنَ اللَّهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ

أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَوْلَا ذَلِكَ أَبْرَزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَوْ خُشِيَ أَنَّ
يُتَخَذَ مَسْجِداً.

١٣٩٠ / م (١) - وَعَنْ هَلَالٍ قَالَ: كَنَّا نِي عُرْوَةُ بْنُ الْزَّبِيرِ، وَلَمْ
يُولَدْ لِي.

وبالسند قال:

(حدثنا موسى بن إسماعيل) المِنْقَرِي، التَّبُوَّذَكِي، قال: (حدثنا
أبو عوانة)، بفتح المهملة وتحقيق الواو، الوضاح، اليُسْكُرِي، (عن
هلالٍ) هو ابن حميد الصيرفي، زاد في رواية: (هو الورَان)، (عن
عروة) بن الزبير، (عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ
في مرضه الذي لم يقم منه)، وفي رواية: (فيه): (لعن الله اليهود
والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد).

قالت عائشة: (لولا ذلك أُبْرَزَ قَبْرُهُ) ببناء (أُبْرَزَ) للمفعول،
(قبْرُهُ) نائب الفاعل، وفي رواية لأبي ذر: (أُبْرَزَ) بالبناء، و(قبْرُهُ)
مفوعله.

(غير أنه خَشِيَ) عليه الصلاة والسلام، (أو خَشِيَ)، بالبناء
للمفعول، (أن يُتَخَذَ مسجداً).

وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث، والذي قبله في (باب
الوفاة النبوية) آخر (المغازي)، إن شاء الله تعالى، وتقديم ثانيهما في
(باب هل تنبش قبور المشركين) من (أبواب المساجد)، وفي (باب ما

يكره من اتخاذ القبور على المساجد) من طريق هلال المذكور بلفظ:
(غير إني أخشى أن يتخذ مسجداً).

قال الحافظ: ورواية (خشى) بالبناء للمعنى، مهمه يمكن أن تفسر بهذه، فإنها في (أنه) ضمير الشأن، وكأنها أرادت نفسها ومن وافقها على ذلك، وذلك يقتضي أنهم فعلوه باجتهاد، بخلاف رواية «الفتح»، فإنها تقتضي أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بذلك؛ أي: بعدم الإبراز، انتهى.

(وعن هلالٍ)؛ يعني: بالإسناد المذكور إليه، (قال: كناني عروة ابن الزبير) الذي روى عنه هذا الحديث، وسقط لفظ: (ابن الزبير) في بعض الأصول.

(و) الحال أنه (لم يولد لي) لأن الغالب أن يُكتَنَ الشخص باسم أول أولاده، واختلف في كنيته، فالمشهور أنه أبو عمرو، وقيل: أبو أمية، وقيل: أبو الجهم.

قال الكرماني: ولعل غرض البخاري بإيراده إثبات لقاء هلال عروة.

* * *

١٣٩٠ م / (٢) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقاَتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ سُفْيَانَ التَّمَّارِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا.

وبالسند قال:

(حدثنا)، وفي رواية: (حدثني) (محمد) زاد في رواية: (ابن مقاتل)، قال: (أخبرنا عبد الله) بن المبارك، قال: (أخبرنا أبو بكر بن عياش)، بتحتية ويشين معجمة، ابن سالم، الأستدي، الكوفي، المقرئ، الحناظ، بمهملة ونون، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، وقيل: محمد، وقيل: شعبة، وقيل غير ذلك، وكانت جدته مولاً سمرة ابن جندب، الفزارى، الصحابي. وعن الفضل بن موسى: قلت لأبي بكر بن عياش: ما اسمك؟ قال: ولدت، وقد قسمت الأسماء.

وقال إبراهيم ولده: لما نزل بأبى الموت، قلت: يا أبا ما اسمك؟ قال: يا ولدي إن أباك لم يكن له اسم، وإن أباك أكبر من سفيان بأربع سنين، وإنه لم يأت فاحشة قط، وإنه لختم القرآن منذ ثلاثين سنة كل يوم مرة، وقيل: إنه سئل عن اسمه، فقال: شعبة. وكان من الحفاظ العباد المتقنين، وعن عاصم أخذ القراءة وعليه فرأى.

قال يحيى بن آدم: قال لي أبو بكر: تعلمت القرآن من عاصم كما يتعلم الصبي، فلقي منه شدة، فما أحسن غير قراءته، وما فرأت على غيره.

وقال أيضاً: ما رأيت أقرأ من عاصم، فقرأت عليه، وما رأيت أفقه من مغيرة، فلزمته.

قرأ عليه الكسائي ومات قبله، وقال لابنه وأراه في غرفة: يا بني إياك أن تعصي الله تعالى فيها، فإني قد ختمت فيها اثنتي عشر ألف ختمة.

وقال محمد بن يزيد المرادي: لما حضرت أبا بكر بن عياش الوفاة، بكت ابنته، فقال: يا بنتي لا تبكين، أتخافين أن يعذبني الله تعالى، وقد ختمت في هذه الزاوية أربع وعشرون ألف ختمة؟! وكان الثوري وابن المبارك وابن مهدي يثنون عليه، وهو عندهم في أبي إسحاق مثل شريك وابن الأحوص؛ لأنه يتهم في حديثه، وفي حفظه شيء.

وقال ابن المبارك: ما رأيت أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش.

وسائل عن القرآن فقال: من زعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو الله.

وعنه أنه قال: الدخول في العلم سهل والخروج منه إلى الله شديد.

ومن كلامه: الخلق أربعة: معدور، ومحبور، ومجبور، ومثبور، فالمعدور البهائم، والمحبور ابن آدم، والمجبور الملائكة، والمثبور الجن.

وعنه أيضاً: أدنى نفع السكوت السلام، وكفى بها عاقبة، وأدنى ضرر المنطق الشهرة، وكفى بها بلية.

وقال يزيد بن هارون: كان أبو بكر خَيْرًا فاضلاً، لم يضع جنبه إلى الأرض أربعين سنة.

وقال يعقوب بن شيبة: كان أبو بكر معروفاً بالصلاح البارع، وكان له فقه، وعلم بالأخبار، وفي حديثه اضطراب.

وقال يحيى الحمامي: حدثني أبو بكر بن عياش قال: جئت ليلة إلى زمم فاستقيت منها دلوًّا لبناً وعسلاً.

وقال يحيى بن سعيد: زاملت أبا بكر بن عياش إلى مكة، فما رأيت أورع منه.

وقال عثمان بن أبي شيبة: أحضر الرشيد أبا بكر بن عياش من الكوفة، فجاء فدخل ومعه وكيع يقوده، فأدناه الرشيد وقال: أدركت أيامبني أمية وأيامنا، فأينا خير؟ فقال: أولئك كانوا أفعى للناس، وأنتم أقوم بالصلة، فصرفه الرشيد وأجازه بستة آلاف دينار، وأجاز وكيعاً بثلاثة آلاف دينار.

وقال ابن سعد: عُمَرَ حتى كتب عنه الأحداث، وكان من العباد، وكان ثقة، صدوقاً، عارفاً بالحديث والعلم، إلا أنه كثير الغلط.

وقال الحاكم: ليس بالحافظ عندهم.

وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أكثر غلطاً منه، وكان يحيى ابن سعيد إذا ذُكر عنده كلح وجهه.

وذكره ابن عدي في «الكامل» وقال: لم أجده له حديثاً منكراً من

رواية الثقات عنه .

وقال الحافظ : والصواب في أمره : مجانية ما يعلم أنه أخطأ فيه ،
والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم .

قال في «المقدمة» : روى له البخاري أحاديث قليلة وعددتها ،
ولم يرو له مسلم إلا شيئاً في «مقدمة صحيحه» ، وروى له الباقيون .

قال هارون بن حاتم : سأله عن مولده فقال : سنة خمس وتسعين .
وتوفي بالكوفة في جمادى الأولى في الشهر الذي مات فيه
الرشيد سنة ثلاثة وسبعين ومئة ، وهو ابن ست وسبعين ، وقيل فيه غير
ذلك ، وكان يقول : أنا نصف الإسلام ؛ يعني : باعتبار مدة الإسلام .

(عن سفيان التمار) نسبة لبيع التمر ، وهو سفيان بن دينار ، أبو
سعيد ، الكوفي ، التمار ، وال الصحيح أنه غير سفيان العصفرى .

لكن قال الحافظ : والتحقيق فيه أن سفيان بن دينار التمار هذا ،
يقال له : العصفرى أيضاً ، واسم والد العصفرى : زياد ، وثقة ابن معين
وأبو زرعة والنسائي .

وعن أبي بكر بن عياش : قال لي سفيان التمار : أتنى أم الأعمش
بالأعمش فأسلمته إلي وهو غلام ، فذكرت ذلك للأعمش فقال : ويل
أمه ما أكبده .

ولم يذكروا له وفاة ، وقال في «التفريغ» : من السادسة .

وقال في «الفتح» : وهو من كبار أتباع التابعين ، وقد لحق عصر

الصحابة، ولم أرَ له رواية عن صحابي، روى له البخاري قوله هذا: (رأيت قبر النبي ﷺ)، وروى له النسائي حديثاً واحداً موقوفاً عن مصعب بن سعد.

(أنه حدثه)؛ أي: حدث أبا بكر بن عياش: (أنه رأى قبر النبي ﷺ مُسْنَمَاً)؛ أي: مرتفعاً من الأرض، زاد أبو نعيم في «المستخرج»: (وقبير أبي بكر وعمر كذلك).

قال في «الفتح»: واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية، وادَّعى القاضي حسين اتفاق الأصحاب عليه.

وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التسطيح، كما نصَّ عليه الشافعي، وبه جزم الماوردي وأخرون.

قال: وقول سفيان التمار لا حجة فيه، كما قاله البيهقي؛ لاحتمال أن قبره ﷺ لم يكن في الأول مُسْنَمَاً.

وقال الكرْمانِي: لأنَّ قبرَ إبراهيم سطح قبر إبراهيم، و فعله حجة لا فعل غيره، انتهى.

وقد روى أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: دخلت على عائشة فقلت: يا أمَّه اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ وصاحبيه، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مُشرفة - أي: مرتفعة - ولا لاطئة - أي: لاصقة بالأرض - مَبْطُوحة ببطحاء العَرْصَة الحمراء، زاد الحاكم: فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً، وأبا بكر رأسه بين كتفي النبي ﷺ، وعمر

رأسه عند رجلي النبي ﷺ، وهذا كان في خلافة معاوية، قال: فكأنها كانت في الأول مسطحة، ثم لما بني جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة.

وقد روى أبو بكر الأجري بسنده إلى غنيم^(١) بن بسطام المديني قال: رأيت قبر النبي ﷺ في إمارة عمر بن عبد العزيز، فرأيته مرتفعاً نحواً من أربع أصابع، ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره، ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي بكر أسفل منه.

ثم الاختلاف في أيهما أفضل، ورجح المزن尼 التسنيم من حيث المعنى، بأن المسطح ما يصنع للجلوس بخلاف المسنن، وابن قدامة بأن المسطح من شعار أهل البدع.

ويرجح التسطيح ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها، انتهى.

وقال القسطلاني: ولا يؤثر في أفضلية التسطيح كونه صار شعار الروافض؛ لأن السنة لا تترك لموافقة أهل البدع فيها، ولا يخالف ذلك قول علي رضي الله عنه: أمرني رسول الله ﷺ أن لا ندع قبراً مشرفاً إلا سويته؛ لأنه لم يرد تسويته بالأرض، وإنما أراد تسطيحه جمعاً بين الأخبار، نقله في «المجموع» عن الأصحاب، انتهى.

* * *

(١) في «و»: «تميم».

عن أبيه لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الْحَائِطُ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخْذُوا فِي بَنَائِهِ، فَبَدَتْ لَهُمْ قَدْمُ فَزْعُوا، وَظَنُّوا أَنَّهَا قَدْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا وَجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُمْ عُرْوَةُ: لَا وَاللَّهِ مَا هِيَ قَدْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا هِيَ إِلَّا قَدْمُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبالسند قال:

(حدثنا)، وفي رواية: (حَدَّثَنِي) (فَرْوَة)، بفتح الفاء وسكون الراء، وهو ابن أبي المغراة، بفتح الميم وسكون المعجمة بعدها راء، وهو ممدود ويقصر، الكندي، الكوفي، واسم أبي المغراة معدي كَرْب، وكنية فروة أبو القاسم، وثقة الدَّارَقُطْنِي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: صدوق.

مات سنة خمس وعشرين ومئتين. روى عنه البخاري، وروى له الترمذى.

قال: (حدَّثَنَا عَلِيٌّ)، زاد في رواية: (ابن مُسْهِر)، (عن هشام بن عروة، عن أبيه) عروة بن الزبير، قال: (لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الْحَائِطُ)، وفي رواية: (عَنْهُمْ) (الْحَائِطُ); أي: حائط حجرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (في زمان) إمرة (الوليد بن عبد الملك)، أَخْذُوا فِي بَنَائِهِ، فَبَدَتْ لَهُمْ قَدْمُ فَزْعُوا، أي: ظهرت. (لَهُمْ قَدْمُ)، أي: في القبر لا خارجه.

(فَزْعُوا)، وَظَنُّوا أَنَّهَا قَدْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا وَجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ

ذلك، حتى قال لهم عروة: لا والله، ما هي قدم النبي ﷺ، ما هي إلا قدم عمر (ص) قال في «الفتح»: والسبب في ذلك ما رواه أبو بكر الأجري بسنده إلى عروة قال: كان الناس يصلون إلى القبر، فأمر به عمر بن عبد العزيز فرفع حتى لا يصلى إليه، فلما هدم بدت قدم بساق وركبة، ففزع عمر بن عبد العزيز، فأتاه عروة فقال: هذا ساق عمر وركبته، فسرى عن عمر بن عبد العزيز.

وروى الأجري من طريق مالك بن مغول، عن رجاء بن حية قال: كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز، وكان قد اشتري حجر أزواج النبي ﷺ، أن أهدمها ووسع بها المسجد، فقدع عمر في ناحية، ثم أمر بهدمها، فما رأيته باكيًا أكثر من يومئذ، ثم بناه كما أراد، فلما أنبنيت على القبر، وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة، وكان الرمل الذي عليها قد انهار، ففزع عمر بن عبد العزيز، وأراد أن يقوم فيسويها بنفسه، فقلت له: أصلحك الله، إنك إن قمت قام الناس معك، فلو أمرت رجلاً أن يصلحها، ورجوت أنه يأمرني بذلك، فقال: يا مزاحم - يعني: مولا - قم فأصلحها، قال رجاء: وكان قبر أبي بكر عند وسط النبي ﷺ، وعمر خلف أبي بكر رأسه وسطه.

قال: وهذا ظاهر يخالف حديث القاسم، فإن أمكن الجمع وإنما ف الحديث القاسم أصح، وأما ما أخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة: أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره، فسنده ضعيف، ويمكن تأويله،

* * *

انتهى.

١٣٩١ - وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَوْصَتْ عَبْدَاللَّهِ بْنَ الرَّبِيعَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَدْفِنِي مَعَهُمْ، وَادْفُنِي مَعَ صَوَاحِبِي بِالْبَقِيعِ، لَا أُزَكَّى بِهِ أَبَدًا.

(وعن هشام، عن أبيه) عروة بن الزبير، (عن عائشة رضي الله عنها: أنها أوصت عبدالله بن الزبير) ابن اختها أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقالت له: (لا تدفي معهم)؛ أي: مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبيه، (وادفني مع صواحببي) أمهات المؤمنين (بالبقيع، لا أزكى)، بضم أوله وفتح الكاف، مبنياً للمجهول، (به أبداً)؛ أي: لا يشنى علي بسبب الدفن معهم، ويجعل لي بذلك مزية وفضل، وأنا في نفس الأمر يتحمل أن لا أكون كذلك، وهذا منها على سبيل التواضع وهضم النفس بخلاف قولها الآتي لعمر: كنت أريده لنفسي، فكان اجتهادها في ذلك تغير، ولما قالت ذلك لعمر كان قبل أن يقع لها ما وقع في قصة الجمل، فاستحيت بعد ذلك أن تدفن هناك، وقد قال عنها عمار بن ياسر وهو أحد من حاربها يومئذ: أيها الناس إنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة، وهو كما قال رضي الله عنهم أجمعين، قاله في «الفتح».

وقوله: (وعن عائشة) إلى قوله: (أبداً)، ضبب عليه في «اليونينية»، وهو ثابت في الأصول.

قال في «الفتح»: وهو بالإسناد المذكور، وقد أخرجه المصنف

في (الاعتصام) من وجه آخر عن هشام، وأخرجه الإمام علي من طريق عبده، عن هشام وزاد فيه: (وكان فيه موضع قبر)، انتهى.

* * *

١٣٩٢ - حَدَّثَنَا قُتْبَيْةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مَيْمُونَ الْأَوْدِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، اذْهَبْ إِلَى أُمّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلُ: يَقْرَأُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابِ عَلَيْكِ السَّلَامَ، ثُمَّ سَلَّمَهَا أَنَّ أُدْفَنَ مَعَ صَاحِبِيَّ، قَالَتْ: كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي، فَلَا وَثِرَةَ الْيَوْمِ عَلَى نَفْسِي، فَلَمَّا أَقْبَلَ قَالَ لَهُ: مَا لَدَنِي؟ قَالَ: أَذِنْتُ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: مَا كَانَ شَيْءٌ أَهَمَّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَضْجَعِ، فَإِذَا قُبِضْتُ فَأَحْمِلُونِي ثُمَّ سَلَّمُوا، ثُمَّ قُلْ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابِ، فَإِنْ أَذِنْتَ لِي فَادْفُونِي، وَإِلَّا فَرُدُونِي إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُوْفَى رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَمَنِ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَهُوَ الْخَلِيفَةُ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، فَسَمِّيَ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَطَلْحَةً وَالزُّبِيرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ، وَلَمَّا عَلَيْهِ شَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: أَبْشِرْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِبِشْرَى اللَّهِ، كَانَ لَكَ مِنَ الْقَدْمِ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ اسْتَخْلَفْتَ فَعَدَلْتَ، ثُمَّ الشَّهَادَةَ بَعْدَ هَذَا كُلُّهُ، فَقَالَ: لَيَتَنِي

يَا ابْنَ أَخِي وَذَلِكَ كَفَافاً لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، أُوصِي الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي
 بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ خَيْرًا، أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَأَنْ يَحْفَظَ لَهُمْ
 حُرْمَتَهُمْ، وَأُوصِيَهُ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا الَّذِينَ تَبَوَّءُ الدَّارَ وَالْإِيمَانَ أَنْ يُقْبَلَ
 مِنْ مُخْسِنِهِمْ، وَيُعْفَى عَنْ مُسِيءِهِمْ، وَأُوصِيَهُ بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنْ يُؤْفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَأَنْ لَا يُكَلُّفُوا فَوْقَ
 طَاقَتِهِمْ.

وبالسند قال :

(حدثنا قتيبة) بن سعيد قال : (حدثنا جرير بن عبد الحميد)
 الضَّبِّيُّ، الكوفيُّ، نزيل الرَّيِّ، قال : (حدثنا حصين بن عبد الرحمن)
 السلميُّ، و(حصين) مصغر، (عن عمرو بن ميمونٍ)، بفتح العين،
 (الأَوْدِي)، بفتح الهمزة وسكون الواو وبالدال المهملة.

(قال: رأيت عمر بن الخطاب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال) لابنه عبدالله لما طعن
 الطعنة التي مات بها: (يا عبدالله بن عمر، اذهب إلى أم المؤمنين،
 عائشة رضي الله عنها، فقل: يقرأ عمر بن الخطاب عليك السلام)،
 زاد في (مناقب عثمان): (ولا تقل: أمير المؤمنين) (ثم سلها أن
 أدفن مع صاحبي) بفتح الموحدة وتشديد الياء؛ أي: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي
 بكر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، زاد هناك: (فسلم واستأذن ثم دخل عليها، فوجدها قاعدة
 تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام ويستأذن أن يدفن
 مع صاحبيه).

وفيه الحرص على مجاورة الصالحين في القبور طمعاً في إصابة الرحمة إذا نزلت عليهم، وفي دعاء من يزورهم من أهل الخير.

(قالت: كنت أريده)؛ أي: الدفن معهما (النفسي)، قال ابن التين: هذا يدل على أنه لم يبقَ ما يسع إلا موضع قبر واحد، فهو يغایر قولها عند وفاتها: (لا تدفني عندهم)؛ فإنه يشعر بأنه بقي من البيت موضع للدفن.

قال: والجمع بينهما: أنها كانت أولاً تظن أنه لا يسع إلا قبراً واحداً، فلما دفن عمر ظهر لها أن هناك وسعاً لقبر آخر.

(فلا وثنه)؛ أي: لأنختارنه (اليوم) - بالنصب على الظرفية - (على نفسي).

قال في «المصابيح»: قد ورد أن الحظوظ الدينية لا إيهار فيها، كالصف الأول ونحوه، فكيف آثرت عائشة عمر رض؟

قال: وأجاب ابن المنيّر بأن الحظوظ المستحقة بالسوابق ينبغي فيها إيهار أهل الفضل، وعلمت عائشة فضل عمر فآثرته، كما ينبغي لصاحب المنزل إذا كان مفضولاً أن يؤثر بفضل الإمامة من هو أفضل منه إذا حضر منزله، وإن كان الحق لصاحب المنزل، انتهى.

(فلما أقبل)، زاد في (المناقب): (قيل: هذا عبدالله بن عمر جاء قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه)، (قال له: ما لديك؟)؛ أي: ما عندك من الخبر؟

فيه: أن من أرسل رسولاً في حاجة مهمة، له أن يسأل الرسول

قبل وصوله إليه، ولا يعُذُ ذلك من قلة الصبر، بل من الحرص على الخير.

(قال : أذنت لك) بالدفن مع صاحبك (يا أمير المؤمنين !) قال ابن بطال : إنما استأذنها عمر ! لأن الموضع كان بيتها، وكان لها فيه حق، وكان لها أن تؤثر به على نفسها، فآثرت عمر، انتهى.

(قال)، زاد في (المناقب) : (الحمد لله) (ما كان شيء أهمل إلى من ذلك المضجع) بفتح الميم والجيم، (فإذا قُبضت) بالقاف المضمومة مبنياً للمفعول، (فاحملوني، ثم سلموا، ثم قل) يا عبدالله ابن عمر : (يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي فادفنوني) بهمزة وصل وكسر الفاء.

(وإلا)؛ أي : وإن لم تأذن (فردوني إلى مقابر المسلمين)، قال القسْطَلاني : جوز عمر أن تكون رجعت عن إذنها، واستنبط منه أن من وعد بعده يجوز له الرجوع فيها، ولا يقضى عليه بالوفاء؛ لأن عمر لو علم لزوم ذلك لها لم يستأذن ثانياً.

وأجاب من قال بلزم العدة بحمل ذلك من عمر على الاحتياط والمبالغة في الورع؛ ليتحقق طيب نفس عائشة بما أذنت فيه أولاً؛ ليضاجع أكمل الخلق عليه الصلاة والسلام على أكمل الوجوه، انتهى. قال : وهذا كله بناءً على القول بأن عائشة كانت تملك أصل رقبة البيت، والواقع بخلافه؛ لأنها إنما كانت تملك المنفعة بالسكنى والإسكان فيه، ولا يورث عنها، وحكم أزواجه عليه الصلاة والسلام

كالمعتدات؛ لأنهن لا يتزوجن بعده، انتهى.

أي: فكان لهن الانتفاع بالحجارات مدة حياتهن فقط ، كاستحقاق المعتدة ، والجواب أخذه من «المصابيح».

(إني لا أعلم أحداً أحق بهذا الأمر)؛ أي: أمر الخلافة (من هؤلاء النفر، الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فمن استخلفوا) بالبناء للفاعل؛ أي: فمن استخلفه هؤلاء النفر (بعدي فهو الخليفة، فاسمعوا له وأطيعوا، فسمى) النفر المذكورين: (عثمان، وعلياً، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوفٍ، وسعد بن أبي وقاصٍ)، وإنما لم يذكر أبا عبيدة؛ لأنه قد توفي رضي الله عنه، ولا سعيد بن زيد مبالغة في التبرؤ من الإمارة؛ لقرباته منه، نعم قد عدَّ عمر فيمن توفي النبي ﷺ وهو عنهم راضٍ، رواه المدائني.

(وولح)؛ أي: دخل (عليه)؛ أي: على عمر (شاب من الأنصار)، قال في «المقدمة»: لم أعرف اسمه، انتهى.

وقيل: هو ابن عباس؛ لما روى ابن سعد: أنه أثني عليه.

قال القسْطلاني: ولو لا قوله: (من الأنصار)؛ لأمكن أن يفسر به، لكن لا مانع من تعدد المثنين عليه مع اتحاد الجواب لهم، انتهى.

(فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله، كان لك من الْقَدَمِ في الإسلام ما قد علمت) بفتح القاف والدال من (القدم)؛ أي: السابقة في الأمر، يقال: لفلان قدم صدق؛ أي: أثرة حسنة، وفي رواية: (من الْقَدَمِ) بكسر القاف، وهو بمعنى المفتوح.

وقال الحافظ: هو بالفتح بمعنى: الفضل، وبالكسر بمعنى: السبق.

(ثم استخلفت) بالبناء للمفعول، (فعدلت) في الرعية، (ثم) حصلت لك (الشهادة بعد هذا كله)؛ أي: لقتله ظلماً، وإن لم يكن في معركة الكفار، وفي الحديث: «من قتل دون دينه فهو شهيد»، (فقال) عمر للشاب: (ليتني يا ابن أخي وذلك) إشارة إلى أمر الخلافة (كفافاً) بالنصب، وفي رواية: (كفاف) بالرفع خبر (ذلك)، والكفاف: المثل، (لا عليّ، ولا لي)، قال الكرماني: فإن قلت: أين خبر (ليت)؟ قلت: خبره (لا عليّ)؛ أي: ليتني لا عقاب عليّ ولا ثواب لي فيه؛ أي: أتمنى أن أكون رأساً برأس في أمر الخلافة، انتهى.

أي: وجملة قوله: (وذلك كفاف) اعترض بين (ليت) وخبرها، ثم قال: وفي بعضها: (لا ليَا) بـالحـاقـ الـفـ الإـطـلاقـ، وهو إشارة إلى قول الشاعر:

عـلـىـ أـنـنـيـ رـاضـ بـأـنـ أـحـمـلـ الـهـوـىـ
وـأـخـلـصـ مـنـهـ لـاـ عـلـيـ وـلـاـ ليـاـ

(أوصي) أنا (ال الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين) هم الذين هاجروا قبل بيعة الرضوان، أو الذين صلوا إلى القبلتين، أو الذين شهدوا بدرأً، (خيراً؛ أن يعرف لهم حقهم، وأن يحفظ لهم حرمتهم) بفتح همزة أن في الموضعين، وهو تفسير لقوله: (خيراً)، أو بيان له.

(وأوصيه) أيضاً (بالأنصار خيراً الذين تبوءوا الدار والإيمان) صفة لـ (الأنصار)، ولا يضر فصله بـ (خيراً)؛ لأنه ليس أجنبياً من الكلام؛ فإن الذين تبوءوا الدار والإيمان هم الأنصار.

وقوله: (أن يقبل من محسنهم، ويعفى عن مسيئهم) بيان لقوله: (خيراً)، وضبط في «اليونانية» (يقبل) و(يوفى) الآتية بالبناء للمفعول مصححاً عليها.

(وأوصيه) أيضاً (بذمة الله)؛ أي: بعهد الله (و) عهد (رسوله ﷺ)، قال القسطلاني: والمراد أهل الكتاب، وقال البرماوي تبعاً للكرماني: هم عامة المؤمنين، فهو عموم بعد خصوص، انتهى.

(أن يُوفى لهم بعهدهم) بضم أول (يوفى) وسكون ثانية وفتح ثالثة، (وأن يُقاتل) ببنائه للمفعول أيضاً، (من ورائهم) بكسر الميم، أي: من خلفهم، (وأن لا يُكلّفوا) - بضم أوله وفتح اللام المشددة - (فوق طاقتهم)، فلا يزاد عليهم على مقدار الجزية، وستأتي بقية الكلام على هذا الحديث في (مناقب عثمان) إن شاء الله تعالى، وهذا طرف منه؛ فإنه حديث طويل.

* * *

ما ينهى من سب الأموات

(باب ما ينهى من سب الأموات)

١٣٩٣ - حَدَّثَنَا آدُمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا». وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُوسِ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الأَعْمَشِ. تَابَعَهُ عَلَيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَابْنُ عَرْعَرَةَ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ.

وبالسند قال:

(حدثنا آدم) بن أبي إياس : (حدثنا شعبة) بن الحجاج ، (عن الأعمش) سليمان بن مهران ، (عن مجاهد) هو ابن جبر المفسر ، (عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: لا تسبوا الأموات؛ فإنهم قد أفسدوا؛ أي: وصلوا (إلى ما قدموا)؛ أي: ما عملوا من خير وشر ، وقد استدل به على منع سب الأموات مطلقاً؛ أي: سواء كانوا كفاراً أم مسلمين .

وقال الزين بن المُبِير: لفظ الترجمة يشعر بانقسام السبّ إلى منهي وغير منهي، ولفظ الخبر مضمونه النهي عن السب مطلقاً.

والجواب: أن عمومه مخصوص بحديث أنس السابق - أي: في باب ثناء الناس على^(١) الميت) - حيث قال ﷺ عند ثنائهم بالخير والشر: «وجبت، وأنتم شهداء الله في الأرض»، ولم ينكر عليهم.

قال: ويحتمل أن تكون اللام في (الأموات) عهدية، والمراد به: المسلمين؛ لأن الكفار مما يتقرب إلى الله بسبهم.

وقال القرطبي في الكلام على حديث: «وجبت»: يحتمل أجوبة: الأول: أن الذي كان يُحدث عنه بالشر كان مستظهراً به، فيكون من باب: «لا غيبة لفاسق»، أو كان منافقاً.

ثانيها: يحمل النهي على ما بعد الدفن، والجواز على ما قبله؛ ليتعظ به من يسمعه.

ثالثها: يكون النهي العام متأخراً، فيكون ناسخاً، وهذا ضعيف.

وقال ابن رشيد ما محصله: أن السب ينقسم في حق الكافر وفي حق المسلمين، فالكافر يُمنع من سبه إذا تأذى به الحي المسلم، وأما المسلم فحيث تدعوه الضرورة إلى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة عليه، وقد يجب في بعض الموارض.

قال: وظنَّ بعضهم: أن البخاري سها عن حديث الثناء بالخير

(١) في «ن» و«و»: «عن»، والتصويب من «صحيغ البخاري» (١/٤٦٠).

والشر. قال: وإنما قصد البخاري: أن ذلك العائز كان على معنى الشهادة، وهذا الممنوع هو على معنى السب.

قال: ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده، وتأول بعضهم الترجمة الأولى على المسلمين خاصة.

قال: والوجه عندي حمله على العموم إلا ما خصه الدليل، بل لقائل أن يمنع أن ما كان على وجه الشهادة وقصد التحذير يسمى سبًا في اللغة، انتهى.

وقال ابن بطال: سب الأموات يجري مجرى الغيبة؛ فإن كان أغلب أحوال المرء الخير، وقد تكون منه الفلتة، فالاغتياب له ممنوع، وإن كان فاسقاً معلناً فلا غيبة له، وكذلك الميت.

وقال الحافظ: والأصح أن عمومه مخصوص، وأصح ما قيل في ذلك: أن أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير منهم والتنفير عنهم، وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجروحين أحياءً وأمواتاً.

قال: ويحتمل أن يكون النهي على عمومه فيما بعد الدفن، والمباح ذكر الرجل بما فيه قبل الدفن؛ ليتعظ بذلك فساق الأحياء، فإذا صار إلى قبره أمسك عنه؛ لافتضائه إلى ما قدم.

وقد عملت عائشة راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحقّ عندها اللعن، فكانت تلعنه وهو حي، فلما مات تركت ذلك، ونها عن لعنه، كما سأذكره، انتهى.

(تابعه)؛ أي: تابعَ آدَمَ بنَ أَبِي إِيَّاسَ (عَلَيْهِ الْجُدُدُ) بفتح الجيم وسكون المهملة، وقد وصله المصنف في (الرقاق).

(و) كذا تابعه محمد (بن عَرَعَةَ) - بمهملتين مفتوحتين - (وابن أبي عدي)، قال الحافظ: لم أره من طريق محمد بن عرعة موصولاً، وطريق ابن أبي عدي ذكرها الإماماعيلي، ووصله أيضاً من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة، وهو عند أحمد عنه.

(ورواه عبد الله بن عبد القدوس) التميمي السعدي، أبو محمد أو أبو سعيد أو أبو صالح.

قال البخاري: صدوق، إلا أنه يروي عن قوم ضعفاء، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وضعفه النسائي والدارقطني وأبو داود، وقال: كان يُرمي بالرفض.

وسائل ابن معين عنه فقال: ليس بشيء؛ راضي خبيث.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه من فضائل أهل البيت.

وقال في «التقريب»: من التاسعة، استشهد به البخاري، وروى له الترمذى، وقال الحافظ: وليس له في «الصحيح» سوى هذا الموضع الواحد.

(عن الأعمش)؛ أي: مثل رواية شعبة عنه، (ومحمد بن أنسٍ، عن الأعمش)؛ أي: رواه مثل ما رواه شعبة عنه أيضاً، وهو محمد بن أنس القرشي، العدوي، أبو أنس الكوفي، مولى عمر بن الخطاب، سكن الدّينور.

وثَقَهُ أَبُو زَرْعَةَ، وَقَالَ: كَانَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُوسَى - أَيُّ: شِيخُ الْبَخَارِيُّ وَأَبْيَ دَاؤِدَ - يُشَنِّي عَلَيْهِ وَرَوَى عَنْهُ، وَذَكْرُهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَقَالَ: يَغْرِبُ، وَذَكْرُهُ الْعَقِيلِيُّ فِي «الْعَصَفَاءِ».

وَقَالَ فِي «الْتَّقْرِيبِ»: مِنَ التَّاسِعَةِ، اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبَخَارِيُّ، وَرَوَى لِهِ أَبُو دَاؤِدَ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»، وَلَا فِي «الْمُقدَّمَةِ» مِنْ وَصْلِ هَاتِيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ، قَالَ: وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فَضْلَيْلِ عَنِ الْأَعْمَشِ بِزِيَادَةٍ فِيهِ، أَخْرَجَهُ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ فِي كِتَابِ «أَخْبَارِ الْبَصَرَةِ» بِسَنَدِهِ إِلَى مُجَاهِدٍ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا فَعَلَ يَزِيدَ الْأَزْجِيَّ لِعَنِ اللَّهِ؟ قَالُوا: مَاتَ، قَالَتْ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، قَالُوا: مَا هَذَا؟ فَذَكَرَتِ الْحَدِيثَ.

وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ مَسْرُوقٍ: أَنَّ عَلِيًّا بَعْثَ يَزِيدَ بْنَ قَيْسِ الْأَزْجِيَّ أَيَّامَ الْجَمْلِ إِلَيْهَا بِرْسَالَةٍ، فَلَمْ تَرُدْ عَلَيْهِ جَوَابًا، فَبَلَغَهَا: أَنَّهُ عَابٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ، فَكَانَتْ تَلَعْنُهُ، ثُمَّ لَمَّا بَلَغَهَا مُوْتَهُ نَهَتْ عَنِ لَعْنَهُ وَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَا نَهَا عَنِ سَبِ الْأَمْوَاتِ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ مِنْ وَجْهِ آخَرِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ مُجَاهِدٍ بِالْقَصَّةِ، انتهى.

قَالَ الْكَرْمَانِيُّ كَعَادَتِهِ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ (رَوَاهُ) وَ(تَابِعُهُ): قَالَ - أَيُّ: الْمُصْنَفُ - هُنَا: (رَوَاهُ)، وَلَمْ يَقُلْ: (تَابِعُهُ)؛ لِأَنَّهُ رُوِيَّ اسْتِقْلَالًا، وَبِطَرِيقِ آخَرَ، لَا مَتَابِعَةً لَأَدَمَ بِطَرِيقِهِ، انتهى.

* * *

٩٨ - باب

(باب ذكر شرار الموتى)، تقدم في الباب قبله من شرح ذلك ما فيه كفاية.

١٣٩٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،
حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ:
قَالَ أَبُو لَهَبٍ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ لِلْكُنْبَرِ ﷺ: تَبَّا لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ. فَنَزَّلَتْ
﴿تَبَّتْ يَدَآئِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾.

و بالسند قال:

(حدثنا عمر بن حفصٍ) - بضم العين - قال: (حدثنا الأعمش)
سليمان بن مهران - قال: (حدثني عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد
الراء، ويفتح عين (عمرو)، (عن سعيد بن جبيرٍ)، عن ابن عباس رض
قال: قال أبو لهب) عبد العزى بن عبد المطلب (عليه لعنة الله)، وفي
رواية: (لعنة الله).

(للنبي ﷺ) لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] الآية، فجمعهم وقال: «يا بني عبد المطلب! إن أخبرتكم أن بسفح

هذا الجبل خيلاً، أكتنم مصدقتي؟» قالوا: نعم ما جربنا عنك إلا صدقاً.
قال: «فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد»، فقال أبو لهب: (تبأ لك)
مفعول مطلق يجب حذف عامله؛ أي: هلاكاً وخساراً، (سائر اليوم)
منصوب على الظرفية؛ أي: باقي الأيام أو جميعها، (فنزلت: ﴿تَبَتَّ
يَدَآ أَيْ لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١])؛ أي: خسر، وعبر عن النفس باليدين
قوله: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى النَّهْلَكَةِ» [البقرة: ١٩٥]، وإنما خصها لأنهم لما
جمعهم النبي ﷺ بعد نزول: «وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» [الشعراء: ٢١٤]
أخذ أبو لهب حجراً يرميه به.
وأورد الحديث هنا مختصرأ، وسيأتي مطولاً مع بقية الكلام عليه
في (التفسير) إن شاء الله تعالى.

قال الإمام علي: هذا الحديث مرسل؛ فإن الآية نزلت بمكة،
وكان ابن عباس إذ ذاك صغيراً.

قال مُعْلِطْي: بل كان على بعض الأقوال غير موجود.
وأجاب في «المصابيح» بأنه من مراasil الصحابة، والجمهور
على صحة الاحتجاج بها، انتهى.



(١٨)

كتاب البركات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٨)

كِتَابُ الزَّكَاةِ

١ - بَابُ

وُجُوبِ الزَّكَاةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاوُا الْزَّكُوَةَ » ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسَ : حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : يَا أَمْرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَةِ وَالعَفَافِ .

(كتاب واجب الزكاة)، قال الحافظ: ولا يُؤكِّد الرواية (باب) بدل (كتاب)، وسقط ذلك لأبي ذر؛ فلم يقل: باب، ولا كتاب، وفي بعض النسخ: (كتاب الزكاة) (باب واجب الزكاة).

وهي في اللغة: التطهير والنماء، يقال: (زكا الزرع) إذا نما.

وشرعًا بالاعتبارين معاً:

أما الأول: فلأنها طهارة للنفس من رذيلة البخل، وتظهر من الذنوب.

وأما الثاني: فلأن إخراجها سبب للنماء في المال، قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

«ما نقص مالٌ من صدقة»، أو أن الأجر يكثر بسببيها.

وهي الركن الثالث من الأركان التي بُني عليها الإسلام، فمن جحد أصل فرضيتها كفر.

وإنما ترجم المصنف بذلك على عادته في إيراد الأدلة الشرعية المتفق عليها والمختلف فيها.

(وقول الله تعالى) هو بالجر عطف على سابقه، وبالرفع مبتدأ خبره ممحذف تقديره: دليل على ما قلناه من الوجوب.

(﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكُوَةَ﴾ [البقرة: ٤٣])، وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء في وقت وجوبها آخر الباب.

(وقال ابن عباس رض: حدثني أبو سفيان رض، فذكر حديث النبي صل فقال: يأمرنا بالصلة) التي هي أم العبادات البدنية، (والزكاة) التي هي أم العبادات المالية، (والصلة) للأرحام ولكلّ ما أمر الله به أن يُوصل؛ (والعفاف)، أي: الكف عن الفواحش والمحرمات.

وهذا طرف من حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل، وقد مر الكلام عليه أوائل (بدء الوحي)، وأورده هنا معلقاً، واقتصر منه على ما ذكر، ودلالته على وجوب الزكاة ظاهرة.

* * *

١٣٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمُ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلِدٍ، عَنْ زَكَرِيَّاءِ بْنِ

إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ أَبِي مَعْبِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «اَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرْدَدُ عَلَى فُقَرَائِهِمْ».

وبالسند قال :

(حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد) بفتح الميم واللام، المشهور بالنيل، (عن زكرياء بن إسحاق) المكي، (عن يحيى بن عبد الله بن صيفي)؛ نسبة إلى (الصيف) ضد (الشتاء)، وهو يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي، ويقال أيضاً: يحيى بن محمد بن عبد الله ابن صيفي القرشي، المكي، المخزومي مولاهم، وثقة ابن معين والن saiي وغيرهما، وهو من السادسة، روى له الجماعة.

(عن أبي معبد) بفتح الميم والموحدة، واسمه: نافذ، بالنون والفاء والذال معجمة، مولى ابن عباس، (عن ابن عباس صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ سَنَةً عَشَرَ قَبْلَ حِجَةِ الْوَدَاعِ، كَمَا عَنِ الْمُؤْلِفِ أَوْاخِرِ (الْمَغَازِي)، وَقَيْلٌ: فِي آخِرِ سَنَةٍ تَسْعَ عَنْدَ مَنْصُوفِهِ مِنْ غَزْوَةِ تِبُوكِ.

(فَقَالَ: اَدْعُهُمْ) أَوْلًاً (إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولٌ

الله، فإنهم أطاعوا؛ أي: انقادوا (لذلك)؛ أي: الإتيان بالشهادتين، (فأعلمهم) بقطع الهمزة، من (الإعلام)، (أن الله قد افترض عليهم)، وسقط لفظ: (قد) من رواية (خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإنهم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض)، وفي رواية: (قد افترض) (عليهم صدقة)؛ أي: زكاة (في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم).

وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في أواخر (الزكاة) في (باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد على الفقراء)، وفي آخره زيادة: (إنهم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم؛ فإنه ليس بينها وبين الله حجاب).

ودلالته على وجوب الزكاة أوضح من الذي قبله.

* * *

١٣٩٦ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيْوَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَخْبَرْتِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، قَالَ: «مَا لَهُ مَا لَهُ»، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَبُّ مَالَهُ، تَبْعُدُ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحْمَم».

وَقَالَ بَهْرُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأَبُوهُ عُثْمَانُ أَبْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيْوَبَ بِهَذَا.

قال أبو عبد الله: أخشى أن يكون محمد غير محفوظ إنما هو عمرٌ.

وبالسند قال:

(حدثنا حفص بن عمر) الحوضي قال: (حدثنا شعبة) بن الحجاج، (عن ابن عثمان) [وفي رواية: (محمد بن عثمان)]^(١) (بن عبدالله بن موهب) بفتح الميم والهاء بينهما واو ساكنة.

قال الحافظ: قوله: (عن ابن عثمان) الإبهام فيه من الراوي عن شعبة، وذلك أن اسم هذا الرجل عمرو، وكان شعبة يسميه محمد، فكان الحذاق من أصحابه يبهمونه، كما وقع في رواية حفص بن عمر، وفي رواية أبي الوليد عن شعبة في (الأدب)، وكان بعضهم يقول: محمد، كما قال شعبة، وبيان ذلك في طريق بهز التي علّقها المصنف في آخر الحديث، انتهى.

وكان الرواية التي فيها: (عن محمد بن عثمان) لم يطلع عليها الحافظ حيث قال: أبهمه حفص بن عمر.

وهو عمرو بن عثمان بن عبدالله بن موهب القرشي، التيمي، [أبو سعيد الكوفي، مولى آل طلحة، ويقال: مولى الحارث بن عامر التيمي]^(٢)، وهو ابن عم يحيى بن عبيدة الله التيمي.

(١) ما بين معاوتفتين ليس في «و».

(٢) ما بين معاوتفتين ليس في «و».

وثقه أحمد وابن معين وعلي ابن المديني وغيرهم.

قال في «التربي»: من السادسة، روى له البخاري ومسلم
والنسائي.

(عن موسى بن طلحة) بن عياد الله القرشي، التيمي، كنيته أبو عيسى، ويقال: أبو محمد المدني، نزيل الكوفة، روى أنه ولد في عهد النبي ﷺ، وهو سماه، وكان ثقةً خياراً من وجوه آل طلحة، ومن أجلاء المسلمين، وكان يسمى في زمانه المهدي، وكان من الفصحاء.

وقال عاصم بن أبي النجود: كان فصحاء الناس ثلاثة: موسى بن طلحة، وقيصمة بن جابر، ويجي بن يعمر، وزيد رابع وهو الحسن البصري.

وعنه أنه قال: صحبت عثمان رضي الله عنه ثنتي عشرة سنة. مات بالكوفة سنة ثلث ومئة على الصحيح، وكان عاملاً لعمر ابن هبيرة عليها، ومات هو والشعبي وأبو بردة بن أبي موسى في جمعة آخر تلك السنة، وقيل: أول سنة أربع ومئة، وقيل: سنة ست ومئة. روى له الجماعة.

(عن أبي أيوب) خالد بن زيد الأنصاري (رضي الله عنه): أن رجلاً، قال الحافظ: حكى ابن قتيبة في «غريب الحديث» له: أنه أبو أيوب الراوي، وغلط بأنه راوي الحديث، قال: وفي التغليط نظر؛ إذ لا مانع أن يفهم الراوي نفسه لغرضِ، قال: ولا يقال: يبعد - أي: الإبهام - لوصفه في روایة أبي هريرة التي بعد هذه تكونه أعرابياً؛ لأننا نقول: لا مانع من تعدد

القصة، فيكون السائل في حديث أبي أويوب هو نفسه، والسائل في حديث أبي هريرة أعرابياً آخر قد سُمِّي فيما رواه البغوي وابن السَّكَن والطبراني في «الكبير» وأبو مسلم الْكَجْجَي بسندهم إلى عبد الله اليشكري قال: انطلقت إلى الكوفة فدخلت المسجد، فإذا رجُلٌ من قيس يقال له: ابن المتفق، وهو يقول: وُصِّفَ لي رسول الله ﷺ، فطلبته، فلقيته بعرفات، فزاحت عليه، فقيل لي: إِلَيْكَ عَنْهُ، فقال: «دعوا الرجل، أَرْبُّ مَا لَهُ!»، قال: فزاحت عليه حتى خلصت إليه، فأخذت بخطام راحلته فما غير علي، قال: شيئاً أَسْأَلُكَ عَنْهُمَا: ما ينجيني من النار، وما يدخلنِي الجنة؟ قال: فنظر إلى السماء، ثم أَقْبَلَ عَلَيَّ بوجهه الكريم، فقال: «لَئِنْ كُنْتَ أَوْجَزْتَ الْمَسْأَلَةَ لَقَدْ أَعْظَمْتَ وَطَوَّلْتَ، فَاعْقُلْ عَلَيْ، اعْبُدِ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً، وَأَقِمِ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَأَدِّ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَصُمِّ رمضان».

وأخرج البخاري في «التاريخ» من طرق آخر، وفيه اختلاف على الأعمش، وزعم الصيرفي: أن اسم ابن المتفق لقيط بن صبرة وافق بني المتفق، والله أعلم.

قال: وقد وقع نحو هذا السؤال لصخر بن القعقاع الباهلي، وإسناده حسن، انتهى.

(قال للنبي ﷺ: أَخْبَرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخُلُنِي الْجَنَّةَ) بِرْفَعْ (يَدْخُلُنِي): لأن الجملة المصدرة به في محل جر صفة لـ (عمل)، ويجوز الجزم جواباً للأمر - خلافاً للمظيري - على أن قوله: (عمل) وإن كان غير

موصوف إلا أن التنکير فيه للتفخيم أو للتنویع؛ أي: بعمل عظيم أو معتبر في الشرع، فهو في قوة الموصوف، أو أنه جزء شرط محدود؛ أي: أخبرني بعمل إن عملته يدخلني الجنة، فالجملة الشرطية بأسرها صفة لـ (عمل)، انتهى.

(قال) القوم: (ما له؟ ما له؟) هو استفهام، والتكرار للتاكيد.

(وقال النبي ﷺ: أَرْبُّ مَا لَهُ!), قال في «المصايح»: ذكر القاضي في هذه الكلمة أربع روایات: أحدها: (أَرِبَّ) بكسر الراء وفتح الباء؛ فقيل: معناه: احتاج فسأل لحاجته.

وقيل: تفطن لما سأله وعقل، يقال: (أَرِبَّ) إذا عقل، فهو أَرِبَّ.

وقيل: هو تعجبٌ من حرصه، ومعناه: الله دره. قال الحافظ: ويعيده قوله في رواية مسلم: (فقال النبي ﷺ: لقد وفق، أو لقد هدي).

وقيل: هو دعاء عليه؛ أي: سقطت آرائُه، وهي أعضاؤه، كما قالوا: تربت يمينه، وليس على معنى الدعاء، بل على عادة العرب في استعمال هذه الألفاظ في دعم كلامها.

الثانية: (أَرِبُّ) مثناً مثل: حذر، ومعناه: حاذقٌ فطنٌ يسأل عما يعنيه؛ أي: هو أَرِبٌ، فحذف المبتدأ، ثم قال: (ما له؟)، أي: ما شأنه؟

قال الحافظ: ولم أقف على صحة هذه الرواية، قال: وجذم الْكَرْمَانِي بأنها ليست محفوظة.

الثالثة: (أَرَبْ) بفتح الهمزة والراء وضم الباء منونة، ومعناه: حاجة ما له، فـ (ما) زائدة منبهة على وصف لائق بال محل، واللائق هنا أن يقدر: عظيم^(١)؛ لأنَّه سُأَلَ عن عمل يدخل الجنة، ولا أعظم من هذا الأمر.

وقال الرَّزْكَشِي: هو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، و(ما) زائدة للتقليل؛ أي: حاجة يسيرة له.

قلت: ليس خبراً محذوف المبتدأ، ولا مبتدأ محذوف الخبر، بل هو مبتدأ مذكور الخبر، وساغ الابتداء به - وإن كان نكرة - لأنَّه موصوف بصفة ترشد إليه (ما) الزائدة كما تقرر، والخبر هو قوله له: (قال)، وأما قوله: إنَّ المعنى: حاجة يسيرة، و(ما) للتقليل؛ فقد علمت ما فيه، على أنه يمكن أن يكون له وجه.

الرابعة: (أَرَبْ) بفتح الجميع، رواه أبو ذر. قال الحافظ: وقعت في (الأدب) من طريق الْكُشْمِيْهْنِي وحده. قال القاضي: ولا وجه له، انتهى.

(تَبَعَ الدِّيَنَ لِلْمُشْرِكِ)، وفي رواية: (وَلَا تُشْرِكْ) (بِهِ شَيْئاً، وَتَقْيِيمُ الصَّلَاةِ، وَتَؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصْلِي الرَّحْمَ)، قال النَّوْوَيِّي: معناه: أن تحسن

(١) في «و» و«ن»: «عظيم»، ولعل الصواب المثبت.

إلى أقاربك ذوي رحمك بما تيسر على حسب حالي وحالهم من إنفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك، وخصص هذه الخصلة من بين خلال الخير نظراً إلى حال السائل، كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به؛ لأنه المهم بالنسبة إليه.

ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالحضور عليها بحسب حال المخاطب وافتقاره للتنبيه عليها أكثر مما سواها؛ إما لمشقتها عليه، وإما لتساهله في أمرها، انتهى.

قال الحافظ: وفي دلالته على وجوب الزكاة غموض؛ أي: لأن كثيراً من النوافل يُدخل الجنة، قال: وقد أجيبي عنه بأجوبة: أحدها: أن سؤاله عن العمل الذي يدخل الجنة يقتضي أن لا يجاب بالنوافل قبل الفرائض، فيُحمل على الزكاة الواجبة. ثانية: أن الزكاة قرينة الصلة كما سيأتي في الباب من قول أبي بكر الصديق، وقد قرر بينهما في الذكر هنا.

ثالثها: أنه وقفَ دخولَ الجنة على أعمال من جملتها أداءُ الزكاة، فيلزم أن من لم يعملاها لم يدخل الجنة، ومن لم يدخل الجنة دخل النار، وذلك يقتضي الوجوب.

رابعها: أنه أشار إلى أن القصة التي في حديث أبي أيوب والقصة التي في حديث أبي هريرة الذي يعقبه واحدة، فأراد أن يفسر الأول بالثاني؛ لقوله فيه: «ويؤدي الزكاة المفروضة»، وهذا أحسن الأرجوحة،

وقد أكثر المصنف من استعمال هذه الطريقة، انتهى.

(وقال بهزٌ) - بفتح المودة وسكون الهاء وآخره زاي - ابن أسد: (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال: (حدثنا محمد بن عثمان، وأبواه عثمان) بن عبدالله بن موهب، فيئن شعبة أن ابن عثمان اسمه محمد، (أنهما سمعاً موسى بن طلحة، عن أبي أويوب)، زاد في رواية: (عن النبي ﷺ) (بهذا)؛ أي: الحديث السابق، وقد وصل المصنف هذا في (الأدب) عن عبد الرحمن بن بشر، عن بهز بن أسد، وكذا أخرجه مسلم والنسائي من طريق بهز.

(قال أبو عبدالله) هو المصنف: (أخشى أن يكون محمدٌ غير محفوظ، إنما هو عمرو)، وقد جزم في «التاريخ» بذلك، وكذا قال مسلم في «شيخ شعبة»، والدارقطني وأخرون: المحفوظ عمرو بن عثمان.

وقال النووي: اتفقوا على أنه وهم من شعبة، وأن الصواب عمرو، والله أعلم.

* * *

١٣٩٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَعْرَابِيَاً أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: دُلُّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ: «تَبَعْدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ

المَكْتُوبَةَ، وَتَؤْدِي الرِّزْكَةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ»، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، فَلَمَّا وَلَى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى رَجُلٍ مِّنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلَيَنْظُرْ إِلَى هَذَا».

وبالسند قال :

(حدثني محمد بن عبد الرحيم) المعروف بصاعقة قال : (حدثنا عفان بن مسلم) الصفار، وقد يروي المصنف عن عفان بغير واسطة، قال : (حدثنا وهب) - بتصغير وهب - ابن خالد، (عن يحيى بن سعيد ابن حيان) - بفتح الحاء المهملة وتشديد التحتية - (عن أبي زرعة) بن عمرو بن جرير البجلي .

قال أبو علي : وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني هنا : (عن يحيى بن سعيد بن حيان، أو عن يحيى بن سعيد، عن أبي حيان)، وهو خطأ، إنما هو : يحيى بن سعيد بن حيان، كما لغيره من الرواة.

(عن أبي هريرة رض : أن أعرابياً) تقدم الكلام في كونه هو السائل في حديث أبي أيوب المتقدم أولاً، والأعرابي - بفتح الهمزة - من سكن الbadia.

(أتى النبي صل فقال : دلني) - بضم المهملة وتشديد اللام المفتوحة - (على عملٍ إذا عملته دخلت الجنة. قال) عليه الصلاة والسلام : (تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتأدي

الزكاة المفروضة)، قال في «الفتح»: قيل: فرق بين القيدين كراهة التكرير للفظ الواحد، وقيل: عبّر في الزكاة بـ(المفروضة) للاحتراز عن صدقة التطوع؛ فإنها زكاة لغوية، وقيل: احترز من الزكاة المعجلة قبل الحول؛ فإنها زكاة وليس فرضاً، انتهى.

(وتصوم رمضان)، لم يذكر الحج؛ لأنه حينئذٍ كان حاجاً، أو لعله ذكره له، فاختصره الراوي.

(قال) الأعرابي: (والذي نفسي بيده، لا أزيد على هذا)، زاد مسلم: (شيئاً أبداً، ولا أنقص منه).

(فلما ولى): أي: أدبر، (قال النبي ﷺ: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة، فلينظر إلى هذا)، قال الحافظ: هو محمول على أنه ﷺ اطلع على ذلك، فأخبر به، أو أن في الكلام حذفاً تقديره: إن دام على الفعل ذلك الذي أُمر به، ويعيده قوله في حديث أبي أيوب عند مسلم أيضاً: «إن تمسك بما أُمر به دخل الجنة».

قال القرطبي: هذا الحديث وكذا حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرهما دالة على جواز ترك التطوعات، لكن من دام على ترك السنن كان نقصاً في دينه، فإن تركه تهاوناً ورغبةً عنها كان ذلك فسقاً؛ لورود الوعيد عليه حيث قال ﷺ: «من رغب عن سنتي فليس مني»، وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض، ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابهما، وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها، ووجوب

العقاب على الترك ونفيه، ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالإسلام، فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال؛ لئلا يثقل ذلك عليهم فيملوا، حتى إذا اشرحت صدورهم للفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المندوبات سهلت عليهم، انتهى.

قال: وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في شرح حديث طلحة في (كتاب الإيمان)؛ أي: في (باب الزكاة من الإسلام).

وفي الحديث: أن المبشر بالجنة أكثر من العشرة رضوان الله عليهم، كما ورد النص في الحسن والحسين، وأمهما، وجدتهما، وأزواج الرسول، فتحمل بشارة العشرة على أنهم بثروا دفعة واحدة، أو بلفظ: «بشره بالجنة»، أو أن العدد لا ينفي الزائد، قاله الكرماني.

* * *

١٣٩٧ / م - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَىَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو زُرْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا.

وبالسند قال:

(حدثنا مُسَدَّدٌ، عن يحيى) هو ابن سعيد القطان، (عن أبي حيان) هو يحيى بن سعيد بن حيان المذكور في الإسناد الذي قبله، ذكره هنا بكنيته، (قال: أَخْبَرَنِي أَبُو زُرْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا)، قال الحافظ: وأفادت هذه الرواية تصريح أبي حيان بسماعه من أبي زرعة، فبطل التردد الذي وقع عند الجرجاني، لكن لم يذكر يحيى القطان في

هذا الإسناد أبا هريرة كما هو في رواية أبي ذر وغيرها من الروايات المعتمدة، وثبت ذكره في بعض الروايات، وهو خطأ؛ فقد ذكر الدارقطني في «التبع»: أن رواية القطان مرسلة، انتهى.

* * *

١٣٩٨ - حَدَّثَنَا حَجَاجٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسَ يَقُولُ: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ رَبِيعَةِ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرَّ، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا، قَالَ: «أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعَ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ بَيْدِهِ هَكَذَا - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤْدُوا خُمُسَ مَا غَنَمْتُمْ، وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَابِ وَالْحَتْمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْفَتِ»، وَقَالَ سُلَيْمَانُ، وَأَبُو النُّعْمَانِ، عَنْ حَمَادٍ: «الإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(حدثنا حجاج) هو ابن المنهاج قال: (حدثنا حماد بن زيد) قال: (حدثنا أبو جمرة) بالجيم وسكون الميم وآخره راء، نصر بن عمران الضبعي (قال: سمعت ابن عباس يَقُولُ: قدم وفد عبد القيس) هو أبو قبيلة، وكان الوفد أربعة عشر رجلاً، وقيل: أربعين، (على النبي ﷺ) فقالوا: يا رسول الله! إن هذا الحيّ بمنصب (الحي) بدل أو عطف بيان، وفي رواية: (أنا هذا الحي) بـالـفـ بـعـدـ الـنـونـ

المشدة، وبنصب (الحي) أيضاً، لكن على الاختصاص؛ أي: أعني هذا الحي (من ربعة) بن نزار بن معد بن عدنان (قد حالت بيننا وبينك كفار مصر) غير منصرف، وهو ابن نزار بن معد بن عدنان أيضاً، (ولسنا نخلص)؛ أي: نصل (إليك إلا في الشهر الحرام)، اللام فيه إما للجنس فيشمل الأربعة الحرام، أو للعهد، والمراد به: رجب، (فمنا بشيء نأخذك عنك، وندعو إليك من وراءنا)؛ أي: القوم الذين خلفناهم في بلادنا، أو من يجيء بعدها، أو أعم من ذلك.

(قال) عليه الصلاة والسلام: (أمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله) - بالجر - (وشهادة أن لا إله إلا الله - وعقد بيده هكذا -)؛ أي: كما يعقد الذي يعد واحدة، (وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة)، وهذا موضع الترجمة، (وأن تؤدوا خمس ما غنمتم)، وذكر لهم هذه؛ لأنهم كانوا مجاوري للكفار مصر، وكانوا أهل جهاد وغنائم، وعدم ذكر الصيام هنا مع أنها قد ذكرت في رواية الخمس إما غفلة من الراوي، أو اختصار، لا أن ذلك من النبي ﷺ.

وعدم ذكر الحج إما لشهرته عندهم، أو لكونه على التراخي، أو لأنه لم يكن فرضـ.

(وأنهاكم عن الدباء) - بالمد - (والختـم) بفتح المهملة والمثناة الفوقيـة بينهما نون ساكنـة، هي: الجرار الخضرـ، واحدتها: حـتمـة، (والنـقـير): الجـدعـ يـنـقـرـ وـسـطـهـ، ويـتـبـذـ فـيـهـ، (والـمـزـفـتـ): المـطـلـيـ بالـزـفـتـ، والـمـرـادـ: النـهـيـ عـنـ الـأـنـتـبـاذـ فـيـ هـذـهـ الـأـوـعـيـةـ؛ لأنـهـ يـسـرـعـ إـلـيـهـ

الإسْكَار، فربما يشرب منها من لا يشعر بذلك، وهذا منسوخ .
وتقديم الكلام على الحديث مستوفى في أواخر (كتاب الإيمان)
في (باب أداء الخمس من الإيمان).

(وقال سليمان)، وفي رواية : (قال) بدون واو، وهو ابن حرب،
مما وصله المصنف في (المغازي).

(وأبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي ، مما وصله المصنف
أيضاً في (الخمس)، (عن حماد)؛ يعني : بالإسناد المذكور في طريق
حجاج ، (الإيمان بالله؛ شهادة أن لا إله إلا الله) بجر (الإيمان)
و(شهادة) على البدل ، ويرفعهما لأبي ذر كما في «اليونينية» ، على أن
الإيمان خبر مبتدأ محدوف تقديره: أحدهما ، و(شهادة) بدل من
(الإيمان) .

قال الحافظ : أي : أن سليمان وأبا النعمان وافقا حجاجاً على
سياقه إلا في قوله : (وشهادة أن لا إله إلا الله) ، فحذفها ، وهو
أصوب ، انتهى .

قال البرْمَاوي تبعاً للكَرْمَاني : ووجهه على ثبوتها : أنه عطف
تفسيري ، أو أن (الإيمان) ذكر تمهيداً للأربعة؛ لأنه الأصل لها ، بينما
والوفد كانوا مؤمنين عند السؤال ، فابتداء الأربعة بالإيمان والشهادة
واحد .

وقال ابن بطال : الواو مقحمة كـ: فلان حسن وجميل ؟ أي :
حسن جميل .

وأما كونها أربعاً أو خمساً، فسبق بيانه هناك.

* * *

١٣٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا تُوْفِيَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»؟.

١٤٠٠ - فَقَالَ وَاللَّهِ لَا يُقَاتِلُنَّ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنْعَوْنِي عَنَّاقاً كَانُوا يُؤَدِّوْنَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا، قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فَعَرَفَتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

وبالسند قال :

(حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع) الحمصي قال: (أخبرنا شعيب بن أبي حمزة) بالمهملة والزاي، واسمه دينار، (عن) ابن شهاب (الزهري) قال: (حدثنا عبيد الله بن عبد الله) - الأول بالتصغير، والثاني بالتكبير - (ابن عتبة بن مسعود) المدني: (أن أبا هريرة رضي الله عنه

قال : لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر رضي الله عنه ، أي : خليفة بعده ،
كذا قاله الكرماني ، وقال الحافظ : (كان) تامة بمعنى : (حصل) ،
والمراد : قام مقامه ، انتهى .

(وكفر من كفر من العرب ، فقال عمر) ، الظاهر أن جواب (لما)
محذوف تقديره : وكفر من كفر من العرب أراد أبو بكر قتالهم ، فقال
عمر (رضي الله عنه) : كيف تقاتل الناس ؟ وقد قال رسول الله ﷺ : أمرت ؛
أي : أمرني الله (أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فمن
قالها) ؛ أي : كلمة التوحيد (فقد عصم) - بالبناء للفاعل - (مني ماله
ونفسه) ، فلا يجوز هدر دمه ، ولا استباحة ماله (إلا بحقه) ، قد فسر
هذا الحق في حديث بأنه زنا بعد إحسان ، أو كفر بعد إيمان ، أو قتل
النفس التي حرم الله تعالى ، (وحسابه على الله) فيما يُسرُّه ؛ فيثيب
المؤمن ويعاقب الكافر ، وأما نحن فنحكم بالظاهر .

(قال) أبو بكر : (والله لأقاتلن من فرق) - بتشديد الراء وتخفيتها -
(بين الصلاة والزكاة) ؛ أي : قال : إحداهما واجبة دون الأخرى ، أو
منع الزكاة .

قال البرماوي تبعاً للكرماني : ووجه الجمع بين هذا المقتضي
لإيمانهم - لاسيما وهم متعلقون في المنع بقوله تعالى : ﴿إِنَّ صَلَوةَكُمْ
سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبه : ١٠٣] ، وصلاةُ غيره ليست سكناً ، بل مثل هذه الشبهة
توجب العذر لهم ، والتوقف عن قتالهم - وبين قوله أولاً : (وكفر من
كفر) = أن بعضهم كفر وبعضهم منع الزكاة ، والمعنى : أن مناظرة

الشيخين واتفاقهما على قتال مانع الزكاة حين كان الخليفة أبو بكر،
وحين ارتد بعض العرب.

أو أطلق لفظ (الكفر) على مانع الزكاة تغليظاً عليه.

وأجاب الخطابي بنحو ذلك فقال: إن المخالفين كانوا صنفين؛
صنف ارتدوا ك أصحاب مسيلمة وهم الذين عنوا بقوله: وكفر من كفر،
وصنف أقرروا بالصلة وأنكروا الزكاة - أي: مؤولين - وهؤلاء على
الحقيقة بغاة، ولكن غالب على الكل اسم الرّدة؛ لأنها كانت أعظم
خطبأً، وصار مبدأ قتال أهل البغي مؤرّحاً بأيام علي؛ إذ كانوا منفردين
في عصره لم يختلطوا بأهل الشرك.

فإن قيل: كيف يكونون بغاة ومنكر الزكاة كافر إجماعاً؟ قيل:
هذا إنما هو في زماننا؛ لتقرر الأحكام، وصار مجمعاً عليها معلومة
من الدين بالضرورة، [وأما أولئك فكانوا قريبي عهد بزمان الشريعة
التي يقع فيها تبديل الأحكام]^(١)، ولو قوع الفترة بموت النبي ﷺ،
وكان القوم جهالاً بأمور الدين قد أضلتهم الشبهة، فعذروا، وسموا
بغاة.

وفي الصنف الثاني عرض الخلاف، ووقيعت المنازرة فقال عمر
بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره، فقال له أبو بكر: (إن الزكاة حق
المال)؛ أي: هي دخلة في قوله: «إلا بحقه»، وفاسه على الممتنع

(١) ما بين معمدتين ليس في «و».

من الصلاة؛ لأنها كانت بالإجماع من رأي الصحابة، فردَ المختلف فيه للمنتفق عليه، والعموم يخص بالقياس، على أن هذه الرواية مختصرة من روایات التصریح بالزکاة التي فيها: «حتى یقیموا الصلاة ویؤتوا الزکاة».

وقال القَسْطَلَانِي: وفيه دلالة على أن العمرین لم یسمعا من الحديث الصلاة والزکاة كما سمعه غيرهما، أو لم یستحضره؛ إذ لو كان ذلك لم یحتاجَ عمر على أبي بكر، ولو سمعه أبو بكر لرَدَّ به على عمر، ولم یحتاج إلى الاحتجاج بعموم قوله: «إلا بحقه»، لكن يحتمل أن يكون سمعه، واستظہر بهذا الدليل النظري.

قال: ويحتمل - كما قال الطَّیْبِي - أن يكون عمر ظنَ أن المقاتلة إنما كانت لکفَرْهُمْ، لا لمنعهم الزکاة، فاستشهد بالحديث، وأجابه الصديق بأنَّی ما أقاتلهم لکفَرْهُمْ، بل لمنعهم الزکاة، انتهى.

(والله لو منعوني عناقاً) - بفتح العين المهملة - لأنَّی من أولاد المعز (كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم على منعها). قال عمر رضي الله عنه: فوالله ما هو إلا أن قد)، وسقطت لفظة: (قد) في رواية، (شرح الله)؛ أي: فتح ووَسَعَ (صدر أبي بكر رضي الله عنه)؛ أي: لقاتلهم، فوافقه عليه وقال: (فعرفت أنه الحق)؛ أي: للدليل الذي أقامه الصديق، لا أنه قلده في ذلك؛ لأنَّ المجتهد لا يقلد مجتهداً.

ويأتي الكلام على بقية ما يختص به هذا الحديث وفوائده في (استتابة المرتدين)، وأما الكلام على قوله: «أمرت أن أقاتل الناس»

فتقدم مستوفى في (باب : ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [التوبه : ٥]) من (كتاب الإيمان)، لكن من حديث ابن عمر، وفيه: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة»، وسبق هناك أيضاً إماماً بالمناظرة المذكورة.

وذكر الحافظ: أنه اختلف في أول فرض الزكاة؛ فذهب الأئم إلى أنه وقع بعد الهجرة، فقيل: كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان، أشار إليه التّنّوّي في (السّيّر) من «الروضه»، وجزم ابن الأثير في «التاريخ» بأنه كان في التاسعة، قال: وادعى ابن خزيمة في «صحيحه» أن فرضها كان قبل الهجرة، ثم ذكر دليل هذين القولين، ونظر فيما يوقف عليه.

ثم قال: ومما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس المتقدم في (العلم) في قصة ضمام بن ثعلبة وقوله: أنسدك الله، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا، وكان قدوم ضمام سنة خمس كما تقدم، وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات، وذلك يستدعي تقدم فرضية الزكاة قبل ذلك.

قال: ومما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة؛ لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف، وقد ثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، ثم نزلت فريضة

الزكاة فلم يأمرنا - أي : بإخراج صدقة الفطر - ولم ينهنا ، ونحن نفعله .
إسناده صحيح ، ورجاله رجال الصحيح ، وهو دالٌّ على أن فرض
صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة ، فيقتضي وقوعها بعد فرض
رمضان ، وذلك بعد الهجرة ، وهو المطلوب .

قال : ووقع في « تاريخ الإسلام » للذهبي في السنة الأولى فرضت
الزكاة ، انتهى .

* * *

٢ - بَابٌ

البيعة على إيتاء الزكاة

﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَوَةَ فَإِلَّا هُنَّ كُفَّارٌ فِي الْأَيْمَنِ﴾

[التوبه: ١١].

(باب البيعة على إيتاء الزكاة)

قال تعالى: (﴿فَإِن تَابُوا﴾)؛ أي: من الكفر (﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَوَةَ فَإِلَّا هُنَّ كُفَّارٌ﴾)؛ أي: فهم إخوانكم (﴿فِي الْأَيْمَنِ﴾).

قال الزين بن المنيّر: هذه الترجمة أخص من التي قبلها؛ لتضمنها أن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة، وأن مانعها ناقض لعهده مبطل لبيعته، فهو أخص من الإيجاب؛ لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب، وليس كل واجب تضمنته بيعته، وموضع التخصيص الاهتمام والاعتناء بالذكر حال البيعة.

قال: وأتّبَعَ المصنف الترجمة بـالآية معتقداً لحكمها؛ لأنها تضمنت: أنه لا يدخل في التوبة من الكفر وينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة، انتهى.

* * *

١٤٠١ - حَدَّثَنَا أَبْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ،
عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: قَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَأَيْعُتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِقَامِ
الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

وبالسند قال :

(حدثنا ابن نمير) هو محمد بن عبدالله بن نمير قال: (حدثني
أبي) عبدالله بن نمير قال: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد البجلي،
(عن قيس) هو ابن أبي حازم (قال: قال جرير بن عبدالله) البجلي
(عليه: بأيَّتُ النَّبِيَّ ﷺ)؛ أي: عاقدته وعاهدته (على إقام الصلاة،
وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم) بجر (النصح) عطفاً على سابقه،
وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر (كتاب الإيمان).

* * *

٣ - بَابٌ

إِثْمٌ مَانِعُ الزَّكَاةِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ يَوْمَ يُحْمَنُ عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتُكَوَّنُ بِهَا جَاهَثُهُمْ وَجَهْوِهِمْ وَظَهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَّتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَكُمْ ﴿النُّورُ: ٣٤ - ٣٥﴾ .

(باب إثم مانع الزكاة)، قال الزين بن المنيّر: هذه الترجمة أخص من التي قبلها؛ لتضمن حديثها تعظيم إثم مانع الزكاة، والتنصيص على عظيم عقوبته في الآخرة، وتبّري نبيه منه بقوله: «لا أملك لك من الله شيئاً»، وذلك مؤذن بانقطاع رجائه - أي: من شفاعته عليه الصلاة والسلام - وإنما تتفاوت الواجبات بتفاوت المثوابات والعقوبات، فلما اشتدت عقوبته كان إيجابه أكد مما جاء فيه مطلق العقوبة، وعبر المصنف بـ(الإثم)؛ ليشمل من تركها جحداً أو بخلاً، والله أعلم.

(وقول الله تعالى) بالجر عطفاً على سابقه، وبالرفع على الاستئناف.

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾،
قال في «المصابيح»: ليس الضمير راجعاً إلى (الفضة)، وإنما هو راجع
إلى الكنوز المدلول عليها بقوله: (﴿يَكْنِزُونَ﴾)، انتهى.

وزاد غيره: أو للفضة، وتدل على أن حكم الذهب كذلك بطريق
الأولى، أو للأموال؛ فإن الحكم عام، وتخصيصهما بالذكر لأنهما
قانون التمثيل.

(إلى قوله: «فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ»)؛ أي: كنتم أو الذي
تكتنونه، وساق الآية في رواية بتمامها، وفي بعض الأصول اختلاف
غير ذلك في سياقها.

وسياق المؤلف لها فيه تلميح إلى تقوية قول من قال من
الصحابة وغيرهم: إن الآية عامة في حق الكفار والمؤمنين، خلافاً
لمن زعم أنها خاصة بالكفار، كما سيأتي ذكر ذلك في الباب الذي
بعده، وهو مأخوذ من قوله في ثاني حديثي الباب: «أنا مالك، أنا
كنزك»، قاله في «الفتح».

قال: والمراد بـ(سبيل الله) في الآية المعنى الأعم، لا خصوص
أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة، وإنما لاختص بالصرف
إليه بمقتضى هذه الآية.

* * *

١٤٠٢ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزَّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ هُرْمُزَ الْأَعْرَجَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَأْتِي الإِبْلُ عَلَى صَاحِبِهَا، عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطُؤُهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَأْتِي الغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطُؤُهُ بِأَطْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا»، وَقَالَ: «وَمِنْ حَقَّهَا أَنْ تُخْلَبَ عَلَى الْمَاءِ»، قَالَ: «وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاءٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارُ»، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ بَلَغْتُ، وَلَا يَأْتِي بِيَعِيرٍ، يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ بَلَغْتُ».

وبالسند قال :

(حدثنا الحكم بن نافع) هو أبو اليمان قال: (أخبرنا شعيب)؛ أي: بن أبي حمزة قال: (حدثنا أبو الزناد) عبدالله بن ذكوان: (أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه: أنه سمع أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تأتي الإبل على أصحابها)؛ يعني: يوم القيمة، وعبر بـ (على)؛ ليشعر باستعلائهما وتسلطها عليه.

(على خير ما كانت)؛ أي: من العظم والسمن والكثرة؛ لأنها في الدنيا تكون عنده على حالات مختلفة، فتأتي على أكملها؛ ليكون ذلك أنكى له؛ لشدة ثقلها.

(إذا هو لم يعط فيها حقها)؛ أي: لم يؤدّ زكاتها، (تطوّه)^(١)، كذا في «اليونينية» من غير واو بعد الألف، وكذا التي بعدها، (بأخفافها) جمع: (خف)، وهو للإبل كالظلّف للغنم والبقر، والحافر للحمار والبغل، والقدم للأدمي.

وفي رواية (ترك الحيل): (فتخطي وجهه بأخفافها)، وفي رواية لمسلم: (ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها، إلا إذا كان يوم القيمة بطبع لها بقاع قرقر أوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً، تطاوئه بأخفافها وتعضه بأفواها، كلما مرت عليه أولاه ردت عليه أخرها، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار)، وللمصنف من حديث أبي ذر في (باب زكاة البقر): (إلا أتي بها يوم القيمة أعظم ما كانت وأسمته)، ويأتي الكلام هناك على قوله: (كلما مرت عليه أولاه ردت عليه أخرها).

(وتأتي الغنم) يوم القيمة (على صاحبها على خير ما كانت، إذا لم يعط فيها حقها)؛ أي: زكاتها، ولفظ (هو) بعد (إذا) ساقط هنا. (تطاوئه بأظلّافها) بالظاء المشالة، (وتنتطحه بقرونها) بكسير الطاء، ويجوز فتحها، قاله في «الفتح».

(١) في «ن»: «تطاءه»، وهو مانبئه عليه الشارح رحمه الله، وإنما أثبّتنا ما في «و» لأنّه الموافق لإملائنا.

زاد في رواية مسلم المذكورة: (ليس فيها عقصاء ولا جلحاء ولا عصباء، تنطحه بقرونها)، وزاد فيه ذكر البقر أيضاً، وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل، وسيأتي ذكر البقر في الباب المشار إليه آنفأ.

(قال)، وفي «اليونينية»: (وقال) بزيادة واو.

(ومن حقها أن تحلب على الماء)؛ أي: لمن يحضرها من المساكين وأبناء السبيل النازلين على الماء، وإنما خص الحلب بمواضعه؛ ليكون أسهل على المحتاج من قصد المنازل وأرفق بالماشية.

و(تحلب) بالحاء مهملة، وذكره الداودي بالجيم، وفسّره بالإحضار إلى المصدق، وتعقبه ابن دحية وجزم بأنه تصحيف، وبأنه لو كان كذلك لقال: أن تجلب إلى الماء، لا على الماء.

قال الحافظ: ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمر الغданني، عن أبي هريرة ما يوهم أن هذه الجملة مدرجة من قول أبي هريرة، لكن في «مسلم» من حديث أبي الزبير عن جابر ما يفهم أنها مرفوعة ولفظه: قلنا: يا رسول الله، وما حقها؟ قال: «إطراق فحلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء، وحمل عليها في سبيل الله».

قال: وستأتي آخر (الشرب) هذه القطعة وحدها - أي: قوله: (من حق الإبل أن تحلب على الماء) - مرفوعة من وجيه.

(قال) عليه الصلاة والسلام (ولا يأتي أحدكم)، في رواية النسائي: (ألا لا يأتين أحدكم) (يوم القيمة يحملها على رقبته لها يُعَارُ) بتحتانية مضمومة ثم مهملة، وهو صوت المعز، وفي رواية:

(ثغاء) بالمثلثة ثم معجمة بغير راء، ورجحه ابن التين، وهو صياغ الغنم، وحكي ابن التين عن القرزاز: أنه رواه: (تعار) بمثناة - أي: فوقية - ومهملة، قال: وليس بشيء.

(فيقول: يا محمد)؛ أي: أنقذني، (فأقول) لك: (لا أملك لك)؛ أي: للتحفيف عنك (شيئاً، قد بلغت) إليك حكم الله، (ولا يأتي بغير) يطلق على الذكر من الإبل والإنثى.

(يحمله على رقبته له رغاء) - بضم الراء ومعجمة - صوت الإبل، (فيقول: يا محمدا فأقول: لا أملك لك)، وفي رواية: (لا أملك لك من الله) (شيئاً، قد بلغت)، وزاد النسائي في آخر هذا الحديث قال: (ويكون كنز أحدكم يوم القيمة شجاعاً أفرع يفر منه صاحبه ويطلبه: أنا كنزك، فلا يزال حتى يلقمه إصبعه)، ولم يذكرها المصنف، وكأنه استغنى عنها بالحديث الآتي بعده.

قال الحافظ: قوله: «ولا يأتي أحدكم يوم القيمة بشاة» . . إلى آخر الحديث هو حديث آخر يتعلق بالغلول من الغائم - زاد السيوطي: أو من الصدقات بأن يأخذ منها الساعي - وقد أخرجه المصنف في أواخر (الجهاد) مفرداً من طريق أبي زرعة، عن أبي هريرة، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى.

قال في «المصابيح»: قوله: «ولا يأتي أحدكم يوم القيمة بشاة» . . إلخ، قال ابن المنيّر: هذه صيغة خبر، والمراد النهي، واستعمل الخبر في موضعه تفاؤلاً لهم أن لا يفعل أحد ذلك.

قال: ومن لطيف الكلام أن الكلام الذي أولنا به النفي يحتاج إلى تأويل أيضاً، فإن القيامة ليست دار تكليف، وليس المراد نهיהם عن أن يأتوا بهذه الحالة، إنما المراد: لا تمنعوا الزكاة فتأتوا كذلك، فالنهي في الحقيقة إنما باشر سبب الإتيان، لا نفس الإتيان.

قال: ثم التهديد بحمل شأة أو بعير يحتمل أن يراد به الجنس، ويحتمل أن يراد به المفرد، وهو الواجب الذي منعه، وإرادة الجنس أولى بدليل ما ذكره في الكنز: أنه يطوفه بجملته، لا قدر الواجب منه، انتهى.

وهذا التقرير يدل على أنه حمل قوله: «ولا يأتي أحدكم» .. إلخ على مانع الزكاة، وقد علمت أن الحافظ ذكر أنه متعلق بالغلول من الغنائم.

وفي الحديث: أن الله يحيي البهائم؛ ليعاقب بها مانع الزكاة، وفي ذلك معاملة بنقيض قصده؛ لأنه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاع والانتفاع بما يمنعه منها، فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه.

والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله تعالى إنما هو في بعضها؛ لأن الحق في جميع المال غير متميز، والمال لما لم يخرج زكاته غير مطهر.

وفيه أن في المال حقاً سوى الزكاة - أي: حيث قال: «ومن حقها أن تحلب على الماء» - وهو مذهب غير واحد من التابعين، وفي

حديث في الترمذى بهذا اللفظ عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ.

قال الحافظ: وأجاب العلماء عنه - أي: عن قوله: «ومن حتها
أن تحلب على الماء» - بجوابين:

أحدهما: أن هذا الوعيد كان قبل فرض الزكاة؛ أي: فيكون
منسوباً، قال: ويفيد ما سيأتي من حديث ابن عمر في الكثر، لكن
يعكر عليه أن فرض الزكاة متقدم على إسلام أبي هريرة، كما تقدم
تقريره.

ثانيهما: أن المراد بالحق: القدر الزائد على الواجب، ولا عقاب
بتركه، وإنما ذكر استطراداً، لما ذكر حقها بين الكمال فيه، وإن كان له
أصل يزول الذم بفعله، وهو الزكاة.

وقد قال ابن بطال: في المال حقان؛ فرض عين وغيره، فالحلب
من الحقوق التي هي من مكارم الأخلاق، قال: ويحتمل أن يراد: ما
إذا كان هناك مضطراً إلى شرب لبنها، فيحمل الحديث على هذه
الصورة، انتهى.

* * *

١٤٠٣ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا هَاشِمٌ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً، فَلَمْ
يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعاً أَقْرَعَ، لَهُ زَبِيتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلِهْزَمِيهِ - يَعْنِي شِدْقَيْهِ - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكُ، أَنَا كَنْزُكَ، ثُمَّ تَلَّا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ﴾ الْآيَةُ.

وبالسند قال:

(حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال: (حدثنا هاشم بن القاسم) أبو النصر التميمي قال: (حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح السمان) ذكره، (عن أبي هريرة رض) قال الحافظ ما ملخصه: كذا رواه جماعة عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وساقه مسلم مطولاً، وخالفهم عبد العزيز بن أبي سلمة؛ فرواه عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، أخرجه النسائي ورجحه، ونُحْكِتَ ^(١) بأنه لو كان عند عبدالله بن دينار عن ابن عمر لما رواه عن أبي صالح أصلًا.

ونظر في التغليط بأنه لا مانع أن يكون له فيه شيخان، نعم، الذي يجري على طريقة أهل الحديث: أن روایة عبد العزيز شاذة؛ لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه، انتهى.

(قال: قال رسول الله صل: من آتاه بالمد؛ أي: أعطاه (الله) مالاً، فلم يؤدّ زكاته، مثل له ماله) الذي لم يؤدّ زكاته (يوم القيمة)، وسقط لفظ: (ماله) من روایة، و(مثل)؛ أي: صور، أو ضمن (مثل) معنى: التصوير؛ أي: صُرِّي ماله على صورة شجاع، وقيل: نُصِّبَ

(١) أي: روایة عبد العزيز.

وأُقيمَ من قولهم : (مَثَلَ قائِمًا) إذا انتصب كذلك .

(شجاعاً) - بضم الشين المعجمة - الحية الذكر، وقيل: الذي يقوم على ذنبه ويواكب الفارس، وربما بلغه .

قال الدَّمامي: وهو منصوب على الحال، وقال غيره: هو مفعول ثانٍ لـ (مثُل)، والضمير المستتر فيه العائد على (المال) مفعوله الأول .

(أقرع) هو الذي تقرعَ رأسُه - أي: تمعَط - لكثرة سمه^(١) .

وقال القرطبي: الأقرع من الحيات الذي ابْيَضَ رأسُه من السم، ومن الناس الذي لا شعرَ برأته .

(له زبيتان) ثانية: (زبيبة) بفتح الزاي وموحدتين، وهما: الزبدتان اللتان في الشدقين، يقال: تكلم فلان حتى زيد شدقاً؛ أي: خرج الزبد منهما، وقيل: هما النكتتان السوداوان فوق عينيه، وقيل: نقطتان يكتنفان فاه، وقيل: لحمتان على رأسه مثل القرنين، وقيل: نابان يخرجان من فيه، ورُدَّ بعدم وجود ذلك فيه، وهذا أوحشُ ما يكون من الحيات وأخبيه .

وأعرب السهيلي الجملة حالاً؛ أي: مُثَلَ له في هذه الحالة . قال البرْماوي: ويحتمل أن تكون صفة ثانية لـ (شجاعاً) .

(يطوقة) بضم أوله وفتح الواو المشددة؛ أي: يصير له ذلك الشعبان

(١) في «و»: «وهو الذي تمعط رأسه من كثرة سمه» .

طوقاً في عنقه (يوم القيمة، ثم يأخذ) قال الحافظ: فاعل (يأخذ) هو الشجاع، والمأخذ يد صاحب المال، كما وقع مبيناً في رواية (ترك الحيل) بلفظ: (لا يزال يطلبه حتى يسط يده، فيلقمها فاه).

(بلهزميه) بكسر اللام وسكون الهاء بعدها زاي مكسورة، وفي رواية: (بلهزمتيه) بزيادة مثناة فوقية، تثنية: (لهزمة)، وفسرهما بقوله: (يعني: شدقيه) بكسر الشين المعجمة، وفي رواية: (بشدقيه) بزيادة باء موحدة قبل الشين، وهمما جانبا الفم، وذكر في «الصحاح»: أن اللهمتين هما العظامان الناثنان في اللحين تحت الأذنين، وفي «الجامع»: هما لحم الخدين الذي يتحرك إذا أكل الإنسان، وهذا يخالفان تفسير البخاري.

(ثم يقول): أي: الشجاع: (أنا مالك، أنا كنزنك)، وفائدة هذا القول الزيادة والحسرة في التعذيب، حيث لا ينفعه الندم، وفيه نوع من التهكم، زاد في (ترك الحيل): (يفر منه صاحبه ويطلبه)، وفي حديث ثوبان عند ابن حبان: (يتبعه فيقول: أنا كنزنك الذي تركته بعدهك، فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده فيمضغها، ثم يتبعه سائر جسده)، وللطبراني في حديث ابن مسعود: (ينقر رأسه).

(ثم تلا: **﴿لَا﴾**، وفي رواية: **﴿وَلَا﴾**) (**﴿يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَعْخَلُونَ﴾** [آل عمران: ١٨٠] الآية) [بلفظ الغيب في (يحسن)، وفي رواية^(١) بلفظ الخطاب.

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «و».

وفي حديث ابن مسعود عند الشافعي والحمidi: ثم قرأ
رسول الله ﷺ . . . فذكر الآية .

وفي رواية الترمذى: قرأ مصداقه: ﴿سَيْطَوْقُونَ مَا بَخْلُواْ بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٠]

قال الحافظ: وفي هذين الحدثين تقوية لمن قال: المراد بالتطويق في الآية الحقيقة، خلافاً لمن قال: إن معناه: سيطوقون الإثم.

قال: وفي تلاوة النبي ﷺ الآية دليلٌ على أنها نزلت في مانع الزكاة، وهو قول أكثر أهل العلم بالتفسیر، وقيل: إنها نزلت في اليهود الذين كتموا صفة النبي ﷺ، وقيل: فيمن له قرابةٌ لا يصلهم، قاله مسروق، انتهى.

قال: وقوله في حديث الباب: (مثل له ماله شجاعاً أفرع) . . . إلخ لا تنافيه رواية مسلم: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيمة صفت له صفائح من نارٍ، فأحми عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجيئه وظهره»؛ لاحتمال اجتماع الأمرين معاً، فرواية الباب توافق الآية التي ذكرها وهي: ﴿سَيْطَوْقُونَ﴾، ورواية مسلم توافق قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا نَارٌ جَهَنَّمَ﴾ [التوبه: ٣٥] الآية، انتهى.

قال البيضاوى: وإنما خص هذه الأعضاء؛ لأنه جمعهم وإمساكهم كان لطلب الوجاهة بالغنى والنعم بالمطاعم والملابس البهية، أو

لأنهم ازوروا عن السائل وأعرضوا عنه وولوه ظهورهم، أو لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة؛ فإنها المشتملة على الأعضاء الرئيسة التي هي الدماغ والقلب والكبد، أو لأنها أصول الجهات الأربع التي هي مقداديم البدن وما خره وجنباه، انتهى.

* * *

٤ - بَابٌ

مَا أَدْيَ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةَ أَوَاقِ صَدَقَةً».

(باب) بالتنوين: (ما أدي زكاته فليس بكنز)، هذا لفظ حديث رُوي مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر، وأخرجه البيهقي عنه بلفظ: «كُلُّ ما أُدِيَتْ زَكَاتُهُ - وَإِنْ كَانَ تَحْتَ سَبْعَ أَرْضِينَ - فَلَيْسَ بِكَنْزٍ، وَكُلُّ مَا لَا تَؤْدِي زَكَاتُهُ فَهُوَ كَنْزٌ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ» أورده مرفوعاً، ثم قال: ليس بمحفوظ، والمشهور وقفه، قاله في «الفتح».

(القول النبي ﷺ: ليس فيما دون خمس)، وفي رواية: (خمسة) (أوaci) بغير ياء ك (قاض) و (جوار)، وفي رواية: (أوaci) باثباتها، وهي جمع: (أُوقيه) بضم الهمزة وسكون الواو وتشديد الياء، وأما الجمع فتشدد ياءه وتحفف، وكذا كل ما كان من هذا النوع، ك: أُثْفَيَة وأثافي، وسُرَيَّة وسراري، ويقال فيها: (وَقَيَّة) بفتح الواو وتشديد الياء، وجمعها: وقایا، ويأتي الكلام على مقدارها في (باب زكاة الورق).

(صدقة) قال في «المصابيح»: قال الإمام علي: إن كانت

الترجمة صحيحة فالمعنى من هذا الوجه غير صحيح، وأحسبه: وقال النبي ﷺ كذا أو ويقول، يريد: أن تعليل الترجمة بالحديث المذكور غير ملائم، ورُدَّ بأن البخاري أراد ما دون خمس أواقٍ ليس بكتز، لأنه لا صدقة فيه، فإذا زاد شيئاً عليها ولم يؤدّ زكاته فهو كنز، انتهى.

أي: وإذا أدى زكاته فليس بكتز، وهذا هو ملخص ما قاله ابن رشيد في وجه الاستدلال، وبئه الحافظ أيضاً فقال: ويخلص أن يقال: ما لم يجب فيه الصدقة لا يسمى كنزاً؛ لأنَّه معفو عنه، فليكن ما أُخرجت منه الزكاة كذلك؛ لأنَّه عفي عنه بإخراج ما وجب عنه، فلا يسمى كنزاً، ويدل عليه حديث البيهقي السابق أول الباب، وإلا فالكتز لغةً: المال المدفون.

* * *

٤٤٠ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِّيْبٍ بْنِ سَعِيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبْنِ شِهَابٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: أَخْبِرْنِي قَوْلَ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ [التوبه: ٣٤]، قَالَ أَبْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طُهْرًا لِلأَمْوَالِ.

وبالسند قال:

(وقال أحمد بن شبيب بن سعيد) بفتح السين المعجمة وبموحدتين

بينهما تحتية ساكنة، الحَبَطِي، بالمهملة والمودحة المفتوحتين، وتقدم الكلام على هذه الصيغة في ترجمته في (باب: إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً).

وقال الحافظ: كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر: (حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد).

(حدثنا أبي) شبيب، (عن يونس) بن يزيد الأيلي، (عن ابن شهاب) الزهري، (عن خالد بن أسلم) هو أخو زيد بن أسلم، القرشي العدوبي، مولى عمر بن الخطاب.

قال الدَّارَقُطْنِي: ثقة، وليس بالمكثر.

من الخامسة، روى له البخاري تعليقاً، كذا قال المزي، ورقم عليه علامة التعليق، وعلى رواية: (حدثنا أحمد بن شبيب) كان ينبغي أن يرقم عليه (خ)، وروى له أبو داود في «الناسخ والمنسوخ» وابن ماجه.

(قال: خرجنا مع عبدالله بن عمر) بن الخطاب (ﷺ، فقال) له.

(أعرابي: أخبرني قول الله)، وفي رواية: (عن قول الله): ((وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ)) [التوبه: ٣٤]؛ أي: فإن ظاهرها مشكل.

(قال ابن عمر ﷺ: من كنزاها فلم يؤدّ زكاتها)، قال الحافظ: أفرد الضمير إما على تأويل الأموال، أو عوداً إلى الفضة؛ لأن الانتفاع بها أكثر، أو كان وجودها في زمانهم أكثر من الذهب، أو على الاكتفاء

بيان حالها عن بيان حال الذهب، والحاصل على ذلك رعاية لفظ القرآن حيث قال: ﴿يُنِفِّقُونَهَا﴾، انتهى.

(فويل له)؛ أي: هلاك وحزن، وهو مرفوع بالابتداء.
(إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة) بناء (تنزل) للمجهول.

قال ابن بطال: يريده بقوله: إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، قوله تعالى: ﴿وَسَعَلُونَكَ مَاذَا يُنِفِّقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ أي: ما فضل عن الكفاية، فكان فرضاً على الرجل أن يتصدق بما فضل عن كفایته، انتهى.

أقول: وسياق الكلام يقتضي أن قوله: إنما كان هذا؛ أي: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبه: ٣٤] الآية، لا قوله: ﴿وَسَعَلُونَكَ مَاذَا يُنِفِّقُونَ﴾ الآية، والله أعلم.

ويدل عليه قول الكرماني [الآتي في تقرير كلام ابن عمر^(١)] وحاصله: أن حكم آية الكنز منسوخ، اللهم إلا أن يكون معنى الكنز: هو حبس ما فضل عن الحاجة، كما يأتي في كلام الحافظ، فيكون مؤدى الآيتين واحداً، والله أعلم.

(فلما أنزلت)، وتقدم بيان عام فرضها أول (كتاب الزكاة).

(جعلها الله طهراً)؛ أي: مطهرة (للأموال)، وطهراً لمخرجها عن رذائل الأخلاق، وحاصل كلام ابن عمر: أن حكم آية الكنز منسوخ.

(١) ما بين معکوفتين ليس في «ن».

قال البرماوي: وإذا حِمَلَ **﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾** على (ولا يؤدون زكاتها) - كما قرناه آنفًا - فلا نسخ.

وقال الحافظ: وقول ابن عمر هذا مشعر بأن الوعيد على الاكتناف - وهو: حبس ما فضل عن الحاجة عن الموساة به - كان في أول الإسلام، ثم نُسخ ذلك بفرض الزكاة لما فتح الله الفتوح وقدرت نصب الزكاة، فعلى هذا المراد بنزول الزكاة: بيان نصبها ومقاديرها، لا إنزال أصلها، والله أعلم، انتهى.

أي: لأن إنزال أصلها كان في أول الإسلام أيضًا.

قال: ورواية أحمد بن شبيب وصلها أبو داود في «كتاب الناسخ والمنسوخ» عن محمد بن يحيى، وهو الذهلي، عن أحمد بن شبيب بإسناده، وسياقه أتم مما في البخاري، وزاد فيه سؤال الأعرابي: (أترث العمة؟ قال ابن عمر: لا أدرى. فلما أذبر قبل ابن عمر يديه - أي: يدي نفسه - ثم قال: نعم ما قال أبو عبد الرحمن - يعني: نفسه - سُئلَ عما لا يدرى، فقال: لا أدرى). وزاد في آخره بعد قوله: (طهرا للأموال، ثم التفت إلى - أي: إلى خالد بن أسلم - فقال: ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدده؛ أزكيه، وأعمل فيه بطاعة الله تعالى)، وهو عند ابن ماجه من رواية عقيل عن الزهري.

قال: وقول ابن عمر: (ما أبالي...). إلخ كأنه يشير إلى قول أبي ذر الآتي آخر الباب؛ أي: وهو قوله: إن هؤلاء لا يعقلون، إنما يجمعون الدنيا.

قال : والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر - أي : وهو قوله عليه الصلاة والسلام فيه : «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أفقهه كله» - أن يُحمل حديث أبي ذر على مالٍ تحت يد الشخص لغيره ، فلا يجب أن يُحبسه عنه ، أو يكون له لكنه ممن يرجى فضله وتطلب عائده كالإمام الأعظم ، فلا يجب أن يدخل عن المحتاجين من رعيته شيئاً ، وحمل حديث ابن عمر على مالٍ يملكه قد أدى زكاته ، فهو يجب أن يكون عنده ؛ ليصل به قرباته ، ويستغني به عن مسألة الناس ، ويأتي في الباب الذي بعده جمع آخر للحافظ بين حديث أبي ذر وبين أحاديث الترغيب في جمع المال وإنفاقه في طرق الخير .

وسيأتي الكلام على قول أبي ذر المذكور ومذهبة آخر هذا الباب .

* * *

١٤٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقِيرْبَاهُ صَدَقَةً، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوِي صَدَقَةً، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ سُقِّ صَدَقَةً».

وبالسند قال :

(حدثنا إسحاق بن يزيد) هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد القرشي، أبو النضر الدمشقي الفراديسى، مولى عمر بن عبد العزىز، نسب إلى جده.

قال أبو زرعة الدمشقي : كان من الثقات البكائين، وكذا وثقه أبو حاتم الرازي والدارقطنی .

وقال في «التریب»: ضعف بلا مستند.

وعنه أنه قال: ولدت سنة إحدى وأربعين ومئة. وتوفي في ربيع الأول سبع وعشرين ومئتين، وله ست وثمانون سنة. روی عنه البخاري وأبو داود، وروی له النسائي.

قال: (أخبرنا شعيب بن إسحاق) بن عبد الرحمن القرشي الأموي، أبو محمد الدمشقي، مولى رملة بنت عثمان بن عفان، أصله بصري، وكان يذهب مذهب أبي حنيفة.

قال أحمد: ثقة، ما أصح حديثه وأوثقه!

ووثقه جماعة أيضاً منهم أبو داود، وقال: وهو مرجع، ولم يصل عليه أبو مسهر.

وعن الوليد بن مسلم: رأيت الأوزاعي يقربه ويدينه.

وقال أحمد: سمع شعيب من سعيد بن أبي عروبة بآخر رقم، وعنه أنه قال: سمعت من سعيد بن أبي عروبة سنة أربع وأربعين ومئة، واختلط سعيد سنة خمس وأربعين ومئة.

ولد صاحب الترجمة سنة ثمانين عشرة ومئة، ومات في رجب سنة تسع وثمانين ومئة، وله إحدى، وقيل: اثنان وسبعون سنة. روى له الجماعة سوى الترمذى.

قال: (قال الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو: (أخبرني يحيى بن أبي كثير)، وفي رواية: (أخبرنا الأوزاعي: أخبرنا يحيى بن كثير). واعلم أنه قد روى جماعة هذا الحديث عن الأوزاعي فقالوا: (عن يحيى بن سعيد) بدل (يحيى بن أبي كثير)، حتى نسب بعضهم رواية البخاري إلى الوهم، ولكن روايته عن يحيى بن أبي كثير قد توبعت.

قال الحافظ: وذلك دالٌ على أنه عند شعيب، عن الأوزاعي على الوجهين، قال: لكن رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن اليمان، عن يحيى بن سعيد.

قال: فدللت هذه على أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بغير واسطة موهومة أو مدلسة، ولذلك عدل عنها البخاري، واقتصر على طريقه يحيى بن أبي كثير، والله أعلم، انتهى.

(أن عمرو بن يحيى بن عمارة) - بضم المهملة - المازني، الأنصاري (أخبره، عن أبيه يحيى بن عمارة بن أبي الحسن: أنه سمع أبا سعيد الخدري (رضي الله عنه) يقول: قال النبي ﷺ: ليس فيما دون خمس أواقٍ) - بغير ياءٍ كـ (جوار) - من الفضة (صدقة، ولا فيما)، وفي رواية: (وليس فيما) (دون خمس ذودٍ) من الإبل، بإضافة (خمس)

إلى تاليها وعدهما، و(الذود) بفتح المعجمة وسكون الواو وبالدال المهملة، يأتي تفسيرها في باب مفرد.

(صدقهُ، وليس فيما دون خمسة أوصي)، وفي رواية: (خمس) بدون تاء.

(صدقهُ)، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في (باب زكاة الورق)، وسبق أول الباب وجده استدلاله به للترجمة.

* * *

١٤٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، سَمِعَ هُشَيْمًا أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَّنَةِ فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍ رض، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مِنْزِلَكَ هَذَا؟ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمَعَاوِيَةُ فِي الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ مَعَاوِيَةُ: نَزَّلْتُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ: نَزَّلْتُ فِينَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْهُ فِي ذَاكَ، وَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانَ رض يَشْكُونِي، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ أَنِّي أَقْدَمُ الْمَدِينَةَ، فَقَدِمْتُهَا فَكُثِرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانُوكُمْ لَمْ يَرُوْنِي قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَاكَ لِعُثْمَانَ، فَقَالَ لِي: إِنْ شِئْتَ تَنْجِيْتَ فَكُنْتَ قَرِيبًا، فَذَاكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزِلَ، وَلَوْ أَمْرُوا عَلَيَّ حَبَشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ.

وبالسند قال:

(حدثنا علي بن أبي هاشم) سقط (ابن أبي هاشم) من رواية، ونسبها في «الفتح» للأكثر، واسم أبي هاشم عبدالله بن طبراخ - بكسـر

المهملة وسكون الموحدة وآخره معجمة - البغدادي، كتب عن صاحب الترجمة أبو حاتم ولم يحدث عنه، وقال: ما علمته إلا صدوقاً، ترك الناس حديثه لأنه كان يتوقف في القرآن؛ أي: لا يقول: إنه مخلوق ولا غير مخلوق.

قال في «المقدمة»: وليس ذلك بمانع من قبول روایته، وذكره الأزدي في «الضعفاء»، وقال: إنه ضعيف جداً، قال: وقد قدّمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر بتجريمه لضعفه هو، انتهى.

قال في «التقريب»: من العاشرة، وقال في «الزهرة»: روى عنه البخاري أربعة.

أنه: (سمع هشيمأً) - بالتصغير - ابن بشير قال: (أخبرنا حصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين وآخره نون، أبو الهذيل، (عن زيد ابن وهب) الجهني، التابعي الكبير، أحد المخضرمين (قال: مرت بالرَّبَّذَةِ) بفتح الراء والمودحة والمعجمة، مكان معروف بين مكة والمدينة على ثلاثة مراحل من المدينة، به قبر أبي ذر رض.

(إذا أنا بأبي ذر) جندب بن جنادة، (فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟) وإنما سأله زيد بن وهب عن ذلك؛ لأن مبغضي عثمان كانوا يُشنّعون عليه أنه نفى أبي ذر، فبيّن أبو ذر: أن نزوله في ذلك المكان كان باختياره، نعم أمره عثمان بالتنحي عن المدينة؛ لدفع المفسدة التي خافها على غيره من مذهبة المذكور، فاختار الربذة، وقد كان يغدو إليها في زمان النبي صلوات الله عليه، كما رواه أصحاب «السنن» من وجه آخر

عنه، وفيه قصة له في (التييم).

(قال) أبو ذر: (كنت بالشام)؛ يعني: بدمشق، ومعاوية رضي الله عنه إذ ذاك عامل عثمان عليها، (فاختلت أنا ومعاوية) بن أبي سفيان (في: **﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفَقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾** [التوبه: ٣٤]. قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب)، في بعض طرقه: (ما هذه فينا)؛ نظراً إلى سياق الآية؛ فإنها نزلت في الأخبار والرهبان الذين لا يؤتون الزكاة.

(قال أبو ذر: فقلت: نزلت فينا وفيهم)؛ نظراً إلى عموم الآية. (فكان بيني وبينه في ذلك)، وفي رواية: (في ذاك)؛ أي: نزاع، بل قيل: إنه كان كثير الاعتراض عليه والمنازعة له، وكان لا يخاف في الله لومة لائم، وكان جيش معاوية يميل إلى أبي ذر.

(وكتب) معاوية لـما خشي أن يقع بين المسلمين خلاف وفتنة (إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني، فكتب إلى عثمان: أن أقدم المدينة بهمزة وصل والدال مفتوحة، أمر من (قدم يقدم) كـ(علم يعلم)، وجوز الـكـرمـانـيـ كـونـهـ مـضـارـعـاـ، فـتـكـونـ هـمـزـةـ قـطـعـ.

وقد بيـنـ السـبـبـ فيـ سـكـنـاهـ الشـامـ ماـ أـخـرـجـهـ أبوـ يـعـلىـ منـ طـرـيقـ أخرىـ عنـ زـيـدـ بنـ وـهـبـ حـدـثـيـ أبوـ ذـرـ قالـ: قالـ لـيـ رـسـوـلـ اللـهـ صلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ رـحـمـةـ اللـهـ وـبـرـهـ: «إـذـاـ بـلـغـ الـبـنـاءـ أـيـ: بـالـمـدـيـنـةـ سـلـعـاـ فـارـتـحـلـ إـلـىـ الشـامـ» فـلـمـاـ بـلـغـ الـبـنـاءـ سـلـعـاـ قـدـمـتـ الشـامـ، فـسـكـنـتـ بـهـاـ . . . فـذـكـرـ الـحـدـيـثـ نـحـوـهـ.

وعنده أيضاً بإسناد فيه ضعف عن ابن عباس قال: استأذن أبو ذر على عثمان فقال: إنه يؤذينا. فلما دخل قال له عثمان: أنت الذي تزعم أنك خير من أبي بكر وعمر؟ فقال: لا، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أحبكم إلىي وأقربكم مني من بقي على العهد الذي عاهدته عليه»، وأنا باقي على عهده. قال: فأمره أن يلحق بالشام، فكان يحدثهم ويقول: لا يبتنَّ عند أحدكم دينارٌ ولا درهمٌ إلا ما ينفقه في سبيل الله، أو يعده لغريم، فكتب معاوية إلى عثمان إن كان لك بالشام حاجة، فابعث إلى أبي ذر، فكتب إليه عثمان: أن أقدم علىيَّ.

(فقدتها)؛ أي: المدينة، (فكثير علىَّ الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك)، في رواية الطبرى: (إنهم كثروا عليه يسألونه عن سبب خروجه من الشام، قال: فخشى عثمان على أهل المدينة ما خشيه معاوية على أهل الشام).

(فذكرت ذاك)؛ أي: اجتماع الناس عليه وتعجبهم من حاله حتى كأنهم لم يرُوه، (لعثمان، فقال لي: إن شئت تتحىٰ، فكنت قريباً)؛ أي: إن كنت تخشى وقوع فتنة أو شُبهة فاسكن مكاناً قريباً من المدينة، وفي رواية الطبرى: (قال له: تتح قريباً، قال: والله لن أدع ما كنت أقوله).

قال الحافظ: وروينا في «فوائد أبي الحسن بن خُدَيْم» بإسناده إلى عبد الله بن الصامت قال: دخلت مع أبي ذر على عثمان، فحسر عن رأسه، فقال: والله ما أنا منهم - يعني: الخوارج - فقال: إنما

أرسلنا إليك لتجاوزنا بالمدينة، فقال: لا حاجة لي في ذلك، ائذن لي بالربذة، قال: نعم.

ورواه أبو داود الطيالسي من هذا الوجه دون آخره، وقال بعد قوله: (ما أنا منهم): ولا أدركهم، سيماهم التحليق، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، والله لو أمرتني أن أقوم ما قعدت. وفي «طبقات ابن سعد» من وجه آخر: أن ناساً من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالربذة: إن هذا الرجل فعل بك و فعل، فهل أنت ناصل لنا راية؟ يعني: فقاتلته، فقال: لا، لو أن عثمان سيرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت.

(فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولو أمروا علياً حبشاً)؛ أي: عبداً حبشاً، كما في بعض طرقه، (لسمعت) قوله (وأطعت) أمره.

ولأحمد وأبي يعلى بإسناده إلى أبي ذر، عن النبي ﷺ قال له: «كيف تصنع إذا أخرجت منه؟» - أي: المسجد النبوي - قال: آتي الشام. قال: «كيف تصنع إذا أخرجت منها؟» قال: أعود إليه - أي: إلى المسجد - قال: «كيف تصنع إذا أخرجت منه؟» قال: أضرب بسيفي. قال: «ألا أدلك على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشداً؟! تسمع وتطيع، وتنساق لهم حيث ساقوك».

قال: وال الصحيح أن إنكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه.

وتعقبه النّووي بالإبطال؛ لأن السلاطين حيثئذ كانوا مثل أبي بكر

وعمر وعثمان، وهؤلاء لم يخونوا.

قلت: ولقول من قال: والصحيح ... إلخ محملٌ، وهو أنه أراد: من يفعل ذلك، وإن لم يوجد حيئٌ من يفعله.

قال: وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم: أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة؛ لاتفاق أبي ذر وعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب.

وفيه ملاطفة الأئمة للعلماء؛ فإن معاوية لم يجسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره، وعثمان لم يحتق على أبي ذر مع كونه كان مخالفًا له في تأويله.

وفيه التحذير من الشقاق والخروج على الأئمة، والترغيب في الطاعة لأولي الأمر، وأمر الأفضل بطاعة المفصول خشية المفسدة، وجواز الاختلاف في الاجتهاد، والأخذ بالشدة في الأمر بالمعروف، وإن أدى ذلك إلى فراق الوطن.

وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة؛ لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بُث علمه في طالبي العلم، ومع ذلك فرجأه عند عثمان ما يتوقع من المفسدة بالأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة، ولم يأمره مع ذلك بالرجوع عنه؛ لأنَّ كلاً منهما كان مجتهداً، انتهى.

ووجه الاستدلال به للترجمة من مفهوم الآية؛ فإنها دالة على أن

الكنوز إذا أنفقت في سبيل الله - ومن جملته ما إذا أديت زكاتها -
فليست بمذمومة .

* * *

١٤٠٧ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ،
عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَستُ .

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي
أَبِي ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخْبِرِ أَنَّ الْأَحْنَفَ بْنَ
قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: جَلَستُ إِلَى مَلِإِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَسِنُ
الشَّعْرِ وَالثِّيَابِ وَالهَيْئَةِ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ
بِرَضْفٍ يُخْمِي عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُوَضَّعُ عَلَى حَلَمَةٍ ثَدِي أَحَدِهِمْ
حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُفُضِّ كَتِفِهِ، وَيُوَضَّعُ عَلَى نُفُضِّ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ
حَلَمَةٍ ثَدِيِّهِ يَتَزَلَّزُلُ، ثُمَّ وَلَّ فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، وَتَبَعَّثَهُ وَجَلَستُ
إِلَيْهِ، وَأَنَا لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أُرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا
الَّذِي قُلْتَ، قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً .

١٤٠٨ - قَالَ لِي خَلِيلِي - قَالَ: قُلْتُ مَنْ خَلِيلُكَ؟ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ -
«يَا أَبَا ذِرَّ! أَتُبَصِّرُ أُحْدَاداً؟»، قَالَ: فَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ
وَأَنَا أُرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ:
«مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي مِثْلَ أُحْدِ ذَهَبَا أُنْفِقُهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ»، وَإِنَّهُؤُلَاءِ

لَا يَعْقِلُونَ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا، وَلَا أَسْتَفْتِهِمْ
عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهُ.

وبالسند قال :

(حدثنا عياشٌ) - بفتح المهملة وتشديد التحتية وآخره معجمة -
أبو الوليد النَّرْسِي الرَّقَام قال : [(حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد
الأعلى السَّامِي - بالمهملة - قال]^(١) :

(حدثنا الجُرَيْرِي) بضم الجيم مصغراً، هو سعيد بن إِيَّاس، (عن
أبي العلاء) بفتح المهملة ممدوداً، وهو يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ،
(عن الأحنف بن قيسٍ قال : جلست. وحدثني)، وفي بعض الأصول
(ح) التي للتحويل قبل (وحدثني) (إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصُورٍ) المشهور
بالكوسج قال : (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمْدِ) قال : حدثني أبي عبد الوارث بن
سعيد التنوري : (حدثنا) سعيد (الجريري) قال : (حدثنا أبو العلاء بن
الشَّخِيرِ) بكسر المعجمتين وتشديد الثانية .

(أن الأحنف بن قيسٍ حدثهم)، قال الحافظ : وأورد المصنف
هذا الإسناد مع كونه أُنْزَلَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لتصريح عبد الصمد فيه بتحديث
أبي العلاء للجريري، والأحنف لأبي العلاء .

(قال)؛ أي : الأحنف : (جلست إلى ملِءٍ)؛ أي : جماعة (من
قريشٍ)، وفي رواية مسلم : (قدمت المدينة فبینا أنا في حلقة من قريش)،

(١) ما بين معاكوفتين ليس في «و».

(فجاء رجلٌ خشن الشعر والثياب والهيئة)، قال الحافظ: كذا للأكثر بمعجمتين من (الخشونة)، وللقارب بمهملتين من (الحسن)، والأول أصح.

ووقع في رواية مسلم: (أخشن الثياب، أخشن الجسد، أخشن الوجه، فقام عليهم)، وليعقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الأحنف: (قدمت المدينة فدخلت مسجدها، إذ دخل رجل آدم طوال أبيض الرأس واللحية يشبه بعضاً، فقالوا: هذا أبو ذر).

(حتى قام عليهم)؛ أي: وقف عليهم، (مسلم ثم قال: بشر الكانزين)، في رواية الإسماعيلي: (بشر الكنازين)، وقال الكرماني: وفي بعضها: (الكنازين)؛ أي: الذين يكتزون الذهب والفضة.

(برضفٍ يحمى عليه في نار جهنم، ثم يوضع)؛ أي: الرضف على حَلَمة ثدي أحدهم (فتح لام حلمة)، وهي: ما نشر من الثدي.

(حتى يخرج من نُغْضٍ كتفه) بضم النون وسكون المعجمة بعدها ضاد معجمة، وهو: العظم الدقيق الذي على طرف الكتف، أو على أعلى الكتف.

قال الخطابي: هو الشاخص منه، وأصل النغض: الحركة، فسمى ذلك الموضع نغضاً؛ لأنه يتحرك بحركة الإنسان في مشيه وتصرفه، قال تعالى: ﴿فَسَيُنْغَضُونَ إِلَيْكُمْ وَسَهُمْ﴾ [الإسراء: 51].

(ويوضع)؛ أي: الرضف (على نغض كتفه حتى يخرج من

حلمة ثديه، يتزلزل) ذلك الرضف؛ أي: يتحرك ويضطرب، وفي رواية الإسماعيلي: (فيتجلجل) بجيمين، وزاد: (فوضع القوم رؤوسهم، فما رأيت أحداً منهم رجع إليه شيئاً، قال: فأدبر، فاتبعته حتى جلس إلى سارية).

(ثم ولى)؛ أي: أدبر (فجلس إلى سارية)؛ أي: أسطوانة، (وبعده وجلست إليه، وأنا لا أدرى من هو) زاد مسلم في رواية: (فقلت: من هذا؟ قالوا: هذا أبو ذر، فقمت إليه، فقلت: ما شيء سمعتك تقوله؟ قال: ما قلت إلا شيئاً سمعته من نبيهم ﷺ، وفي هذه الزيادة رد لقول من قال: إنه موقوف على أبي ذر، فلا يكون حجة على غيره.

(فقلت له: لا أرى القوم) بضم الهمزة؛ أي: لا أظنهم (إلا قد كرهوا الذي قلت؟) بفتح التاء، ولأحمد من طريق يزيد الباهلي عن الأحنف: (كنت بالمدينة، فإذا أنا برجل يفر منه الناس حين يرونـهـ، قلت: من أنت؟ قال: أبو ذر، قلت: ما نفر الناس عنك؟ قال: إني أنهـمـ عن الكنـوزـ التي كان ينهاـمـ عنها رسول الله ﷺ).

(قال) أبو ذر: (إنـهـمـ لا يـعـقـلـونـ شيئاًـ)، بـيـنـ ذـلـكـ فيـ آخرـ الحديثـ حيثـ قالـ: إنـمـاـ يـجـمـعـونـ الدـنـيـاـ، (قالـ لـيـ خـلـيـلـيـ، قالـ) الأـحنـفـ: (قلـتـ: مـنـ)، وـفـيـ روـاـيـةـ: (وـمـنـ) (خـلـيـلـكـ؟ـ)، زـادـ فيـ روـاـيـةـ: (يـاـ أـبـاـ ذـرـ)ـ!ـ (قالـ: النـبـيـ ﷺ:ـ يـاـ أـبـاـ ذـرـ)ـ!ـ قالـ الزـرـكـشـيـ تـبـعـاـ لـابـنـ بـطـالـ:ـ سـقـطـتـ كـلـمـةـ مـنـ الـكـتـابـ،ـ وـهـيـ:ـ (قالـ: النـبـيـ ﷺ)ـ فـيـ

جواب (من خليلك؟)

وقال الحافظ أيضاً: قوله: (قلت: ومن خليلك؟ قال: النبي) فاعل (قال) هو أبو ذر، و(النبي) خبر المبتدأ الممحذف، كأنه قال: خليلي النبي ﷺ، وسقط بعد ذلك (قال النبي ﷺ)، أو (قال) فقط، وકأن بعض الرواة ظنها مكررة فحذفها، ولا بد من إثباتها.

ورد ذلك في «المصابيح» فقال: هذا الذي رأيته في بعض النسخ كلام منتظم لا يحتاج إلى ادعاء سقط شيء، وذلك أن قوله: (يا أبا ذر! أتبصر أحداً؟) هو معمول (قال) من قوله: (قال لي خليلي)، وهذا الكلام كما تراه مستقيم لا يحتاج على حذف شيء، انتهى.

وفي رواية: (قلت: من خليلك؟ تعني النبي ﷺ يا أبا ذر؟)، وفي أخرى: (من خليلك تعني؟ قال: النبي ﷺ). يا أبا ذر! (أتبصر أحداً) الجبل المشهور بالمدينة؟ (قال) أبو ذر: (فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار)، قال الزركشي والكرماني وتبعهما البرماوي والعيني: أي: أي شيء بقي منه، وكأنهم جعلوا (ما) استفهامية.

ورد ذلك في «المصابيح» فقال: ليس المعنى على الاستفهام، إنما المعنى: فنظرت إلى الشمس أتعرّفُ القدر الذي بقي من النهار، أو أنظر الذي بقي منه، فهي موصولة، انتهى.

(وأنا أرى) بضم الهمزة، أي: أظن: (أن رسول الله ﷺ يرسلني في حاجة له، قلت: نعم) جواب: (أتبصر أحداً).

(قال: ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً) قال الْكَرْمَانِي : (مثل أحد) إما خبر؛ لأن (ذهبًا) تميّز، أو حال مقدمة على الخبر.
(أنفقه كله، إلا ثلاثة دنانير) قال الْكَرْمَانِي : فإن قلت: هل تخصيص الاستثناء بثلاثة دنانير حكمة معلومة؟
قلت: الله أعلم، ويحتمل أن هذا المقدار كان ديناً أو مقدار كفاية أخرى، جاءت تلك الليلة له بِعَذَابِهِ.

فإن قلت: الإنفاق في سبيل الله مستحسن، فلم ما أحبه النبي بِعَذَابِهِ؟
قلت: المراد: نفقة لخاصة نفسه، أو المراد: نفقة في سبيل الله، وعدم المحبة إنما هو للاستثناء الذي فيه؛ أي: ما أحب إلا إنفاق الكل.

(وإن هؤلاء لا يعقلون) بكسر همزة (إن). قال الْكَرْمَانِي : عطف على (إنهم لا يعقلون) الأولى، وليس من تتمة كلام النبي بِعَذَابِهِ، بل هو من كلام أبي ذر، كرّره للتاكيد ولربط ما بعده به.

(إنما يجمعون الدنيا) هو بيان لعدم عقلهم، كما مر، (لا والله)، وفي رواية: (ولا والله) (لا أسألهم دنيا)، وفي رواية الإسماعيلي المذكورة: (قلت: ما لك ولإخوانك من قريش، لا تعترفهم ولا تصبب منهم؟ قال: وربك لا أسألهم دنيا)، (ولا استفتיהם عن دين) اكتفاءً بما سمعه من النبي بِعَذَابِهِ.
(حتى ألقى الله) بِعَذَابِهِ.

قال الحافظ: قوله: (يا أبا ذر! أتبصر أحداً؟) هو حديث مستقل سيأتي الكلام عليه مستوفى في (كتاب الرقاق)، وعلى ما وقع في هذه الرواية من قوله: (إلا ثلاثة دنانير) إن شاء الله تعالى، وإنما أورده أبو ذر للأحنف لتفويته ما ذهب إليه من ذم اكتناز المال، وهو ظاهر في ذلك، إلا أنه ليس على الوجوب، ومن ثم عقبه المصنف بالترجمة التي تليه، انتهى.

وقال في موضع آخر قبله: وكان أبو ذر يحمل الحديث على إطلاقه، فلا يرى بادخار شيء أصلاً.

قال ابن عبد البر: وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش - أي: قوت وسداد يوم وليلة، ويدل عليه قوله السابق: لا يبيتن عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما ينفقه . . . إلخ - فهو كثر يذم فاعله، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك.

وخلاله جمهور الصحابة ومن بعدهم، وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة، وأصبح ما تمسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الأعرابي حيث قال هل عليٌّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، انتهى. والظاهر أن ذلك - أي: ما ذهب إليه أبو ذر - كان في أول الأمر، كما تقدم عن ابن عمر؛ أي: ثم نسخ.

وفي «المسند» من طريق يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه قال:

كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشدة، ثم يخرج إلى قومه، ثم يرخصن فيه النبي ﷺ، فلا يسمعُ الرخصة، ويتعلق بالأمر الأول، انتهى.

* * *

٥ - بَابٌ

إِنْفَاقُ الْمَالِ فِي حَقِّهِ

١٤٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثْنَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَطَهُ عَلَى هَلْكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيَعْلَمُهَا».

(حدثنا محمد بن المثنى) المعروف بالزَّمن: (حدثنا يحيى) هو القطان، (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد (قال: حدثني قيس) هو ابن أبي حازم الْبَجْلِي، (عن ابن مسعود صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: لا حسد؛ أي: لا غبطة، وهي تمني المثل، لا زوال الأصل. إلا في اثنين) بالتأنيث؛ (رجل) بالجر على البدل؛ أي: خصلة رجل، فهو على حذف مضارف، وفي رواية بالرفع على إضمار مبتدأ؛ أي: إحداهما رجل.

(آتاه) بالمد؛ أي: أعطاه (الله مالاً، فسلطه على هلكته) بفتح الهاء واللام؛ أي: إنفاقه (في الحق)، وفي التعبير بالتلسيط المقتضي للغلبة، وبالهلكة المشعرة بفناء الكل وبالغتان.

وقوله : (في الحق) دخل فيه النفقة الواجبة والزكاة والتطوعات المندوبة ، وأخرج به التبذير المذموم ؛ الذي هو صرف المال فيما لا ينبغي .

(ورجلٌ) فيه الإعرابان السابقان ، (آتاه الله حكمةٌ) هي : القرآن والسنّة ، أو : ما منع من الجهل وجزر عن القبيح ، أقوال ، (فهو يقضي بها ويعلمها) ، وتقديم الكلام على الحديث مستوفى في (باب الاغتياب في العلم والحكمة) في (كتاب العلم) .

زاد في «المصابيح» هنا ما نصه : لكن إذا كان المراد بالحسد : الغبطة ، فكل خير يُتمنى مثله شرعاً ، مما وجه حصر التمني في هاتين الخصلتين ؟

أجاد ابن المُنيّر بأن الحصر هنا غير مراد ، إنما المراد : مقابلة ما في الطياع بضده ؛ لأن الطياع تحسد على جمع المال ، وتذمُّ ببذلها ، فيبيّن الشرع عكس الطياع ، فكأنه قال : لا حسد إلا فيما تذمرون عليه ، ولا مذمة إلا فيما تحسدون عليه .

قال : ووجه المُواخاة بين الخصلتين : أن المال يزيد بالإنفاق ولا ينقص ؛ لقوله تعالى : **﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾** [البقرة: ٢٧٦] ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : «ما نقص مالٌ من صدقة» ، والعلم أيضاً يزيد بالإنفاق ، منه وهو التعليم ، فتوالياً ، انتهى .

وقال ابن بطال : لا حسد ؛ أي : لا موضع للغبطة إلا في هاتين الخصلتين ؛ فإن فيهما موضع التنافس .

قال الحافظ : والحديث دالٌ على الترغيب في ذلك ، وهو من أدل دليل على أن أحاديث الوعيد - أي : على كثر المال - محمولة على من لا يؤدي الزكاة ، وأما حديث : «ما أحب أن لي أحداً ذهباً» ، فمحمول على الأولوية ؛ لأن جمع المال وإن كان مباحاً ، لكن الجامع مسؤول عنه ، وفي المحاسبة خطر ، فكان الترك أسلم ، وما ورد من الترغيب في تحصيله وإنفاقه في حقه فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه ، فإنه إذا أنفقه حصل له ثواب ذلك النفع المتعمدي ، ولا يتأنى ذلك لمن لم يحصل شيئاً ، كما تقدم شاهده في حديث : «ذهب أهل الدثور بالأجور» ، والله أعلم .

وقال الزين بن المنيّر : في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة ، والخروج عنه بالكلية في وجوه البر ، ما لم يؤدّ إلى حرمان الوارث ونحو ذلك مما منع منه الشرع ، انتهى .

* * *

٦ - بَابٌ

الرِّيَاءُ فِي الصَّدَقَةِ

لِقولِهِ: «يَتَأْتِيُهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتُكُمْ بِالْمَنَّ وَالْأَذْنَى» إِلَى
قَوْلِهِ «الْكَفَرِينَ»، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَلْدًا» لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ،
وَقَالَ عَكْرِمَةَ: «وَأَبِيلٌ» مَطَرٌ شَدِيدٌ، وَالظَّلُّ النَّدَى.

(باب الرياء في الصدقة)، قال الزين بن المُبَير: يحتمل أن يكون
مراده إبطال الرياء للصدقة، فتحمل على ما تمَّ حضُورها لحب
المحمدة والثناء من الخلق، بحيث لو لا ذلك لم يتصدق بها.

(القوله: «يَتَأْتِيُهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتُكُمْ بِالْمَنَّ وَالْأَذْنَى» - إلى
قوله - «وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَفَرِينَ» [البقرة: ٢٦٤]، وفي رواية: (إِلَى
قوله: «الْكَفَرِينَ»)، وزاد في بعض الأصول بعد قوله: «وَالْأَذْنَى»:
«كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» إلى قوله:
«الْكَفَرِينَ»)، وفي بعضها: (وقوله: «لَا تُبْطِلُوا») باللواو بدل اللام.

وقال ابن رشيد: اقتصر البخاري في هذه الترجمة على الآية،
ومراده: أن المشبه بالشيء يكون أخفى من المشبه به؛ لأن الخفي ربما
شبه بالظاهر؛ ليخرج من حيز الخفاء إلى الظهور، ولما كان الإنفاقُ

رياءً من غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة شُبّه به الإبطال بالمن والأذى؛ أي: حالة هؤلاء في الإبطال كحالة هؤلاء، هذا من حيث الجملة، ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً؛ لأن حال المان شبيه بحال المرائي؛ لأنه لمَّا مَنَ ظهر أنه لم يقصد وجه الله، وحال المؤذن يشبه حال الفاقد للإيمان من المنافقين؛ لأن من يعلم أن للمؤذن ناصراً ينصره لم يؤذه، فعلم بهذا أن حالة المرائي أشد من حالة المان والمؤذن، انتهى.

قال الحافظ: وملخصه أن يقال: لما كان المشبه به أقوى من المشبه، وقد شبه إبطال الصدقة بالمن والأذى بإبطالها بالرياء وفيها = كان أمر الرياء أشد، انتهى.

قال: وظاهر الآية: أن الصدقة تحبط بالمن والأذى بعد أن تقع سالمة، لكن يمكن أن يقال: لعل قبولها موقوف على سلامتها منها، فإذا وقع ذلك عدم الشرط، فانعدم المشروط، فعبر عن ذلك بالإبطال، والله أعلم، انتهى.

(وقال ابن عباس رض) في تفسير قوله تعالى: «صَلَدًا»: ليس عليه شيء وصله ابن جرير الطبرى من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس هكذا في قوله: «فَرَّكَهُ صَلَدًا»؛ أي: ليس عليه شيء.

(وقال عكرمة) مولى ابن عباس: «وَابِلٌ»: مطر شديد،

والطلّ : الندى)، وصله عبد بن حميد، عن روح، عن عثمان ابن غياث قال : سمعت عكرمة قال في قوله : ﴿وَابْلُ﴾ قال : مطر شديد، والطل : الندى.

* * *

٧ - بَابٌ

لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ عُلُولٍ،
وَلَا يَقْبِلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ

لِقَوْلِهِ: «وَيُرِيَ الصَّدَقَةَ وَاللَّهُ لَا يُعِبُّ بِكُلِّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ» إِلَى قَوْلِهِ:
«وَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ» [البَقْرَةَ: ٢٧٦ - ٢٧٧].

(بَابٌ) بِالْتَّنْوِينِ: (لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَدَقَةً)، فِي رِوَايَةِ عَزَّاهَا فِي
«الْفَتْحِ» لِلْأَكْثَرِ: (لَا تُقْبِلُ الصَّدَقَةُ) عَلَى الْبَنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَ(الصَّدَقَةُ)
نَائِبُ الْفَاعِلِ.

(مِنْ عُلُولٍ) بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ؛ أَيْ: خِيَانَةُ، وَهَذَا طَرْفٌ مِنْ حَدِيثِ
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِاللَّفْظِ الثَّانِي، وَأَخْرَجَهُ الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَّانَ فِي «مَسْنَدِهِ»
بِلِفْظِ: «لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَلَاةً إِلَّا بِطَهُورٍ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ عُلُولٍ».

وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِحِ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوِعًا: «لَا يَقْبِلُ اللَّهُ
صَدَقَةً مِنْ عُلُولٍ، وَلَا صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(لَا يَقْبِلُ اللَّهُ) (إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ)، قَالَ فِي (الْفَتْحِ): وَهَذَا
لِلْمُسْتَمْلِيِّ وَحْدَهُ، وَهُوَ طَرْفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيْرَةَ، الَّتِي بَعْدَهُ.

(لِقَوْلِهِ تَعَالَى): «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَبَعَّهَا أَذْنَى وَاللَّهُ
غَنِيٌّ كَلِيمٌ» [البَقْرَةَ: ٢٦٣]، وَفِي رِوَايَةِ: (لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ عُلُولٍ،

﴿وَمَغْفِرَةٌ حَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَبَعُهَا أَذَى﴾ .

قال الْكَرْمَانِي : فإن قلت : ما وَجَهُ التَّعْلِيلُ لِلتَّرْجِمَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿وَمَغْفِرَةٌ حَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَبَعُهَا أَذَى﴾ ؟

قلت : تلك الصدقة - أي : التي من الغلول - يتبعها يوم القيمة
الأذى بسبب الخيانة ، انتهى .

وقال ابن المُتَّيْر : كان المناسب في الظاهر الاستدلال بقوله
تعالى : ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طِبَّتِ مَا كَسَبُتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧] ، لكنه جرى على
عادته في إيثار الاستنباط الخفي ، ووجهه : أن الآية لما أنبأت عن أن
الصدقة [بطلت] لما وازنتها سيئة الأذى ، فالغلول غصّة وأذى ، فيوازن
الصدقة ، فتبطل بطريق الأولى ، أو لأنّه جعل المعصية اللاحقة للطاعة
بعد تقريرها - وهي الأذى - تبطل الطاعة ، فكيف إذا كانت الصدقة
بنفس المعصية ؟ لأن الغالل في دفعه المال إلى الفقير غاصب متصرف
في ملك الغير ؟ ! فكيف تقع المعصية طاعةً معتبرة ، وقد أبطلت
المعصية الطاعة المتحققة من أول أمرها في الصدقة المتبعة بالأذى ؟

قال : وهذا من لطيف الاستنباط ، فتأمله ، انتهى .

وقد فُسِّرَ قوله : ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ بالردد الجميل ، والمغفرة بالعفو
عن السائل إذا وُجِدَ منه ما يُثقل على المسؤول من إلحاد أو غيره ،
وقيل : المراد بها : عفو من الله بسبب الرد الجميل ، وقيل : عفو من
جهة السائل - أي : معذرة منه للمسؤول - لكونه رده رداً جميلاً .

قال الحافظ : والثاني أظهر ، قال : ودلّ قوله : «لا تقبل صدقة من

غلول» على أن الغالل لا تبرا ذمته إلا برد الغلول إلى أصحابه، ولا تبرا
بأن يتصدق به إذا جهلهم مثلاً، والسبب فيه: أنه من حق الغانمين،
فلو جعلت أعيانهم لم يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم،
انتهى.

* * *

٨ - باب

(الصدقة من كسب طيبٍ)

(باب الصدقة من كسب طيبٍ) إن كان (باب) بغير تنوين فالجملة خبر المبتدأ، والتقدير: هذا باب فضل الصدقة من كسب طيب، وإن كان منوناً فما بعده مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: الصدقة من كسب طيب مقبولة، أو يكثر الله ثوابها.

ومعنى الكسب: المكسوب، والمراد به: ما هو أعمٌ من تعاطي التكسب، أو حصول المكسوب بغير تعاطٍ كالميراث، وكأنه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال.

والمراد بالطيب: الحلال؛ لأنَّه صفة الكسب.

قال القرطبي: أصل الطيب: المستلذ بالطبع، ثم أطلق على المستلذ بالشرع، وهو الحلال.

(القوله تعالى: «وَيَرْبِي الْقَبَدَقَتْ»؛ أي: يكثراً وينميها، («وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كُفَّارٍ») مصرٌ على تحليل الحرام («أَثْيَم» [البقرة: ٢٧٦]) بارتکابه، (إلى قوله: «وَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا مُمْ يَعْزَزُونَ»)، وساق في رواية الآية بتمامها.

وقد اعترض ابن التين وغيره بأن تكثير أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب، بل الأمر على عكس ذلك؛ فإن الصدقة من الكسب الطيب سبب لتكثير الأجر.

قال ابن التين: وكان الأئمُّ أن يستدل بقوله تعالى: **﴿أَنْفَقُوا مِنْ طِبَّتِ مَا كَسَبُتُمْ﴾** [البقرة: ٢٦٧].

وقال الْكَرْمَانِي: فإن قلت: لفظ (الصدقات) عامٌ لما يكون من الكسب الطيب وغيره، فكيف يدل على الترجمة؟

قلت: هو مقيد بالصدقات التي من المال الحلال بقرينة السياق نحو: **﴿وَلَا تَأْمُمُوا الْغَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾**، انتهى.

وقال ابن بطال: لما كانت الآية مشتملة على أن الربا يمحقه الله لأنه حرام دلَّ ذلك على أن الصدقة التي تُتَقَبَّل لا تكون من جنس الممحوق.

قال القسْطَلَانِي: ويقول ابن بطال والكرماني تحصل المناسبة بين الترجمة والآية، والجواب عن قول ابن التين السابق.

قال الحافظ: وهذه الترجمة - أي: قوله (باب الصدقة من كسب طيب) - وقعت للمستملي والكشمئيني وابن شُبُرْيَه.

قال: وعليها فتخلو الترجمة التي قبلها من الحديث - أي: الآتي - وتكون هي كالتالي قبلها في الاقتصار على [الآية]^(١)، لكن تزيد عليها

(١) ما بين معاوقيتين بياض في «و» و«ن»، والمستدرك من «الفتح» (٣ / ٢٣٣)

بالإشارة إلى لفظ الحديث الذي في الترجمة، انتهى.

وأقول: وعلى ما زاده المستملي في الترجمة الأولى من قوله: (ولا يقبل إلا من كسب طيب) لا زيادة، وفي أصل «اليونينية»: (باب: لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا يقبل إلا من كسب طيب؛ لقوله: **﴿وَيُرِيَ الْمُكَدَّقَتِ﴾** [البقرة: ٢٧٦ . . . إلخ])، وهذه الرواية لم ينبه إليها الحافظ.

* * *

١٤١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنْبِرٍ، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلٍ تَمْرَةً مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبِلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبُ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيَهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ». تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، عَنِ ابْنِ دِينَارٍ، وَقَالَ وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه. وَرَوَاهُ مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرِيمَ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَسُهَيْلٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه.

= ٢٧٩)، وورد في الحاشية: كذا هنا بياض في «الفتح»، وفي بعض النسخ: (على الآية).

وبالسند قال :

(حدثنا)، وفي رواية (حدثني) (عبدالله بن مُنِير) بضم الميم وكسر النون: أنه (سمع أبا النضر) سالم بن أبي أمية، كذا قال الْكَرْمَانِي، وقلَّده في ذلك الْبِرْمَاوِي والْقَسْطَلَانِي، وليس كذلك، بل هو هاشم بن القاسم، وكنيته أبو النضر، وأما سالم بن أبي أمية فلم يدركه عبد الله بن مُنِير؛ لأنَّه مات سنة تسع وعشرين ومئة، وعبد الله مات سنة إحدى وأربعين ومئتين، ذاك من الخامسة، وهذا من الحادية عشر، كما ذكره في «التفريغ».

قال: (حدثنا عبد الرحمن، هو ابن عبد الله بن دينار، عن أبيه) عبد الله، (عن أبي صالح) ذكوان السمان، (عن أبي هريرة رض) قال: قال رسول الله صل: من تصدق بعدل تمرةٍ بمثناه فوقية وسكون الميم.

والعَدْل عند الجمهور بفتح العين: المثل، وبالكسر: الْحِمْل بكسر الحاء المهملة، والمراد هنا: في القيمة، وقيل: بالفتح ما عادل الشيء من غير جنسه، وبالكسر ما عادله من جنسه، وقيل: بالفتح مثله في القيمة، وبالكسر في النظر، وأنكر.

وقال الكسائي: هما بمعنى، كما أن لفظ المثل لا يختلف.

قال الحافظ: وضُبِطَ في هذه الرواية للأكثر بالفتح.

(من كسب طيبٍ): أي: حلال، (ولا يقبل الله إلا الطيب)، في

بعض طرقه: (ولا يصعد إلى الله إلا الطيب)، وهي جملة معتبرة بين الشرط والجزاء تأكيداً للتقرير ما قبله.

(إِنَّ اللَّهَ بِالْوَوْ، وَفِي رَوْاْيَةَ: (إِنَّ اللَّهَ) (يَتَّقْبَلُهَا بِيمِينِهِ)، فِي رَوْاْيَةَ سَهْلِ الْأَتَيِ ذَكْرُهَا: (إِلَّا أَخْذَهَا بِيمِينِهِ)، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الْبَزَارِ: (فَتَلَقَاهُ الرَّحْمَنُ بِيَدِهِ).

(ثُمَّ يَرْبِّيْهَا لِصَاحِبِهَا)، وَفِي أَصْلِ «الْيُونِيْنِيَّةِ»: (لِصَاحِبِهِ)، وَعِزَّاً الْأَوَّلِ لِلْكُشْمِيْنِيَّهِنِيِّ.

قال الْكَرْمَانِيُّ: وَتَرْبِيْتُهَا مَضَاعِفَةَ الْأَجْرِ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَرِيدُ بِهِ الْزِيَادَةَ فِي كَمِيَّةِ عَيْنِهَا؛ لِتَكُونَ أَثْقَلَ فِي الْمِيزَانِ، لَمْ يَنْكُرْ ذَلِكَ.

(كَمَا يَرْبِّيْ أَحَدَكُمْ فَلُوَّهُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِ الْلَّامِ وَتَشْدِيدِ الْوَوْ، وَهُوَ الْمَهْرُ؛ لِأَنَّهُ يُفْلِيْ؛ أَيْ: يَفْطَمُ، وَقَيلُ: هُوَ كُلُّ فَطِيمٍ مِنْ ذَاتِ حَافِرٍ، وَالْجَمْعُ: (أَفْلَاءُ) كَ: (عُدُوُّ وَأَعْدَاءُ).

وَقَالَ أَبُو زِيدَ: إِذَا فَتَحْتَ الْفَاءَ شَدَّدْتَ الْوَوْ، وَإِذَا كَسَرْتَهَا سَكَّنَتِ الْلَّامُ كَ (جِرْوُ).

وَضُرِبَ بِهِ الْمَثَلُ؛ لِأَنَّهُ يُزِيدُ زِيَادَةَ بَيْنَةَ، وَلِأَنَّ الصَّدَقَةَ نَتَاجُ الْعَمَلِ، وَأَحَوْجُ مَا يَكُونُ النَّتَاجُ إِلَى التَّرْبِيَّةِ إِذَا كَانَ فَطِيمًا، فَإِذَا أَحْسَنَ الْعَنَيْةَ بِهِ اَنْتَهَى إِلَى حَدِّ الْكَمَالِ، وَكَذَلِكَ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ، لَأَسِيمَا الصَّدَقَةَ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَصَدَّقَ مِنْ كَسْبِ طَيْبٍ لَا يَزَالُ نَظَرُ اللَّهِ إِلَيْهَا يَكْسِبُهَا نَعْتَ الْكَمَالَ حَتَّى تَنْتَهِيَ بِالْتَّضَعِيفِ إِلَى نَصَابٍ تَقْعُدُ الْمَنَاسِبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَدَّمَ نَسْبَةً مَا بَيْنَ التَّمَرَّةِ إِلَى الْجَبَلِ.

ووقد في رواية القاسم، عن أبي هريرة عند الترمذى: (فلوه أو مهره)، وفي رواية عبد الرزاق من وجه آخر عن القاسم: (مهره أو فصيله)، وفي رواية عبد الرزاق عند البزار: (مهره أو وصيشه أو فصيله) ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار، عن أبي هريرة: (فلوه، أو قال: فصيله)، وهذا يشعر بأن (أو) للشك.

وهذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها المذهبان المعروfan، وقال الترمذى في «جامعه»: قال أهل العلم من أهل السنة والجماعة: نؤمن بهذه الأحاديث، ولا ننوه فيها تشبيهاً، ولا نقول: كيف، هكذا روى عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم، وأنكرت الجهمية هذه الروايات، انتهى.

وسيأتي الرد عليهم مستوفي في (كتاب التوحيد) إن شاء الله تعالى.

وقال المازري: هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه، فكفى عن قبول الصدقة باليمين، وعن تضييف أجرها بالتربية.

وقال عياض: لما كان الشيء الذي يرتفض ^{يتلقى} باليمين ويؤخذ بها، استعمل في مثل هذا، واستعير للقبول.

وقيل: المراد: يمين الذي تدفع إليه الصدقة، وأضافها إلى الله تعالى إضافة ملك واحتياط؛ لوضع هذه الصدقة في يمين الآخذ الله تعالى.

وقيل : المراد : سرعة القبول ، وقيل : حُسْنَه .

وقال الزين بن المُعَيَّر : الكناية عن الرضا والقبول بالتلقي باليمين ؛ لتشييـت المعانـي المـعقـولة في الأـذهـانـ، وتحقيقـها في النـفـوسـ تـحـقـيقـ المـحـسـوـسـاتـ ؛ أيـ: لا يـتـشـكـكـ في القـبـولـ كـمـاـ لاـ يـتـشـكـكـ منـ عـائـنـ التـلـقـيـ لـلـشـيـءـ بـيـمـيـنـهـ، لاـ أـنـ التـنـاـولـ كـالـتـنـاـولـ المـعـهـودـ، ولاـ أـنـ المـتـنـاـولـ بـهـ جـارـحةـ .

(حتى تكون مثل الجبل) ، وفي رواية لمسلم : (حتى تكون أـعـظـمـ مـنـ الجـبـلـ) ، وعـنـ التـرـمـذـيـ بـلـفـظـ: (حتـىـ إـنـ الـلـقـمـةـ لـتـصـيـرـ مـثـلـ أـحـدـ) . قالـ: وـتـصـدـيقـ ذـلـكـ فـيـ كـتـابـ اللهـ: ﴿يَمْحُقُ اللَّهُ أَرْبَأْ وَيُرْبِّي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ، وفي رواية ابن جرير التصريح بأن تلاوة الآية من كلام أبي هريرة ، وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضاً : (فتـصـدـقـواـ) .

قالـ الحـافـظـ: وـالـظـاهـرـ أـنـ المـرـادـ بـعـظـمـهـ: أـنـ عـيـنـهـ تـعـظـمـ؛ لـتـشـقـلـ فـيـ الـمـيـزـانـ، وـيـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ ذـلـكـ مـعـبـرـاـ بـهـ عـنـ ثـوـابـهـ، اـنـتـهـيـ .

وقـالـ: وـمـنـاسـبـةـ الـحـدـيـثـ لـهـذـهـ التـرـجـمـةـ ظـاهـرـةـ، وـأـمـاـ مـنـاسـبـتـهـ لـلـتـيـ قـبـلـهـ فـمـنـ جـهـةـ مـفـهـومـ الـمـخـالـفـةـ؛ لـأـنـهـ دـلـلـ بـمـنـطـوـقـهـ عـلـىـ أـنـ اللهـ لـاـ يـقـبـلـ إـلـاـ مـاـ كـانـ مـنـ كـسـبـ طـيـبـ، فـمـفـهـومـهـ: أـنـ مـاـ لـيـسـ بـطـيـبـ لـاـ يـقـبـلـ، وـالـغـلـولـ فـرـدـ مـنـ أـفـرـادـ غـيـرـ طـيـبـ فـلـاـ يـقـبـلـ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ، اـنـتـهـيـ .

(تابعـهـ)؛ أيـ: تـابـعـ عبدـ الرـحـمـنـ (سـلـيـمـانـ)ـ هوـ ابنـ بـلـالـ، (عنـ ابنـ دـيـنـارـ)ـ عبدـ اللهـ؛ أيـ: عنـ صـالـحـ، عنـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ، وـهـذـهـ الـمـتـابـعـةـ

ذكرها المصنف في (التوحيد) فقال: (وقال خالد بن مخلد: عن سليمان بن بلال) فساق مثله، إلا أن فيه مخالفة يسيرة في اللفظ، وقد وصله أبو عوانة والجوزي من طريق محمد بن معاذ عن خالد بن مخلد بهذا الإسناد.

(وقال ورقاء) هو ابن عمر اليسكري: (عن ابن دينار) عبد الله، (عن سعيد بن يسار) بالتحتية والمهملة المخفة - (عن أبي هريرة رض)، عن النبي صل؛ يعني: أن ورقاء خالف عبد الرحمن وسليمان، فجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح.

قال الحافظ: ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة، وقد أشار الداودي إلى أنها وهم؟ لتوارد الرواية عن أبي صالح دون سعيد ابن يسار. وليس ما قال بجيد؛ لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر، أخرجه مسلم والترمذى وغيرهما، نعم هي شاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وعبد الرحمن.

ثم قال الحافظ: وقد وقفت على رواية ورقاء موصولة، وقد بيّنت ذلك في (كتاب التوحيد)، انتهى.

وكذا قال في «تغليق التعليق» و«المقدمة»: حديث سليمان وورقاء يأتي الكلام عليهما في (كتاب التوحيد).

وقال العيني: وصلها البيهقي في «سننه».

(ورواه مسلم بن أبي مريم)، واسمه يسار المدنى، مولى

الأنصار، وقيل: مولىبني أمية، وثقة ابن معين وأبو داود والنسائي، وكان مالك يثني عليه، وكان شديداً على القدرية، وكان قليلاً الحديث، وكان لا يكاد يرفع حدثاً إلى النبي ﷺ.

مات في ولاية أبي جعفر المنصور، روى له الجماعة سوى الترمذى.

(وزيد بن أسلم، وسهيل^ر) بن أبي صالح، وتأتي ترجمته إن شاء الله في (كتاب الجهاد)، (عن أبي صالح، عن أبي هريرة)؛ يعني: أن هؤلاء الثلاثة وافقوا ابن دينار في الرواية عن أبي صالح.

قال الحافظ: أما رواية مسلم فروينها موصولة في «كتاب الزكاة» ليوسف بن يعقوب القاضي، وأما رواية زيد بن أسلم وسهيل فوصلهما مسلم.

* * *

٩ - بَابُ

الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ

(باب الصدقة قبل الرد) ممن يريد المتصدق أن يتصدق عليه؟

لاستغنائه بما تخرجه الأرض من كنوزها.

قال الزين بن المنيّر ما ملخصه: مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التسويف بالصدقة؛ لما في المسارعة إليها من تحصيل النمو المذكور في الباب الذي قبل هذا؛ لأن التسويف بها قد يكون ذريعةً إلى عدم القابل لها، إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادفة المحتاج إليها، وقد أخبر الصادق: أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين إلى الصدقة؛ بأن يخرج الغني صدقته، فلا يجد من يقبلها، انتهى.

١٤١١ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبِلُهَا، يَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتَ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا».

وبالسند قال:

(حدثنا آدم) بن أبي إِيَّاسْ : (حدثنا شعبة) بن الحجاج : (حدثنا مَعْبُدْ بن خَالِدٍ) بفتح الميم والمُوْحَدَة بينهما عين ساكنة، ابن مُرَيْنَ - براء مصغراً - الجَدَلِي القيسي أبو القاسم الكوفي القاصي، وَتَقَه جماعة من الأئمة، وذكره ابن حبان في «الثقة» قال: وكان عابداً صابراً على التهجد، يصلِّي الغداة والعشاء بوضوء واحد، وله قصبة مع عبد الملك ابن مروان أَجْزَلَ فيها عطاءه.

مات في سلطان خالد بن عبد الله القسري سنة ثمان عشرة ومئة،
روى له الجماعة.

(قال: سمعت حارثة بن وهب) - بالحاء المهملة والمثلثة -
الخزاعي، وهو أخو عبد الله بن عمر بن الخطاب لأمه ع.

(قال: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: تصدقوا؛ فإنَّه يأتِي)، ويأتي بعد سبعة أبواب بلفظ: (فسيأتي) (عليكم زمانٌ يمشي الرجل بصدقته)، قال في «المصابيح»: هذه الجملة في محل رفع على أنها صفة لـ (زمان)، والعائد ممحذف؛ أي: فيه، وهل حُذف الجار والمجرور معًا، أو حُذف الجار وحده، فانتصب واتصل بالفعل، ثم حُذف منصوبًا؟ قولان؛ الأول لسيبويه، والثاني للأخفش، انتهى.

(فلا يجد من يقبلها، يقول الرجل)؛ أي: الذي يريد المتصدق أن يعطيه إياها: (لو جئت بها بالأمس) حيث كنت محتاجاً إليها (لقبلتها) منك، (فأمَا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا)، وفي رواية: (فيها).

قال الحافظ: والظاهر: أن ذلك يقع في زمن كثرة المال وفيضه

قرب الساعة، كما قال ابن بطال، ومن ثمَّ أورده المصنف في (كتاب الفتن).

قال ابن التين: إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى عليه السلام، حين تُخرج الأرض بركاتها حتى تُشبع الرمانة أهلَ البيت، ولا يبقى في الأرض كافر.

قال الحافظ: وهو بَيْنُ من سياق حديث أبي هريرة ثانِي حديثي الباب، وكذا حديث عدي بن حاتم الْأَتِي مشعر بأن ذلك يكون في آخر الزمان، وحديث أبي موسى الْأَتِي بعده مشعر بذلك أيضاً، وقد أشار عدي بن حاتم - كما سيأتي في (علامات النبوة) - إلى أن ذلك لم يقع في زمانه، وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح، فانتفى قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان، انتهى.

وكانه أشار إلى قول الْكَرْمَانِي، وتبعه الْبِرْمَاوِي: (وقد وُجد هذا الحال في أيام الصحابة ﷺ، فإنه كان يعرض عليهم الصدقة، فيأبون قبولها).

ورده القَسْطَلَانِي أيضاً بأن امتناع أولئك الصحابة من قبولها؛ إنما كان لزهدهم، وإعراضهم عن الدنيا، مع قلة المال وكثرة الاحتياج، ولم يكن لغبض المال؛ أي: المراد من الأحاديث: أن امتناع الناس إنما هو لكترة المال وعدم احتياجهم إليه.

وفي هذا الحديث، كالآحاديث الثلاثة بعده: الحث على الصدقة والإسراع بها، والإذنار بوقوع فقدان من يقبلها.

قال في «المصابيح»: فإن قيل: الحديث خرج مخرج التهديد على تأخير الصدقة، فما ووجه التهديد فيه، مع أن الذي لا يجد من يقبل صدقته قد فعل ما في وسعه، كما فعل الواجد لمن يقبل صدقته؟

والجواب: أن التهديد مصروف لمن أخرها عن مستحقها، ومطله بها، حتى استغنى ذلك الفقير المستحق، فغنى الفقير لا يخلص ذمة الغني المماطل في وقت الحاجة، قاله ابن المنيّر، انتهى.

* * *

١٤١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزَّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُثُرَ فِيْكُمُ الْمَالُ فَيَفِيْضَ، حَتَّى يُهِمَّ رَبَّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَعْرِضَهُ فَيَقُولَ الَّذِي يَعْرِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَّ لِي».

وبالسند قال:

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع، (أخبرنا شعيب)؛ أي: ابن أبي حمزة، قال: (حدثنا أبو الزناد) عبدالله بن ذكوان، (عن عبد الرحمن بن هرمز) الأعرج، وسقط ابن هرمز من «اليونينية»، (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلوات الله عليه: لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال، فيفيض) بفتح المثناة التحتية، من فاض الإناء؛ إذا امتلأ، وهو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب قبله

(حتى يهم ربَّ المال من يقبل صدقته) قال الحافظ: بفتح الياء من (يهم)، وضم الهاء، و(ربَّ المال) منصوب على المفعولية، وفاعله قوله: (من يقبل) يقال: همه الشيء أحزنه، ويروى بضم أوله؛ أي: وهو الذي اقتصر عليه في «اليونانية»، يقال: أهمه الأمرُ؛ أفلقه^(١)؛ أي: فأهمه وهمه بمعنى، والإعراب على الثاني مثل الأول، ثم نقل كلام النَّووي الآتي.

وقال في «المصابيح»: (حتى يهم) - بضم الياء - مضارع (أهمه)
إذا أحزنه، و(رب المال) منصوبٌ، مفعولٌ (يهم)، و(من يقبل) في
محل رفع فاعل؛ أي: حتى يحزن رب المال من يقبل صدقته، فأسنن
ال فعل إليه من حيث كان سبباً في حزن صاحب المال.

ومنهم من قيده بضم الهاء، من (هم)، بمعنى: قصد، و(رب المال) مرفوعٌ، فاعل، و(من يقبل) مفعولٌ؛ أي: يقصده فلا يجده.

قال الزركشي - أي: وتبغه البرماوي: وهذا حكاية القاضي والنّووي وغيرهما، وليس بشيء؛ إذ يصير التقدير: حتى يقصد الرجل من يأخذ ماله، فيستحيل المعنى إلا على الأول.

قلت: لا استحالة أصلاً، فإنهم قالوا: المعنى أنه يقصد من يأخذ ماله فلا يجده، وإذا لم يجد الإنسان طلبيته التي هو حريص عليها، فلا شك أنه يحزن، ويقلق لفوats مقصوده، فعاد هذا إلى المعنى الأول،

(١) «الأمر أقلقه» ليس في «و».

فعلم أنه حسن لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، والهجوم على تخطئة الأئمة مرتعه وخيم، انتهى .

وقال الْكَرْمَانِي : فإن قلت : السياق يقتضي أن يقال : من لا يقبل صدقته .

قلت : المراد : من شأنه قبول الصدقة .

(وحتى يعرضه) بفتح أوله وكسر ثالثه ، قال الْكَرْمَانِي : فإن قلت : في بعض الروايات : (حتى يعرضه) بدون الواو ، فما معناه؟ قلت : يعني : يقصده حتى يعرض المال عليه ، انتهى أي : فيكون غاية له .

(فيقول الذي يعرضه عليه) : (لا أَرْبَّ لِي) بفتحات ، أي : لا حاجة لي ؛ لاستغنائي عنه .

قال الْزَّرْكَشِي والْكَرْمَانِي : كأنه سقط من الكتاب كله كلمة (فيه) .
وقال العَيْنِي مسيراً إلى الْكَرْمَانِي : السقط كأنه كان في نسخته ، وهو موجود في النسخ ، انتهى .

قال الْقَسْطَلَانِي : والظاهر أن النسخ التي وقف عليها العَيْنِي ليست معتمدة ، فقد راجعت أصولاً معتمدة فلم أجدها ، مع ما هو مفهوم كلام الحافظ ابن حجر أو منطوقه في شرحه لهذا الموضع ، حيث قال : قوله : (لا أَرْبَّ لِي) ، زاد في (الفتن) : (به) . فلو كانت ثابتة في الرواية هنا ، لما احتاج أن يقول : زاد في (الفتن) : (به) ، انتهى .

وتعجب في «المصابيح» من قول الزركشي، وذكر ما حاصله: أن رواة هذا الحديث متفقون على سقوط هذه اللفظة، وأنها محدوفة في لفظ ذلك المتكلم؛ لقيام القرينة، وليس المراد: أنه قال: لا (أرب لي فيه)، فسقط من «كتاب البخاري»، هذا ما لا يقال أصلاً، فتأمله، انتهى.

وكذا قال البرماوي: لا حاجة لادعاء السقوط، بل المراد العموم، انتهى.

أقول: والحق: أن المعنى لا يتوقف عليها، وأما ادعاء أنها محدوفة في لفظ ذلك المتكلم ... إلخ، ففيه نظر؛ لثبوتها في رواية (الفتن)، كما مر، والله أعلم.

قال الحافظ: ويأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في (كتاب الفتن)، إن شاء الله تعالى، وقد ساقه هناك بالإسناد المذكور هنا مطولاً.

* * *

١٤١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمِ النَّبِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّلُ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَاءَهُ رَجُلٌ أَحَدُهُمَا يَشْكُوُ الْعِيلَةَ، وَالآخَرُ يَشْكُوُ قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ

العير إلى مكة بغیر خیر، وأما العيلة فإن الساعة لا تقام حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه، ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ليس بيته وبئته حجاب ولا ترجمان يترجم له، ثم ليقول له: ألم أدركك مالا؟ فليقول: بل، ثم ليقول: ألم أرسل إليك رسولاً؟ فليقول: بل، فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار، ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار، فليقين أحدكم النار ولو يشق تمرة، فإن لم يجد فبكلمة طيبة.

وبالسند قال:

(حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندي، قال: (حدثنا أبو عاصم البيل) - بفتح النون وكسر الموحدة - الضحاك بن مخلد، قال: (أخبرنا سعدان) - بفتح السين - (ابن بشر) - بكسر الموحدة -، وقيل: بشير الجهني القبي، بضم القاف وتشديد الموحدة وكسرها، والقبة موضع بالكوفة، يقال: اسمه سعيد، وسعدان لقب.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن المديني: لا بأس به. وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

قال في «المقدمة»: له حديث واحد في (علامات النبوة); أي: وهو هذا المتابعة اسرائيل.

قال في «التقريب» من الثامنة. روى له البخاري والترمذى وابن ماجه.

قال:

(حدثنا أبو مجاهد)، واسمه سعد - بسكون العين - الطائي، الكوفي، ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال وكيع: كان ثقة. وقال أحمد: ليس به بأس. قال في «التقريب»: من السادسة. روى له الجماعة ما عدا مسلماً والنسائي.

قال : (حدثنا مُحِلٌّ) - بضم أوله وكسر ثانية المهمل وتشديد اللام -
ابن خليفة الطائي الكوفي ، وثقة أئمة ، كابن معين والنسائي وأبي
حاتم وابن خزيمة والدارقطني ، وضعفه ابن عبد البر ، ولم يتابع عليه .
قال في «التقريب» : من الرابعة . روى له الجماعة ما عدا مسلماً
والترمذني .

(قال: سمعت عدي بن حاتم رضي الله عنه يقول: كنت عند رسول الله صلوات الله عليه وسلم، فجاءه رجلان) قال الحافظ: لم أعرفهما، (أحدهما يشكو العيّلة) بفتح المهملة وسكون التحتية؛ أي: الفاقة، يقال: (عال) إذا افتقر، (والآخر يشكو قطع السبيل) فساد السراق وأهل الشر المتعرضين لمن يسلك السبيل.

(فقال رسول الله ﷺ: أما قطع السبيل: فإنه لا يأتي عليك إلا قليل)؛ أي: إلا زمن قليل (حتى تخرج العير) - بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية - الإبل التي تحمل الميره؛ أي: الطعام (إلى مكة بغير خفير) - بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء - هو المجير الذي يكون القوم في خفارته؛ أي: ضمانه وذمته.

(وَمَا الْعِيلَةُ: إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّىٰ يَطْوِفَ أَحَدُكُمْ بِصَدْقَتِهِ،

لا يجد من يقبلها منه، ثم ليقفنَّ أحدكم بين يدي الله عَزَّلَهُ، (ليس بينه وبينه حجابٌ) هو على سبيل التمثيل، وإلا فالباري سبحانه لا يحيط به شيءٌ، ولا يحجبه حجاب، (ولا ترجمانٌ) - بفتح التاء وضمها وضم الجيم - (يترجم له، ثم ليقولن له: ألم أوتك؟ أي: أعطك (مالاً؟) زاد في رواية: (وولداً)، (فليقولنَّ: بلِّي، ثم ليقولنَّ: ألم أرسل إليك رسولاً؟ فليقولنَّ: بلِّي، فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار، ثم ينظر عن شماليه فلا يرى إلا النار، فليتقينَّ أحدكم) بسكون اللام، زاد في رواية: (النار)، (ولو بِشق تمرةٍ) بكسر الشين؛ أي: نصفها، (فإن لم يجد) شيئاً يتصدق به، (فبكلمةٍ طيبةٍ) يرد السائل بها ويطيب قلبه؛ ليكون ذلك سبباً لنجاته من النار.

وقد أورده المصنف في (علامات النبوة) بأتم من هذا السياق، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

* * *

١٤١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْحَسَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الْذَّهَبِ ثُمَّ لَا يَعْدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَبَعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً، يَلْذَنَ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ».

وبالسند قال:

(حدثنا)، وفي رواية: (حدثني) (محمد بن العلاء) أبو كُرِيب قال: (حدثنا أبوأسامة) حماد بنأسامة، (عن بُرَيْدٍ) - بضم المُوَحدَة وفتح الراء، تصغير (برد) - ابن عبد الله بن أبي بُرَدَة، (عن) جده (أبي بُرَدَة) - بضم المُوَحدَة وسكون الراء -، (عن) أبيه (أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (طَهُّفَةُ الْأَشْعَرِيِّ)، (عن النبي ﷺ) قال: ليأتين على الناس زمانٌ، قيل: هو زمان عيسى عليه الصلاة والسلام، (يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب) فيه تنبية على ما سواه بطريق الأولى، وفيه مبالغة في عدم من يقبلها.

(ثم لا يجد أحداً يأخذها منه، ويرى الرجل) - بضم الياء مبنياً للمفعول - (الواحد) حال كونه (يتبعه أربعون امرأة يلذن به) بضم اللام وسكون الذال المعجمة؛ أي: يستترن ويتحزن به؛ ليقوم بحوائجهن، ولئلا يطمع فيهن، وقيل: يستغشن به؛ أي: يلتتجئن إليه. وتقديم في (باب رفع العلم) من حديث أنس: (حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد).

قال الكَرْمَانِيُّ: ولا منافاة؛ لأن التخصيص بالأربعين لا يدل على نفي الزائد.

(من قلة الرجال وكثرة النساء)، وسبب ذلك كثرة الفتنة والحروب والقتال في آخر الزمان؛ كما أخبر عليه الصلاة والسلام عن ذلك بقوله: «ويكثر الهرج».

* * *

١٠ - بَابٌ

اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمْرَةٍ
وَالقَلِيلٌ مِّنَ الصَّدَقَةِ

﴿وَمَثُلُّ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَبْيَكَاهُ مَرْنَكَاتِ اللَّهِ وَتَنْبِيَتَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ الآية، وَإِلَى قَوْلِهِ ﴿مِنْ كُلِّ الْثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٦٥ - ٢٦٦].

(بابٌ) بالتنوين في «اليونينية».

(اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمْرَةٍ) هذا لفظ الحديث، (وَالقَلِيلٌ مِّنَ الصَّدَقَةِ)، قال القسْطَلَانِي : بجر (القليل) عطفاً على سابقه، من عطف العام على الخاص؛ أي: اتَّقُوا النَّارَ، وَلَوْ بِالقَلِيلٌ مِّنَ الصَّدَقَةِ، انتهى.

وأقول: ويصح جعله مجروراً بالعطف على توهם إضافة الباب ل التاليه، وإن وجدت روایة بالإضافة، فالعطف بالجر حيث تذم على جملة تالي الباب، والله أعلم، وضبيطه في «اليونينية» بالجر والرفع، وجعل على الضمة علامه أبي ذر، والعطف حيث تذم على جملة (اتَّقُوا النَّارَ)، والخبر محذوف تقديره مثلاً: مما يتقى به النار.

﴿وَمَثُلُّ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَبْيَكَاهُ مَرْنَكَاتِ اللَّهِ وَتَنْبِيَتَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ - الآية، وَإِلَى قَوْلِهِ - ﴿مِنْ كُلِّ الْثَّمَرَاتِ﴾ وفي روایة بعد قوله: ﴿أَمْوَالَهُمْ أَبْيَكَاهُ مَرْنَكَاتِ اللَّهِ وَتَنْبِيَتَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ : (الآية إلى

قوله: «من كُلِّ الشَّرَّاتِ»).

قال البيضاوي: «وَتَثِيتَا مِنْ أَنفُسِهِمْ» تثيتاً بعضَ أنفسهم على الإيمان، فإن المال شقيق الروح، فمن بذل ماله لوجه الله ثبت بعض نفسه، ومن بذل ماله وروحه ثبته كلها، أو تصديقاً للإسلام وتحقيقاً للجزاء، مبتدئاً من أصل أنفسهم؛ أي: من إخلاص قلبه، وفيه تنبيه على أن حكمة الإنفاق للمنافق تزكية النفس عن البخل وحب المال، انتهى.

قال في «الفتح»: قال الزين بن المنيّر وغيره: جمع المصنف بين لفظ الخبر والآية؛ لاشتمال ذلك كله على الحث على الصدقة؛ قليلاً وكثيراً، [فإن قوله تعالى: «أَمْوَالَهُمْ» يشمل قليل النفقة وكثيرها]^(١)، وقوله: «اتقوا النار ولو بشق تمرة» يتناول القليل والكثير أيضاً، والآية مشتملة أيضاً على قليل الصدقة وكثيرها من جهة التمثيل المذكور فيها بالطل والوابل، فشبهت الصدقة بالقليل بإصابة الطل، والصدقة بالكثير بإصابة الوابل.

وأما ذِكر القليل من الصدقة بعد ذكر شق التمرة، فهو من عطف العام على الخاص، ولهذا أورد في الباب حديث أبي مسعود الذي كان سبباً لنزل قوله: «وَالَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ» [التوبه: ٧٩].

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: تقدير الآية: مثل - أي:

(١) ما بين معكوفتين ليس «ن».

صفة - تضعيف أجور الذين ينفقون أموالهم كمثل تضعيف ثمار الجنة بالمطر إن كان قليلاً فقليل ، وإن كان كثيراً فكثير.

وكان البخاري اتبع الآية الأولى التي ضربت مثلاً بالربوة بالآية الثانية التي تضمنت ضرب المثل لمن عمل عملاً يفقده أحوج ما كان إليه، للإشارة إلى اجتناب الرياء في الصدقة؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، يشعر بالوعيد بعد الوعد؛ أي: الذي تضمنه قوله: ﴿كَمَثْلِ جَنَاحِ بَرَبِّوَةٍ﴾ فأوضحه بذكر الآية الثانية، وكان هذا هو السر في اقتصاره على بعضها اختصاراً، انتهى.

* * *

١٤١٥ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانَ الْحَكَمُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَّلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ كُنَّا نُحَامِلُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ، فَقَالُوا: مُرْأَتِي، وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَاعٍ هَذَا، فَنَزَّلَتْ آيَةُ الْمُؤْمِنِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَوَّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الآية [النور: ٧٩].

وبالسند قال:

(حدثنا عبيد الله بن سعيد) - بتصغير الأول وكسر عين الثاني - ابن يحيى اليشكري مولاهم، أبو قدامة السرخسي، نزيل نيسابور، ثقة

مأمون، متفق على إمامته وحفظه وإنقانه.

قال ابن عساكر: أجمعوا على ثقته. قال ابن حبان في «الثقات»:
وهو الذي أظهر السنة بسرّه، ودعا الناس إليها.

مات سنة إحدى وأربعين ومئتين. روى عنه البخاري ومسلم
والنسائي.

قال: (حدثنا أبو النعمان الحكم) وفي رواية: (هو الحكم) -
بفتح المهملة والكاف - (هو ابن عبد الله البصري) الأنصاري، أو
القيسي، أو العجلي، قال الخطيب: كان ثقة يوصف بالحفظ. وقال
ابن مكرم: كان من أصحاب شعبة الثقات. وقال أبو حاتم: كان
حافظاً، وربما أخطأ.

قال في «الترمذ»: من التاسعة. روى له الجماعة، ما عدا أبا
داود وابن ماجه.

قال: (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن سليمان) بن مهران
الأعمش، (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة، (عن أبي مسعود) عقبة بن
عمرو الأنصاري، البدرى (قطبه) (قال: لما نزلت آية الصدقة) كأنه
يشير إلى قوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» [التوبه: ١٠٣] الآية، (كنا
نُحَامِلُ بضم النون وبالمهملة؛ أي: نحمل على ظهورنا بالأجرة،
يقال: حاملت بمعنى حملت، كـ (سافرت).

وقال الخطابي: يريد: نتكلف بالحمل بالأجرة لنكتسب
ما نتصدق به.

(فجاء رجلٌ فصدق بشيءٍ كثيِّرٍ) قال ابن التين: هو عبد الرحمن ابن عوف، تصدق بنصف ماله، وكان ماله ثمانية آلاف. وقال الحافظ: والشيء المذكور كان ثمانية آلاف، وقيل: أربعة آلاف، (فقالوا)؛ أي المنافقون: (مراءٍ، وجاء رجلٌ فصدق بصاعٍ، فقالوا)؛ أي: المنافقون أيضاً (إن الله لغنى عن صاع هذا، فنزلت: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾)؛ أي: يعيرون (﴿الْمُطَّوِّعُونَ﴾)؛ أي: المتبوعين، وأصله (المتطوعين)، فأبدلت النساء طاء، وأدغمت في الطاء، (﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَحِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُم﴾)؛ أي: طاقتهم (الآية)، قال الحافظ: وهذا الرجل هو أبو عقيل، بفتح العين، كما سيأتي في (التفسير)، ونذكر هناك - إن شاء الله تعالى - الاختلاف في اسمه واسم أبيه، ومن وقع له ذلك من الصحابة أيضاً، كأبي خيثمة، وأن الصاع إنما حصل لأبي عقيل؛ لكونه آجر نفسه على النزع من البئر بالحجل.

قال: وسمى من اللامزين في رواية الواقدي: **مُعَتَّبُ بنُ بشيرٍ**، وعبد الرحمن بن نَبَّالٍ، بنون ومثناء مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة ثم لام.

وشاهد الترجمة قوله: **﴿وَالَّذِينَ لَا يَحِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُم﴾**.

* * *

١٤١٦ - حدثنا سعيد بن يحيى، حدثنا أبي، حدثنا الأعمشُ،

عن شَقِيقٍ، عن أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَمْرَنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَتَحَامَلَ فَيُصِيبُ الْمَدَّ، وَإِنَّ لِبَعْضِهِمْ الْيَوْمَ لِمِائَةَ الْأَلْفِ.

وبالسند قال:

(حدثنا سعيد بن يحيى)؛ أي: ابن سعيد بن أبيان القرشي، الأموي، قال: (حدثنا أبي) يحيى، قال: (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران، (عن شقيق) أبي وائل بن سلمة، (عن أبي مسعود الأنباري رضي الله عنه) قال: كان رسول الله علية السلام إذا أمرنا بالصدقة، انطلق أحدنا إلى السوق، فتحامل) - بضم التحتية - مضارع (حاملاً)؛ أي: يطلب الحمل بالأجرة، وفي رواية: (فتحامل) بمثناة فوقية مفتوحة، على أنه فعل ماض؛ أي: تكلف الحمل بالأجرة، (فيصيب المد)؛ أي: في مقابلة أجنته، فيتصدق به.

(وإن لبعضهم اليوم لمائة ألف)؛ أي: فلا يتصدق، ويحتمل أن تكون المائة ألف من الدراهم، أو من الدنانير، أو الأ Maddad.

قال في «المصابيح»: بمنصب (مئة) على أنه اسم (إن)، وقوله: (بعضهم) خبرها، و(اليوم) ظرف متعلق بالظرف المستقر الذي هو الخبر، وبالعامل فيه على الخلاف.

فإن قلت: لِمَ لا يجعل اسم (إن) ضمير شأن ممحذفاً نحو: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصورون»، و(مئة ألف) مرفوع

بالابتداء والمتقدم خبره؛ أي : والرفع حكاه الزركشي وبيض لتجيئه
ووجهه البرماوي بما ذكر؟

قلت : يمنع منه اقتران المبتدأ بلام الابتداء ، وهي مانعة من تقدم
الخبر على المبتدأ المقربون بها ، ودعوى زيادتها ضعيف جداً ، فتأمله ،
انتهى .

وقال الحافظ : زاد في (التفسير) : (كأنه يعرض)؛ أي : بقوله :
(وإن لبعضهم) بنفسه؛ أي : وكذا أراد في الإجارة بلفظ : (قال ما يراه
إلا نفسه) .

قال : وأشار بذلك إلى ما كانوا عليه في عهد النبي ﷺ من قلة
الشيء ، وإلى ما صاروا إليه بعده من التوسع بكثرة الفتوح ، ومع ذلك
فكانوا في العهد الأول يتصدقون بما يجدون ، ولو جهدوا ، والذين
أشار إليهم آخراً بخلاف ذلك .

ووقع بخط مُغلطاي في «شرحه» : (وإن لبعضهم اليوم ثمانية
آلاف) وهو تصحيف ، انتهى .

* * *

١٤١٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ،
قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدَيَّ بْنَ حَاتِمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقَّ تَمْرَةٍ» .

وبالسند قال:

(حدثنا سليمان بن حربٍ) قال: (حدثنا شعبة) بن الحجاج، (عن أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله السَّبِيعي، (قال: سمعت عبد الله ابن مَعْقِلٍ) بفتح الميم وسكون المهملة وبالقاف المكسورة، المُزْنِي، (قال: سمعت عدي بن حاتم) الطائي، (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، (قال: سمعت النبي) وفي رواية: (رسول الله) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يقول: انقوا النار ولو بشق تمرة)؛ أي: ولو كان الاتقاء بالتصدق بشق تمرة، فإنه يفيد، وهذا طرف من حديثه المذكور في الباب قبله. و(شق) - بكسر المعجمة -: نصفها، أو جانبها.

وفي «الطبراني» من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً: «اجعلوا بينكم وبين النار حجاباً، ولو بشق تمرة».

ولأحمد من حديث ابن مسعود بإسناد صحيح: «ليتق أحدكم وجهه بالنار، ولو بشق تمرة».

وله من حديث عائشة بإسناد حسن: «يا عائشة! اشتري نفسك من النار، ولو بشق تمرة، فإنها تسد من الجائع مسدّها من الشبعان». قال الحافظ: وكأن الجامع بينهما في ذلك حلاوتها.

وفي الحديث: الحث على الصدقة بما قل وما جل، وألا يحتقر ما يتصدق به، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار.

* * *

١٤١٨ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنَ حَزْمٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَتِ امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسَأْلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئاً غَيْرَ تَمْرَةً، فَأَعْطَيْتُهَا إِلَيْهَا، فَقَسَّمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتِهَا وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرَتُهُ فَقَالَ: «مَنْ ابْتَلَيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِرْرَاً مِنَ النَّارِ».

وبالسند قال:

(حدثنا بشر بن محمد) - بكسير المودحة وسكون المعجمة - السُّخْتَيَانِيُّ، المروزي، (قال: أخبرنا عبد الله) بن المبارك، (أخبرنا معمر) هو ابن راشد، (عن) ابن شهاب (الزهري) قال: حدثني عبد الله ابن أبي بكر بن حزم - بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي - الأنصاري، (عن عروة) بن الزبير، (عن عائشة رضي الله عنها) قالت: دخلت امرأةً قال الحافظ: لم أعرف اسمها ولا اسم ابنتيها، (معها ابنتان) كائنتان (لها، تسأل) عطاءً، (فلم تجد عندي شيئاً غير تمرة) واحدة، (فأعطيتها إياها، فقسمتها) السائلة (بين ابنتيها، ولم تأكل منها) شيئاً؛ لما جعل الله في قلوب الأمهات من الرحمة، (ثم قامت فخرجت، فدخل النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْنَا فأخبرته)؛ أي: بشأن السائلة، (فقال النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ وسقط لفظ (النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ)) من رواية: (من ابتلي من هذه البنات). قال الكرماني: الظاهر أن الإشارة إلى أمثال المذكورات في الفقر والفاقة، ويحتمل جنس البنات مطلقاً.

(بشيء)؛ أي: بنفس البنات، أو بأحوالهن، (كن له ستراً)؛ أي: حجاباً، ولم يقل أستاراً، بل فقط الجمع؛ لأن المراد الجنس المتناول للقليل والكثير، (من النار)، وسيأتي هذا الحديث في (الأدب) من وجه آخر عن الزهري بسنده، وفيه التقييد بالإحسان، ولفظه: (من ابلي من البنات بشيء فأحسن إليهن، كن له ستراً من النار)، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

قال الحافظ: و المناسبة للترجمة من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت التمرة بين ابنتيها صار لكل واحدة منها تمرة، وقد دخلت في عموم خبر الصادق أنها سترا من النار؛ لأنها ممن ابلي بشيء من البنات، فأحسن.

ومناسبة فعل عائشة للترجمة من قوله: (والقليل من الصدقة). وللآية من قوله: **«وَالَّذِينَ لَا يَحِدُّونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ»** [التوبه: ٧٩]؛ لقوله في الحديث: (فلم تجد عندي غير تمرة واحدة).

وفيه: شدة حرص عائشة على الصدقة امثلاً لوصيته عليه لها حيث قال: (لا يرجع من عندك السائل ولو بشق تمرة)، ورواه البزار من حديث أبي هريرة، انتهى.

* * *

١١ - بَابٌ

أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ، وَصَدَقَةُ الشَّحِيقِ الصَّحِيقِ

لِقَوْلِهِ: «وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ» الآية [المنافقون: ١٠]، وَقَوْلِهِ: «يَتَأْيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ لَأَبْيَعُ فِيهِ» الآية [البقرة: ٢٥٤].

(بابٌ) بالتنوين: (أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ); أي: أَعْظَمُ أَجْرًا، (وَصَدَقَةُ الشَّحِيقِ) مِنِ الشَّحِيقِ، وَسِيَّاتِي تَعْرِيفَهُ، (الصَّحِيقِ) ضَدِّ الْمَرِيضِ؛ (لِقَوْلِهِ تَعَالَى): «وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ» مِنْ بَعْضِ أَمْوَالِكُمْ، («مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ»); أي: يَرَى دَلَائِلَهُ. (الآية)، (وَقَوْلِهِ تَعَالَى) - بِالْجَرِ -: («يَتَأْيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا») مَا وَجَبَ عَلَيْكُمْ إِنْفَاقَهُ، وَالْإِنْفَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْخَيْرِ مَطْلَقاً، («رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ لَأَبْيَعُ فِيهِ») الآية؛ أي: مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى تَحْصِيلِ مَا فَرَطْتُمْ؛ إِذَا لَأَبْيَعْتُمْ فِيهِ، فَتَحْصِلُونَ مَا تَنْفَقُونَ أَوْ تَفْتَدُونَ مِنَ الْعَذَابِ، («وَلَا خَلَّةً») حَتَّى تَعِينَكُمْ عَلَيْهِ أَخْلَاؤُكُمْ، (وَ«وَلَا شَفَعَةً») إِلَّا لِمَنْ أَذْنَ لَهُ الرَّحْمَنُ، حَتَّى تَتَكَلَّوْا عَلَى شَفَعَاءَ تَشْفَعُ لَكُمْ فِي حَطَّ مَا فِي ذَمِمَكُمْ.

وفي رواية: (باب فضل صدقة الشحيح الصحيح)؛ لقول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبْعَثُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَفَرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠] إلى آخر الآية.

قال الحافظ: فعلى هذه الرواية المراد فضل من كان كذلك على غيره، وهو واضح؛ أي: ويدل عليه حديث الباب، وعلى الأولى فإنه - أي البخاري - يتعدد في إطلاق أفضلية من كان كذلك، حيث أورد الترجمة بصيغة الاستفهام.

قال: وقال الزين بن المنيّر ما ملخصه: مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالإتفاق استبعاداً لحلول الأجل وانشغالاً بطول الأمل، والترغيب في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنية وفوات الأمانة.

* * *

١٤١٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْدَاعِ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: جاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلوات الله عليه فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: «أَنْ تَصَدِّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيقٌ، تَحْسَى الْفَقْرُ وَتَأْمُلُ الْغَنَى، وَلَا تُمْهِلْ حَتَّى إِذَا بَلَغْتِ الْحُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

وبالسند قال:

(حدثنا موسى بن إسماعيل) التَّبُوذَكِيُّ، قال: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، قال: (حدثنا عمارة بن القعقاع) بضم العين وتحقيق الميم، و(القعقاع) بقافين مفتوحين بينهما عين ساكنة، (حدثنا أبو زرعة) واسمه هُرِيْم، (حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه) قال: جاء رجلٌ، قال الحافظ: لم أقف على اسمه، قال: ويحتمل أن يكون أبا ذر، ففي «مسند أحمد» عنه: (أنه سأله أئمَّة الصدقة أفضل؟)، لكن في الجواب: (جهد من مقل، أو سر إلى فقير)، كذا روى الطبراني من حديث أبي أمامة أن أبا ذر سأله فأجيب، انتهى.

(إلى النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه فقال: يا رسول الله! أئمَّة الصدقة أعظم أجرًا؟) قال (عليه الصلاة والسلام: (أن تصدق) بتحقيق الصاد وحذف إحدى التائين، أو بإبدال إحدى التائين صاداً، أو إدغامها في الصاد، والأول هو الذي اقتصر عليه في «اليونينية»، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ ممحوف تقديره: أعظم الصدقة

(وأنت صحيح) جملة حالية، والمراد بالصحة من لم يدخل في مرض مَخْوف، فيتصدق عند انقطاع أمله من الحياة، كما أشار إليه في آخره بقوله: (ولا تمهل)، إلخ، (شحيح) في رواية (الوصايا): (وأنت صحيح حريرص).

قال صاحب «المنتهى»: الشح بخل مع حرص، وقيل: هو أعم من البخل، وقيل: هو للوصف اللازم من قبل الطبع، وهو مثلث

الشين والضمُّ أعلى، قال صاحب «المُحَكَّم»: وقال صاحب «الجَامِع»: كأنَّ الفتح في المصدر والضم في الاسم.

(تخشى الفقر وتأمل الغنى) بضم الميم؛ أي: تطمع بالغنى، والجملتان حالان من (شَحِيق) (ولا تمهل) بالجزم على النهي، أو بالنصب عطفاً على: (أن تصدق)، أو بالرفع على الاستئناف، وهو الذي في «اليونينية».

(حتى إذا بلغت الحلقوم) هو مجرى التنفس، والضمير في (بلغت) عائد على الروح، وإن لم يجر لها ذكرٌ اعتماءً بدلالة السياق، والمراد: قاربت بلوغه؛ إذ لو بلغته حقيقة لم يصح شيءٌ من تصرفاته بالاتفاق، بل لا يتصور في مطرد العادة حيثٌ - وهو حين الغرغرة ومعاينة الملائكة - أن ينطق المحتضر أبداً ولا يلتفت إلى غير ما هو فيه من شأن الموت.

(قلت: لفلاٰنِ كذا، ولفلاٰنِ كذا، وقد كان لفلاٰنِ)، وقال الخطابي: فيه أنَّ المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه، وأن سخاوتَه بالمال في مرضه لا تمحو عنه سمة البخل، ولذلك شُرِط صحةُ البدن في الشح بالمال؛ لأنَّه في الحالتين يجد للمال وقعاً في قلبه لما يأمهله من البقاء، فيحذر معه الفقر.

قال: ويريد بفلاٰن الذي قال فيه: (لفلاٰن كذا ولفلاٰن كذا) الموصى له. قوله: (وقد كان لفلاٰن) يعني الوارث، ي يريد أنه إذا صار للوارث، فإن شاء أبطله ولم يجزه، انتهى.

قال السفاقسي : ي يريد أن (كان) بمعنى (صار) ، قوله : (لأنه إن شاء أبطل الوصية) ي يريد : إذا جاوزت الثالث ، أو كانت لوارث ، انتهى .
وقال الْكَرْمَانِي : ويحتمل أن الثالث كنایة عن المورث ؛ أي : الموصي ؛ أي : خرج عن تصرفه وكمال ملكه واستقلاله بما شاء من التصرف ، فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى ما كان وهو كامل التصرف .

وقيل : هو كنایة عن الموصى له أيضاً ؛ أي : كان في تقدير الأزل له وسبق القضاء بذلك .

وقيل : ي يريد بالأولئين من أنشأ له الوصية في تلك الحالة ، وبالأخيرة من تقدمت له الوصية في تلك الحال أيضاً .

فحاصله : أن الشح غالب في الصحة ، فالصدقة حينئذ أعظم للأجر ؛ لمجاهدة النفس حينئذ على إخراج المال مع قيام المانع ، وهو الشح ؛ إذ فيه دلالة على صحة القصد وقوة الرغبة في القربة ، بخلاف من أشرف على الموت وأيس من الحياة ورأى مصير المال لغيره .

وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب (الوصايا) إن شاء الله تعالى .

* * *

م / ١١ - بَابٌ

(باب) بالتنوين، بغير ترجمة. قال الحافظ: كذا للأكثر، وسقط؛ أي: لفظ (باب) لأبي ذر، فعلى روایته هو من ترجمة (فضل صدقة الشیح)، وفي روایة غیره، فهو بمثابة الفصل منه.

١٤٢٠ - حَدَّنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيْنَا أَسْرَعُ بِكَ لُحْوَقًا؟ قَالَ: «أَطْوَلُكُنَّ يَدًا»، فَأَخَذُوا قَصْبَةً يَذْرَعُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَعَلِمْنَا بَعْدَ أَنَّمَا كَانَ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لُحْوَقًا بِهِ، وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ.

وبالسند قال:

(حدثنا موسى بن إسماعيل) التَّبَوْذَكِيُّ، قال: (حدثنا أبو عوانة) الواضاح بن عبد الله اليسكري، (عن فراس) - بفاء مكسورة وراء مخففة وآخره سين مهملة - ابن يحيى الهمданى، الخارفي بمعجمة وفاء، الكوفي، المُكْتَب. قيل: إنه كان يعلم احتساباً لا يأخذ عليه أجرأ، كنيته أبو يحيى.

وثقه ابن معين وأحمد والنسائي وغيرهم، وذكره ابن حبان في
(الثقافات) وقال: كان متقناً.

وقال عثمان بن أبي شيبة: صدوق، قيل له: ثبت، قال: وقال
يعقوب بن أبي شيبة كان مكتباً، وفي حديثه لين، وهو ثقة.

وقالقطان: ما أنكرت من حديثه إلا حديث الاستبراء، انتهى.
وكان قليل الحديث، له نحو من أربعين حديثاً. مات سنة تسع
وعشرين ومئة. روى له الجماعة.

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل، (عن مسروق) هو ابن الأجدع،
(عن عائشة رضي الله عنها: أن بعض أزواج النبي ﷺ قلن) قال الحافظ:
لم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك، إلا أن عند ابن حبان من
طريق يحيى بن حماد، عن أبي عوانة بهذا الإسناد: (قالت: فقلت)
بالمثناة، وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ: (قلن).

(للنبي ﷺ: أينا أسرع بك لحوقاً؟) نصب على التمييز؛ أي:
يدرك بالموت، وإنما لم يقل (أيتها) ببناء التأنيث، لقول «الكافش»
في سورة لقمان: إن سببويه شبه تأنيث (أي) بتأنيث (كل) في قولهم:
كلهن؛ أي: في أن إلهاق النساء لها غير فصيح؛ أي: فكما أن (كلهن)
غير فصيح، كذلك (أيتها)، قاله الكرماني.

(قال) عليه الصلاة والسلام: (أطول لكن يداً) خبر مبتدأ محذوف
دل عليه السؤال؛ أي: أسرعكن بي لحوقاً (أطول لكن يداً) نصب على

التمييز أيضاً، وكان القياس أن يقول: طولاً كن بوزن فعلٍ، لكنهم جوزوا في مثله الإفراد؛ أي: والتذكرة والمطابقة لمن (أفضل) التفضيل له.

(فأخذوا قصبة يذرعونها) بالذال المعجمة؛ أي: يقدرونها بذراع كل واحدة منهم؛ كي يعلمون أيهم أطول جارحة، والضمير المذكر في قوله: (فأخذوا يذرعونها) راجع لمعنى الجمع، لا للفظ جماعة النساء، وإنما لقال: فأخذن قصبة يذرعنها، أو عدل للفظ جمع المذكر تعظيماً لشأنهن، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَنْتَنِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، وقوله: «وإن شئت حرمت النساء سواكم»

(فكانت سودة)؛ أي: بنت زمعة، كما زاده ابن سعد عن عفان، عن أبي عوانة، (أطولهن يداً) في رواية عفان: (ذراعاً) وهي تعني أنهن فهمن من لفظ اليد الجارحة. (فعلممنا بعد)؛ أي: لما ماتت أول نسائه لحوقاً به، و(بعد) مبني على الضم، (أنما) بفتح الهمزة في موضع المفعول لـ (علمنا).

(كانت طول يدها الصدقة) اسم كان، و(طول يدها) خبر مقدم؛ أي: علمنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يرد باليد الجارحة وبالطول طولها، بل أراد العطاء وكثرته، فاليد هنا استعارة للصدقة، والطول ترشيح لها لملائمتها للمستعار منه.

(وكانت أسرعنا لحوقاً به) عليه الصلاة والسلام، (وكانت تحب الصدقة) قال الحافظ: قوله: (وكانت أسرعنا) كذا وقع في «الصحيح»

بغير تعين، ووقع في «التاريخ الصغير» للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الاستثناء (فكان أسرعنا)، إلخ.

وكذا أخرجه البيهقي في «الدلائل» من طريق العباس الدوري، عن موسى، وكذا في رواية عفان عند أحمد وابن سعد.

قال لنا الواقدي: هذا الحديث **وَهَلْ** في سودة، وإنما هو في زينب بنت جحش، فهي أول نسائه به لحوقاً، فإنها توفيت في خلافة عمر، وبقيت سودة إلى أن توفيت في خلافة معاوية، في شوال سنة أربع وخمسين، ثم نقل عن الصدفي أن ما اقتضاه ظاهر لفظ البخاري خلاف المعروف عند أهل العلم؛ أن زينب أول من مات من الأزواج، ثم نقله عن مالك من روايته، وعن الواقدي.

وقال ابن الجوزي: هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والعجب من البخاري كيف لم يتبه عليه ولا أصحاب التعاليق، ولا علم بفساد ذلك الخطابي، فإنه فسره وقال: لحوق سودة به من أعلام النبوة، وكل ذلك وهم، وإنما هي زينب؛ فإنها كانت أطولهن يداً بالعطاء، كما رواه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة، عن عائشة بلفظ: (فكان أطولنا يداً زينب؛ لأنها كانت تعمل وتصدق)، انتهى.

قال: وقد جمع بعضهم بين الروايتين، فقال الطيبي: يمكن أن يقال فيما رواه البخاري: **المراد**: الحاضرات من أزواجها، فكان سودة وعائشة، ومن سوى زينب، ثم دونها، فكانت سودة أولهن موتاً.

قال: وقد وقع نحوه في كلام **مُغْلَطَيِ**، لكن يعكر عليه أن في

رواية يحيى بن حماد عند ابن حبان: أن نساء النبي ﷺ اجتمعن عنده
لم يغادرن منهن واحدة، انتهى.

وقال في «المصابيح» بعد أن ذكر هذا الاعتذار للبخاري عن
مُغلطاي: ويلزم منه تقدير أن المراد بطول اليد طولها حسأً وكأنه نسي
قول عائشة: (فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة) ، فتأمله.

وقال ابن بطال: هذا الحديث سقط منه ذكر زينب؛ يعني أن
الصواب: وكانت زينب أسرعنا، إلخ؛ لاتفاق أهل السير أن زينب أول
من مات من أزواج النبي ﷺ.

قال الحافظ: لكن يعكر على هذا التأويل لفظ الروايات المتقدمة
المصرح فيها؛ لأن الضمير لسودة، ثم أجاب بأنه يمكن أن يكون
تفسيره بسودة من بعض الرواية؛ لكون غيرها لم يتقدم له ذكر، فلما لم
يَطْلُع على قصة زينب ذكر أن سودة أول الأزواج لحوقاً به، فجعل
الضمائر كلها لسودة.

قال: وهذا عندي من أبي عوانة، فقد خالقه في ذلك ابن عيينة
عن فراس، كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأه بخط أبي القاسم بن
الورد.

قال: ولم أقف إلى الآن على رواية ابن عيينة هذه، لكن روى
يونس بن بكر في زيادة (المعاذي)، والبيهقي في «الدلائل» بإسناده
عنه، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي = التصريح بأن ذلك
لزينب، لكن قصر زكريا في إسناده، فلم يذكر مسروقاً ولا عائشة،

ولفظه: قلن النسوة لرسول الله ﷺ: أيننا أسرع لحوقاً بك؟ قال: (أطولكن يداً فأخذن يتذارعن أيتهم أطول يداً، فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يداً في الخير والصدقة).

ويؤيده أيضاً ما روى الحاكم في (المناقب) من «مستدركه» من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ لأزواجه: (أسرعنك لحوقاً بي أطولكن يداً)، قالت عائشة: فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتطاول، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش، وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا، فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة، وكانت زينب امرأة صناعة باليد، فكانت تدبغ وتحرز وتتصدق في سبيل الله. قال الحاكم: على شرط مسلم، قال: وهي رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب.

وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال: كانت زينب أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به. قال: فهذه روايات يعصدق بعضها بعضاً ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما في التسمية خاصة.

قال: وكأنَّ هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لما أخرجه في «الصحيح»؛ لعلمه بالوهم فيه، وأنه لما ساقه في «التاريخ» بإثبات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضاً، عن عبد الرحمن بن أبيه قال: صلبت مع عمر على أم المؤمنين زينب بنت جحش، وكانت أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به.

وقد تقدم الكلام على تاريخ وفاتها في (كتاب الجنائز) وأنه سنة
عشرين، انتهى .

وقال الكرماني ما حاصله: لا يخلو أن يقال - أي في الجواب
عن البخاري - إما أن في الحديث اختصاراً وتلفيقاً بين قصة سودة
وزينب، فصارات ضمائر زينب تعود إلى سودة، وإما أنه اعتمد على
شهرة القصة، وعلم أهل هذا الشأن بأن الأسرع لحوقاً به زينب،
فالضمائر تعود إلى من هي مقدرة في أذهانهم، وإما أن يؤوّل الكلام
بأن الضمير راجع إلى المرأة التي علم رسول الله ﷺ أول من تلحق به،
وكانت تحب الصدقة، انتهى .

وقال في «المصابيح»: قال الزركشي: قال ابن دحية وغيره: هذا
الحديث وإن صح إسناده لكنه وهم بلا شك، وكأنه سقط منه ذكر
زينب، إلى آخر ما قاله ابن بطال السابق .

وقال النووي: هكذا وقع الحديث هنا في «البخاري» بلفظ معقد
يوهم أن أسرعهن لحوقاً به سودة، وهذا الوهم باطل بالإجماع، وإنما
هي زينب، كما رواه مسلم، انتهى كلام الزركشي .

قلت: لا وهم في كلام البخاري، كما قاله النووي، وذلك أن
أزواج النبي ﷺ فهمن من طول اليد طولها حساً، ولذلك ذرعوا
بالقصبة، ثم أخبرت عائشة رضي الله عنها أنهن بعد تقرر كون سودة
أطول يداً بالمساحة علمن أن ما فهمنه أولاً ليس مراد النبي ﷺ، وإنما
أراد بطول اليد الصدقة، وإنما يعلمن ذلك إذا توفي منهن مَنْ طولُ

يدها معنوي لا حسي، فحيثئذ لا تكون سودة مراده قطعاً، فالضمير من قولها: (إنما كانت طول يدها الصدقة) ليس عائداً على سودة، وإنما خرج التركيب عن النظام الصحيح، وإنما هو عائد على الزوجة التي عنها النبي ﷺ قوله: (أطولكن يداً) وهي وإن كانت أبعد مذكور، فيتعين عود الضمير عليها؛ لقيام الدليل عليه، وكذا من قولها: (وكانت تحب الصدقة).

قال: وغاية الأمر أن البخاري لم يقع له في هذه الطريق التي ورد بها الحديث تسمية هذه الزوجة، فلم يمكنه تسميتها، فأي محذور في ذلك؟! وأي تعقيد في نظم هذا الحديث؟! أو أي وهم فيه؟! أو إيهام لغير المقصود؟! إن هذا لشيء عجاب. فانجلت ظلمة الإشكال وبين الصبح لذي العينين، والله الحمد، انتهى.

هذا الكلام نقل الحافظ محصله عن ابن رشد وابن المُنَيَّر، وهو الجواب الثالث في كلام الكَرماني.

ثم قال في «المصابيح»: ولو ذهب ذاهب أن المراد باليد الجارحة، وأن (أطولكن) من الطُّول بفتح الطاء، لا من الطُّول بضمها؛ أي: أجودكن يداً ونسبة الجود إلى السيد؛ لأن الإعطاء كثيراً ما يكون بها، لكان وجهاً، انتهى.

ثم نقل عن الشيخ كمال الدين السبكي أنه قال في شرح «التلخيص» جمعاً بين كونها سودة الذي يقتضيه ظاهر «البخاري»، وبين كونها زينب الذي في «مسلم» وغيره، أنهما مجلسان، فالمجلس الذي حضرته زينب غير المجلس الذي حضرته سودة، فتعجب من

الجمع، وقال: إنه سبق قلم منه أو من الناسخ.

قال في «الفتح»: وفي الحديث علم من أعلام النبوة ظاهر.

وفيه: جواز إطلاق اللفظ المشترك بين الحقيقة والمجاز بغير قرينة إذا لم يكن هناك محدود، وهو لفظ: (أطول لكن).

قال الزين بن المُتّيّر: لما كان السؤال عن آجال مقدرة لا تعلم إلا بالوحي، أجابهن بلفظ غير صريح، وأحالهن على ما لا يتبيّن إلا بالأخرة، وساغ ذلك؛ لكونه ليس من الأحكام التكليفيّة.

وفيه: أن من حمل الكلام على ظاهره لم يلم؛ لكونه وإن كان مراد المتكلم مجازه؛ لأن نسوة النبي ﷺ حملن طول اليد على الحقيقة، فلم ينكر عليهن النبي ﷺ.

وأما ما رواه الطبراني في «الأوسط» من طريق يزيد بن الأصم، عن ميمونة أن النبي ﷺ قال لهن: (ليس ذلك أعني، إنما أعني أصنعken يداً) فهو ضعيف جداً، ولو كان ثابتاً لم يحتجن بعد النبي ﷺ إلى ذرع أيديهن، كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة.

وقال المهلب: في الحديث دلالة على أن الحكم للمعاني لا للألفاظ؛ لأن النسوة فهمن من طول اليد الجارحة، وإنما المراد بالطول كثرة الصدقة.

قال الحافظ: وما قاله لا يمكن اطراذه في جميع الأحوال، والله

أعلم.

* * *

١٢ - باب

صَدَقَةِ الْعَلَانِيَّةِ

قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِإِيمَانٍ وَأَنَّهُمْ سَرِّاً وَعَلَانِيَّةً﴾
إِلَى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

(وقوله) - بالجر - عطف على سابقه، وفي «اليونينية»: (قوله)
بالرفع وبدون واو وأثبت الواو بالهامش، وجعل عليها علامة أبي ذر.

(﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِإِيمَانٍ وَأَنَّهُمْ سَرِّاً وَعَلَانِيَّةً﴾) - إلى
قوله - ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وفي رواية: (الآية) بدل قوله: (إلى)
قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾)، ولم يذكر للترجمة حديثاً.

قال الحافظ: وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها شيء على شرطه.

قال: وسقطت هذه الترجمة للمستملي وثبتت للباقين.

قال: وقد اختلف في سبب نزول الآية المذكورة، فعند عبد
الرzaق بإسناد فيه ضعف إلى ابن عباس: أنها نزلت في علي بن أبي
طالب، كان عنده أربعة دراهم فأنفق بالليل واحداً، وبالنهار واحداً،
وفي السر واحداً، وفي العلانية واحداً، وذكره الكلبي في «تفسيره» أن
النبي ﷺ قال له: (أما إن ذلك لك).

وقيل : نزلت في أصحاب الخيل الذين يربطونها في سبيل الله ،
أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة .

وعن قتادة وغيره : نزلت في قوم أنفقوا في سبيل الله من غير إسراف
ولا تقدير ، ذكره الطبرى وغيره .

وقال الماوردي : يحتمل أن تكون في إباحة الارتفاع بالزروع
والشمار ؛ لأنه يرتفق بها كل مار في ليل أو نهار ، في سر وعلانية ، فكانت
أعم .

* * *

١٣ - بَابٌ

صَدَقَةُ السَّرِّ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا صَنَعْتُ يَمِينَهُ»، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفَقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: ٢٧١].

(باب: صدقة السر. وقال أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: ورجل[ُ] بالواو، وهو عطف على جمل[ِ] قبله، (تصدق بصدقة فأخفاها، حتى لا تعلم شمالي ما صنعت) وفي رواية: (ما تنفق) (يمينه). قال في «المصابيح»: قال ابن بطال: هذا مثلٌ ضربه النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في المبالغة في الاستثار بالصدقة؛ لقرب الشمال من اليمين، وإنما أراد: أن لو قدر أن لا يعلم من يكون على شمالي من الناس، نحو: «وَسَعَى الْقَرَيَةَ» [يوسف: ٨٢]؛ لأن الشمال لا توصف بالعلم؛ فهو من مجاز الحذف.

قال ابن المُنْيَر: وألطف منه أن يراد لو أمكن المتصدق أن يخفي صدقته عن نفسه لفعل، فكيف لا يخفيها عن غيره، والإخفاء عن النفس ممكن باعتبار، وهو أن يتغافل المتصدق عن الصدقة ويتناساها حتى ينساها، وهذا ممدوح الكرام شرعاً وعرفاً، انتهى.

(وقوله) - بالجر - : (إِن تُبْدِوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هُنَّ)، أي: فنعم شيئاً إبادوها، (وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءُ)، أي: تعطوها مع الإخفاء، (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)، وفي رواية: (وقال الله تعالى: وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة: ٢٧١]، قال الحافظ: وحديث أبي هريرة هذا المعلق طرف من حديث سيأتي بعد باب بتمامه، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب: (من جلس في المسجد ينتظر الصلاة)، وهو أقوى الأدلة على فضيلة إخفاء الصدقة. وأما الآية ظاهرة في تفضيل صدقة السر أيضاً.

ولكن ذهب الجمهور إلى أنها نزلت في صدقة التطوع، ونقل الطبرى وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء، وصدقة التطوع على العكس من ذلك، انتهى.

نعم، ذكر فقهاؤنا أن إظهارها بقصد أن يقتدي به غيره، لا رياء وسمعةً أفضل ما لم يتأذ الآخذ به، وإنما فالإسرار أفضل.

* * *

١٤ - بَابٌ

إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

(باب) بالتنوين: (إذا تصدق) رجل (على غني وهو لا يعلم) أنه غني؛ أي: فصدقته مقبولة، وسقط لفظ: (باب) من رواية أبي ذر، وسيأتي الكلام عليه آخر الباب.

١٤٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصُدِّقَ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدَيْ زَانِيَةَ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصُدِّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةَ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدَيْ غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصُدِّقَ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى زَانِيَةَ وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأَتَيَ فَقِيلَ لَهُ: أَمَّا صَدَقَتْكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا، وَأَمَّا الغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَعْتَبِرُ فَيُتَفِّقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ». .

و بالسند قال:

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع، قال: (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة، قال: (حدثنا أبو الزناد) عبدالله بن ذكوان، (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز، (عن أبي هريرة رضي الله عنه): أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: (قال رجلٌ) قال الحافظ: لم أقف على اسمه، ووقع عند أحمد من طريق أخرى في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل، (لأتصدقن) القسم فيه مقدر؛ أي: والله لأتصدقن. وزاد في بعض طرقه كما رواه مسلم وأحمد وغيرهما: (الليلة). (بصدقه، فخرج بصدقته) ليضعها في يد مستحق، (فوضعها في يد سارقٍ)؛ أي: وهو لا يعلم، (فأصبعوا)؛ أي: القوم الذين فيهم المتصدق، (يتحدثون) قائلين: (تصدق) - بضم التاء والصاد، مبنياً للمفعول - (على سارقٍ) وفيه تعجب وإنكار، وفيه بعض طرقه: (تصدق اليوم على فلان السارق)، قال الحافظ: ولم أر في شيء من الطرق تسمية أحد من الثلاثة.

(فقال) المتصدق: (اللهم لك الحمد)؛ أي: على تصدقى على سارق، وقدم الخبر للاختصاص. والله (لأتصدقن بصدقه)، فخرج بصدقته) ليضعها في يد مستحق، (فوضعها في يد زانية) بلفظ الإفراد في هذه والتي بعدها، وفي «اليونينية»: (في يدي) بلفظ التثنية فيهما. (فأصبحوا يتحدثون: تصدق الليلة على زانية، فقال: اللهم لك الحمد، على زانية؟)؛ أي: تصدقى عليها، ووجه حمده على ذلك،

وهو لا يكون إلا على أمر جميل، أن ذلك لما كان بإرادة الله تعالى لا بإرادتي، وإرادة الله تعالى كلها جميلة، حتى إرادته الإنعام على الكفار.

وأجاب الطيبي فقال: لما عزم على أن يتصدق فوضعها في يد زانية حمد الله على أن لم يقدر أن يتصدق على من هو أسوأ حالاً منها، أو أنه أجرى الحمد مجرى التسبيح في استعماله عن مشاهدة ما يتعجب منه تعظيم الله تعالى، فلما تعجبوا من قوله تعجب هو أيضاً فقال: اللهم لك الحمد، على زانية!

قال الحافظ: ولا يخفى بعْد هذا الوجه، والذي قبله أبعد منه، والذي يظهر الأول، وأنه سلم وفوض ورضي بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال؛ لأن المحمود على جميع الأحوال، لا يحمد على المكروه سواه، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان إذا رأى ما لا يعجبه قال: (اللهم لك الحمد على كل حال)، انتهى. والله (لأتصدقن بصدقٍ، فخرج بصدقته، فوضعها في يدي غني، فأصبحوا يتحدثون: تصدق على غني، فقال: اللهم لك الحمد، على سارقٍ، وعلى زانية، وعلى غني، فأتي) - بالبناء للمفعول - (فقيل له) قال الحافظ: في رواية الطبراني في «مسند الشاميين» عن أحمد بن عبد الوهاب، عن أبي اليمان بهذا الإسناد: فسأله ذلك فأتي في منامه، فقيل له: إن الله قبل صدقتك. وفيه تعين أحد الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره.

قال الكرماني: قوله: (أتى)؛ أي: أرى في المنام أو سمع هاتفاً؛

ملكاً أو غيره، أو أخبرهنبي أو أفتاه عالم.

وقال غيره: أو أتاه ملك فكلمه، فقد كانت الملائكة تكلم بعضهم في بعض الأمور. وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا النقل الأول.

(أما صدقتك على سارق) زاد في بعض طرقه: (فقد قبلت)، (فلعله أن يستعف عن سرقته، وأما الزانية: فلعلها أن تستعف عن زناها) بالقصر في اللغة الفصحى، وقد يمد. قال ابن التين: رويناه بالمد، وعند أبي ذر بالقصر.

(وأما الغني: فلعله يعتبر، فينفق)، برفع الفعلين، وفي رواية: (أن يعتبر فينفق) - بالنصب فيهما - (مما أعطاه الله) و(العل) تُستعمل استعمال (عسى) تارة، وأخرى استعمال (كاد)، قاله الكرماني.

وقال في «الفتح»: وفي الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير، ولهذا تعجبوا من الصدقة على هؤلاء الثلاثة.

وفيه: أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته، ولو لم تقع الموضع.

واختلف الفقهاء في الإجزاء إذا كان ذلك في زكاة الفرض، ولا دلالة في الحديث على الإجزاء ولا على المنع.

ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يجزم

بالحكم . ومذهبنا عدم الإجزاء على الغني وإن ظنه فقيراً .

وفيه: فضل صدقة السر، وفضل الإخلاص، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموضع، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواه، وبركة التسليم والرضا، وذم التضجر بالقضاء، كما قال بعض السلف: لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول، انتهى .

واعلم أنه وقع في رواية أبي ذر بعد الترجمة التي قبله: (فَهُوَ خَيْرُكُمْ)[البقرة: ٢٧١ الآية]، وإذا تصدق على غني وهو لا يعلم) وأسقط لفظ (باب). ووقع في رواية غيره: (باب إذا تصدق) ... إلخ .

ومناسبة الحديث للترجمة على هذه الرواية ظاهرة، ويكون قد اقتصر في ترجمة صدقة السر على الحديث المعلق والآية، وعلى ما في رواية أبي ذر، فيحتاج إلى مناسبة بين ترجمة صدقة السر وحديث المتصدق، ووجهها أن الصدقة المذكورة وقعت بالليل؛ لقوله في الحديث: (فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ)، ولرواية مسلم المارة حيث قال فيها: (لَا تَصْدِقُنَّ اللَّيْلَةَ)، فدل على أن صدقته كانت سرًا؛ إذ لو كانت بالجهر نهاراً لما خفي عنه حال الغني؛ لأن حاله في الغالب لا تخفي، بخلاف الزانية والسارق، ولذلك خص الغني بالترجمة دونهما، قاله في «الفتح» .

* * *

١٥ - باب

إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

(بابٌ بالتنوين: (إذا تصدق) الشخص (على ابنه) - بالنون - (هو لا يشعر) أنه ابنه، وجواب الشرط ممحذف، وتقديره: (جاز)؛ لأنَّه - لعدم شعوره - كالأجنبي. وعبر هنا بنفي الشعور، وفي التي قبلها بنفي العلم؛ لأنَّ للمتصدق في السابقة بذل وسعه في طلب إعطاء المحتاج، فاختطاً اجتهاده، فناسب أنْ يُنفي عنه العلم، وأما هذا فباشر الصدقةَ غيره، فناسب أنْ يُنفي عن صاحب الصدقة الشعور، قاله الزين ابن المُئَرَ.

١٤٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا أَبُو الجُوَيْرِيَّةِ، أَنَّ مَعْنَى بْنَ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: بَأَيْعُتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي، وَخَطَبَ عَلَيَّ فَأَنْكَحَنِي، وَخَاصَّمْتُ إِلَيْهِ، كَانَ أَبِي يَزِيدُ أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَحِثَتْ فَأَخْذَتْهَا فَأَنْتَهُ بِهَا فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ، فَخَاصَّمْتُهُ إِلَيْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَخْذَتَ يَا مَعْنُ». وَلَكَ مَا أَخْذَتَ يَا مَعْنُ

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي، (حدثنا إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السعدي، قال: (حدثنا أبو الجويرية) - بضم الجيم، تصغير جارية - واسمه حطان - بكسر المهملة وتشديد الطاء المهملة أيضاً - ابن خفاف، بضم المعجمة وبفائين الأولى خفيفة - الجرمي، بفتح الجيم وسكون الراء، وثقة أحمد بن حنبل ويعين بن معين وأبو زرعة. وقال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث.

قال في «التقريب»: من الثالثة. روى له البخاري وأبو داود والنسائي.

(أن معن بن يزيد رض) بفتح الميم وسكون العين المهملة وآخره نون، و(يزيد) - من الزيادة - ابن الأحنف بن حبيب السلمي، بضم المهملة، وكنيته: أبو يزيد، له ولأبيه ولجده صحبة، وروي عن يزيد ابن أبي حبيب أن هؤلاء الثلاثة شهدوا بدرأ، قال: ولا أعلم رجلاً هو وابنه وابن ابنته مسلمين شهدوا غيرهم.

قيل: ولم يتابعه أحد على هذا القول؛ أي: لأن إسلامه كان متأخراً عن بدر.

قال في «الفتح»: وقد فرق البغوي وغيره في «الصحابية»: بين يزيد بن الأحنف وبين يزيد والد معن، والجمهور على أنه هو.

وكان نازلاً بالكوفة، وقدم مصر سنة ثلث وأربعين، وصار إلى الاسكندرية، وكان له بدمشق دار، وشهد مرج راهط مع الضحاك بن قيس سنة أربع وستين، وقيل: هو وابنه ثور يومئذ. روى له البخاري

وأبو داود.

(حدثه)؛ أي: حَدَثَ مَعْنُ أَبَا الْجَوَيْرِيَّةِ، وَكَانَ سَمَاعَهُ مِنْ مَعْنِ وَمَعْنُ أَمِيرٌ عَلَى غَزَّةِ الرُّومِ فِي خِلَافَةِ مَعَاوِيَّةَ. كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدُ مِنْ طَرِيقِ أَبْنَ الْجَوَيْرِيَّةِ، (قَالَ: بَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي) يَزِيدُ، (وَجْدِي) الْأَخْنَسُ، (وَخَطَبَ عَلَيَّ فَأَنْكَحْنِي) هُوَ مِنَ الْخِطْبَةِ بِكَسْرِ الْخَاءِ؛ أي: طَلَبَ لِي النِّكَاحَ فَأَجِيبُ، فَزُوْجِنِي. يَقَالُ: خَطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ إِلَيْهَا؛ إِذَا أَرَادَهَا الْخَاطِبُ لِنَفْسِهِ، وَخَطَبَ عَلَى فَلَانَ إِذَا أَرَادَهَا لِغَيْرِهِ. فَاعْلَمُ خَطْبَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الصَّحَابِيِّ بِيَبْلَى أَنْوَاعَ عَلَاقَاتِهِ مِنَ الْمَبَايِعَةِ وَخَطْبَتِهِ وَإِنْكَاحِهِ، وَعَرَضَ الْخَصْوَمَةَ عَلَيْهِ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَلَمْ أَقْفَ عَلَى اسْمِ الْمَخْطُوبَةِ، وَلَوْ وَرَدَ أَنَّهَا وَلَدَتْ لَهُ لِضَاهِيَّ بَيْتَ الصَّدِيقِ فِي الصَّحَبَةِ مِنْ جَهَةِ كُوْنِهِمْ أَرْبَعَةَ فِي نَسْقٍ وَاحِدٍ.

وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكُ لِأَسَامِةَ بْنَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، فَرُوِيَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدِرُكِ» أَنَّ حَارِثَةَ قَدَمَ فَأَسْلَمَ.

وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ فِي «الْمَغَازِيِّ» أَنَّ أَسَامِةَ وَلَدَ لَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ تَبَعَتْ نَظَائِرُ ذَلِكَ أَكْثَرُهَا فِي مَقَالٍ، ذَكَرَهَا فِي «النَّكَتِ عَلَى عُمُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ، اَنْتَهَى.

(وَخَاصَّتْ إِلَيْهِ) ﷺ، قَالَ الْبِرْمَوِيُّ تَبَعًا لِلْزَّرْكَشِيِّ: وَكَانَهُ سَقَطَ هُنَا مِنْ «الْبَخَارِيِّ» مَا ثَبَتَ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ: (فَأَفْلَجْنِي) يَعْنِي حَكْمُ لِي؛ أي: أَظْفَرْنِي بِمَرَادِيِّي، يَقَالُ: أَفْلَجَ الرَّجُلُ عَلَى خَصْمِهِ إِذَا

ظفر به، وكأنها ثابتة في نسخة صاحب «المصابيح»، فإنه شرحها كذلك، ثم بين وجه المخالفة فقال: (وكان أبي يزيد) بالرفع، بدل أو عطف بيان، وسقطت الواو من قوله: (وكان) من روایة. (أخرج دنانير يصدق بها، فوضعها) - أي: الدنانير - (عند رجل في المسجد) في السياق حذف تقديره: وأذن له أن يصدق بها على محتاج إليها إذنًا مطلقاً.

قال الحافظ: ولم أقف على اسم الرجل.

(فجئت فأخذتها) من المأذون له في التصدق بها باختيار منه لا بطريق الاعتداء. (فأتيته)؛ أي: أتيت أبي (بها)؛ أي: بالدنانير المذكورة، (فقال: والله ما إياك أردت)، قال الحافظ: يعني لو أردت أنك تأخذها لناولتها لك ولم أوكل فيها، أو كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزئ، أو يرى أن الصدقة على الأجنبي أفضل، انتهى.

وقال ابن رشيد: الظاهر: أنه لم يرد بقوله: (والله ما إياك أردت) أي أخرجتك من نيتى، وإنما أطلقت لمن تجزئ عني الصدقة عليه، ولم تخطر أنت بيالي، فأمضى النبي ﷺ الإطلاق؛ لأنه فوض للوكيل بلفظ مطلق، فنفذ فعله.

وفيه: العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن احتمل أن المطلق لو خطر بياله فرد من الأفراد لقيد اللفظ به، والله أعلم، انتهى.

(فخاصمته إلى رسول الله ﷺ) وهو تفسير لقوله أولاً: (خاصمت

إليه)، (فقال: لك ما نويت يا يزيد)؛ أي: لأنك نويت أن تتصدق بها على محتاج إليها، وابنك محتاج إليها، فووقيت الموضع وإن لم يخطر ببالك أنه يأخذها، (ولك ما أخذت يا معن.).؛ أي: لأنك أخذتها محتاجاً إليها.

واستدل به على جواز دفع الصدقة لكل فرع وأصل، ولو كان من تلزمه نفقته.

قال الحافظ: ولا حجة فيه؛ لأنها واقعة حال، فاحتمل أن يكون من لا تلزم أباً نفقته لاستقلاله.

قال: وسيأتي الكلام على هذه المسألة مبسوطاً في: (باب الزكاة على الزوج).

وفيه: الافتخار بالموهاب الربانية والتحدث بنعم الله تعالى. وجواز التوكيل في الصدقة، ولا سيما صدقة التطوع؛ لأن فيه نوع إسرار.

وفيه: أن للمتصدق أجر ما نواه؛ سواء صادف المستحق أو لا. وأن الأب لا رجوع له في الصدقة على ولده، بخلاف الهبة، والله أعلم، انتهى.

* * *

١٦ - بَابٌ

الصَّدَقَةُ بِالْيَمِينِ

(باب الصدقة) بإضافة (باب) إلى تاليه؛ أي: مشروعيتها، (باليمين) قال الحافظ: أو بَابٌ بالتنوين، والتقدير؛ أي: فاضلة أو يرحب فيها، انتهى.

١٤٢٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظْلِمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعْلَقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلٌ أَنْ تَحَابَاهَا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَ عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُفْقِي يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًّا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ».

وبالسند قال:

(حدثنا مُسَدَّد) هو ابن مُسْرَهَد، (حدثنا يحيى) هو القطان، (عن عبيد الله) - بالتصغير - العمري، (قال: حدثني خبيب بن عبد الرحمن) - بخاء مضمومة، مصغراً - (عن حفص بن عاصم)؛ أي:

ابن عمر بن الخطاب، (عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: سبعة)؛ أي: من الأشخاص، (يظلمهم الله في ظله)؛ أي: ظل عرشه، (يوم لا ظل إلا ظله)؛ أي: يوم القيمة.

(إمام عدل) بسكون الدال؛ أي: عادل، وهو كذلك في رواية، (وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا عليه)؛ أي: على الحب في الله، (وتفرقوا عليه).

(ورجل دعته)؛ أي: طلبته (امرأة ذات منصب) - بكسر الصاد - (وجمال)؛ أي: إلى نفسها للزنا، (فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقه، فأخفاها حتى لا تعلم شمالي ما تنفق يمينه) وهذا موضع الترجمة.

(ورجل ذكر الله خالياً ففاضت)؛ أي: سالت (عيناه).

وتقدم الكلام عليه مستوفى في: (باب من جلس في المسجد يتضرر الصلاة)، وتقدم هناك أن الحافظ السيوطي أوصل الخصال التي توجب هذا إلى سبعين خصلة، وأفردها بتأليف سماه: «بزوغ الهاشل في الخصال الموجبة للظلال»، وعدها القسطلاني هنا وأوصلها إلى نحو الثمانين.

* * *

١٤٢٤ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ أَخْبَرَنِي مَعْبُدُ

ابنُ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبَ الْخَزَاعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتَ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا مِنْكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا».

وبالسند قال:

(حدثنا علي بن الجعد) - بفتح الجيم وسكون العين - الهاشمي، مولاهم، قال: (أخبرنا شعبة) بن الحجاج، (قال: أخبرني معبد بن خالد) الجدلي، (قال: سمعت حارثة بن وهب) - بالحاء المهملة والباء المثلثة - (الخزاعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنه) يقول: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: تصدقوا، فسيأتي عليكم زمانٌ سبق قبل سبعة أبواب أن المراد به قرب الساعة وقت كثرة المال وفيضه، (يمشي الرجل) فيه (بصدقته) فلا يجد من يقبلها، (فيقول الرجل) - أي: الذي يقصد المتصدق أن يتصدق عليه -: (لو جئت بها بالأمس) كسرةُ السين كسرة إعراب؛ أي: وقت احتياجي إليها، (لقبلتها منك)، فأما اليوم فلا حاجة لي فيها)، وسبق الكلام عليه في الباب المشار إليه.

قال ابن رشيد: مطابقته للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذي قبله في كون كلّ منهما حاملاً لصدقته؛ لأنّه إذا كان حاملاً لها بنفسه كان أخفى لها، فكان في معنى: (لا تعلم شمالك ما تنفق يمينه).

ويحمل المطلق في هذا على المقيد في ذاك؛ أي: المناولة باليمنين.

قال: ويقوى أن ذلك مقصوده اتباعه بالترجمة التي بعدها حيث
قال: (من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه)، وكأنه قصد في هذا
مَنْ حملها بنفسه ، انتهى .

* * *

كـ ۱۷

مَنْ أَمْرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يَنَالْ بِنَفْسِهِ

وَقَالَ أَبُو مُوسَىٰ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «هُوَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ».

(باب: من أمر خادمه)؛ مملوکه أو غيره (بالصدقة)؛ أي: بأن يتصدق عنه (ولم ينال) صدقته للمحتاج (بنفسه)، قال الزین بن المُسیّر: فائدة قوله في الباب الذي قبله: (الصدقة باليمين) لا يلزم منه المنع من إعطائهما بيد الغير، وإن كانت المباشرة أولى، انتهى.

(وقال أبو موسى)؛ أي: الأشعري رضي الله عنه؛ (عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه هو)؛
أي: الخادم، (أحد المتصدقين) قال الحافظ: ضبط في جميع روایات
«الصحيحين» بفتح القاف؛ على الشنیة.

قال القرطبي: ويجوز الكسر على الجمع؛ أي: هو متصدق من المتصدقين، وهذا التعليق طرف من حديث وصله بعد ستة أبواب في الباب الآتي ذكره، بلفظ (الخازن)، والخازن: خادمٌ للملك في الخزن، وإن لم يكن خادمه حقيقة.

٤٢٥ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا».

وبالسند قال :

(حدثنا عثمان بن أبي شيبة)، قال: (حدثنا جرير^{رض}) هو ابن عبد الحميد، (عن منصور^{رض}) هو ابن المعتمر، (عن شقيق^{رض}) هو ابن سلمة، (عن مسروق^{رض}) هو ابن الأجدع، (عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي) وفي رواية: (رسول الله) ﷺ: (إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ بَيْتِهَا)؛ أي: من طعام زوجها الذي هو في بيتها، حال كونها (غير مفسدة^{رض}) له، (كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب) بسبب كسبه، (وللخازن) الذي يكون أمر^ر الطعام على يده (مثل ذلك، لا ينقص بعضهم أجر بعضٍ شيئاً)، قال في «المصابيح»: هو مثل: «فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهُ شَيْئًا» [آل عمران: ١٤٤]، فهو منصوب على أنه مفعول مطلق، انتهى.

وجوز الْكَرْمَانِي كون (أجر) منصوبًا بانتزاع الخافض؛ أي: من أجر بعض؛ أي: وعليه ف (شيئًا) مفعول به، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في: (باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعنت من بيت زوجها غير مفسدة)، وأتى به في: (باب قول الله تعالى: «أَنْفِقُوا مِنْ طَيْبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ») [البقرة: ٢٢٧] أوائل (كتاب البيوع) بهذا السند والمتن

للاستدلال به على جواز الكسب .

قال [ابن رشيد: نبه بالترجمة على أن هذا الحديث مفسر بها؛ لأن كلاً من الخازن والمرأة أمين، ليس له التصرف إلا بإذن المالك نصاً أو عرفاً، إجمالاً أو تفصلاً، انتهى .

* * *

١٨ - بَابٌ

لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَّ

وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ، أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ، أَوْ عَلَيْهِ دِينٌ، فَالَّذِينَ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْعِتْقَ وَالْهِبَةِ، وَهُوَ رَدٌّ عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُتَلِّفَ أَمْوَالَ النَّاسِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَخْذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتَلَفَهُ اللَّهُ»، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبَرِ فَيُؤْتَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ كَفَعْلٌ أَبِي بَكْرٍ ﷺ حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ، وَكَذَلِكَ آثَرَ الْأَنْصَارُ الْمُهَاجِرِينَ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضِيَّعَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِعِلَّةِ الصَّدَقَةِ.

وَقَالَ كَعْبٌ ﷺ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: فَإِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِيَ الَّذِي بِخَيْرٍ.

(باب) بالتنوين: (لا صدقة إلا عن ظهر غنى ومن تصدق) النفي للكمال لا للحقيقة، فالمعنى: لا صدقة كاملة، بدليل حديث أبي هريرة في الباب، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، قال الحافظ: وسأتأتي

تفسيره على الكلام عليه^(١).

قال: وقد أورده أحمد من طريق أبي صالح بلفظ: (إنما الصدقة ما كان عن ظهر غنى)، وهو أقرب إلى لفظ الترجمة. وأخرجه أيضاً من طريق أخرى بلفظ الترجمة، وقد ذكره المصنف تعليقاً في (الوصايا). (ومن تصدق) أو أعتق أو وهب، (وهو محتاج) هذه الجملة حالية كالجملتين المعقوفتين عليها، وهما قوله: (أو أهله محتاج) أفرده نظراً للفظ، (أو عليه دين)؛ أي: مستغرق، (فالدين أحق) هو جواب الشرط، لكن لبعض ما سبق، فجواب الباقي ممحض، والأصل: فهو وأهله والدين أحق.

(أن يقضى من الصدقة والعتق والهبة)، وذكر في الجواب ما لم يسبق له شرط، وهو العتق والهبة، وحذفه كالأول؛ لظهور المعنى المراد، (وهو)؛ أي: الشيء المتبرع به (رد عليه) غير مقبول؛ لأن قضاء الدين واجب كنفقة عياله، والصدقة تطوع.

قال الحافظ: كأنه أراد تفسير الحديث المذكور؛ أي: في الترجمة بأن شرط المتصدق أن لا يكون محتاجاً لنفسه أو لمن تلزمته نفقة، ويلتحق بالتصدق سائر التبرعات. قال: وأما قوله: (وهو رد عليه)، فمقتضاه أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع، لكن محل هذا عن الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس، وقد نقل فيه صاحب

(١) ما بين معقوفتين ليس في «و».

«المغني»؛ أي: مغني الحنابلة وغيره الإجماع، فيُحمل إطلاق المصنف عليه، انتهى.

(ليس له أن يتلف أموال الناس) في التبرعات، ثم استدل المصنف لذلك بهذه الأحاديث التي علقها، وهي خمسة اشتملت الترجمة عليها، فقال: (قال) وفي رواية: (وقال): (النبي ﷺ: من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله)، وهذا طرف من حديث لأبي هريرة موصولٌ عند المصنف في (الاستقراض)، ووجه الاستدلال منه: أن المتصدق المذكور داخل بأخذه الدين ولا يجد ما يقضيه تحت وعيد من أخذ أموال الناس ليتلفها. (إلا أن يكون معروفاً بالصبر) قال الحافظ: هو من كلام المصنف، وكأن ابن التين يوهم أنه بقية الحديث، فلا يغتر به.

وقال الكرماني: وهو استثناء من الترجمة أو من لفظ: (ومن تصدق وهو محتاج)؛ أي: فهو أحق إلا أن يكون، إلخ، فإنه حينئذ له أن يؤثر غيره ويتصدق به، وإن كان غير غني أو محتاجاً إليه، انتهى.

واستظهر الحافظ أنه مستثنى من المحتاج، قال: ويحتمل أن يكون عاماً، ويكون التقدير: إلا أن يكون كل من المحتاج أو من تلزمه النفقة أو صاحب الدين معروفاً بالصبر.

قال: ويقوى الأول التمثيلُ الذي مثل به من فعل أبي بكر والأنصار؛ أي: وهو قوله: (فيؤثر على نفسه) إلخ.

قال ابن بطال: أجمعوا على أن المديان لا يجوز له أن يتصدق

بماله ويترك قضاء الدين، فتعين حمل ذلك على المحتاج.

وقال الْكَرْمَانِيُّ : وقد يقال : تخلي أبي بكر عن ماله كان عن ظهر غنى أيضاً؛ لأنَّه كان غنياً بقوَّةِ توكله.

(فيؤثر بالنصب؛ أي : فيؤثر غيره (على نفسه) بما معه، (ولو كان به خصاَّصَةً)؛ أي : فقر وحاجة.

ثاني الأحاديث المعلقة ما أشار إليه بقوله : (كفعل أبي بكر رض حين تصدق بماله)؛ أي : كله.

قال الحافظ : هذا مشهور في السير، وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذى والحاكم من طريق زيد بن أسلم عن أبيه : (سمعت عمر يقول : أمرنا رسول الله صل أن نتصدق، فوافق ذلك مالاً عندي، فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً، فجئت بنصف مالى، وإذا أتى أبو بكر بكل ما عنده، فقال له النبي صل : (يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك؟) قال : أبقيت لهم الله ورسوله) الحديث.

قال الطبرى وغيره : قال الجمهور : من تصدق بماله كله في صحة بدنِه وعقله حيث لا دين عليه، وكان صبوراً على الإضاعة ولا عيال له، أو له عيال يصبرون أيضاً، فهو جائز؛ أي : مستحب، كما عبر به النَّوْيِيُّ ، فإنَّ فقد شيئاً من هذه الشروط كره.

وقال بعضهم : هو مردود، وروي عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي قسمته ماله، قال : ويمكن أن يحتج له بقصة المدبر الآتى ذكره، فإنه صل باعه وأرسل ثمنه إلى الذي دبره؛ لكونه كان محتاجاً.

وقال آخرون: يجوز من الثالث، ويرد عليه الثثان، وهو قول الأوزاعي ومكحول.

قال الطبرى: والصواب عندنا الأول من حيث الجواز، والمختار من حيث الاستحباب: أن يجعل ذلك من الثالث جمعاً بين قصة أبي بكر وحديث كعب؛ أي: الآتى، والله أعلم.

وقوله: فإن فقد شيئاً من هذه الشروط كره، المشهور من المذهب: أنه يحرم حيئذ التصدق، فتحمل الكراهة في كلام الطبرى والنّووي على كراهة التحريم. وهل يملكه الآخذ أو لا يملكه؟ فيه خلاف بين المتأخرین.

ثالثها قوله: (وكذلك آثر الأنصار المهاجرين) هو مشهور أيضاً في السير، وفيه أحاديث مرفوعة، منها: حديث أنس: قدم المهاجرون المدينة وليس بأيديهم شيء، فقاسمهم الأنصار؛ الذي آثر ضيوفه بعشائه وعشاء أهله، وسيأتي موصولاً في سورة الحشر.

رابعها قوله: (ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال)، هو طرف من حديث المغيرة، وتقدم بتمامه أواخر (صفة الصلاة): (فليس له أن يضيع أموال الناس بعلة الصدقة)، قال في «المصابيح»: استدل به البخاري على رد صدقة المديان؛ لأنه إذا نهى الإنسان عن إضاعة مال نفسه، فهي في حال غيره أولى بالنهي، وما يتخيّل أن الصدقة ليست إضاعة غير ظاهر؛ لأن الصدقة إذا عورضت بحق الدين لم يبق فيها ثواب، فبطل كونها صدقة، وبقيت إضاعة محضة، انتهى.

(وقال كعب) يعني: ابن مالك، وهو ثابت في رواية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، (قلت: يا رسول الله! إن من) تمام (توبتي أن أنخلع من مالي صدقةً إلى الله وإلى رسوله ﷺ، قال: (أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك)، قلت: فإني) وفي رواية: (ولاني) بدون فاء، (أمسك سهمي الذي بخير) وهذا طرف من حديث طويل في قصة توبته، وإنما منعه دون أبي بكر ؓ؛ لأنه ليس مثله في شدة الصبر وقوه التوكل.

* * *

١٤٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الرُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهَرٍ غَنِّيٌّ، وَأَبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ».

وبالسند قال:

(حدثنا عبادان) لقب عبدالله بن عثمان المروزي، قال: (أخبرنا عبدالله) هو ابن المبارك، (عن يونس) هو ابن يزيد الأيلي، (عن) ابن شهاب (الزهري) قال: أخبرني سعيد بن المسيب: أنه سمع أبا هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنه (قال: خير الصدقة ما كان عن) - وفي رواية: (على) - (ظهر غنى)؛ يعني: أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج إلى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمته نفقةه.

قال الخطابي: لفظ الظهر يرد في مثل هذا إشباعاً للكلام، لأن صدقته مستندة إلى ظهر قوي، والمعنى: أفضل الصدقة ما أخرجه الإنسان من ماله بعد أن يستبقي منه قدر الكفاية، ولذلك قال بعده: وابداً بمن تعول.

وقال البغوي: المراد غنى يستظهر به على النوائب التي تنويه، ونحوه قوله: ركب متن السلامة.

والتنكير في قوله: (غنى)، للتعظيم، هذا هو المعتمد في معنى الحديث. وقيل: المراد: خير الصدقة ما أغيت به من أعطيته عن المسألة.

وقال القرطبي: المختار: أن المراد بالغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية، كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه، وستر العورة، وال الحاجة إلى ما يدفع به عن نفسه الأذى، وحيثئذ تكون الصدقة بالفضل أفضل؛ لأجل ما يتحمل من مضض الفقر وشدة مشقته، واستدل لذلك بالأيات والأحاديث الواردة في فضل الإيثار، وب الحديث أبي ذر: (فضل الصدقة جهد من مقل).

قال: وما لا يفضل عن ذلك فلا يجوز الإيثار به، بل يحرم، وذلك أنه إذا آثر غيره به، والحالة هذه، أدى إلى إهلاك نفسه، أو الإضرار بها، أو كشف عورته، فمراعاة حقه أولى على كل حال.

قال: وبهذا يندفع التعارض بين الأدلة، انتهى.

وهذا أضيق مما قاله الخطابي في معنى الحديث، والله أعلم.

(وابداً بمن تعول) قال الزركشي: (ابداً) بالهمز وتركه؛ أي: تلزمك نفقةه، انتهى.

يقال: عال الرجل أهله إذا قاتهم؛ أي: قام بما يحتاجون إليه من القوت والكسوة وغيرهما.

وفي الحديث: تقديم نفقة نفسه وعياله؛ لأنها منحصرة فيه، بخلاف نفقة غيرهم، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في: (النفقات) إن شاء الله تعالى.

* * *

١٤٢٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ صَفَّهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهُ اللَّهُ».

وبالسند قال:

(حدثنا موسى بن إسماعيل) التبؤذكي، قال: (حدثنا وهب)
- تصغير وهب - بن خالد، قال: (حدثنا هشام، عن أبيه) عروة بن الزبير، (عن حكيم بن حزام) بكسر المهملة، وبالزاي المعجمة.
وحكيم - بفتح أوله وكسر ثانية - ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي، الأستدي، ابن أخي خديجة أم المؤمنين

رضي الله عنها، وابن عم الزبير بن العوام بن خويلد، وكنيته: أبو خالد.

أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة، وكان شهد بدرأً مع المشركين، وكان إذا اجتهد في يمينه قال: والذى نجاني أن أكون قتيلاً يوم بدر.

ولد قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة على الأشهر، وعاش ستين سنة في الجاهلية وستين سنة في الإسلام، ولا يشاركه في هذا أحد إلا حسان بن ثابت.

قالوا: ولد حكيم في جوف الكعبة، ولا يعرف أحد ولد فيها غيره، وأما ما روي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولد فيها فضعيف عند العلماء.

وكان حكيم كريماً جواداً، وأحد علماء قريش بالنسبة، وكان من أشراف قريش ووجوهاً في الجاهلية والإسلام، وأعطاه النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه يوم حنين مئة بعير ولم يصنع من المعروف شيئاً في الجاهلية إلا صنع مثله في الإسلام، وكانت دار الندوة له، فباعها لمعاوية بمئة ألف درهم، فقيل له: بعت مكرمة قريش؟ قال: ذهبت المكارم إلا التقوى، وتصدق بثمنها. قالوا: وحج في الإسلام ومعه مئة بدنية وجللها بالحِجْرة وأهداها، ووقف بمئة وصيف معهم أطواق الفضة منقوش عليها: عتقاء الله عن حكيم بن حزام، وأهدى ألف شاة، وأوصى إلى عبد الله بن الزبير.

ومات سنة أربع، وقيل: ثمان وخمسين. وقال البخاري وغيره: مات سنة ستين، وقيل: لعشر سنوات من إمارة معاوية.

(عن النبي ﷺ قال: اليد العليا خيرٌ من اليد السفلة) يأتي الكلام عليه قريباً في حديث ابن عمر، (وابداً بمن تعول) يأتي إن شاء الله في (النفقات) ترتيبهم، (وخير الصدقة عن ظهر غنى) هو شاهد الترجمة، (ومن يستعفف) بفائين، وفي بعض الأصول بفاء واحدة، والاستعفاف طلب العفة، وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس، (يغفر الله) - بضم الغاء وفتحها - مجزومُ جواب الشرط، والضمة إنما هي إتباع لضمة الهاء، والفتحة للتخلص من الساكنين، وهي أخف، (ومن يستغنى يغفر له) ويأتي الكلام على هاتين الجملتين في: (باب الاستعفاف عن المسألة).

* * *

١٤٢٨ - وَعَنْ وُهَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهَذَا.

(وعن وهب) هو معطوف على إسناد حكيم؛ أي: حديث موسى بن إسماعيل عن وهب، (قال: أخبرنا هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: بهذا)؛ أي: بحديث حكيم. قال الحافظ: والظاهر أن وهبأ حمله عن موسى بن إسماعيل عنه بالطريقين معاً، فكان هشاماً حدث به وهبأ تارة عن أبيه عن حكيم،

وتارة عن أبيه عن أبي هريرة، أو حديثه به عنهم مجموعاً، ففرقه وهب أو الراوي عنه.

قال: وقد وصل الإسماعيلي حديث أبي هريرة من طريق وهب، وسقط قوله: (عن النبي ﷺ) في رواية.

* * *

١٤٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ (ح.).

(حدثنا أبو النعman) محمد بن الفضل السدوسي، قال: (قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب) السختياني، (عن نافع) مولى ابن عمر، (عن ابن عمر) بن الخطاب (ﷺ)، (قال: سمعت النبي ﷺ (ح)) للتحويل. قال:

* * *

١٤٢٩ / م - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالْتَّعْفُفَ وَالْمَسَأَلَةَ: «الْيَدُ الْعُلِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلِيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَالْسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ».

(وحدثنا عبدالله بن مسلم) القعبي، (عن مالك) الإمام، (عن نافع، عن عبدالله بن عمر ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال، وهو على

المنبر) جملة حالية، (وذكر الصدقة) جملة فعلية حالية أيضاً، (والتعفف والمسألة) كذا بالواو قبل (المسألة).

ولمسلم عن قتيبة عن مالك: (والتعفف عن المسألة). ولأبي داود: (والتعفف منها)؛ أي: مِنْ أَخْذِ الصدقة، والمعنى أنه كان يحضر الغني على الصدقة، والفقير على التعفف عن المسألة، أو يحضره على التعفف ويذم المسألة، قاله في «الفتح».

(اليد العليا خيرٌ من اليد السفلی، فاليد العليا هي المنفقة) اسم الفاعل من أنفق.

قال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك؛ أي: أنها المنفقة. وقال أبو داود: قال الأكثر عن حماد بن زيد: (المنفقة). وقال واحد عنه: (المتعففة)، كذا قال عبد الوارث عن أیوب، انتهى. قال الحافظ ما حاصله: فأما الذي قال عن حماد (المتعففة) بالعين وفاءين، فهو مُسَدَّد، وأما رواية عبد الوارث فلم أقف عليها موصولة.

قال: وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ: (واليد العليا يد المعطي)، وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ (المتعففة) فقد صحف.

قال: وعدم سوق البخاري متن طريق حماد عن أیوب، وعطف طريق مالك عليه، ربما يوهم أنهما سواء، وليس كذلك؛ لما ذكرناه، انتهى.

(واليد السفلی هي السائلة)، قال القرطبي: هذا التفسیر في حديث ابن عمر نص يرفع الخلاف، ويدفع تعسف منْ تعسف في تأویله؛ أي: بما سیأتي من الأقوال.

قال الحافظ: لكن ادعى أبو العباس الدانی في «أطراف الموطأ»، أن التفسیر المذکور مدرج في الحديث، ولم يذكر مستنداً لذلك. قال: ثم وجدت في «كتاب العسکري» في الصحابة بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان: (إنی سمعت النبي ﷺ يقول: (اليد العليا خیر من اليد السفلی)، ولا أحسب اليد السفلی إلا السائلة، ولا العليا إلا المعطیة)، فهذا يشعر بأن التفسیر من کلام ابن عمر، ویؤیده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن دینار، عن ابن عمر قال: (كنا نتحدث أن العليا هي المنفقة)، انتهى.

ثم قال: قال ابن عبد البر: رواية مالک أولى وأشبه بالأصول. ویؤیده حديث طارق المحاربی عند النسائي قال: (قدمنا المدينة فإذا النبي ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول: (يد المعطی العليا)، انتهى.

ولابن أبي شيبة والبزار من طريق ثعلبة بن زهدم مثله. وللطبرانی بإسناد صحيح عن حکیم بن حزام مرفوعاً: (يد الله فوق يد المعطی، ويد المعطی فوق يد المعطی، ويد المعطی أسفل الأيدي). وللطبرانی من حديث عدی الجذامي مرفوعاً مثله.

ولابن داود وابن خزيمة من حديث أبي الأحوص، عوف بن

مالك عن أبيه مرفوعاً: (الأيدي ثلاثة: فيد الله العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى).

ولأحمد والبزار من حديث عطية السعدي: (اليد المعطية هي العليا، والسائلة هي السفلى).

قال: فهذه الأحاديث متضاغفة على أن اليد العليا هي المتفقة المعطية، وأن السفلى هي السائلة، وهذا هو المعتمد، وهو قول الجمهور.

وقيل: اليد السفلى الآخذة سواء كان بسؤال أم بغير سؤال، وهذا أباه قوم واستندوا إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه.

قال ابن العربي: التحقيق: أن السفلى يد السائل، وأما يد الآخذ فلا؛ لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتا هما عليا، وكلتا هما يمين، انتهى.

قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأن البحث إنما هو في أيدي الأدميين، وأما يد الله تعالى فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء، وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الآخذ، ويده العليا على كل حال. قال: ويد الأدمي أربعة:

يد المعطي: وقد تضاغفت الأخبار بأنها عليا.

ثانيها: يد السائل وقد تضاغفت بأنها سفلية سواء أخذت أم لا، وهذا موافق لكيفية الإعطاء والأخذ غالباً في العادة.

ثالثها: يد المتعفف عن الأخذ، ولو بعد أن تمد إليه يد المعطي
مثلاً، وهذه توصف بكونها علياً علواً معنوياً.

رابعها: يد الأخذ بغير سؤال، وهذه قد اختلف فيها، فذهب
جمع إلى أنها سفلية، وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس، وأما
المعنوي فلا يطرد، فقد تكون علياً في بعض الصور، وعليه يحمل
كلام من أطلق كونها علياً.

وعن الحسن البصري: اليد العليا المعطية، والسفلى المانعة.
ولم يوافق عليه. وأطلق آخرون من المتصوفة أن اليد الآخذة أفضل من
المعطية مطلقاً.

وقد حكى ابن قتيبة في: «غريب الحديث» ذلك عن قوم، ثم
قال: وما أرى هؤلاء إلا قوماً استطابوا السؤال فهم يحتجون للدّناءة،
ويلزم منه أن المولى من فوق هو العتيق والمولى من أسفل هو السيد
المعتق، انتهى.

وقد روى إسحاق في «مسنده» من طريق عمر بن عبد الله بن عروة
ابن الزبير: (أن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله، ما اليد العليا؟
قال: التي تعطي ولا تأخذ)، فقوله: (ولا تأخذ) صريح في أن الآخذة
ليست بعلياً، والله أعلم.

قال: وكل هذه التأويلات المتعسفة تضمحل عند الأحاديث
المتقدمة المصرحة بالمراد، فأولى ما فسر الحديث بالحديث.

ومحصل ما في الآثار المقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة، ثم

المتعففة عن الأخذ، ثم الأخذة بغير سؤال. وأسفل الأيدي السائلة، والمانعة، والله أعلم، انتهى.

وفي الحديث: الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة.

وتفضيل الغنى - مع القيام بحقوقه - على الفقر؛ لأن العطاء إنما يكون مع الغنى، وتقدم الخلاف في ذلك في حديث: (ذهب أهل الدثور) في أواخر (صفة الصلاة).

وفيه: كراهة السؤال والتنفير عنه، ومحله إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه.

وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعاً: (ما المعطي من سعة بأفضل من الأخذ إذا كان محتاجاً). وسيأتي حديث حكيم مطولاً في (باب الاستعفاف عن المسألة)، وفيه بيان سببه إن شاء الله تعالى، قاله في «الفتح».

قال ابن رشيد: وإنما أورد حديث ابن عمر في الباب؛ أي: مع أن ظاهره ليس فيه مناسبة للترجمة؛ ليفسر به ما أجمل من حديث حكيم.

قال الحافظ: والذي يظهر أن حديث حكيم بن حزام لمّا اشتمل على شيئين: حديث (اليد العليا) وحديث (لا صدقة إلا عن ظهر غنى) ذُكر معه حديث [ابن عمر المشتمل على الشق الأول تكثيراً لطرقه.

ويحتمل أن يكون مناسبة حديث^(١) ابن عمر للترجمة من جهة

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «و».

أن إطلاق كون اليد العليا هي المنفقة، محله ما إذا كان الإنفاق لا يمنع منه بالشرع، كالmediان المحجور عليه، فعمومه مخصوص بقوله: (لا صدقة إلا عن ظهر غنى)، والله أعلم، انتهى.

* * *

١٩ - بَابٌ

الْمَنَانِ بِمَا أَعْطَى

لِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا﴾
الآية [البقرة: ٢٦٢].

(باب : المَنَان)؛ أي : ذمه (بما أَعْطَى) على من أَعْطَاه؛ (لِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا﴾). من الصدقات، ﴿مَنَا﴾ على من أَعْطَوهُ، بذكر إعطائه له و تعداد نعمه عليه، ﴿وَلَا أَذْي﴾ بالتطاول عليه بسبب ذلك، فيحيط به ما أسلف من الإحسان .

(الآية) و سقط قوله: (﴿مَنَا وَلَا أَذْي﴾) في رواية، و سقطت الترجمة من أصلها في رواية .

قال في «الفتح»: و كأنه أشار إلى ما رواه مسلم من رواية أبي ذر مرفوعاً: (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة: المَنَان الذي لا يعطي شيئاً إلا منه، الحديث)، ولما لم يكن على شرطه اقتصر على الإشارة إليه.

قال : و مناسبة الآية واضحة من جهة النفقة في سبيل الله، لما كان المَنَان بها مذموماً كان ذم المعطي في غيرها من باب الأولى .

قال القرطبي : المن غالباً يقع من البخل والمعجب ، فالبخيل تعظم في نفسه العطية ، وإن كانت حقيرة في نفسها ، والمعجب يحمله العجب على النظر لنفسه بعين العظمة وأنه منعم بما له على المعطى ، وإن كان أفضل منه في نفس الأمر ، ومحاجة ذلك كله الجهل ونسيان نعمة الله فيما أنعم به عليه ، ولو نظر مصيره لعلم أن المنة للأخذ لما يترتب له من الفوائد .

* * *

مَنْ أَحَبَ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا

(باب: من أحب تعجيل الصدقة)؛ أي: سواء أكانت فرضاً أم نفلاً، (من يومها).

١٤٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلِيْكَةَ، أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثَ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بْنَ النَّبِيِّ الْعَصْرَ، فَأَسْرَعَ ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ، فَلَمْ يَلْبِثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ، أَوْ قِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تِبْرَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُبَيْتَهُ فَقَسَّمْتُهُ».

(حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن مخلد، المعروف بالنيل، (عن عمر بن سعيد) - بضم عين عمر - القرشي النوفي، (عن ابن أبي مليكة) عبدالله: (أن عقبة بن الحارث) أبا سروعة قاتل خبيب بن عدي (رضي الله عنه)، (حدثه قال: صلى الله عاصم (العصير) وسقط لفظ (العصير) من رواية)، (فأسرع) في رواية صفة الصلاة: (فسلم ثم قام مسرعاً)، (ثم دخل البيت، فلم يلبث أن خرج، فقلت: أو قيل له)؛ أي: عن سبب سرعته، (فقال) عليه الصلاة والسلام: (كنت خلعت في البيت تبراً) هو ما كان من

الذهب أو الفضة غير مضروب، (من الصدقة، فكرهت أن أبيته بالتشديد؛ أي: أتركه حتى يدخل عليه الليل. يقال: بات الرجل في الليل، وبيته تركه حتى دخل الليل. (فقسمته)، وتقدمت فوائد الحديث في (باب صلی بالناس، فذكر حاجة فتخططهم) أواخر (صفة الصلاة).

قال ابن بطال: فيه أن الخير ينبغي أن يبادر به، فإن الآفات تعرض، والموانع تمنع، والموت لا يؤمن، والتسويف غير محمود. زاد غيره: وهو أخلص للذمة، وأنهى للحاجة، وأبعد من المطل المذموم، وأرضى للرب وأمحى للذنب.

وقال الزين بن المُنَيَّر: ترجم المصنف بالاستحباب، وكان يمكن أن يقول: كراهة تبییت الصدقة؛ لأن الكراهة صريحة في الخبر، واستحباب التعجیل مستنبط من قرائن سياق الخبر، حيث أسرع في الدخول والقسمة، جریأاً على عادته في إیثار الأخفی على الأجلی.

* * *

٢١ - باب

التَّحْرِيْضُ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا

(باب: التحرير على الصدقة، والشفاعة فيها) قال الزين بن المنيّر: يجتمع التحرير على الصدقة، والشفاعة في أن كلاًّ منها إيصال الراحة للمحتاج، ويفترقان في أن التحرير معناه الترغيب بذكر ما في الصدقة من الأجر، والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضي للإجابة، انتهى.

قال الحافظ: ويفترقان بأن الشفاعة لا تكون إلا في خير، بخلاف التحرير، وبأنها قد تكون بغير تحرير، انتهى.

١٤٣١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَدِيٌّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ، ثُمَّ مَالَ عَلَى النِّسَاءِ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمْرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقُنَّ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُلْبَ وَالخُرْصَ.

(حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم الفراهيدي، قال: (حدثنا شعبة) ابن الحجاج، قال: (حدثنا عدي) هو ابن ثابت، (عن سعيد بن

جَبِيرٌ، عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ هُوَ عِيدُ الْفَطْرِ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي رِوَايَةٍ: (بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلُ الْعِيدِ وَبَعْدُهَا)، (فَصَلَى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يَصُلْ قَبْلَ وَلَا بَعْدَ) بِبَنَاءِ الظَّرْفَيْنِ عَلَى الْضَّمِّ؛ لَقَطْعَهُمَا عَنِ الْإِضَافَةِ، (ثُمَّ مَالَ عَلَى النِّسَاءِ وَمَعَهُ بَلَلٌ، فَوَعَظَهُنَّ) وَذَكَرَهُنَّ أَمْرَوْنَ الْآخِرَةِ، (وَأَمْرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقُنَّ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَلْقَى الْقُلْبَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَسَكُونِ الْلَّامِ، آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ، هُوَ السَّوَارُ، وَقِيلَ: هُوَ مُخْصُوصٌ بِمَا كَانَ مِنْ عَظَمٍ، (وَالْحُرْصُ) بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ وَسَكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا مُهَمَّلَةٌ هِيَ الْحَلْقَةُ.

* * *

١٤٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ، أَوْ طَلَبَتِ إِلَيْهِ حَاجَةً قَالَ: «اشْفَعُوكُمْ تُؤْجِرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا شَاءَ».

(حدثنا موسى بن إسماعيل) التَّبَوَّذِيُّ، قال: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، قال: (حدثنا أبو برد) بضم المودة، واسمها: بريد بالموحدة والراء مصغراً، قال: (ابن عبد الله بن أبي برد)، (حدثنا) جدي (أبو برد) بن أبي موسى، عن أبيه) أبي موسى الأشعري (الشَّعَبِيُّ)، (قال: كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل، أو طلبت إليه حاجةً) ببناء (طلبت)

للمفعول، (قال: اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ﷺ ما شاء) قال ابن بطال: المعنى: اشفعوا يحصل لكم الأجر مطلقاً، سواء قضيت الحاجة أو لا.

وقال في «المصابيح»: هذا من تمام مكارم الأخلاق حيث أمرهم أن يشفعوا عنده ويصلوا جناح السائل وطالب الحاجة، وهذا تخلق بأخلاق الله فإن الله سبحانه يقول لنبيه: «اشفع تشفع»، فبهذا الحسب عامل النبي ﷺ أصحابه.

قال ابن المُير: وبهذا وأمثاله أهله الله لأن يكون صاحب المقام والشفاعة الكبرى، وإذا أمر بالشفاعة عنده مع استغنائه عنها بشافع من نفسه وباعث من جوده، كانت الشفاعة الحسنة عند غيره من يحتاج إلى تحريك داعيه إلى الخير متأكدة بطريق الأولى.

وهذا الحديث يأتي في (باب الشفاعة) من (كتاب الأدب)، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

* * *

١٤٣٣ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُوكِي فَيُوكِي عَلَيْكِ».

وبالسند قال:

(حدثنا صدقة بن الفضل) - بسكون المعجمة - أبو الفضل

المرزوقي، قال : (أَخْبَرْنَا عَبْدَةُ) - بسكون المودحة - ابن سليمان، (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير، (عن) زوجته (فاطمة) بنت المنذر بن الزبير، (عن أسماء) بنت أبي بكر (رضي الله عنه وعنهما)، (قالت: قال لي النبي ﷺ: لا تُوكِي)، بضم الفوقيه وكسر الكاف، وأصل الإيکاء سد رأس الوعاء بالوكاء، وهو الرباط الذي يربط به؛ أي: لا تربطني على ما عندك وتمعنيه.

(فيوكى عليك) بفتح الكاف الأولى، مبنياً للمفعول، ولمسلم: (فيوكى الله عليك) وهو منصوب بإضمار (أن)؛ لأنّه وقع جواباً للنبي مقرّوناً بالفاء، والمعنى: لا تمنعني مالك عن الصدقة خشية نفاده، فتنقطع عنك مادة الرزق.

* * *

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدَةَ وَقَالَ: «لَا تُحْصِي فِيْحَصِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ».

وبالسند قال :

(حدثنا عثمان بن أبي شيبة، عن عبدة)؛ أي: بإسناده المذكور، (وقال: لا تحصي فيحصي الله عليك) بمنصب (فيحصي) مع كسر صاد جواب النهي كسابقه، وسقط لفظ الجلالة من بعض الأصول.

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون الحديث كان عند عبدة عن هشام

باللفظين، فحدث به تارة هكذا وتارة هكذا، وقد رواه النسائي من طريق أبي معاوية عن هشام باللفظين معاً، وسيأتي في (الهبة) عند المصنف من طريق ابن نمير عن هشام باللفظين، لكن بعين مهملة بدل الكاف، ولفظه: (أنفقي ولا تحصي فيحصي الله عليك، ولا توعي فيوعي عليك). وسيأتي معنى الإياع في الباب الذي بعد هذا.

والإحصاء: معرفة قدر الشيء وزناً أو عدداً، وهو من باب المقابلة، والمعنى أيضاً: النهي عن منع الصدقة خشية النفاد؛ فإن ذلك أعظم الأسباب لقطع مادة البركة؛ لأن الله يثيب على العطاء بغير حساب، ومن لا يحاسب عند الجزاء لا يحسب عليه عند العطاء.

وقيل: المراد بالإحصاء عد الشيء؛ لأن يُدَخَّر ولا يُنْفَق منه، وأحصاء الله: قطع البركة عنه، أو حبس مادة الرزق، أو المحاسبة عنه في الآخرة.

وسيأتي ذكر سبب هذا الحديث في (كتاب الهبة) مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى، قاله في «الفتح».

قال: وقال ابن رشيد: قد تخفي مناسبة حديث أسماء لهذه الترجمة، وليس بخافٍ على الفطن ما فيه من معنى التحرير والشفاعة معاً، فإنه يصلح أن يقال في كل منهما، قال: وهذه هي النكتة في ختم الباب به.

* * *

الصَّدَقَةُ فِيمَا اسْتَطَاعَ

(باب : الصَّدَقَةُ فِيمَا اسْتَطَاعَ)

١٤٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمٍ، عَنْ حَجَاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلِيْكَةَ، عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيرِ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنَتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تُؤْعِي فَيُوَعِي اللَّهُ عَلَيْكَ، ارْضُخِي مَا اسْتَطَعْتِ».

(حدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٌ) هو المعروف بالنَّيلِ، (عن ابن جرِيج) عبد الله بن عبد العزيز، (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) - المعروف بصاعقة - (عن حجاج بن محمِّد) المَصِيصِيُّ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو مُحَمَّدُ الْأَعْوَرُ، ترمذِيُّ الأَصْلُ، ثُمَّ سُكِّنَ بِغَدَادٍ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَصِيصَةِ بِولَدِهِ وَعِيالِهِ، فَأَقَامَ بِهَا سَتِينَ، ثُمَّ قَدِمَ بِغَدَادٍ فِي حَاجَةٍ فَلَمْ يَزُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، وَثَقَهُ عَلَى بْنِ الْمَدِينِيِّ وَالنَّسَائِيِّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ: مَا كَانَ أَضَبْطَهُ وَأَصَحَّ حَدِيثَهُ وَأَشَدَّ تَعَاهِدَهُ لِلْحُرُوفِ! وَرَفَعَ أَمْرَهُ جَدًا. قَالَ: وَكَانَ صَحِيحَ الْأَخْذِ. قِيلَ لَهُ: أَيْمًا

أثبَتَ عَنْكَ حِجَاجَ الْأَعْوَرَ أَوْ الْأَسْوَدَ بْنَ عَامِرٍ؟ قَالَ: حِجَاجٌ.

وَسُئِلَ يَحِيَّى بْنُ مَعْيَنٍ: أَيْمَا أَحَبَ إِلَيْكَ حِجَاجَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَوْ أَبُو عَاصِمٍ؟ فَقَالَ: حِجَاجٌ. وَكَانَ أَثَبَتَ أَصْحَابَ ابْنِ جَرِيْجَ.

مَاتَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ سَتَّ وَمَئِيْنَ، وَكَانَ قَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ حِينَ رَجَعَ إِلَى بَغْدَادَ. رُوِيَ لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ قَالَ: أَخْبَرْنِي ابْنُ أَبِي مَلِيْكَةِ) وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ) بْنِ الْعَوَامِ، قَالَ الْعِجْلِيُّ: مَدْنِيُّ، تَابِعِيُّ، ثَقَةُ، وَكَذَا وَثَقَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ، وَكَانَ كَثِيرُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الزَّبِيرُ بْنُ بَكَارٍ: كَانَ عَظِيمُ الْقَدْرِ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، وَكَانَ عَلَى قَضَائِهِ بِمَكَّةَ، وَكَانَ النَّاسُ يَظْنُونَ أَنَّهُ إِذَا حَدَثَ بِعْدَ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ حَدَثَ أَنَّهُ يَعْهُدُ إِلَيْهِ بِالْأَمْرِ، وَكَانَ يَسْتَخْلِفُهُ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْحَجَّ، وَكَانَ أَصْدِقُ النَّاسِ لِهُجَّةَ، وَأَوْصَى إِلَيْهِ أَخْوَهُ ثَابِتَ بُوْلَدَهُ، اِنْتَهَى.

قَالَ فِي «الْتَّقْرِيبِ»: مِنَ الْثَّالِثَةِ. رُوِيَ لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(أَخْبَرَهُ): أَيْ: أَخْبَرَ عَبَادَ بْنَ أَبِي مَلِيْكَةَ، (عَنْ أَسْمَاءِ بَنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا جَاءَتِ النَّبِيِّ)، وَفِي رِوَايَةِ: (جَاءَتِ إِلَيْهِ النَّبِيِّ) (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، (فَقَالَ: لَا تَوْعِي فَيَوْعِي اللَّهُ عَلَيْكَ) وَهُوَ بِمَعْنَى: (لَا تُوْكِي فَيُوْكِي اللَّهُ عَلَيْكَ)، وَهُوَ بِهَذَا الْلَّفْظِ عِنْدَ الْكُشْمِيْهِنِيِّ. يَقُولُ: أَوْعَيْتَ الْمَتَاعَ فِي الْوَعَاءِ أُوْعِيَهُ، إِذَا جَعَلْتَهُ فِيهِ، وَوَعَيْتَ الشَّيْءَ: حَفَظْتَهُ، وَالْمَرَادُ لَازِمُ الْإِيْعَاءِ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ، وَلَيْسَ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ.

(ارضخى) همزه همزة وصل، وهو من الرضخ، بمعجمتين،
وهو العطاء اليسير.

يقال: رضخ يرضخ بفتح الصاد؛ أي: انفقي من غير إجحاف،
(ما استطعت) ما دمت قادرة مستطيبة.

* * *

الصَّدَقَةُ تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ

(باب الصدقة تکفر الخطیئة) بإضافة باب إلى تالیه مصححاً عليه في «اليونینیة»، وبنوینه ورفع (الصدقة) مصححاً عليها أيضاً فيها، واقتصر القسطلاني على تنوینه.

١٤٣٥ - حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ قَالَ: عُمَرُ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ عَنِ الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ، قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيءٌ، فَكَيْفَ قَالَ؟ قُلْتُ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْمَعْرُوفُ، قَالَ سُلَيْمَانُ: قَدْ كَانَ يَقُولُ: «الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهِيُّ عَنِ الْمُنْكَرِ»، قَالَ: لَيْسَ هَذِهِ أُرِيدُ، وَلَكِنِي أُرِيدُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، قَالَ: قُلْتُ: لَيْسَ عَلَيْكَ بِهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَأْسٌ، بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُّغلَقٌ، قَالَ: فَيُكْسِرُ الْبَابُ أَوْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يُكْسِرُ، قَالَ: فَإِنَّهُ إِذَا كُسِرَ لَمْ يُغْلِقْ أَبَدًا؟ قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ. فَهِبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ: مَنِ الْبَابُ؟ فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلْهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: عُمَرُ قَالَ: قُلْنَا: فَعَلِمَ

عُمْرٌ مَنْ تَعْنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ غَدِ لَيْلَةً، وَذَلِكَ أَنَّ حَدَّثَنِي حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِبِ.

وبالسند قال:

(حدثنا قتيبة) بن سعيد، (حدثنا جرير^{رض}) - بفتح الجيم - ابن عبد الحميد، (عن الأعمش) سليمان بن مهران، (عن أبي وائل^{رض}) شقيق بن سلمة، (عن حذيفة) بن اليمان (رضي عنه). (قال: قال عمر^{رض}: أياكم يحفظ حديث رسول الله^{صل} عن الفتنة؟) متعلق بحديث، (قال) حذيفة: (قلت: أنا أحفظه كما قال) عليه الصلاة والسلام، (قال) عمر: (إنك عليه)؛ أي: على التحديد بقوله عليه الصلاة والسلام (لجريء^{رض}) بجيم مفتوحة وبهمزة آخره ممدودة؛ أي: جسور مقدام.

قال ابن بطال: أي: إنك كثير السؤال عن الفتنة في أيامه^{صل}، فأنت اليوم جريء على ذكره، عالم به.

(فكيف قال) عليه الصلاة والسلام فيها؟ (قال) حذيفة: (قلت): هي (فتنة الرجل في أهله وولده) بسبب ما يحصل من إفراط محبته لهم، بحيث يشغله عن كثير من الخير، أو تفريطه بالقصصير في حقهم، (وخاره) بأن يحسده أو يخل بما يجب عليه.

(تکفرها)؛ أي: هذه تکفرها (الصلاه والصدقة والمعروف)، قال سليمان؛ أي: الأعمش: (قد كان يقول)؛ أي: أبو وائل في بعض الأحيان بدل قوله (والمعروف): (الصلاه والصدقة والأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر قال) عمر لحذيفة: (ليس هذه) الفتنة (أريد، ولكنني أريد) الفتنة (التي تمواج كموج البحر) كنایة عن شدة المنازعه وتفاقم الأمر، (قال) حذيفة:

(قلت: ليس عليك منها)؛ أي: من الفتنة، وفي رواية: (بها)، (يا أمير المؤمنين بأسّ، ينك وينها باب مغلق)، قال) عمر: (فيكسر الباب أو) وفي رواية: (أم) (يفتح؟ قال) حذيفة: (قلت: لا، بل يكسر)، معناه: يقتل، ولا يموت بدون قتل، (قال) عمر: (فإنه)؛ أي: الباب، (إذا كسر لم يغلق أبداً)؛ لأن الإغلاق إنما هو في الصحيح، وأمّا الكسر فهو هتك لا يجبر، (قال) حذيفة: (قلت: أجل)؛ أي: نعم، (قال) شقيق: (فهبنا)؛ أي: خفنا (أن نسأل)؛ أي: أن نسأل حذيفة، (من الباب؟)؛ أي: من المراد بالباب؟ (فقلنا لمسروق: سله، قال: فسألة، فقال) حذيفة: الباب (عمر رضي الله عنه). قال) شقيق لحذيفة (قلنا: فعلم)؛ أي: أفعلم، (عمر من تعني) أنت؟ (قال: نعم، كما أن دون غد ليلة)؛ أي: كما يعلم أن الليلة أقرب من الغد، ثم علل ذلك بقوله: (وذلك أني حدثته)؛ أي: عمر، (حديثاً ليس بالأغالط) معناه: حدثته حديثاً صدقأً محققاً من أحاديث الرسول، لا من اجتهاد ورأي.

وقد سبق شرح هذا الحديث في (باب الصلاة كفارة) من (مواقيت الصلاة) ويأتي بقية الكلام عليه في (علامات النبوة) و(الفتن) أعاذنا الله منها.

* * *

٢٤ - باب

مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

(باب : من تصدق)؛ أي : واعتق، أو فعل شيئاً من الصدقات، (في الشرك)؛ أي : في حاله، (ثم أسلم)؛ أي : يعتد له بثواب ذلك أو لا؟ قال الزين بن المنيّر : لم يُتّح الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه. قال الحافظ : وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في (كتاب الإيمان)؛ أي : في (باب حسن إسلام المرء) في الكلام على حديث : «إذا أسلم العبد فحسن إسلامه»، وأنه لا مانع من أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما صدر منه في الكفر تفضلاً وإحساناً، انتهى.

١٤٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَثُّ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاقَةٍ وَصِلَةٍ رَحْمٍ فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

وبالسند قال :

(حدثنا عبد الله بن محمدٍ) هو المسندي، قال: (حدثنا هشامٌ) هو ابن يوسف الصّنعاني، قال: (حدثنا معمرٌ) هو ابن راشد، (عن الزهري، عن عروة) بن الزبير، (عن حكيم بن حزام) بالحاء المهملة المكسورة وبالزاي المعجمة (تقطّعه)، (قال: قلت: يا رسول الله! أرأيت؟؛ أي: أخبرني عن حكم (أشياء، كنت أتحنث) بالمثلثة؛ أي: أتعبد وأقترب (بها)، والتحنث في الأصل: الإثم، فكأنه أراد: أُزيل عن الإثم بها.

وآخر جه المصنف في (الأدب) عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري: (أتحنث) بالمثلثة، ثم قال: ويقال أيضاً عن أبي اليمان: (أتحنث) يعني بالمثناء، معناه أيضاً التبرر. [وقد أورد حديث هشام في (العتق) بلفظ: (كنت أتحنث) بها، أي: أتبرر^(١) بها.

قال القاضي عياض: رواه جماعة من الرواة في «البخاري» بالمثناء، وبالمثلثة أصح روایة ومعنى، قاله في «الفتح».

(في الجاهلية)؛ أي: قبل الإسلام، (من صدقة، أو عتقة) بفتح المهملة، (وصلة رحم)، كذا في «اليونينية» (وصلة) بالواو، وقال في «الفتح»: قوله: (من صدقة أو عتقة أو صلة) كذا هنا بلفظ (أو)، وفي روایة شعيب المذكورة بالواو في الموضعين، وسقط لفظ (الصدقة) من روایة عبد الرزاق عن معمر، وفي روایة هشام المذكورة (أنه أعتقد في الجاهلية مائتي رقبة، وحمل على مائتي بعير)، وزاد في آخره

(١) ما بين معكوفتين ليس في «و».

(فوالله لا أدع شيئاً صنعته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله).

(فهل فيها من أجر؟ فقال النبي ﷺ: أسلمت على ما سلف) لك (من خير)؛ أي: أسلمت على قبول ما سلف لك من خير، وهذا هو المعتمد في معنى الحديث، كما قاله النووي وغيره، ولا مانع من أن يتفضل الله سبحانه عليه بسبب إسلامه، كما قاله الحافظ، خلافاً لمن أوله بتأويلات سبقت في (كتاب الإيمان) نظراً إلى أن الكافر لا يصح منه التقرب.

قال ابن الجوزي: قيل: إن النبي ﷺ ورَى عن جوابه، فإنه سُأله: هل لي فيها من أجر؟ فقال: (أسلمت على ما سلف من خير)، والعتق فعل خير، كأنه أراد أنك فعلت الخير والخير يمدح فاعله ويجازى عليه في الدنيا، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً: (أن الكافر يثاب في الدنيا بالرُّزق على ما يفعله من حسنة).

وقال في «المصابيح»: واعلم أنه لا يتخرج الاعتداد للكافر بما أسلف من خير على القول بأنهم مخاطبون بفروع الشريعة؛ لأنه لا يصح منه في حال كفره عبادة؛ لأن شرطها النية، وهي متعددة منه، وإنما يكتب له ذلك الخير بعد الإسلام تفضلاً من الله، مستأنفاً.

قال ابن المُنيّر: ولعله لَمَّا سر بما فعله في الجاهلية من الخير بعد الإسلام كتب الله له تلك الخيرات لسروره بها الآن، وهي عمل مستأنف.

* * *

٢٥ - باب

أَجْرُ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرَ مُفْسِدٍ

(باب : أجر الخادم) هو شامل للزوجة والمملوك وغيرها، (إذا تصدق بأمر صاحبه) حال كون الخادم (غير مفسد).

١٤٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ زَوْجَهَا غَيْرَ مُفْسِدٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا، وَلِزَوْجِهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ».

وبالسند قال :

(حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقفي، قال : (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد، (عن الأعمش) سليمان بن مهران، (عن أبي وائل) شقيق، (عن مسروق) هو ابن الأجدع، (عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ: إذا تصدقت المرأة من طعام زوجها) الذي جعلها متصرفة فيه حال كونها، (غير مفسدة)؛ أي : غير مجاوزة العادة، (كان لها أجرها) بما تصدق، (ولزوجها) أجره . (بما كسب وللخازن^(١) مثل

(١) في «و»: «وللخادم».

ذلك) قال الكرماني: هو متعلق بكل من الزوجة والخازن؛ أي: لكل منهما مثله، والحديث وإن لم يكن فيه أمر الزوج والسيد لهما حتى يطابق الترجمة، لكن الأمر يستفاد من العادة في الحجاز في إجازة ذلك للزوجة والخازن، والقيد بعدم الإفساد في الخازن يستفاد من القياس على الزوجة، والقيد بالإفساد: الإنفاق بما لا يحل، انتهى.

وتقديم الحديث في (باب من أمر خادمه بالصدقة)، وزاد فيه: (لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً) وسيأتي الكلام على اختلافهم في حكم المسألة في الباب الذي بعده.

* * *

١٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفَدُ - وَرَبِّمَا قَالَ: يُعْطِي - مَا أُمْرَ بِهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا، طَيِّبٌ بِهِ نَفْسُهُ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمْرَ لَهُ بِهِ، أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ».

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن العلاء) أبو كريب الهمданى، قال: (حدثنا أبوأسامة) حماد بن أسامة، (عن بريد بن عبد الله) - بالموحدة وفتح الراء، مصغراً - (عن أبي بردة) بن أبي موسى، (عن) أبيه، (أبي موسى) الأشعري، (عن النبي ﷺ قال: الخازن المسلم) أخرج الكافر؛ لأنَّه لا نية له، (الأمين) أخرج الخائن؛ لأنَّه مأذور غير مأجور، (الذي ينفذ)

بفاء مكسورة مخففة ومثلثة من باب الإنفاذ والتنفيذ؛ أي: يمضي، (وربما قال: يعطي)؛ أي: بدل (ينفذ) (ما أمر به) من الصدقة (كاماً موفراً، طيّباً به نفسه) بنصب (طبياً) على الحال، و(نفسه) فاعل (به)، وفي رواية: (طيب) بالرفع.

قال الْكَرْمَانِي: خبر مبتدأ محدوف؛ أي: وهو طيب النفس به أو (نفسه) مبتدأ و(طيب) خبر مقدم، انتهى. وفي أخرى: (طيبة به نفسه).

قال في «المصابيح»: برفع الجزئين على أنها جملة اسمية، والخبر فيها مقدم، وهي في محل نصب على الحال، انتهى.

ونقل الْكَرْمَانِي عن التيمي أنه روى: (طيبة به نفسه)؛ أي: بالنصب على أن يكون حالاً من الخازن، و(نفسه) مرفوع بقوله: (طيبة)، انتهى. (فيفدّعه إلى) إلى الشخص (الذى أمر له به) لا إلى غيره، (أحد المتصدقين)، بفتح القاف على التثنية، و(أحد): خبر قوله (الخازن)، ورتب الأجر أيضاً على إعطائه ما أمر به غير ناقص؛ لئلا يكون خائناً أيضاً، وعلى أن تكون نفسه بذلك طيبة؛ لئلا يُعدم النيّة في فقد الأجر، فهذه قيود لابد منها، قاله في «الفتح».

* * *

٢٦ - بَابٌ

أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ أَوْ أَطْعَمَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ

(باب: أجر المرأة إذا تصدقت، أو أطعمت) شيئاً (من بيت زوجها) حال كونها (غير مفسدة) قال في «الفتح»: لم يقيد بالأمر كما قيد الذي قبله فقيل: إنه فرق بين المرأة والخادم بأن المرأة لها أن تتصرف في بيت زوجها بما ليس فيه إفساد، للرضا بذلك في الغالب، بخلاف الخادم والخازن. ويدل على ذلك ما رواه المصنف في (البيوع) من حديث همام عن أبي هريرة بلفظ: (إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره)، ولكن سيأتي عن النّووي حمله على الأمر الصريح في ذلك القدر المعين، ويكون معها إذن عام سابق أو عادة، والله أعلم.

ويأتي الكلام على حديث أبي هريرة في (باب: «أَنْفَقُوا مِنْ طِبَّتِ مَا كَيْسَبُّتُمْ») [البقرة: ٢٦٧] أوائل (البيوع).

١٤٣٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، وَالْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

تَعْنِي إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا.

وبالسند قال :

(حدثنا آدم) بن أبي إِياس، (حدثنا شعبة) بن الحجاج، (حدثنا منصور) هو ابن المعتمر، (والأعمش) كلامهما، (عن أبي وائل) شقيق ابن سلمة، (عن مسروق)، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ يعني) بالتحتية؛ أي : الراوي، وبالفوقية؛ أي : عائشة، حديث : (إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها)؛ أي : إلى آخر الحديث الذي حول الإسناد إليه بقوله :

* * *

١٤٤٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَطْعَمْتِ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ لَهَا أَجْرُهَا، وَلَهُ مِثْلُهُ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ».

(حدثنا عمر بن حفص) بضم العين، قال : (حدثنا أبي) حفصُ بن غياث، (حدثنا الأعمش)، عن شقيق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال النبي ﷺ: إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها حال كونها (غير مفسدة)، (كان لها أجرها) وسقط لفظ (كان)

من روایة، (وله)؛ أي : للزوج، (مثله)؛ أي : مثل أجرها، (وللخازن مثل ذلك)؛ أي : بالشرط المذكور في حديث أبي موسى.

قال الحافظ : وظاهره يقتضي تساويهم في الأجر، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة، وإن كان أجر الكاسب أوفر، لكن التعبير في حديث أبي هريرة الذي ذكرته بقوله : (فلها نصف أجره) يشعر بالتساوي، وقد سبق قبل بستة أبواب من طريق جرير أيضاً، وزاد في آخره : (لا ينقص بعضهم أجر بعض)، والمراد عدم^(١) المساعدة والمزاحمة في الأجر، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً؛ أي : في المقدار، والله أعلم، انتهى.

(له)؛ أي : للزوج (بما اكتسب، ولها)؛ أي : للزوجة (بما أنفقت).

* * *

١٤٤١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ فَلَهَا أَجْرُهَا، وَلِلزَّوْجِ بِمَا اكتَسَبَ، وَلِلخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ».

وبالسند قال :

(١) «عدم» ليس في «و».

(حدثنا يحيى بن يحيى) بن بكر بن عبد الرحمن التيمي، الحنظلي، أبو زكريا النسابوري، مولىبني حنظلة، وقيل: من أنفسهم، وقيل: مولىبني منفر.

قال أحمد بن حنبل: كان ثقة وزيادة، وأثنى عليه خيراً، وقال أيضاً: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله.

وقال ابن راهويه: يحيى بن يحيى أثبت من عبد الرحمن بن مهدي، وقال في موضع: ما رأيت مثل يحيى بن يحيى، وما رأى يحيى مثل نفسه، وقال أيضاً مات يحيى بن يحيى يوم مات وهو إمام لأهل الدنيا.

وقال محمد بن أسلم الطوسي: رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: عمن أكتب؟ قال: عن يحيى بن يحيى.

وكان يقول: من قال القرآن مخلوق فهو كافر، وبيان منه أمرأته. ولد بنисابور سنة اثنين وأربعين ومئة، وبها أعقابه، وخطته المنسوبة إليه.

وقال ابن حبان: مات في آخر صفر سنة ست وعشرين ومئتين وله أربع وثمانون سنة، وأوصى بثياب بدنه لأحمد بن حنبل، فكان أحمد يحضر الجماعات في تلك الثياب.

قال: وكان من سادات أهل زمانه علماً وديناً وفضلاً ونسكاً وإنقاذاً، وحضر في جنازته مئة ألف رجل.

قال أبو علي النيسابوري : كنت في غم شديد فرأيت النبي ﷺ في المنام كأنه يقول لي : صر إلى قبر يحيى بن يحيى فاستغفر وسل حاجتك ، فأصبحت وفعلت ما أمرني عليه الصلاة والسلام به ، فقضيت حاجتي .

ومناقبه رحمة الله كثيرة ، وطول الحاكم ترجمته في تاريخه .
روى عنه البخاري ومسلم ، وأكثر مسلم عنه ، وروى له الترمذى والنسائى . قال : (أخبرنا جريرٌ) ؛ أى : ابن عبد الحميد ، (عن منصور ، عن شقيق ، عن مسروقٍ ، عن عائشة رضي الله عنها ، عن النبي ﷺ) قال : إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها حال كونها (غير مفسدةٍ ، فلها أجرها) ؛ أى : الصدقة ، (وللزوج بما اكتسب ، وللخازن مثل ذلك) الأجر .

وهذا الحديث أورده المصنف ، كما ترى ، من ثلاث طرق ، وكلها تدور على أبي وائل شقيق ، عن مسروق ، عن عائشة :
أولها : شعبة عن منصور والأعمش عنه ، ولم يسبق لفظه بتمامه .
ثانيها : حفص بن غياث عن الأعمش وحده .
ثالثها : جرير عن منصور وحده .

ولفظ الأعمش : (إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها) ، ولفظ منصور : (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها) ، ولفظ شعبة عن منصور والأعمش : (إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها) .

قال الحافظ: ولشعبة فيه إسناد آخر من روايته عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي وائل، عن عائشة ليس فيه مسروق، وقد أخرجه الترمذى بالإسنادين وقال: إن رواية منصور والأعمش بذكر مسروق فيه أصح.

قال وقال ابن العربي: اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها:

فمنهم من أجازه لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به النقصان.

ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج، ولو بطريق الإجمال، [وهو اختيار البخاري، ولذلك قيد الترجمة بالأمر به]^(١)، ويحتمل أن يكون ذلك محمولاً على العادة، وأما التقييد بغير الإفساد فمتفق عليه.

ومنهم من قال: المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه، وليس ذلك بأن يفتتوا على رب البيت بالإنفاق على الفقراء^(٢) بغير إذن.

ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال: المرأة لها حق في مال الزوج والنظر في بيتها، فجاز لها أن تصدق، بخلاف الخادم فليس له تصرف إلا بإذن فيه.

قال: وهو متعقبٌ بأن المرأة إذا استوفت حقها فتصدق منه فقد

(١) ما بين معاكوفتين ليس في «و».

(٢) في «و»، و«ن»: «الغرماء»، والمثبت من «فتح الباري» (٣٠٣ / ٣).

تخصصت به، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت،
والله أعلم.

قال القسطلاني : وليس في حديث الباب تصريح بجواز التصدق
بغير إذنه، نعم في حديث أبي هريرة عند مسلم : (وما أنفقت من كسبه
من غير أمره فإن نصف أجره له)، لكن قال النووي : معناه : من غير
أمره الصريح في ذلك القدر المعين، ويكون معها إذن عام سابق
متناول لهذا القدر وغيره إما بالصريح أو بالمفهوم .

وفي حديث أبي أمامة الباهلي عند الترمذى مرفوعاً وقال :
حسن ، (لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذنه ، قيل : ولا
الطعام؟ قال : ذاك أفضل أموالنا).

وفي حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي داود : (لما بايع رسول الله ﷺ النساء قامت امرأة [جليلة كأنها من نساء مصر فقالت : يا نبى الله ! إنا كلٌ على
آبائنا وأبنائنا] ^(١) قال أبو داود : وأرى فيه : وأزواجنا - فما يحل لنا من
أموالهم؟ فقال : (الرَّطْبُ تَأْكُلُهُ وَتَهْدِيهِ)، قال أبو داود : الرَّطْبُ؛ أي :
بفتح الراء ، الخبز والبقل ، والرَّطْبُ ، أي : بضم الراء .

قال : وتحصلَّ من هذا - أي : من مجموع الأحاديث - أنَّ الحكم
يختلف باختلاف عادةِ البلاد ، وحال الزوج من مسامحةٍ وغيرها ،

(١) في «و» : «قامت امرأة فقالت : يا رسول الله ، إنا كل على آبائنا» ، والمثبت
من «سنن أبي داود» (١٦٨٦).

وباختلاف حال المُنْفِق منه أن يكون يسيراً يتسامح به، وبين أن يكون ذلك رَطْبَاً يخشى فساده إن تأخر، وبين غيره؛ أي: وبين علم رضاه وعدهمه، انتهى.

* * *

٢٧ - باب

قول الله تعالى :

﴿فَمَنْ أَنْعَطْنَا وَلَقَنَ ⑥ وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى ⑦ فَسَيِّرْهُ لِلْيُسْرَى ⑦ وَمَمَّا مَنْ
يَخْلُ وَأَسْتَغْفِنَ ⑧ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ⑨ فَسَيِّرْهُ لِلْعُسْرَى ⑨﴾ [الليل : ٥ - ١٠] :
«اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْفًا»

(باب قول الله تعالى : «فَمَنْ أَنْعَطْنَا وَلَقَنَ ⑥ وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى ⑦ فَسَيِّرْهُ لِلْيُسْرَى ⑦ وَمَمَّا مَنْ يَخْلُ وَأَسْتَغْفِنَ ⑧ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ⑨ فَسَيِّرْهُ لِلْعُسْرَى ⑨»). وفي
رواية : «وَمَمَّا مَنْ يَخْلُ وَأَسْتَغْفِنَ ⑨» الآية، وحذف قوله : «وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ⑨
فَسَيِّرْهُ لِلْعُسْرَى ⑨».

(اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْفًا) بإضافة منفق إلى مال، وفي رواية :
(منفِقاً مالاً خلفاً).

قال الحافظ : و(مالاً) مفعول (منفقاً) بدليل رواية الإضافة .

قال : ولو لاها لاحتمل أن يكون مفعول (أعط) ؛ أي : ويكون
قوله : (خلفاً) بدلاً، والأول أولى من جهة أخرى، وهي أن سياق
الحديث ؛ أي : حديث الباب للحضر على إنفاق المال، فیناسب أن
يكون مفعول منفق، وأما الخلف، فإباهمه أولى، ليتناول المال

والثواب وغیرهما، وكم من منفقي مات قبل أن يقع له الخلف المالي، فيكون الثواب المعدّ له في الآخرة، أو يُدفع عنه من السوء ما يقابل ذلك، انتهى.

وقال الكرماني: ووجه ربط قوله: (اللهم أعط...) إلخ بما قبله أنه معطوف على قول الله بحذف حرف العطف، وهو جائز، أو هو بيان للحسنى، فكانه أشار إلى أن قول الله مبين بالحديث تيسير الحسنى له إعطاء الخلف.

وقال الزين بن المنيّر: أدخل هذه الترجمة بين (أبواب الترغيب في الصدقة) لفهم أن المقصود بها الترغيب في الإنفاق في وجوه البر، وأن ذلك موعودٌ عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل، انتهى.

وقد أخرج الطبرى من طرق متعددة عن ابن عباس في هذه الآية قال: أُعطي ممّا عنده، واتّقى ربه، وصدق بالخلف من الله تعالى. ثم حكى - أي: الطبرى - أقوالاً أخرى، قال: وأشبهها بالصواب قول ابن عباس.

قال الحافظ: والذى يظهر لي أن البخاري أشار بذلك إلى سبب نزول الآية المذكورة، وهو بين فيما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق قتادة: (حدثني خالد العصرى، عن أبي الدرداء) مرفوعاً نحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب، وزاد في آخره: (فأنزل الله في ذلك

﴿فَمَمَّا مَنْ أَعْطَى وَنَفَقَ﴾ - إلى قوله - : ﴿الْمُسْرَى﴾ [الليل: ٥ - ١٠] ، وهو عند
أحمدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، لَكِنْ لَيْسَ^(١) فِيهِ آخِرَهُ .

* * *

١٤٤٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَخِي ، عَنْ سُلَيْمَانَ ،
عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُرَرِّدٍ ، عَنْ أَبِي الْعُبَّابِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ
النَّبِيَّ صلوات الله عليه قَالَ : «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكًا نَيْزِلَانِ فَيَقُولُ
أَحَدُهُمَا : اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا ، وَيَقُولُ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا
تَلَفًا» .

(حدثنا إسماعيل)، هو ابن أبي أُويس (قال: حدثني أخي) هو أبو بكر عبد الحميد بن أبي أُويس، (عن سليمان) هو ابن بلال، (عن معاوية بن أبي مُرَرَّد) بضم الميم وفتح الزاي وكسر الراء المشددة وآخره دال مهملة، واسمه عبد الرجمان بن يسار المدنى، مولى بنى هاشم.

قال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به.
وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال في «الترقيب»: من السادسة. روى له البخاري ومسلم
والنسائي.

(١) «ليس» ليس في «و» و«ن»، والمثبت من «فتح الباري» (٣٠٤ / ٣).

(عن أبي الحبّاب) بضم الحاء المهمّلة وبموحدتين بينهما ألف، مخففاً، وهو سعيد بن يسار، ضد اليمين، وهو عمٌ معاوّية المذكور.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: ما من يوم يصبح العباد فيه، إلا ملكان)، هو استثناء من محفوظ، تقديره: ينزل فيه أحد، وهو خبر (ما)؛ أي: ليس يوم موصوف بهذا الوصف ينزل أحد فيه إلا ملكان، فحذف المستثنى منه بقرينة دلالة وصف الملائكة عليه، قاله الكرّمانى.

(ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعطِ - بقطع الهمزة - (منفقاً) ماله في طاعتك (خلفاً) بفتح اللام؛ أي: عوضاً، يقال: أخلف الله عليك؛ أي: أبدلك بما ذهب منك، قال الله تعالى: «وَمَا آنفَقْتُ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُحْلِفُهُ» [سيا: ٣٩].

(ويقول) الملك (الآخر: اللهم أعطِ مُمْسِكاً تَلَفَّاً)، التعبير بالعطية في هذا للمشاكلة، إذ التلف ليس بعطية، ولفظ حديث أبي الدرداء المشار إليه: (ما من يوم طلعت فيه الشمس إلا وبجنبتها ملكان يناديان يسمعه خلق الله كلهم إلا الثقلين: يا أيها الناس، هلموا إلى ربكم، إن ما قلَّ وكفى خيراً مما كثُرَ وألهى، ولا غربت شمسه إلا وبجنبتها ملكان يناديان) فذكر مثل حديث أبي هريرة، ثم زاد فيه ما تقدّم. والجنبة بسكون النون النافية.

قال الحافظ: وأفاد حديث أبي هريرة أن الكلام المذكور مورّع بين الملائكة، فنسب إليهما في حديث أبي الدرداء نسبة المجموع إلى

المجموع، وتضمنت الآية الوعد بالتيسيير لمن ينفق في وجوه البر، والوعيد بالتعسیر لعكسه.

والتيسيير المذكور أعمّ من أن يكون لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة، وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال، والمراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها.

قال القرطبي : الإنفاق في الطاعات يُعمِّل الواجبات والمندوبات، لكن المُمسِك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء إلا أن يغلب عليه البخل المذموم، بحيث لا تطيب نفسه بإخراج الحق الذي عليه ولو أخرجه.

وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في قوله في حديث أبي موسى :
(طيبة بها نفسه)، والله أعلم.

* * *

٢٨ - بَابٌ

مَثَلُ الْمَتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ

(باب مثل المتصدق والبخيل)، قال الزين بن المُنْبَر : قام التمثيل في خبر الباب مقام الدليل على تفضيل المتصدق على البخيل، فاكتفى المصنف بذلك عن أن يضمّن الترجمة مقاصد الخبر على التفصيل .

١٤٤٣ - حَدَّثَنَا مُوسَىٌ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاؤُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه وآله وسلامه: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمَتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَيْتَانٍ مِنْ حَدِيدٍ».

وبالسند قال :

(حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التّبّوذكي، (حدثنا وَهَيْب) - تصغير وَهَب - ابن خالد قال : (حدثنا ابن طاوس) عبدالله، (عن أبيه) طاوس، (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمَتَصَدِّقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَيْتَانٍ) - بضم الجيم وتشديد الموحدة - (من حديد)، ولم يُسْقُ المصنف المتن من هذه الطرق، وقد أورده في (الجهاد) عن موسى بهذا الإسناد فساقه بتمامه .

* * *

١٤٤٣ - وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا
أَبُو الزَّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَمِعَ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا
جُبَيْنَانِ مِنْ حَدِيدٍ، مِنْ ثُدِّيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُفِقُ إِلَّا
سَبَغَثَ - أَوْ وَفَرَثَ - عَلَى جُلْدِهِ، حَتَّى تُخْفِي بَنَانَهُ وَتَعْفُوْ أَثْرَهُ، وَأَمَّا
الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئاً إِلَّا لِزَقَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا، فَهُوَ يُوَسِّعُهَا
وَلَا تَسْعُ». وَلَا تَسْعُ

تَابَعُهُ الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاؤِسٍ فِي الْجَبَّيْنِ.

١٤٤٤ - وَقَالَ حَنْظَلَةُ، عَنْ طَاؤِسٍ: «جُنَّتَانِ»

١٤٤٤ - وَقَالَ الْلَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ، عَنِ ابْنِ هُرْمُزٍ: سَمِعْتُ
أَبَا هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جُنَّتَانِ».

قال المؤلف بالسند:

(وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ)؛ أَيْ: ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (حَدَّثَنَا أَبُو الزَّنَادِ) - بَكْسُ الزَّايِ وَفَتْحُ النُّونِ - عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ ذَكْوَانَ: (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ) - هُوَ ابْنُ هُرْمُزِ الْأَعْرَجِ - (حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ»)، وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ عَنِ أَبِي الزَّنَادِ: «مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ».

قال عِيَاضُ: وَهُوَ وَهُمْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَذْفُ مَقَابِلَهُ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ.

قال الحافظ: قد رواه الحُمِيْدِي وأَحْمَدُ وابن أَبِي عَمْرٍ وَغَيْرُهُمْ في «مسانيدِهِمْ»، عن ابن عُيْنَةَ قَالُوا فِي رَوَايَتِهِمْ: «مِثْلُ الْمَنْفَقِ وَالْبَخِيلِ»، كَرِوَايَةُ شُعْبٍ، قَالَ: وَهُوَ الصَّوَابُ، وَوُقُوعُهُ فِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ: (ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ الْبَخِيلِ وَالْمَتَصْدِقِ كَمِثْلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جِبْرِيلٌ وَجِبْرِيلٌ أَخْرَجَهَا الْمَصْنُفُ فِي (اللِّبَاسِ).

(كَمِثْلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جِبْرِيلٌ وَجِبْرِيلٌ مِنْ حَدِيدٍ)، كَذَا هُوَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِضمِ الْجَيْمِ بَعْدَهَا مُوحَدَةٌ، وَمِنْ رَوَايَةِ فِي هَايَا بِالنُّونِ فَقَدْ صَحَّفَ، وَكَذَا رَوَايَةُ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَسْتَأْتِي رَوَايَتُهَا حَنْظَلَةُ بْنُ [أَبِي] سَفِيَّانَ الْجَمَحِيِّ وَالْأَعْرَجِ.

وَالْجُبَّةُ بِالْمُوحَدَةِ ثَوْبٌ مُخْصُوصٌ، وَلَا مَانِعٌ مِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى الدَّرَعِ الْحَدِيدِ.

(مِنْ ثَدِيهِمَا) بِضمِ الْمَثَلَةِ وَكَسْرِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ التَّحْتَيَةِ، جَمْعُ ثَدِيَّ، كَفَلْسٌ وَفَلُوسٌ.

(إِلَى تَرَاقِيهِمَا) جَمْعُ تَرْقُوَةَ، وَهِيَ الْعَظَمُ الَّذِي بَيْنَ ثَغْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ، وَوَزْنُهَا فَعْلُوَّةٌ.

(فَأَمَا الْمَنْفَقُ: فَلَا يَنْفَقُ) شَيْئًا (إِلَّا سَبَغَتْ)، بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمُوحَدَةِ وَالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ؛ أَيْ: امْتَدَتْ وَعَظَمَتْ.

(أَوْ وَفَرَتْ)، شَكُّ مِنْ الرَّاوِيِّ، وَهُوَ بِتَخْفِيفِ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا، مِنْ الْوَفُورِ، وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ: (انْبَسَطَتْ)، وَفِي رَوَايَةِ الْأَعْرَجِ: (اتَّسَعَتْ)، وَكُلُّهَا مِتَقَارِبَةُ الْمَعْنَىِ.

(على جلده) (حتى تُخْفِي) - من الإخفاء - (بنانه)؛ تستر أصابعه، وفي رواية الحُمَيْدِي: «حتى تُجِنَّ»، بكسر الجيم وتشديد النون، وهي بمعنى تخفي، و(بنانه) بفتح الموندة ونونين الأولى خفيفة: [الإصبع]، ورواه بعضهم (ثيابه) بمثلثة، حمع ثوب، وهو تصحيف، وقد وقع في رواية الحسن بن مسلم: «حتى تَغْشَى أَنَامْلَهُ».

(وتعفُوا أثْرَه)؛ أي: وتعطّي أثره حتى لا يبدو، و(تعفو) منصب بالعطف على تخفي، وكلاهما مسند إلى ضمير العجبة، و(عفا) يستعمل لازماً ومتعدياً، وتقول: عَفَتُ الديار إِذَا درست، وعفاهما الريح إِذَا طمسها، وهو في الحديث متعدّ، والمعنى أن الصدقة تستر الخطايا كما يغطي الثوب الذي يُجر على الأرض أثر صاحبه إِذَا مشى بمرور الذيل عليه.

(وأَمَا الْبَخِيلُ: فَلَا يَرِيدُ أَنْ يَنْفَقْ شَيْئاً إِلَّا لَرْزَقَتْ) - بكسر الزاي، في رواية مسلم: (انقبضت) - (كُلُّ حَلْقَة) - بسكون اللام - (مَكَانَهَا)، فهو يوسعها ولا تتسع)، وفي رواية: (فَلَا تَتْسَعُ) بالفاء بدل الواو؛ أي: ي يريد أن يوسعها بالبذل فتشحّ نفسه، ولا تُطَاوِعه فلَا تتسع، وفي ذلك وعد للمتصدق بالبركة وستر العورة والصيانة من البلاء، فإن جُبَّةَ الحديد لا تُعدُّ لستر خاصة، ولكن لستر والصون من الآفات، وهذا معنى ما ورد أن الصدقة تدفع البلاء، والله أعلم.

والبخيل على الصد من ذلك، فيكون معرضاً لهتك عورته، هدفاً لسهام البلاء، والعياذُ بالله، قاله في «المصابيح».

وقال الخطابي : وهذا مثَلٌ ضربه ﷺ للجود والبخل ، وشبههما بـ رجلين أراد كلُّا أن يلبس درعاً يَسْتَعِجِنُ بها من سلاح عدوه ، فصبَّها على رأسه ليَلْبِسَها ، والدرع أولُ ما تقع على الصدر والثديين إلى أن يخرج يديه في كميهَا ويرسل ذيلها ، فالجود : الذي استرسلت عليه حتى سترت جميع بدنِه وحصنته ، وهو معنى « حتى تعفو أثره » .

والبخل كـ رجلٍ غُلْتُ يداه إلى عنقه ، فحالتا بينهما وبين أن تمر سُفلاً على البدن ، فاجتمعت في عنقه ، فلزمت ترقوته ، وهو معنى (قلصت) ؛ أي : تضامَّت واجتمعت ، فكانت ثقلًا ووبالًا عليه من غير وقاية له وتحصين لبدنه .

وحاصِلُهُ : أن الجود إذا همَ بالصدقة اتسع لـ ذلك صدرُه ، وطاوَعْتْ يداه فامتدَّتا بالعطاء ، والبخل تـشُّعُ نفسه فيضيق ، وتنقبض يده عن الإنفاق ﴿وَمَنْ يُوقَ شَحَّ نَفْسِهِ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر : ٩] .

وقال المهلَّب : المراد أن الله يـسـترـ المـنـفـقـ فيـ الدـنـيـاـ وـالـآخـرـةـ ، بـخـلـافـ الـبـخـيلـ ، فـإـنـهـ يـفـضـحـهـ ، وـمـعـنـىـ تـعـفـوـ أـثـرـهـ : تـمـحـوـ خـطـايـاهـ ، وـهـوـ قـرـيبـ مـاـ قـالـهـ فـيـ (ـالـمـصـابـيـحـ)ـ .

وـتـعـقـبـهـ عـيـاضـ بـأـنـ الـخـبـرـ جـاءـ عـلـىـ التـمـثـيلـ ، لـاـ عـلـىـ الـإـخـبـارـ عـنـ كـائـنـ ، اـنـتـهـىـ .

وـأـقـولـ : وـهـوـ وـإـنـ جـاءـ عـلـىـ التـمـثـيلـ لـاـ مـانـعـ أـنـ تـكـوـنـ فـيـ إـشـارـةـ لـذـلـكـ ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

وقال النّووي : هو تمثيل لنّماء المال بالصدقة والإنفاق ، والبخل
بضد ذلك .

وقال ابن بطال : المنفق تُكْفَر صدقته ذنبه وتمحوها ، كما أن
الجُبَّة السابغة تستر وتقى ، والبخيل لا تُكْفَر آثامه ، كما أن الجُبَّة تبقى
من بدنـه ما لا تستره ، فيكون معرَّضاً للآفات .

وقال الطّيّبـي : قُيِّد المشبه به بالحديد إعلاماً بأن القبض والشدة
من جِبَلَة الإنسان ، وأوقع المتـصـدـقـ مـوقـعـ السـخـيـ لـكـونـهـ جـعـلـهـ فـيـ
مقـابـلـةـ الـبـخـيـلـ إـشـعـارـاـ بـأـنـ السـخـاءـ هـوـ مـاـ أـمـرـ بـهـ الشـارـعـ وـنـدـبـ إـلـيـهـ مـنـ
الـإـنـفـاقـ ، لـاـ مـاـ يـتـعـانـهـ الـمـبـدـرـوـنـ ، اـنـتـهـىـ .

قال الحافظ : وقع في رواية سفيان عند مسلم (قال أبو هريرة :
 فهو يوسعها ولا تسع) ، وهذا يوهم أن يكون مُذْرِجاً وليس كذلك ،
فقد وقع التصريح برفع هذه الجملة عند المصنف في (الجهاد) في
طريق طاوس عن أبي هريرة : (فسمع النبي ﷺ يقول : فيجتهد أن
يوسعها ولا تسع) ، وفي رواية مسلم : (فسمعت رسول الله ﷺ)
فذكره .

(تابعـهـ) - أـيـ : تـابـعـ اـبـنـ طـاوـسـ - (الـحـسـنـ بـنـ مـسـلـمـ) ؛ أـيـ : اـبـنـ
(يـنـاقـ) في رـوـاـيـتـهـ .

(عـنـ طـاوـسـ : فـيـ الـجـبـيـنـ) ؛ أـيـ : بـالـمـوـحـدـةـ ، وـهـذـهـ الـمـتـابـعـةـ
وـصـلـهـاـ الـمـصـنـفـ فـيـ (الـلـبـاسـ)ـ فـيـ (بـابـ جـيـبـ الـقـمـيـصـ)ـ .

(وقال حنظلة)، هو ابن أبي سفيان الجُمَحِي في روايته (عن طاوس: جُنَّان)؛ أي: بالنون بدل الموحدة، ورجحت لقوله: (من حديد)، والجُنَّة في الأصل: الحصن، سميت بها الدرع لأنها تَجُنُّ صاحبها؛ أي: تحصنه.

وتقديم أن الجُبَّة بالموحدة لا مانع من إطلاقها على الدرع، وهذا ذكره في (اللباس) أيضاً، تعليقاً بلفظ: (وقال حنظلة: سمعت طاوساً، سمعت أبا هريرة) وقد وصله الإماماعيلي من طريق إسحاق الأزرق عن حنظلة.

(وقال الليث) هو ابن سعد، (حدثني جعفر) هو ابن ربيعة، (عن ابن هُرْمُز)، هو عبد الرحمن الأعرج: (سمعت أبا هريرة رض، عن النبي صل: جُنَّان)؛ أي: بالنون أيضاً، قاله البرْمَاوي تَبَعَا لِلْكَرْمَانِي، وكذا هو في «اليونانية».

وقال في «الفتح»: وخالف في رواية الأعرج، والأكثر على أنها بالموحدة.

قال: ولم تقع في رواية الليث موصولةً إلى الآن، قال: وقد رأيته عنه بإسناد آخر أخرجه ابن حبان من طريق عيسى بن حمَّاد، عن الليث، عن ابن عَجْلان، عن أبي الزناد بسنده، انتهى.

وقال في «المقدمة» أيضاً: لم أجدها.

* * *

صَدَقَةُ الْكَسْبِ وَالْتِجَارَةِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَتَأْيِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَبِيعَتِ مَا كَسَبُتُهُ﴾
إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧] .

(باب صدقة الكسب والتجارة) لقوله تعالى : ﴿يَتَأْيِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
أَنْفَقُوا مِنْ طَبِيعَتِ مَا كَسَبُتُهُ وَمِمَّا أَخْرَجَنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ - إلى قوله -
﴿غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ وسقط قوله : ﴿وَمِمَّا أَخْرَجَنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ في
رواية، وفي أخرى : ﴿وَمِمَّا أَخْرَجَنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ الآية.

قال في «الفتح» : هكذا أورد هذه الترجمة مقتضياً على الآية
بغير حديث، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم، عن مجاهد
في هذه الآية ﴿يَتَأْيِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَبِيعَتِ مَا كَسَبُتُهُ﴾ قال :
(من التجارة الحلال) أخرجه الطبرى وابن أبي حاتم من طريق
آدم عنه .

وأخرجه الطبرى من طريق هشيم عن شعبة ولفظه : ﴿مِنْ طَبِيعَتِ
مَا كَسَبُتُهُ﴾ قال : من التجارة ، ﴿وَمِمَّا أَخْرَجَنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ قال :
من الشمار .

وأخرج عن عمر وعلي قال في قوله: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ
الْأَرْضِ﴾ قال: يعني من الحب والثمر كل شيء عليه زكاة، انتهى.

* * *

٣٠ - باب

عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ،
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ

(بابٌ) بالتنوين: (على كلّ مسلم صدقة، فمن لم يجد ما يصدق به (فليعمل بالمعروف)، قال الزين بن المنيّر: نصب هذه الترجمة علمًا على الخبر مقتضياً على بعضه إيجازاً.

١٤٤٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْمَلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ»، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ»، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ».

وبالسند قال:

(حدثنا مسلم بن إبراهيم) الفراهيدي قال: (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال: (حدثنا سعيد بن أبي بردة)، بضم المودة وسكون الراء، بن أبي موسى الأشعري، وهو عمُ بُرِيدَةَ بن عبد الله بن أبي بردة، وثقة أئمته.

وقال أَحْمَدُ: بَخِ, ثَبَّتُ فِي الْحَدِيثِ.

وَعَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: كَانَ الشَّعْبِيَّ يَجِيءُ إِلَى دَارِنَا فَيَقُولُ: أَيْنَ قَمَرُ الدَّارِ؟ يَعْنِي سَعِيدَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ.

قَالَ الصَّيْرَفِينِيُّ: ماتَ سَنَةُ ثَمَانِ وَسَتِينَ وَمِائَةً، قِيلَ: وَلَعِلَّهُ ثَمَانِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً. رُوِيَ لِهِ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ أَبِيهِ) أَبِي بُرْدَةَ، (عَنْ جَدِهِ)؛ أَيْ: جَدُ سَعِيدٍ، وَهُوَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ): عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدْقَةٌ؛ أَيْ: عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْبَابِ الْمُتَأْكِدِ، أَوْ عَلَى مَا هُوَ أَعْمَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْعِبَارَةُ صَالِحَةٌ لَهَا كَقُولَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَى الْمُسْلِمِ سَتُّ خَصَالٍ»، فَذَكَرَ مِنْهَا مَا هُوَ مُسْتَحْبٌ اتِّفَاقًا بِالْجَمَهُورِ عَلَى أَنَّهُ لَا حَقٌّ فِي الْمَالِ سَوْيَ الزَّكَاةِ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ النَّذْبِ وَمِكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.

وَزَادَ أَبُو هَرِيرَةَ فِي حَدِيثِهِ الْأَتِيِّ فِي (الصَّلَحِ) التَّقِيِّيدُ (بِكُلِّ يَوْمٍ). وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِيهِ ذَرْ مَرْفُوعًا: «يَصِبِّعُ عَلَى كُلِّ سُلَامٍ مِنْ أَحَدِكُمْ صَدْقَةً»، وَلِهِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «خَلَقَ اللَّهُ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سَتِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ مِفْصَلٍ».

(فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ) مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ؟ (قَالَ: يَعْمَلُ بِيَدِهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: يَعِينُ ذَاهِنَ الْحَاجَةِ الْمَلْهُوْفَ) بِالنَّصْبِ، صَفَةُ لَهُ (ذِي الْحَاجَةِ)؛ أَيْ: الْمُسْتَغِيثُ مُظْلُومًا كَانَ أَوْ عَاجِزًا.

قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: كَأَنَّهُمْ فَهَمُوا مِنْ لَفْظِ (الصَّدَقَةِ) الْعَطِيَّةِ، فَسَأَلُوا

عمن ليس عنده شيء، فيبَيِّن لهم أن المراد بالصدقة ما هو أعمُّ من ذلك، ولو بإغاثة الملهوف والأمر بالمعروف.

قال: وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة النطوع التي تحسب يوم القيمة من الفرض الذي أخلَّ به؟ فيه نظر.

قال: والذي يظهر أنها غيرها لِمَا تبين من حديث عائشة المذكور أنها شُرعت بسبب عتق المفاصل، حيث قال في آخر هذا الحديث: «فإنَّه يمسي يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار»، انتهى.

(قالوا: فإنَّ لم يجده؟)، أي: فإنَّ لم يقدر، (قال: فليعمل بالمعروف)، في روايته في (الأدب): (فليأمر بالخير أو بالمعروف)، وزاد أبو داود الطيالسي في «مسنده» عن شعبة: (وينهى عن المنكر). (وليمسِك عن الشر)، في روايته في (الأدب) أيضاً: «قالوا: فإنَّ لم يفعل؟ قال: فليمسك عن الشر» وكذا المسلم، وهو أوضح سياقاً. وظاهر سياق حديث الباب أنَّ الأمر بالمعروف والإمساك عن الشر رتبة واحدة، وليس كذلك، بل الإمساك هو الرتبة الأخيرة، قاله في «الفتح».

(إنها)، قال البرماوي تبعاً للكرماني: تأييث الضمير؛ إما باعتبار الخير، أو باعتبار الخصلة التي هي الإمساك، واقتصر في «الفتح» على الثاني، وفي رواية (الأدب): (إنَّه)؛ أي: الإمساك (له)؛ أي: للمسك، (صدقة).

قال الزين بن المُنَيَّر: إنما يحصل ذلك للمسك عن الشر إذا نوى به القُرْبة، بخلاف مَحْض الترک، والإمساك أعمُ من أن يكون عن غيره، فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه، أو عن نفسه بأن كان شره لا يتعدّها، فقد تصدق عليها بأنْ منعها من الإثم.

قال: وليس ما تضمنه الخبر من قوله: (إِنْ لَمْ يَجِدْ) ترتيباً، وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجزٍ عن خصلةٍ من الخصال المذكورة، فإنه يُمْكِنُه خصلةٌ أخرى، فمن أمكنه أن يعمل بيده فتصدق، وأن يغيث الملهوف، وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويمسك عن الشر = فليفعل الجميع.

قال: ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر، ولا سيما في حقِّ مَنْ لا يقدر عليها، وفيهم منه أن الصدقة في حقِّ القادر عليها أفضلُ الأعمال القاصرة.

ومحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لابد من الشفقة على خلق الله، وهي إما بالمال أو غيره، والمال إما حاصلٌ أو مكتسب، وغير المال إما فعل وهو الإغاثة، وإما ترك وهو الإمساك، انتهى.

قال في «المصابيح»: وفيه تبيه على أن الترک فعل، ولذا جعل الإمساكُ والكفُّ صدقةً، ولا خلاف أن الصدقة فعل، فقد صدق على الترک أنه فعل، خلافاً لمن زعم أن متعلق النهي عدم، وأن الترک نفي، قاله ابن المُنَيَّر.

ونقل في «المصابيح» أيضاً عنه أنه قال: يحتمل أن يكون المراد

بالحديث الحثّ على الصدقة، وأن لا تزال نصب عين المؤمن،
لا يعتقد أن وظيفتها تسقط عنه في حال.

ويحتمل أن يراد به تسلية الفقير الذي يظن أنه حرم ثواب الصدقة،
فيبيّن له أنه قادر عليها بالطرق المذكورة، انتهى.

واعلم أنه وقع في آخر حديث أبي ذر عند مسلم: (ويجزئ عن
ذلك كله ركعتا الضحى).

قال الحافظ: وهو يؤيد ما قدمناه من أن هذه الصدقة لا يمكنُ بها
ما يختلفُ من الفرض؛ لأن الزكاة لا يمكنُ فرضَ الصلاة ولا العكس،
فدل على افتراق الصدقتين؛ أي: الصدقة بالمال، وكون الإغاثة أو
الأمر بالمعروف صدقة.

وقد استشكل الحديث مع ما فيه من ذكر الأمر بالمعروف، وهو
من فروض الكفاية، فكيف تجزئ عنه صلاة الضحى وهي من
التطوعات؟

وأجيب بحمل الأمر هنا على ما إذا حصل بغيره فسقط، وكأن
في كلامه هو زيادةً في تأكيد ذلك، فلو تركه أجزاءً عنه صلاة
الضحى، قال: كذا قيل، وفيه نظر.

والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضحى تقوم مقام الثلاث مئة
وستين حسنة، التي يستحب للمرء أن يسعى في تحصيلها كل يوم،
ليعتقد مفاصله التي بعدها؛ لأن المراد أن صلاة الضحى تغنى عن
الأمر بالمعروف وما ذُكر معه، وإنما كان كذلك لأن الصلاة عملٌ

بجميع الجسد، فتتحرّك المفاصلُ كُلُّها فيها بالعبادة.

قال : ويحتمل أن يكون ذلك لكون الركعتين تشتملان على ثلات مئة وستين ، ما بين قول وفعل ، إذا جعلت كلَّ حرف من القراءة صدقة ، وكأن صلاة الضحى خُصّت بالذكر لكونها أولَ تطوعات النهار بعد الفرض وراتبته .

وقد أشار في حديث أبي ذر إلى أن صدقة السُّلَامِي نهارية لقوله :
(يصبح على كلِّ سُلَامِي من أحدكم) انتهى .

وفي الحديث مراجعةُ العالم في تفسير المجمل وتخصيص العام ، وفضل التكسب لما فيه من الإعانة ، وتقديم النفس ؛ أي : ذات الشخص وما يلزمها على الغير .

* * *

٣١ - بَابٌ

قَدْرُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَةِ وَالصَّدَقَةِ، وَمَنْ أَعْطَى شَاءَ

(بابٌ) بالتنوين في «اليونينية»، وفي بعض الأصول الصحيحة: (باب) مضاف إلى تاليه.

(قدر كم يعطي) المزكي، كذا قدره القسطلاني، ومقتضاه أنه بكسر الطاء، وكذا قول ابن المنيّر، وحذف مفعول (يعطي) اقتصاراً، يقتضي أنه بكسر الطاء، لكنها في «اليونينية» مفتوحة، وحديث الباب مناسب للمعنىين.

(من الزكاة، و) كم يعطي المتصدق من (الصدقة، و) حكم (من أعطى شاءً)، بناء (أعطى) للفاعل، وفي رواية بنائه للمفعول.

قال الزين بن المنيّر: عطف (الصدقة) على (الزكاة) من عطف العام على الخاص، إذ لو اقتصر على (الزكاة) لأفهم أن غيرها بخلافها، وحذف مفعول (يعطي) اقتصار لكونهم ثمانية أصناف.

وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب، وهو محكى عن أبي حنيفة.

وقال محمد بن الحسن: لا بأس به، انتهى.

ثم نقل الحافظ عن غير ابن المنيّر أن (الزكاة) تعمُّ الفرض والنفل

أيضاً، لكنها لا تُطلق غالباً إلا على المفروض، فهي أخص من الصدقة من هذا الوجه.

قال: وقد تكرر في الأحاديث لفظ (الصدقة) على المفروضة، ولكن الأغلب التفرقة، انتهى.

* * *

١٤٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنْ خَالِدٍ الْحَدَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بْنِتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: بُعِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاءَ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، فَقُلْتُ: لَا إِلَّا مَا أَرْسَلْتَ بِهِ نُسَيْبَةُ مِنْ تِلْكَ الشَّاءِ فَقَالَ: «هَاتِ فَقَدْ بَلَغْتُ مَحِلَّهَا».

وبالسند قال:

(حدثنا أحمد بن يونس) التميمي اليربوعي قال: (حدثنا أبو شهاب) واسمه عبد ربه بن نافع، الكناني الخنّاط، بمهملة ونون، المشهور بأبي شهاب الأصغر، نزيل المدائن.

قال علي بن المديني: عن يحيى بن سعيد: لم يكن بالحافظ، قال: ولم يرضَ يحيى أمره.

وقال أحمد: ما بحديثه بأس.

ووثقه ابن معين والعلجي وابن سعد والبزار وابن نمير وغيرهم.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

قال الحافظ : وقد احتجَ به الجماعة سوى الترمذى .

قال : والظاهر أنَّ تضعيفَ مَنْ ضَعَفَهُ إنما هو بالنسبة لغيره من أقرانه كأبي عوانة وأنظاره ، انتهى .

مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومئة بالموصل . روى الجماعة سوى الترمذى .

(عن خالد الحَذَّاء، عن حفصة بنت سيرين، عن أم عطية رضي الله عنها) أنها (قالت: بُعثَ) - بضم الموحدة وكسر العين، مبنياً للمفعول - (إلى نُسْبَةِ الْأَنْصَارِيَّةِ)، بضم النون وفتح الشين مصغراً، وفي رواية بفتح النون وكسر السين .

(بشاة)، ونسبةُ هذه هي أم عطية نفسها، كما يأتي في آخر الحديث في رواية ابن السَّكَنَ، وكأنَّ مقتضى الظاهر أن تقول: (بعث إلى) بضمير المتكلّم، لكنها أقامت الظاهر مُقَامَ المضمر، إمَّا تجريدأ أو التفاتاً، قاله الحافظ .

وقال ابن الملقن : ويوهم أنها غيرها .

قال الزَّرْكَشِيُّ : وفي رواية : (بعثت إلى نُسْبَةِ الْأَنْصَارِيَّةِ بشاة)؛ أي: وهذه في أصل «اليونينية»، وهي تقتضي أن نسبة غير أم عطية، وهي هي، وسيأتي على الصواب في (باب إذا تحولت الصدقة) انتهى .

ووقع على الصواب أيضاً عند مسلم ولفظه: (قالت: بعث إلى رسول الله ﷺ بشاة من الصدقة، فبعثت إلى عائشة منها بشيء) الحديث ،

وهو يدل على أن الباущ الرسول عليه الصلاة والسلام .

(فأرسلت) ؛ أي : نُسبيّة . وقال الكرماني : يجوز أن يكون بلفظ الغيبة والتكلم والمعنى عليهم صحيح ، لكن الرواية بالغيبة ، انتهى .
إلى عائشة رضي الله عنها منها) ؛ أي : من الشاة ، (فقال النبي ﷺ ، في رواية مسلم : (فلما جاء رسول الله ﷺ قال) : (عندكم شيء ؟) ، هو استفهام ، (فقالت) ، وفي رواية : (قلت) (لا) - أي : لا شيء عندنا - (إلا ما أرسلت به نسبيّة) أُم عطية (من تلك الشاة) ، وفي رواية : (من ذلك الشاة) ، ووجهها الكرماني بأن الشاة مثل الحمام ، تطلق على الذكر والأنثى ، فأراد التنبيه على أن الشاة كانت ذكرًا ، وقد قال الجوهري : الشاة من الغنم تذكر وتؤثر ، انتهى .

(فقال) عليه الصلاة والسلام : (هات) ، بكسر التاء وحذف الياء منه تخفيفاً ، وفي رواية : (هاتي) بإثباتها .

(فقد بلغت محلها) ، بكسر الحاء ؛ أي : وصلت إلى الموضع الذي تحل فيه بصيرورتها ملكاً للمتصدق بها عليهم ، فصح منها هديتها ، وإنما قال ذلك لأنه كان يحرّم عليه أكل الصدقة .

وس يأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في (باب إذا تحولت الصدقة) .

قال القسطلاني نقلًا عن صاحب « عمدة القاري » : ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن لها جزءين :

أحدهما : (مقدار كم يعطي) ، ويطابقه إرسال نسبيّة إلى عائشة

من تلك الشاة التي أرسلها النبي ﷺ من الصدقة .

والجزء الثاني : (ومن أعطى شاة) ، ومطابقته من جهة إرسال
النبي ﷺ إليها بشاة كاملة ، انتهى .

* * *

٣٢ - بَابٌ

زَكَاةُ الورق

(باب زَكَاةُ الورق)، أي: الفضة، يقال: وَرِق بفتح الواو وكسرها، ويكسر الراء وسكونها.

قال ابن المُنْيَر: لَمَّا كَانَتِ الْفَضْلَةُ هِيَ الْمَالُ الَّذِي يَكْثُرُ دُورَانُهُ فِي أَيْدِي النَّاسِ وَيَرْوَجُ بِكُلِّ مَكَانٍ، كَانَ حَرِيَّاً بِأَنْ يَقْدُمَ عَلَى ذِكْرِ تَفاصِيلِ الْأَمْوَالِ الْمُزَكَّيَّةِ.

١٤٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبْلِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقِيرٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةً أَوْ سُقِّ صَدَقَةٌ».

وبالسند قال:

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّينيسي قال: (أخبرنا مالك) الإمام، (عن عمرو بن يحيى)، بفتح العين وسكون الميم (المازني، عن أبيه) يحيى بن عمارة (قال: سمعت أبا سعيد الخدري) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ليس فيما دون خمس ذود)، بفتح المعجمة وسكون

الواو وأخره مهملة .

(صدقٌ من الإبل)، وسيأتي الكلام على هذه الجملة في بابٍ مفرد، (وليس فيما دون خمسٍ أواقي)، زاد في بعض طرقه: (من الورق)، (صدقٌ)، وهذا يطابق لفظ الترجمة، وكأن المصنف قصد أن يبين بالترجمة ما أُبَهِم في لفظ الحديث اعتماداً على هذه .

و(أواقي)، بالتنوين وبإثبات الياء التحتية مشدداً ومحففاً، وكلاهما جمع أُوقية، بضم الهمزة وتشديد الياء، وخُففت الياء في الجمع لثقله، فحذفت الياء الثانية فصار منقوصاً .

قال ابن السّكّيت: كلُّ ما كان من هذا النوع واحده مشدّد يجوز في جمعه التشديد والتفيف، كالسّرّية والخُتّية، وحكى اللّحياني: وَقِيَة بحذف الألف وفتح الواو وجمعها وَقَائِيَا، كضَّحِيَّة وضَحَائِيَا .

ومقدار الأوقية في الشرع أربعون درهماً بالاتفاق، والمزاد بالدرهم الحالصُ من الفضة مضروباً كان أو غير مضروب .

قال عياض: قال أبو عبيد: إنَّ الدرهم لم يكن معلومَ القدر، حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، ووزن الدرهم ستة دوانيق .

قال: وهذا يلزم منه أن يكون بِكَلِيلٍ أحال بِنَصَابِ الزَّكَاةِ على أمر مجهول، وهو مُشكِّل .

قال: والصواب أن معنى ما نُقلَ من ذلك أنه لم يكن شيء منها

من ضرب الإسلام، وكانت مختلفة الوزن بالنسبة إلى العدد، فعشرة مثلاً وزن عشرة، وعشرة وزن ثمانية، فاتفق رأيهم على أن ت نقش بالكتاب العربي ويصير وزنها وزناً واحداً.

وقال غيره: لم يتغير المثقال في جاهلية ولا إسلام، وأما الدرهم فأجمعوا على أنه ستة دوانيق، وأن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم.

وقال القرطبي: الدرهم ستة دوانيق، والدانق ثمانى حبات وخمساً حبة من الشعير المطلق؛ أي: فيكون الدرهم الإسلامي الذي هو ستة عشر قيراطاً خمسين شعيرة وخمس شعيرة، زد عليه ثلاثة أسابيعه، وهي إحدى وعشرون حبة، فيكون النصاب ألفاً وأربع مئة حبة وأربعين حبة، وإنما زيد على الدرهم ثلاثة أسابيعه من الحب؛ لأن المثقال درهمٌ وثلاثة أسابيعه.

وضبط بعضهم الدرهم والدينار بحب الخردل البري، فقال: المثقال ستة آلاف حبة منه، والدرهم أربعة آلاف ومئتا حبة.

وقال بعض المحققين: إن ضبطه به أجود لقلة التفاوت فيه، وعليه فالنصاب به مئة ألف خردلة وعشرون ألفاً.

ولم يخالف أحد في أن نصاب الزكاة مئتا درهم تبلغ مئة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة، إلا ابن حبيب الأندلسي فإنه انفرد بقوله: إن أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم، وكذا خرق الإجماع بشر المريسي، فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن.

وأفاد الحديث أن الزكاة لا تجُب في الفضة المغشوشة حتى يبلغ

حالُصُها نصَاباً، وَقَالَ بِهِ الْجَمْهُورُ.

وَانْفَرَدَ السَّرَّاخِسِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِحَكَايَةِ وَجْهٍ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ
الْمَغْشُوشَةَ إِذَا بَلَغَتْ قُدْرَةً لَوْصُمَّ إِلَيْهِ قِيمَةُ الْغِشْ مِنَ النَّحَاسِ مُثْلَّاً لِبَلْغِ
نَصَاباً، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجُبُ فِيهِ كَمَا نُقْلُ عَنِ الْحَنِيفَةِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ فِيمَا إِذَا نَقْصَ منَ النَّصَابِ وَلَوْ
حَبَةً، خَلَافَاً لِمَنْ سَامَحَ بِنَقْصِ يُسِيرٍ، كَمَا نُقْلُ عَنِ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ.

وَقَدْ ذُكِرَ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي «شَرِحِهِ» مَقْدَارُ النَّصَابِ بِدَنَانِيرِ مَصْرُ
وَبِالْأَنْصَافِ الْفَضْلَةِ، وَذُكِرَ أَنَّ الشَّيْخَ شَمْسَ الدِّينَ مُحَمَّدَ بْنَ شَيْخِهِ^(١)
الْحَافِظَ الْدِيَمِيَّ حَرَرَهَا بِذَلِكَ، وَصَوَّبَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئْمَةِ، فَاطَّلَبَهُ مِنْهُ.

(وَلِيَسْ فِيمَا دَوْنَ خَمْسَةَ أُوْسُقٍ صَدْقَةً)، وَسِيَّاتِيُّ الْكَلَامُ أَيْضًا
عَلَى هَذِهِ الْجَمْلَةِ فِي بَابِ مَفْرَدٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* * *

١٤٤٧ / م - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثْنَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ،
قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، سَمِعَ أَبَاهُ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَبَهَدَا.
وَبِهِ قَالَ:

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثْنَى)، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ)، هُوَ

(١) أي: شيخ القسطلاني.

الثقفي قال: (حدثنا)، وفي رواية: (حدثني) (يحيى بن سعيد)، هو الأنصاري (قال: أخبرني عمرو) أنه (سمع أباه) يحيى بن عمارة يحدّث (عن أبي سعيد) الخدري (رضي الله عنه)، (قال: سمعت النبي ﷺ: بهذا) . . . ، الحديث.

وفائدة إيراده لهذه الطريقة التقوية، وهي التصرّح بسماع عمرو من أبيه، بخلاف الأولى فإنها بالمعنى.

* * *

العَرْضُ فِي الزَّكَاةِ

وَقَالَ طَاؤُسٌ، قَالَ مُعَاذُ اللَّهِ لِأَهْلِ الْيَمَنِ: ائْتُونِي بِعَرْضٍ ثِيَابٍ خَمِيصٍ أَوْ لَبِيسٍ فِي الصَّدَقَةِ، مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذُّرَّةِ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَمَّا خَالِدُ الْحَبَّسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتُدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلَيْكُنَّ»، فَلَمْ يَسْتَشِنْ صَدَقَةَ الْفَرْضِ مِنْ غَيْرِهَا، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي حُرْصَهَا وَسِخَابَهَا، وَلَمْ يَخُصُّ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنَ الْعُرُوضِ.

(باب العَرْضُ فِي الزَّكَاةِ)؛ أَيْ: جوازُ أَخْذِهِ فِيهَا، وَهُوَ بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا مَعْجَمَةُ، وَالْمَرَادُ بِهِ مَا عَدَا النَّقْدَيْنِ، إِمَّا بِفَتْحِ الرَّاءِ فَهُوَ أَعْمَّ؛ لِأَنَّهُ مَا عَرَضَ لَكَ مِنْ مَالٍ قَلْ أَوْ كَثُرَ، وَمِنْهُ: (الْدُّنْيَا عَرَضٌ حَاضِرٌ يُأْكَلُ مِنْهَا الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ).

قال ابن رشيد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل.

وقد أجاب الجمهور عن قصة معاذ وعن الأحاديث التي استدلَّ بها، كما سيأتي عَقِبَ كُلِّ منها، قاله في «الفتح».

(وقال طاوس) هو ابن كيسان اليماني، (قال معاذ) - أي: ابن جبل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (الأهل اليمن: اثنوني بعرضٍ، ثيابٍ) بدل من (عرض) أو بيان.

قال الكرماني: وفي بعضها بإضافة (عرض) إلى (ثياب)، كشجر أراك، فالإضافة بيانية.

(خَمِيصٌ)، بفتح الخاء المعجمة وآخره صاد مهملة، وهو أيضاً بيانٌ لما قبله، وهو اسم جنس جمعي، والواحد خميصة؛ ثياب خزٌ أو صوف مُعلَمة، كانوا يلبسونها.

قال عياض: ذكره البخاري بالصاد، وذكره أبو عبيدة بالسین، وكذا قال الداودي والجوهري وغيرهما: ثوب خميس بسین مهملة، وهو ثوب طوله خمسة أذرع، قيل: سمي بذلك لأن أولَ مَنْ عمله الخميس ملكٌ من ملوك اليمن.

وقال أبو عبيدة: كان معاذًا عنى الصَّفِيق من الثياب.

(أو لَبِيسٌ)؛ أي: ملبوس، فعيل بمعنى مفعول، (في الصدقة، مكان الشعير والذرّة)، بضم المعجمة وتحقيق الراء، (أهون) - خبر مبتدأ محدود؛ أي: هو أسهل - (عليكم)، قال الكرماني: لم يقل لكم لإرادة معنى تسلیط السهولة عليهم، (وخير)؛ أي: أرفق (ال أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينة)؛ لأن مؤنة النقل ثقيلة، فرأى الأخف في ذلك خيراً من الأثقل، وهذا موافق لمذهب الحنفية في جواز دفع القيمة في الزكاة.

قال الحافظ : و قوله : (في الصدقة) يرد^(١) قول من قال : إن ذلك
كان في الخارج .

و حكى البيهقي أن بعضهم قال فيه : (من الجزية) بدل (الصدقة) ،
فإن ثبت ذلك سقط الاستدلال ، لكن المشهور الأول .

و قد رواه ابن أبي شيبة بسنده إلى طاوس : (أن معاذًا كان يأخذ
العروض في الصدقة) .

قال : و قول القاضي عبد الوهاب المالكي : إنهم كانوا يطلقون
على الجزية اسم الصدقة ، فلعل هذا منها = متعقب بقوله : مكان
الشعير والذرة ، وما كانت الجزية حينئذ من هؤلاء إلا من النَّقَدِينَ .

قال : وقيل في الجواب عن قصة معاذ : إنها اجتهادية فلا حجة
فيها .

قال : وفيه نظر ؛ لأنَّه كان أعلمَ الناس بالحلال والحرام ، وقد بيَّنَ
له النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن ما يصنع .

وقيل : كانت تلك واقعةً حال لا دلالة فيها ؛ لاحتمال أن يكون
علِّمَ بأهل المدينة حاجةً لذلك ، وقد قام الدليل على خلاف عمله
ذلك ، انتهى .

وقال في «المصابيح» : قال ابن المُئِّر : أحسنُ محمَّلٍ عندي في
حديث معاذ أن يحمل على أنه كان يَقْبضُ منهم الزكاة بأعيانها غير

(١) «يرد» ليس في «و» .

مُؤَوَّمة ، فإذا قبضها عاوض عنها مَنْ شاء بما شاء من العُروض .

قال : ولعله كان يبيع صدقة زيد من عمرو حتى يخلصَ من كراهة بيع الصدقة لصاحبها .

قال : وليس المراد أنه كان يأخذ العَرْضَ ابتداءً من المتصدق ، ولا في حديثه دليل على ذلك ، والأمر محتمل ، والحكاية عينية ، فليس فيها دليلٌ مع تساوي الاحتمال ، هذا كلامه ، وفيه نظر ، انتهى .
ونقل في «الفتح» هذا الجواب عن الإمامي ، ثم أيدَه الإمامي بما هو مجاب عنه ثَمَّ ، فانظره .

قال الحافظ : وهذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس ، وقد رويناه في «كتاب الخراج» لـ يحيى بن آدم من روایة ابن عيينة ، عن إبراهيم بن ميسرة وعمرو بن دينار ، فرقهما كليهما عن طاوس به ، لكن طاوس لم يسمع من معاذ ، فهو منقطع ، فلا يُغترَّ بقول مَنْ قال : ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده ؛ لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى مَنْ عَلِقَ عنه ، وأما باقي الإسناد فلا ، إلا أن إيراده له في مَعْرِض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده ، وكأنه عَضَدَه عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب ، انتهى .

(وقال النبي ﷺ: وأما خالد)، هو ابن الوليد (فقد احتبس) - أي : وقف ، وسقط قوله : (فقد) في روایة - (أدراعه) ؛ جمع دُرْع ، وهي الزَّرَدِيَّة .

(وأَعْتَدَه)، بضم المثناة الفوقيَّة ، جمع عَتَد بفتحتين أو عَتَاد كعَنَاق ،

هو ما يُعَدُّ من السلاح والدواب للحرب، وفي رواية بكسر التاء، ورقم في «اليونينية» عليها علامة أبي ذر، والظاهر على هذه الرواية أن يقرأ: (وَأَعْتَدَهُ بالتنوين؛ لأنَّه جمع عَتَادٍ، فيكون كَزَمَانٍ وَأَزْمَنَةً).

(في سبيل الله) وهذا طَرَفٌ من حديثِ لأبي هريرة، وسيأتي موصولاً في (باب قول الله تعالى: «وَفِي الْرِّقَابِ» [البقرة: ١٧٧]) مع بقية عليه، ومع وجه استدلال البخاري به على جواز أخذ العَرْض في الزَّكَاةِ هناك إن شاء الله تعالى.

فقد استشكله في «المصابيح» فقال: ولا أدرِي كيف ينهضُ حديث وَقْبِ خالد لأدراجه وأعْتَدَهُ دليلاً للبخاري على أخذ العَرْض في الزَّكَاةِ؟ فتأملْهُ، انتهى.

وقال البرْمَاوي تبعاً للكَرْمَاني: ووجه دلالة الحديث على الترجمة أنه لو لا وقفه لهما لاعطاهما زَكَاةً؛ أي: وهم من العرض، أو لما صَحَّ صرفُهما في سبيل الله، إذ صرفُهما في الزَّكَاةِ كصرفهما في سبيل الله، إذ الكلُّ سبيل الله، أو لأن سبيل الله أحد مصارف الزَّكَاةِ الثمانية، انتهى.

(وقال النبي ﷺ: تصدقن ولو من حُلِيَّكُنَّ، فلم يستثن) عليه الصلاة والسلام (صدقة الفَرْض) - بالفاء، وفي رواية بالعين المهمّلة - (من غيرها، فجعلت المرأة تلقي خُرْصَها)؛ بضم الخاء المعجمة: الحَلْقةُ التي في الأذن.

(وَسِخَابُها)؛ بكسر السين المهمّلة: القلادة.

(ولم يخص الذهب والفضة من العروض)، وهذا طرف من حديث لابن عباس أخرجه المصنف بمعناه وتقديم في (العيدين)، وقد ذكره المصنف موصولاً في آخر الباب لكن باللفظ الآتي.

قال في «المصايح»: وهذا مشكل أيضاً، فإن الصدقة فيه تطوع لا زكاة، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «ولو من حلينكَنَّ»، فدل على أنها لم تكن صدقة محدودة على حد الزكاة، انتهى.
أي: والصدقة إذا أطلقت حملت على التطوع عرفاً.

قال: وقول الزركشي: إن موضع الحجة منه علىأخذ القيمة في الزكاة قوله: (خرصها وسخابها) = قد علمت ما فيه؛ أي: من كونها صدقة تطوع، فلا حجة فيه.

وقال في «الفتح»: قوله: (فلم يستثن ولم يخص) هو كلام البخاري، ذكره بياناً لكيفية الاستدلال على أداء العرض في الزكاة، وهو مصير منه إلى أن مصارف الصدقة الواجبة لمصارف صدقة التطوع بجامع ما فيهما من قصد القرية، والمصروف إليهم بجامع الفقر والاحتياج، إلا ما استثناه الدليل.

وأما من وجّهه فقال: لـما أمر النبي ﷺ بالصدقة في ذلك اليوم، وأمره على الوجوب، صارت صدقة واجبة، ففيه نظر؛ لأنـه لو كان لـإيجاب هنا لـكان مـقدراً، ولـكانـت المجازفة فيه وـقبولـ ما تـيسـرـ غير جائز.

قال: ويمكن أن يكون تمـسـكـ بـقولـهـ: (تصدقـنـ)، فإنـهـ مـطلـقـ

يصلح لجميع أنواع الصدقات؛ واجبها ونفتها، وجميع أنواع المتصدق به نقداً وعرضاً، ويكون قوله: (ولو من حليلك) للبالغة؛ أي: ولو لم تجده إلا ذلك، والبخاري فيما عرف بالاستقراء من طريقة يتمسّك بالمطلقات تمسّك غيره بالعمومات.

وموضع الاستدلال منه للعرض قوله: (وسخابها)؛ لأنّه قلادة تتّخذ من مسلك وقرنفل ونحوهما تجعل في العنق، انتهى.

* * *

١٤٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسَأَنَسَهُ، حَدَّثَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرَهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ».

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن عبد الله) الأنصاري (قال: حدثني أبي) عبد الله ابن المثنى بن عبد الله بن أنس (قال: حدثني ثمامة)، بضم المثلثة وتحقيق الميم، ابن عبد الله بن أنس، وهو عم عبد الله الراوي.

(أن) جده (أنساً) - هو ابن مالك (قطبي) - (حدثه)؛ أي: حدث ثمامة (أن أبا بكر) الصديق (قطبي) (كتب له) - أي: لأنس - (التي)؛

أي : الفريضة التي (أَمْرَ اللَّهُ رَسُولُهُ ﷺ) أن تؤخذ في زكاة الحيوان .
قال القسطلاني : وثبت لفظ (التي) للكُشْمِيْهْنِي .

(وَمَنْ بَلَغَتْ صِدْقَتِهِ بَنْتَ مَخَاضٍ)، بأن كان عنده من الإبل خمس وعشرون إلى خمس وثلاثين ، (وليس) بنت المخاض موجودة (عنه، وعنه) ؛ أي : والحال أن الموجود عنده (بَنْتُ لَبُونَ، فإنها تقبل منه) ؛ أي : من المالك ، (ويعطيه المُصْدِق) ؛ أي : الساعي ، وهو بتحقيق الصاد وكسر الدال المهملة كمُحَدِّث ، وشدد الصاد في «اليونينية» .

قيل : وكان يرويه أبو عبيدة بفتح الدال ، ويروي أنه صاحب المال ، وخالفه عامة الرواية .

(عشرين درهماً أو شاتين ، فإن لم يكن عنده) - أي : المالك - (بنت مخاض على وجهها) المفروض ، (وعنه ابن لَبُونِ) ذكر ، (فإنه يُقبل منه ، وليس معه شيء)، وهذا طرفٌ من حديث (الصدقات) أخرجه المصنف في ستة مواضع من (كتاب الزكاة) وأخرجه في (الشركة) و(الخمس) و(اللباس) و(ترك الحيل) ، وسيأتي معظمه والكلام عليه في باب زكاة الغنم ، ويأتي هناك مواضع التنبية على محل هذه القطعة منه ، وعلى موضع جميع الذي اقتطعه من هذا الحديث .

قال الحافظ : وموضع الدلالة منه قبول الساعي ما هو أنفسُ مما يجب على المتصدق ، وإعطاؤه التفاوت من جنسٍ غير جنس الواجب ، وكذا العكس .

لكن أجاب الجمهور عن ذلك، بأنه لو كان كذلك لكان ينظر إلى ما بين السنين في القيمة، فكان العرضُ يزيد تارةً وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة، فلما قدر الشارعُ التفاوتَ بمقدارٍ معينٍ لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في الأصل في مثل ذلك، ولو لا تقدير الشارع بذلك لتعيينت بنت المخاض مثلاً، ولم يجُزْ أن تُبدَّلَ بنت لَبَونَ مع التفاوتِ، والله أعلم.

وإنما لم يُرد مع ابن لَبَونَ شيئاً على من وجبت عليه بنت مخاض؛ لأنَّه وإن زاد في السن فقد نقصَ في الذكرة، فاعتدلا، انتهى.

* * *

١٤٤٩ - حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ آيُوبَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَاسِرٌ ثُوْبِهِ فَوَاعَظُهُنَّ، وَأَمْرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقُنَّ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي، وَأَشَارَ آيُوبُ إِلَى أَذْنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ.

وبالسند قال :

(حدثنا إسماعيل) هو ابن عُليّة، (عن أيوب) السَّخْتَيَانِي، (عن عطاء بن أبي رباح قال : قال ابن عباس صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَصَلَّى)، هو جواب قسم تضمنه لفظ : (أشهد)؛ لأنَّه كثيراً ما يستعمل

في معنى القسم؛ أي : والله لقد صلّى صلاة العيد.

(الخطبة، فرأى) عليه الصلاة والسلام (أنه لم يسمع النساء) خطبته لبعدهن (فأتاهن، ومعه بلالٌ ناشرٌ ثوبه)، قال في «المصابيح»: برفع (ناشر) وتنوينه على أنه خبر مبتدأ محذوف، و(ثوبه) منصوب بـ (ناشر)، ويروى بإضافة (ناشر) إلى (ثوبه).

(فوعظهن، وأمرهن أن يتصدقنَ، فجعلت المرأة تلقي، وأشار أيوب) - أي : السَّخْتِيَانِي - بيده (إلى أذنه وإلى حلقه).

وَقَع^(١) تفسير ذلك بما ذكره في الترجمة من قوله : (تلقي خُرْصها وسِخَابها) لأنَّ الْخُرْصَ من الأذن والِسِخَابَ من الْحَلْقِ، وتقْدَمَ وجهُ استدلاله به هناك، وما قيل في جوابه .

* * *

(١) في «و» : «وفي» .

٣٤- بَابٌ

لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرِّقُ
بَيْنَ مُجْتَمِعٍ

وَيُذَكَّرُ عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِثْلُهُ.

(باب) بالتنوين: (لا يجمع بين متفرق)، بتقديم المثناة الفوقيه على الفاء وتشديد الراء، وفي رواية: (مفترق) بتأخيرها، (ولا يفرق بين مجتمع)، بكسر الميم الثانية.

قال الزين بن المؤيّر: لم يقييد المصنف الترجمة بقوله: (خشية الصدقة)؛ أي: كما قيّدتها بذلك في الحديث، لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك، كما سيأتي.

(ويذكر عن سالم، عن) أبيه عبدالله (بن عمر) بن الخطاب (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، (عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): مثله)؛ أي: مثل لفظ الترجمة، وهذا طرفٌ من حديث أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى والحاكم وغيرهم من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عنه موصولاً، لكن سفيان بن حسين ضعيفٌ في الزهري، وقد خالقه من هو أحفظُ منه في الزهري، فأرسله سفيان ولم يقل: إن ابن عمر حدّثه به، ولهذه العلة لم يجزم به البخاري، لكنه أورده شاهداً لحديث أنس الذي وصله في الباب، وزاد فيه: (خشية الصدقة)،

قاله في «الفتح».

قال: وفي الباب عن علي عند أصحاب «السنن»، وعن سُويْد بن غفلة، أخرجه النسائي، وعن سعد بن أبي وقاص، أخرجه البيهقي.

• • •

٤٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ التَّيْ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُجْمِعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَّةَ الصَّدَقَةِ».

والسندي قال:

(حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثني أبي) عبد الله بن المثنى (قال: حدثني ثمامة) بن عبد الله بن أنس (أنَّ) جدَّه (أنسًا رضي الله عنه) حدَّثَه: أن أبا بكر الصديق (رضي الله عنه) (كتب له) الفريضة (التي فرض رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: ولا يُجمع بين مُتفرق) - بتقديم التاء على الفاء - (ولا يُفرق) - من التفريق - (بين مجتمع) - بكسر الميم - (خشية الصدقة).

قال في «المصابيح»: منصوب على أنه مفعول لأجله، وقد تنازع فيه العاملان؛ أي: يجمع ويفرق، ويحتمل أن يقدّر: لا يفعل شيء من ذلك خشية الصدقة، فيحمل المقصود على وجه جميلٍ من غير تنازع، انتهى.

قال في «الموطأ» : معنى هذا الحديث أن يكون النفر ثلاثةً، لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة، فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلّهم فيها إلا شاة واحدة، أو يكون للخلطيين متّا شاة وشاتان فيكون عليهما فيها ثلث شياه، فيفرّقونها حتى لا يكون على واحد إلا شاة واحدة؛ أي : فعليه الخطاب لرب المال.

وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة، وللساعي من جهة، فأمر كل واحد ألا يحدِث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقلّ، والساعي يخشى أن تقلّ الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر، فمعنى قوله : (خشية الصدقة)؛ أي : خشية أن تكثُر الصدقة، أو خشية أن تقلّ الصدقة، فلما كان محتملاً للأمررين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر، فتحمل عليهما معاً.

قال في «الفتح» : واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة، ودون النصاب من الذهب مثلاً، أنه لا يجب ضم بعضه إلى بعض حتى يصير نصاباً كاملاً، فيجب فيه الزكاة، خلافاً لمن قال : يُضم على الأجزاء كالمالكية، أو على القيمة كالحنفية.

واستدل به أحمد على من كان له ماشيةٌ يبلد لا تبلغ النصاب، كعشرين شاة مثلاً بالكوفة، ومثلها بالبصرة، أنها لا تُضم باعتبار كونها ملكَ رجل واحد، فيؤخذ منها الزكاة.

وخلاله الجمهور فقالوا : تجمع على صاحب المال أمواله؛ أي :

إذا كانت من جنس واحد ولو كانت في بلدان شَتَّى، وتُخرج منها الزكاة، وفي صورة عشرين بيلد وعشرين بأخرى يخرج الشاة بأى البلدين شاء، حذراً من التَّشْقِيقِ.

وастدل به على إبطال الحيل والعمل على المقاصد المدلولٍ عليها بالقرائن، وأن زكاة العين مثلاً لا تسقط بالهبة، والله أعلم، انتهى.

* * *

٣٥ - باب

مَا كَانَ مِنْ خَلِيلِيْنِ

فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعُانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوَيَّةِ

وَقَالَ طَاؤُسٌ وَعَطَاءُ: إِذَا عَلِمَ الْخَلِيلَ أَمْوَالَهُمَا فَلَا يُجْمِعُ
مَالُهُمَا، وَقَالَ سُفْيَانُ: لَا يُحِبُّ حَتَّى يَتَمَّ لِهَا أَرْبَعُونَ شَأَةً، وَلِهَا
أَرْبَعُونَ شَأَةً.

(باب) بالتنوين: (ما كان من خليطين، فإنهم يتراجعان بينهما
بالسوية)، يأتي الكلام على اختلافهم في المراد بالخليل.

(وقال طاوس وعطاء)، هو ابن أبي رباح: (إذا علِمَ الْخَلِيلَ)،
بكسر لام (علم)، ولأبي الوقت من غير «اليونينية»: (إذا علَّمَ
الخليل) بفتحها مشددة.

(أَمْوَالَهُمَا، فَلَا يُجْمِعُ مَالُهُمَا)؛ أي: في الصدقة، فلو كان لكل
واحد منهما عشرون شاة مميزة فلا زكاة، فالمعتبر عندهما خلطة
الشيوخ لا الجوار، وهذا مذهب أبي حنيفة كما سيأتي.

وهذا التعليق وصله أبو عبيد في «كتاب الأموال»: (حدثنا
حجاج، عن ابن جرير أخبرني عمرو بن دينار، عن طاوس قال: إذا
كان الخليطان يعلمان أموالهما لم يُجْمِعُ مَالُهُمَا في الصدقة)، قال ابن

جُريج : فذكرته لعطاء فقال : ما أراه إلا حقاً.

(وقال سفيان)؛ أي : الثوري : (لا يجب) في الخليطين زكاة (حتى يتم لهذا أربعون شاة، ولهذا أربعون شاة)، قال عبد الرزاق عن الثوري : (قولنا لا يجب على الخليطين شيء إلا أن يتم لهذا أربعون ولهذا أربعون) انتهى، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة كما يأتي، ونقل الكَرْمَانِي^(١) عن التيمي أن سفيان كان لا يرى للخلطة تأثيراً، كما لا يراه أبو حنيفة.

* * *

١٤٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَّاَمَةُ، أَنَّ أَنَسَّاً حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرَ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} كَتَبَ لَهُ التَّيِّفَةَ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيلِيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوَيَّةِ».

وبالسند قال :

(حدثنا محمد بن عبد الله) الأنصاري (قال : حدثني أبي) عبد الله ابن المثنى (قال : حدثني ثُمَّاَمَةُ : أَنَّ أَنَسَّاً حَدَّثَهُ : أَنَّ أَبَا بَكْرَ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} : كَتَبَ لَهُ فريضة الصدقة (التي فرض رسول الله^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ})؛ أي : قدرها.

(وما كان من خليطين)، قال الكَرْمَانِي^(١) : عطف على : (التي فرض)،

(١) في «ن» : «البِرْزَماوِي».

أو هو مبتدأ خبره محذوف ؛ أي : وفيها وما كان من خليطين .

(إنهما يتراجعان بينهما بالسوية) ، المراد بالسوية أن المتصدق إذا أخذ من أحد الخليطين ما وجب أو بعضه من مال أحدهما = فإنه يرجع المخالطُ الذي أخذ منه الواجب أو بعضه بقدر حصته التي خالطه فيها ، فلو كان لكلٍّ منهما عشرون شاة رجعَ الخليطُ على خليطه بقيمة نصف شاة ، ولو كان لأحدهما مئة وللآخر خمسون فأخذ الساعي الشاتين الواجبتين من صاحب المئة رجعَ بثلث قيمة شاته ، وصاحب الخمسين بثلثي قيمة شاته .

وفي دليل على أن الخلطة تصحُّ مع تمييز أعيان الأموال ، وهي خلطة الجوار ، وبه قال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ، لكن يشترط عندهم أن يتَّحدا في المسرح والمبيت والحوض والفحول والمراعي .

وقال أبو حنيفة رض : المراد بالخلط : الشريك ، واعتراض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عينَ ماله ، وقد قال : إنهم يتراجعان بينهما بالسوية .

ومما يدلُّ على أنَّ الخليط لا يستلزم أن يكون شريكًا قوله تعالى : **﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخَلَطَاءَ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ﴾** [ص : ٢٤] ، وقد بيَّنَهُ قبل ذلك بقوله : **﴿إِنَّ هَذَا أَخْرِي لَهُ رَسْعٌ وَسَعْوَنْ بَعْجَهُ وَلِيَنْجَهُ وَإِنَّهُ﴾** [ص : ٢٣] .

واعتذر بعضهم عن الحرفية بأنهم لم يبلغهم الحديث ، أو أراد : الأصلُ قوله : (ليس فيما دون خمسٍ ذُوذٍ صدقة) ، وحكم الخلطة يغير

هذا الأصل فلم يقولوا به ، قاله في «الفتح» .

قال : وتعقب ابن جرير القول بأنها لا تجب على الخليطين إلا إذا ملك كلّ منها نصابةً ، بأنه لو كان تفريقها مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث ، وإنما هي عن أمر لو فعله كانت فيه فائدة قبل النهي ، ولو كان كما قالوا ، لما كان لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى ، انتهى .

* * *

٣٦ - بَابٌ

زَكَّاهُ الْإِبْلِ

ذَكْرُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو ذَرٍّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(باب زَكَّاهُ الْإِبْلِ)، قال في «الفتح»: سقط لفظ: (باب) من رواية الكُشْمِيْهْنِي والْحَمْوِي.

(ذَكْرُهُ): أي: ذكر حُكْم زَكَّاهُ الْإِبْلِ (أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيق (وَأَبُو ذَرٍّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، أما حديث أَبِي بَكْرٍ فذكره المصنف مطولاً كما سيأتي بعد باب، وأما حديث أَبِي ذَرٍ فسيأتي في (النذر)، وسيأتي أيضاً بعد ستة أبواب في (وعيد من لا يؤدي زَكَّاهُ إِبْلِهِ وغيرها)، ويأتي معه حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أيضاً في ذلك إن شاء الله تعالى.

* * *

١٤٥٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَعْرَابِيَاً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْهِجْرَةِ فَقَالَ: «وَيَحْكُمُ، إِنَّ شَانَهَا شَدِيدٌ، فَهُلْ لَكَ مِنْ إِبْلٍ تُؤْدِي صَدَقَتَهَا؟»، قَالَ:

نعم، قال: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتَرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا». .

وبالسند قال:

(حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال: (حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي قال: (حدثنا الأوزاعي) الإمام عبد الرحمن بن عمرو قال: (حدثني ابن شهاب) الزهري، (عن عطاء) بن يزيد الليثي، (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) : أن أعرابياً سأله رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه عن الهجرة؛ أي: عن مبaitته له على الإقامة بالمدينة، (فقال) له: (ويحك، إن شأنها) - أي: القيام بحقها - (شديد)، لا يستطيع القيام به إلا القليل، ولعلها كانت متعددةً على السائل أو شاقةً عليه فلم يجده إليها.

قال الكرماني: ولا يقال إن ذلك كان بعد نسخ وجوب الهجرة، إذ لا هجرة بعد الفتح، لأنها يحتاج إلى معرفة تاريخ مجيء الأعرابي، وأيضاً فالمنسوخ هو الهجرة من مكة، وأما غيرها فكل موضع لا يقدر المكلفُ على إقامة حدود الدين فيه فالهجرة عليه منه واجبة، انتهى.

(فهل لك من إبل تؤدي صدقها؟؛ أي: زكاتها، (قال: نعم)، لي إبل أؤدي زكاتها، وهذا موضع الترجمة، واقتصر عليها وإن كانت الواجباتُ كثيرةً؛ لأن السائل كان من أهل الإبل، والباقي من الناس عليه).

(قال: فاعمل من وراء البحار)، بالموحدة ومهملة؛ أي: من

وراء القرى والمدن، وإنما فليس وراء البحار مساكن، والمراد: اعمل الخير حيثما كنت، ولو كنت في أبعد مكان، فإن الله لا يضيع أجر إحسانك.

(فإن الله لن يترك)، بكسر المثناة؛ أي: لن ينقصك قال تعالى:

﴿ولَنْ يَرُكُّمْ أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

(من عملك)؛ أي: من ثوابه، (شيئاً)، قال ابن بطال: لفظ الكتاب: (يترك) بوزن مستقبل (ترك)، [ورواه: (يترك) بكسر التاء وفتح الراء على أن يكون مستقبل]^(١) وَتَرَ يَتَرُ، انتهى.

وفي رواية: (لم يترك) بضم الجازمة بدل لن الناصبة، وفي بعض النسخ: (لم يترك) بسكون المثناة الفوقيـة من التـرك، قاله القـسطـلـانـي.

وقال في «الفتح»: وسيأتي الكلام على الحديث مستوفـيـ في كتاب الهـجـرةـ إن شاء الله تعالىـ.

وفيـ فـضـلـ أـدـاءـ زـكـاـةـ الإـبـلـ، وـمـعـادـلـةـ إـخـرـاجـ حـقـ اللهـ مـنـهـ لـفـضـلـ الـهـجـرـةـ، فـإـنـ فـيـ الـحـدـيـثـ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ اـسـتـقـرـارـهـ بـوـطـنـهـ إـذـاـ أـدـىـ زـكـاـةـ إـبـلـهـ، يـقـومـ لـهـ مـقـامـ ثـوـابـ هـجـرـتـهـ وـإـقـامـتـهـ بـالـمـدـيـنـةـ، اـنـتـهـىـ.

* * *

(١) ما بين مـعـكـوـفـتـيـنـ لـيـسـ فـيـ «نـ»ـ.

٣٧ - بَاب

مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ مَخَاضٍ
وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ

(باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض)، برفع (صدقة) فاعل (بلغت) وإضافتها إلى (بنت مخاض)، وفي رواية: برفعها منونة، و(بنت مخاض) نصب مفعول (بلغت).

قال البرماوي تبعاً للكرماني: وكذا كل ما هو مثل ذلك في هذا الباب.

(وليس): أي: بنت المخاض (عنه).

٤٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسَّا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولُهُ: «مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبْلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتِينَ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتِينَ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ، وَيُعْطِي

شَاتِينَ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ لَبُونِ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتِينَ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ لَبُونِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَيُعْطِي مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتِينَ».

وبالسند قال :

(حدثنا محمد بن عبد الله) الأنصاري قال : (حدثني أبي) عبد الله ابن المثنى قال : (حدثني ثمامة) بن عبد الله بن أنس : (أن أنساً رضي الله عنه حدّثه : أن أبا بكر رضي الله عنه : كتب له فريضة الصدقة، التي أمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بها (من بلغت)، مبتدأ خبره ممحض، نحو فيها : (من بلغت)، وقال القسطلاني : خبره قوله الآتي : (فإنها تقبل منه الحقيقة)).

(عنه من الإبل صدقة الجذعة)، بفتح الجيم والذال المعجمة، التي لها أربع وطعنت في الخامسة.

(وليس عنده جذعة، وعنه حقيقة)، بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف، التي لها ثلاثة سنين وطعنت في الرابعة.

(فإنها تقبل منه الحقيقة، ويجعل معها شاتين)، بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الإبل يدفعهما للمصدق (إن استيسرتا له)؛ أي : تيسّرتا في ماشيته، يقال : تيسّر واستيسر، بمعنى .

(أو عشرين درهماً) من الفضة الحالصة، (ومن بلغت عنده صدقة الحقيقة، وليس عنده الحقيقة، وعنه الجذعة، فإنها تقبل منه

الجَذْعَةُ، ويعطيه المُصَدَّقُ) - بتحقيق الصاد؛ أي: الساعي - (عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحِقَّةُ، وليس عنده إلا بنت لَبُونَ، فإنها تقبل منه بنت لَبُونَ، ويعطي) - أي: المالك - (شاتين أو عشرين درهماً، ومن بلغت صدقته بنت لَبُونَ)، (بنت) على المفعولية، وهي التي لها ستان وطعنٌ في الثالثة؛ أي: وليس عنده، (وعنده حِقَّةُ، فإنها تُقبل منه الحِقَّةُ، ويعطيه المُصَدَّقُ) - بتحقيق الصاد أيضاً: الساعي - (عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت لَبُونَ) بنصب (بنت) أيضاً.

(وليس عنده، وعنده بنت مخاض فإنها تُقبل منه بنت مخاض ويعطي) - أي: المالك - (معها) المُصَدَّقُ (عشرين درهماً أو شاتين). وفي الحديث: أنه إذا وجبت فريضة ووجدها، ليس له الصعود ولا النزول.

وفيه: أن الخيار للمعطي في دفع أحد نوعي الجُبْران، سواء أكان مالكاً أو ساعياً، وإنَّ كُلَّاً واحداً من الشاتين والعشرين درهماً أصلٌ في نفسه لا بدل؛ لأنَّه قد جَبَّ بينهما، وكان ذلك معلوماً لا يجري مَجْرِي تعديل القيمة، لاختلاف ذلك في الأزمنة والأمكنة، فهو تعويضٌ قَدَرَه الشارع كالصاع في المُصَرَّأَة، والغرَّة في الجنين، لتعذر الوقوف في مثل ذلك على مبلغ الاستحقاق، ولو تُرُكت إلى ما يتداعاه الخصمان لطال النزاع.

وأيضاً الغالب في الصدقات أن تؤخذ على المياه وفي البوادي،

ولا سوق هناك ولا مقوم يرجع إليه، فقدر ذلك الشارع لقطع النزاع.
واعلم أنه لم يأت ذكر ما ترجم له في هذا الحديث، وإنما ذكره
في (باب العروض في الزكاة) وحذفه هنا.

قال ابن بطال: وهذه غفلة منه.

وتعقبه ابن رشيد فقال: بل هي غفلة ممن ظن به الغفلة، وإنما
مقصده أن يستدل على أنَّ مَنْ بلغت صدقته بنت مخاض وليس عنده
هي، ولا ابن لبُون، لكن عنده مثلاً حِقَّةً، وهي أرفع من بنت مخاض؛
لأنَّ بينهما بنت اللبُون، وقد تقرر أنَّ بين بنت اللبُون وبين بنت
المخاض عشرين درهماً أو شاتين، وكذلك سائر ما وقع ذكره في
الحديث من سِنٍّ يزيد أو ينقص، إنما ذكر فيه ما يليها لا ما يقع بينهما
بتفاوت درجة.

فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الزائد والناقص المتصِّلِ ما
يكون منفصلاً بحساب ذلك، فعلى هذا مَنْ بلغت صدقته بنت مخاض
وليس عنده إلا حِقَّةً أن يرَدَّ عليه المتصدق أربعين درهماً أو أربع شياء
جُبراً أو بالعكس.

فلو ذَكَرَ اللَّفْظُ الَّذِي ترجمَ بِهِ لِمَا أَفْهَمَ هَذَا الْغَرَضَ، فَتَدَبَّرَ،
انتهى.

وهذا هو المذهب عندنا عند تuder الواجب.

وأجاب الزين بن المُنْيَرَ بما حاصله: إنما قصدَ بذكر ما لم يُترجم
به أن يقرَّ أن المفقود إذا وُجد الأكمل منه أو الأنقص شُرِعَ الجُبران،

كما شُرِع ذلك فيما تضمنه هذا الخبر من ذكر الأسنان؛ إذ لا فرقَ بين فَقْدِ بنت المخاض ووجود الأكمل منها؛ أي: وبين فَقْدِ غيرها ووجود الأكمل منها، فلو ذَكَرَ الخبرَ المشتملَ على ذكر فَقْدِ بنت المخاض لكان نصّاً في الترجمة ظاهراً، فلما تركه واستدلَّ بنظيره أفهم ما ذكرناه من الإلحاد بِنفْي الفارق والتسوية بين فَقْدِ بنت المخاض ووجود الأكمل منها، وبين فَقْدِ الْحِقَّةِ ووجود الأكمل منها، والله أعلم، انتهى.

وقال القَسْطَلَانِيُّ : وحذفه؛ أي: حذف ما ذكره في (باب العَرْض في الزَّكَاةِ) المذكور فيه ما ترجم له هنا فقيل: جرى في ذلك على عادته في تشحِيدِ الأَذْهَانِ بِخَلْوِ حَدِيثِ الْبَابِ عن مَوْضِعِ التَّرْجِمَةِ كَمَا روَاهُ، اكتفاءً بِذِكْرِ أَصْلِ الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لِيَبْحَثَ الطَّالِبُ عَنْهُ.

وقيلُ غَيْرُ ذَلِكِ مَا عُزِيَ لَابْنِ رَشِيدٍ وَابْنِ الْمُئِيرِ، وَفِيمَا ذُكِرَ كِفَايَةُ فِي الاعتذارِ عَنْهُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ وَالْمَعِينُ، انتهى.

* * *

٣٨ - بَابٌ

زَكَّةُ الْغَنَمِ

(باب زكاة الغنم)، قال الزين بن المُنَيَّر: حَذَفَ وَصَفَ الْغَنَمَ بِالسَّائِمَةِ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْخَبْرِ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدْ هَذَا الْمَفْهُومُ، أَوْ لِتَرْدِدِهِ مِنْ جَهَةِ تَعَارُضِ وَجْهَهُ النَّظَرِ فِيهِ عِنْدَهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خَلَافِيَّةٌ، وَالرَّاجِحُ فِي مَفْهُومِ الصَّفَةِ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ تَنَاسِبُ الْحُكْمَ مِنْاسِبَةً لِعِلَّةِ لِمَعْلُولِهَا اعْتَبَرَتْ، وَإِلَّا فَلَا، وَلَا شُكُّ أَنَّ السَّوْمَ يُشَعِّرُ بِخَفَّةِ الْمُؤْنَةِ وَدَرْءِ الْمَشْقَةِ بِخَلَافِ الْعَلْفِ، فَالرَّاجِحُ اعْتَبَرَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، انتهى.

١٤٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنَيَّرِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لِمَا وَجَهَهُ إِلَى الْبَعْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ فِي أَرْبَعِ وَعِشْرِينَ مِنَ الْأَيَّلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاهٌ، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثَيْنَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًا

وَثَلَاثَيْنَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعَيْنَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونِ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتَّاً وَأَرْبَعَيْنَ إِلَى سِتَّيْنَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتَّيْنَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعَيْنَ فَفِيهَا جَذَعَةُ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْنِي سِتَّاً وَسَبْعَيْنَ إِلَى تِسْعَيْنَ فَفِيهَا بِنْتًا لَبُونِ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعَيْنَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا حِقَّانِ طَرُوقَانَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً فَفِي كُلِّ أَرْبَعَيْنَ بِنْتُ لَبُونِ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبْلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبْلِ فَفِيهَا شَاءٌ، وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعَيْنَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً شَاءٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً إِلَى مِائَتَيْنِ شَاءَتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِيَّةٍ فَفِيهَا ثَلَاثَةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِيَّةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعَيْنَ شَاءٌ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي الرَّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعَيْنَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

وبالسند قال :

(حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنباري قال : حدثني أبي قال : حدثني ثُمَّامة بن عبد الله بن أنس : أن أنساً حدثه)؛ أي : حدث ثُمَّامة (أن أبو بكر رضي الله عنه، كتب له) - أي : لأنس - (لَمَّا وَجَهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ)؛ أي : عَامِلًا عَلَيْهَا، وَهِيَ اسْمٌ لِأَقْلِيمٍ يَشْتَمِلُ عَلَى مَدِنَاتِ الْبَحْرَيْنِ.

معروفة، مقارب لجزيرة العرب، وقاعدتها هَجَر، وهكذا يُنطَقُ به بلفظ الشنية، والسبة إليه بحراني.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، قال الماوردي: يُستدلُّ به على إثبات التسمية في أول الكتب، وعلى أن الابتداء بالحمد ليس بشرط. (هذه فريضة الصدقة)؛ أي: نسخة فريضتها، وفيه أن اسم الصدقة يقع على الزكاة، خلافاً لمن منع ذلك.

(التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين)، هذا ظاهرٌ في رفع الخبر إلى النبي ﷺ، وأنه ليس موقوفاً على أبي بكر، وقد صرَّح برفعه إسحاق بن راهويه في «مسنده».

ومعنى (فرض) هنا، أوجب أو شرع، يعني بأمر الله تعالى. وقيل: معناه قدَّر؛ لأن إيجابها ثابتٌ بالكتاب، وفرض النبي ﷺ لها بيانٌ للمُجمَّل من الكتاب بتقدير الأنواع والأجناس.

ويردُ بمعنى البيان كقوله: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تِحْلَةً أَيْمَنَكُمْ﴾ [التحريم: ٢]، وبمعنى الإنزال كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْقُرْءَانَ﴾ [القصص: ٨٥]، وبمعنى العِلْم كقوله: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير.

وقال الراغب: كلُّ شيءٍ وردٍ في القرآن فُرض على فلان فهو بمعنى الإلزام، وكلُّ شيءٍ وردٍ: فُرضَ له فهو بمعنى لم يحرُّم عليه، وذكر أن معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْقُرْءَانَ﴾ أي: أوجب عليك العمل به، وهذا يؤيد قولَ الجمهور: إن الفرض

مرادِفٌ للوجوب، وتفريق الحنفية بينهما باعتبار ما يُبَيَّنُان به لا مُشَاهَةً فيه، وإنما التزاع في حمل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك؛ لأنَّ اللفظَ السابقَ لا يُحمل على الاصطلاح الحادث، قاله في «الفتح».

واستدل بقوله: (على المسلمين) على أنَّ الكافر ليس مخاطبًا بذلك، وأجيب بأنَّ المراد بذلك كونها لا تصحُّ منه، إذ شرطُها الإسلام، لا أنَّ المراد أنه لا يعاقبُ عليها، وهو محلُّ النزاع.

(والتي أمرَ الله بها رسوله)، قال الحافظ: كذا في كثير من نسخ البخاري؛ أي: يأثبات لفظ (بها)، ووقع في كثير منها بحذفها، وأنكرها النَّووي في «شرح المذهب»، انتهى.

ووقع في أصل «اليونينية» بدل (بها) لفظ (به)، وعليها تصحيحه وضيَّة.

ثم قال الحافظ: وقع في رواية أبي داود: (التي أمر) بغير واء، على أنها بدل من (التي) الأولى.

(فمن سُئلَها)، بالبناء للمفعول؛ أي: فمن سُئلَ الزكاة.

(من المسلمين) حال كونها (على وجهها)؛ أي: على هذه الكيفية المبينة في هذا الحديث، (فليُعْطِها)، وفيه: دلالة على دفع الأموال الظاهرة إلى الإمام، (ومن سُئلَ فوقَها)؛ أي: زائداً على ذلك في سِنٍ أو عدد، (فلا يُعْطِ)؛ أي: الزيادة على الواجب، وقيل:

المعنى لا يعطِه شيئاً، لأنَّه فَسَقَ بطلب الزيادة فعُزلَ، فليتولَّ هو إخراجَه بنفسه أو يعطِه لساعَ آخرَ.

قال في «الفتح»: لكن محل هذا إذا طلب الزيادة بغير تأويل،
قال: ونقل الرافعي الاتفاق على ترجيح الأول.

قال الزَّركشي: وروي: (فلا يعطِه) بفتح الطاء والهاء للسكت،
وكذا رواه أبو داود وغيره.

قال البرْماوي: وكأنه سقط من كلامه شيء، فإن فتح الطاء إنما يكون مع (فَمَنْ سَأَلْ) المبني للفاعل، انتهى.

ولا ينافي هذا ما وقع في حديث جرير مرفوعاً: «أرضوا مصدِّقيكم وإنْ ظلمتم»؛ لأنَّ مصدِّقي الصحابة لم يكونوا ظالمين، وإنما أطلقَ ذلك بالنسبة لاعتقاد المزكُّي وزعْمه، أو على سبيل المبالغة، وهذا عامٌ فلا منافاة، قاله الطَّيِّبي.

ثم شرع في بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها فقال:
(في أربع وعشرين من الإبل فما دونها)؛ أي: إلى خمسٍ (من الغنم، من كل خمسٍ شاة)، قال ابن بطال: في نسخة البخاري بزيادة (من) في لفظ: (من الغنم)، وهو غلطٌ من بعض الكتبة.

وقال البرْماوي تبعاً للكرْماني: هو متعلقٌ بمحذوف؛ أي:
زكاتها من الغنم أو نحو ذلك.

وقال الطَّيِّبي: ومن التي في (من الغنم) ظرف مستقر بيان لشاة،

توكيداً لما في خمسٍ ذُوِّد من الإبل، والتي في كل من خمس لغو، ابتدائية متصلة بالفعل المحدث؛ أي: ليُعطَ في أربع وعشرين شاة كائنة من الغنم، لأجل كل خمس من الإبل.

قال الْكَرْمَانِي: أقول فكلمة (من) في: (من الغنم) إما زائدة، وإما بيانية، وإما ابتدائية واقعة خبر المبتدأ؛ أي: الزكاة في كذا ثابتة من الغنم، انتهى.

وقال في «الفتح»: قوله: (من الغنم) كذا للأكثر، وفي رواية ابن السَّكَن بِاسْقَاطِ (من) وصوَّبَها بعضهم.

وقال القاضي: كُلُّ صواب، فمن أثبتها فمعناه زكاتها؛ أي: الإبل من الغنم، و(من) للبيان لا للتبعيض، ومن حَذَفَها فـ(الغنم) مبتدأ خبره قوله: (في أربع وعشرين) وما بعده، وإنما قَدَّمَ الخبر لأن الغَرَضَ بيانُ المقادير التي تَجِبُ فيها الزكاة، والزكاة إنما تَجِبُ بعد وجود النِّصَابِ، فَحَسُنَ التَّقْدِيمُ، انتهى.

قال: واستدلَّ به على تعيين إخراج الغنم في ذلك، وهو قول مالك وأحمد، فلو أخرج بغير أربع وعشرين لم يجزئه.

وقال الشافعي والجمهور: يجزئه؛ لأنَّه يجزئ عن خمس وعشرين، فما دونها أُولى، ولأنَّ الأصل الوجوبُ من جنس المال، وإنما عدلَ عنه رفقاً بالمالك، فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزاءه. فإن كانت قيمة البغير مثلاً دون قيمة أربع شِيَاه، ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم، والأقياس أنه لا يجزئ.

واستدلَّ أيضًا بقوله: (في كل أربع وعشرين) على أن الأربع مأخوذه عن الجميع، وإن كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصاً، وهو قول الشافعي في «البويطي».

وقال في غيره: إنه عفو، ويظهر أثر الخلاف فيمن له مثلاً تسع من الإبل فتَلَفَ منها أربعة بعد الحول وقبل التمكُّن: إذا قلنا: إنه شرط في الوجوب وجَبَتْ عليه شاة بلا خلاف، وكذا إن قلنا: إن التمكُّن شرط في الضَّمَان، وإن قلنا: يتعلَّقُ به الفَرْضُ وجَبَ خمسة أتساع شاة، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر، وعن مالك رواية كالأول، انتهى.

والوَقْصُ بفتح الواو والقاف، ويجوز إسكانها، وبالسين المهمملة بدل الصاد، وهو ما بين الفرضين عند الجمهور، واستعمله الشافعي فيما دون النِّصاب الأول.

(إِنْذَا بَلَغَتْ) - وفي رواية: (إِنْذَا) بـدون فاء - (خَمْسًا وعشرين إِلَى خمس وثلاثين فِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ أُنْثِي)، التَّقْيِيدُ بِالْأُنْثِي زِيَادَةً فِي الْبَيَانِ، كَمَا يُقَالُ: رأَيْتُ بَعِينِي، وَقِيلَ: لِلَا حَرَازَ عَنِ الْخَشْيَ.

زاد الطَّيِّبِي: أو لئلاً يُتوهَّمْ أَنَّه مِثْلَ: بَنْتَ طَبَقَ، وَابْنَ آوَى، حِيثَ يُشَتَّرِكُ فِيهِمَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثِي، وَهَذَا قَوْلُ الْجَمَهُورِ، إِلَّا مَا جَاءَ عَنِ عَلِيِّ الطَّهِّيْبِ (إِنْ فِي خَمْسٍ وعشرين خَمْسَ شَيَاهٍ، إِنْذَا صَارَتْ سَتَّاً وعشرين كَانَ فِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ)، أَخْرَجَهُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ عَنْهُ مُوقِفًا وَمَرْفُوعًا، وَإِسْنَادُ الْمَرْفُوعِ ضَعِيفٌ.

واستدل به على أنه لا يجب فيما بين العددين شيء غير بنت مخاض، خلافاً لمن قال كالحنفية: تستأنف الفريضة، فيجب في كل خمسٍ من الإبل شاةٌ مضافةٌ إلى بنت المخاض.

وزاد حمّاد بن سلّمة في روايته: (إإن لم تكن بنت مخاض فابن لبُونٍ ذكر) و(بنت المخاض) هي التي أتى عليها حُولٌ ودخلت في الثاني وحملت أمّها؛ أي: دخل وقت حملها، وإن لم تحمل، والمماض: الحامل، و(ابن اللبُون) الذي دخل في ثالث سنة فصارت أمّه لبُوناً بوضع الحمل.

(فإذا بلغت) إبله (ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبُونٍ أثني)، و(إلى): للغاية، وهي تقتضي أن ما قبل الغاية يشتمل عليه الحكم المقصود ببيانه، بخلاف ما بعدها، فلا يدخل إلا بدليل، وقد دخل هنا بدليل وهو قوله: (فإذا بلغت) إبله (ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حَقَّةٌ طَرُوقةُ الْجَمَل)، و(الْحَقَّةُ) التي أتت عليها ثلاط سنين ودخلت في الرابعة، والجمع حِقَّاق، بكسر المهملة والتحفيف، وسُميّت بذلك لأنها استحقّت أن تُركب.

و(طَرُوقة) بفتح أوله، فَعُولة بمعنى مفعولة كحُلوة، والمراد أنها بلغت أن يطرقها الفحل فيضر بها.

(فإذا بلغت) إبله (واحدةً وستين إلى خمس وسبعين ففيها جَذَعة)، بفتح الجيم والمعجمة، وهي التي أتت عليها أربع ودخلت في الخامسة، سُميّت بذلك لأنها جَذَعَتْ مقدّمَ أسنانها؛ أي:

أسقطته، وهي غاية أسنان الزكاة.

(فإذا بلغت) إبله (ـ يعني) - ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتاً لبُون)، قال في «الفتح»: كذا في الأصل بزيادة (يعني)، وكذا في رواية حمَّاد بن سَلَمة وكأنَّ العدد حُذف من الأصل اكتفاءً بدلالة الكلام عليه، فذكره بعضُ رواته وأتى بلفظ: (يعني) لينبئه على أنه مزيد، أو شكَّ أحد رواته فيه، وقد ثبت بغير لفظ: (يعني) في رواية الإسماعيلي من طريق أخرى، عن الأنباري شيخ البخاري فيه، فيحتمل أن يكون الشكُّ فيه من البخاري، انتهى.

(فإذا بلغت) إبله (إحدى وتسعين إلى عشرين ومئة ففيها حِقَّتان طرُوقَتا الجمل، فإذا زادت) إبله (على عشرين ومئة)؛ أي: واحدة فصاعداً كما قاله الجمهور، خلافاً للإِضْطَرْبِي حيث أوجب ثلاث بنات لبُون بزيادة: (بعض واحدة) لصدق اسم الزيادة بالبعض، وتصور المسألة في (الشركة).

قال في «الفتح»: ويردُّ ما في كتاب عمر: (إذا كانت إحدى وعشرين ومئة ففيها ثلاثة بنات لبُون حتى تبلغ تسعًا وعشرين ومئة)، قال: ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فزكاه بالإبل خاصة.

وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين ومئة رجعت إلى فريضة الغنم، فيكون في خمس وعشرين ومئة ثلاثة بنات لبُون وشاة، انتهى. (ففي كل أربعين بنت لبُون، وفي كل خمسين حِقَّة)، ففي مئة وثلاثين بنتاً لبُون وحِقَّة، وفي مئة وأربعين حِقَّتان وبنتاً لبُون، وهكذا.

(ومن لم يكن معه إلا أربعٌ من الإبل فليس فيها صدقة، إلا أن
شاء ربهما) أن يتطلعَ ويتبَرَّعَ.

(فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة)، قال في «الفتح»: اقتطعَ
البخاريُّ من بين هاتين الجملتين؛ أي: وهمما قوله: (ومن لم يكن معه
إلا أربعٌ من الإبل) إلخ، قوله: (فإذا بلغت) إلخ، قوله: (ومن بلغت
عنه صدقة الجذعة) إلى آخر ما ذكره في الباب الذي قبله، وقد ذكر
آخره في (باب العرض في الزكاة)، وزاد بعد قوله فيه: (تُقبلُ منه بنت
مَخَاضٍ، ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين، فإن لم يكن عنده بنت
مخاض على وجهها، وعنده ابن لُبُون، فإنه يُقبل منه وليس معه
شيء)، وهذا الحكم متفق عليه.

ولو لم يجد واحداً منهما فله أن يشتري أيهما شاء على الأصحّ
عند الشافعية.

وقيل: يتعيَّن شراءُ بنتِ مخاضٍ، وهو قول مالك وأحمد، قوله
فيه: (يعطى معها عشرين درهماً أو شاتين) هو قول الشافعية وأحمد
وأصحاب الحديث، وعن الثوري (عشرة دراهم) وهي رواية عن إسحاق.
وعن مالك يلزم رب المال شراء ذلك السن بغير جُبران، قال:
ويلي هاتين الجملتين قوله: (وفي صدقة الغنم: في سائمتها)؛ أي:
راعيتها لا المعلومة.

قال الطّيبي: قوله: (في سائمتها) بدل من (الغنم)، بإعادة
الجارِ والمُبْدَل في حكم الطَّرْح، فلا يجبُ في مطلقِ الغنم شيء.

قال: وهذا أقوى في الدلالة من أنْ لو قيل ابتداءً: وفي سائمة الغنم أو في الغنم السائمة؛ لأن دلالة البدل على المقصود بالمنطق ودلالة غيره عليه بالمفهوم.

قال: وفي تكرار الجار إشارة إلى أن للسّوم في هذا الجنس مدخلًا قويًا وأصلًا يقاس عليه، بخلاف جنس الإبل والبقر.

(إذا كانت)، وفي رواية: (إذا بلغت غنمها) (أربعين إلى عشرين ومئة شاة)، مبتدأ خبره قوله: (وفي صدقة الغنم)، ويجوز أن يتعلّق قوله: (وفي صدقة الغنم) بفرض أو كتب مقدّرًا، فيكون قوله: (شاة) خبر مبتدأ محذوف تقديره: فزكاتها شاة، أو بالعكس؛ أي: ففيها شاة، قاله الكَرْماني.

و(الشاة) إما جَذَعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية، أو ثَنَيَة مَعْزٍ لها ستة ودخلت في الثالثة.

(إذا زادت) غنمُه (على عشرين ومئة إلى مئتين شاتان) أي: فزكاتها شاتان، وفي كتاب عمر: (إذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مئتين ففيها شاتان) وتقديم قول الإِصْطَخْرِي في ذلك والتعليق عليه.

(إذا زادت) غنمُه (على مئتين) ولو واحدة (إلى ثلث مئة ففيها ثلاثة)، وفي رواية: (ثلاث شياه).

(إذا زادت على ثلاثة مئة ففي كل مئة شاة)، قال الخطّابي: أراد بقوله: (إذا زادت) أن تزيد مئة أخرى حتى تبلغ أربع مئة، لأن

زيادة الصدقة فيها علقت بمئة مئة^(١)، فعلم منه أن هذه الزيادة اللاحقة وإنما هي مئة كاملة أيضاً لا ما دونها، وهو قول عامة الفقهاء، إلا ما حكى عن الحسن بن صالح، ورواية عند أحمد أنه: إذا زادت على الثالث مئة واحدة وجب الأربع، انتهى.

وحيثئذ ففي الأربع مئة أربع شياه، وفي الخامس مئة خمس، وفي السادسة ست وهكذا.

(إذا كانت سائمة الرجل ناقصة) - بالنصب، خبراً لكان - (من أربعين شاة واحدة)، بالنصب صفة لـ (شاة) الذي هو تمييز (أربعين)، كذا قاله الزركشي.

وتعقبه الدمامي بأنه لا فائدة في هذا الوصف مع كون (الشاة) تمييزاً، وإنما (واحدة) منصوب على أنه مفعول بـ (ناقصة)؛ أي: إذا كان عند الرجل سائمة تنقص واحدة من أربعين فلا زكاة عليه فيها، وبطريق الأولى إذا نقصت زائداً على ذلك.

قال: ويحتمل أن تكون (شاة) مفعولاً بـ (ناقصة)، و(واحدة) وصف لها، والتمييز محذوف للدلالة عليه، انتهى.

وقال الكرماني: (واحدة) إما منصوب بتنزع الخافض؛ أي: بواحدة، وإنما حالٌ من ضمير (ناقصة)، قال: وفي بعضها: (بشاة واحدة) بالجر، انتهى.

(١) «مئة» ليست في «و».

(فليس فيها) - أي : الناقصة عن الأربعين - (صدقة، إلا أن يشاء ربها) أن يتطوع، واقتصر المصنف أيضاً من بين هاتين الجملتين قوله: (ولا يخرج في الصدقة هرمة) إلى آخر ما ذكره في الباب الذي يليه.

واقتصر منه أيضاً قوله: (ولا يجمع بين متفرق) إلى آخر ما ذكره في بابه، وكذا قوله: (ومن كان من خليطين) إلى آخر ما ذكره في بابه، وعلى هذا قوله هنا: (فإذا كانت سائمة الرجل) إلخ، وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الأحكام التي فرقها المصنف في هذه الأبواب غير مراعٍ للترتيب فيها، بل بحسب ما ظهر له من مناسبة إيراد الترجم المذكورة.

(وفي الرقة)، بكسر الراء وتحقيق القاف، وأصلها (ورق) كالعادة والوعد، حذفت الواو وعوض عنها الهاء، وهي الفضة الخالصة سواء أكانت مضرورة أم غيرها، وقيل: تطلق على الفضة بخلاف الورق.

قال في «الفتح»: فعلى هذا فقيل: إن الأصل في زكاة النَّفَدَيْنِ نصابُ الفضة، فإذا بلغ الذهبُ ما قيمته مئتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة، وهو ربع العشر؛ أي: ولو نقص عن عشرين مثقالاً، وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور، انتهى.

(ربع العشر) خمسة دراهم، والحديث عامٌ في النصاب وما فوقه، مما زاد على المئتين فبحسابه، فيجب ربع عشره.

وقال أبو حنيفة: لها وَقَصْنُ كالماشية، فلا شيء فيما زاد على مئتي درهم حتى يبلغ أربعين درهماً، ففيه حيشند درهم آخر، وكذا في كل أربعين.

وااحتج عليه الطبرى بالقياس على الثمار والحبوب، والجامع كون الذهب والفضة يُستخرجان من الأرض بـكُلْفَةٍ وـمُؤْنَةٍ، وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أَوْسُقٍ فـمـا زـادـ.

(فـإـنـ لـمـ تـكـنـ)؛ أي الرِّقَةُ (إـلاـ تـسـعـينـ وـمـئـةـ فـلـيـسـ شـيـءـ) لـعـدـمـ النـصـابـ، وـهـذـاـ يـوـهـمـ أـنـهـاـ إـذـاـ زـادـتـ عـلـىـ التـسـعـينـ وـمـئـةـ قـبـلـ بـلـوـغـ المـئـيـنـ أـنـ فـيـهـاـ زـكـاـةـ، وـلـيـسـ كـذـلـكـ، وـإـنـمـاـ ذـكـرـ التـسـعـينـ لـأـنـهـاـ آـخـرـ عـقـدـ قـبـلـ المـئـةـ، وـالـحـسـابـ إـذـاـ جـاـوـزـ الـأـحـادـ كـانـ تـرـكـيـبـهـ بـالـعـقـوـدـ كـالـعـشـرـاتـ وـالـمـئـيـنـ وـالـأـلـوـفـ، فـذـكـرـ التـسـعـينـ لـيـدـلـ علىـ أـنـ لـاـ صـدـقـةـ فـيـمـاـ نـقـصـ عـنـ المـئـيـنـ، وـيـدـلـ عـلـيـهـ قـوـلـهـ الـمـاضـيـ: (لـيـسـ فـيـمـاـ دـوـنـ خـمـسـ أـوـاقـ صـدـقـةـ).

(إـلاـ أـنـ يـشـاءـ رـبـهـاـ)، هـوـ كـوـلـهـ فـيـ حـدـيـثـ (الـإـيمـانـ): (لـاـ، إـلاـ أـنـ تـطـوـعـ).

* * *

٣٩ - بَابٌ

لَا تُؤْخَذْ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ
وَلَا تَيْسِ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ

(بابٌ) بالتنوين: (لا يؤخذ في الصدقة) المفروضة (هرمة،
ولا ذات عوار، ولا تيس، إلا ما شاء المصدق)، يأتي ذكر الاختلاف
في ضبطه في الحديث.

١٤٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ:
حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ: أَنَّ أَنَسَأَنْسَاً حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرَ كَتَبَ لَهُ التَّيْمِي أَمْرَ اللَّهِ
رَسُولَهُ: «وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسِ،
إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ». ﴿

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن عبد الله)، هو الأنصاري (قال: حدثني أبي)
عبد الله بن المثنى (قال: حدثني ثمامة) بن عبد الله: (أنَّ أنساً) جدَّه (أنْسَانْسَة)
(كتب له، التي)، وفي رواية: (الصدقة التي) (أمر الله رسوله عَلَيْهِ السَّلَام) بها،
(ولا يُخرج) - بالبناء للمفعول - (في الصدقة) المفروضة (هرمة)؛ بفتح
الهاء وكسر الراء: هي الكبيرة التي سقطت أسنانها.

(ولا ذات عَوار) بفتح العين وبضمها، وقيل: بالفتح معينة العيب، وبالضم العَوار، واختلف في ضبطها، فالأكثر على أنه ما يثبت به الرُّدُّ في البيع، وقيل: ما يمنع من الإِجزاء في الأُضْحِيَّة، ويدخل في العيب: المريضُ، والذكورة بالنسبة إلى الأنوثة، والصغريرة سنًا بالنسبة إلى سنٍ أكبر منه، قاله في «الفتح».

(ولا تيس، إِلا ما شاء المصدق)، قال في «الفتح»: اختلف في ضبطه، فالأكثر على أنه بالتشديد؛ أي: وكذا كان في «اليونينية» مشدَّداً ثم أزيلت الشدة، والمراد المالك، وهذا اختيار أبي عُبيد.

وتقدير الحديث: لا تؤخذ هَرِمةٌ ولا ذات عيب أصلًا، ولا يُؤخذ التيس - وهو فحل الغنم - إِلا برضَا المالك لكونه يحتاج إليه، ففي أخذه بغير اختياره إِضْرَارٌ به، والله أعلم. وعلى هذا فالاستثناء مختصٌ بالثالث.

ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد، وهو الساعي، وكأنه أُشيرَ به إلى التفويض إليه في اجتهاده لكونه كالوكيل عن المستحقين، فلا يتصرفُ بغير المصلحة، فيتقيَّد بما تقتضيه، وهذا قول الشافعى في «البويطي» ولفظه: لا تؤخذ ذات عَوار ولا تيسٌ ولا هَرِمةٌ إِلا أن يرى المُصَدَّقُ أَنَّ ذلك أَفضلُ للمساكين، فیأخذ على النظر، انتهى.

قال: وهذا أُشبِّهُ بقاعدة الشافعى في تناول الاستثناء جميعَ ما ذُكر قبله، فلو كانت الغنم كُلُّها معيبةً مثلاً، أو تيوساً = أجزاءً أن يخرج منها.

وعن المالكية: يلزم المالك أن يشتري شيئاً مجزئاً تمسكاً
بظاهر هذا الحديث، وفي رواية أخرى عندهم كالأولى، انتهى.

* * *

٤٠ - بَابٌ

أَخْذِ الْعَنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ

(باب أخذ العناق في الصدقة)، هو بفتح العين، الأنثى من ولد المَعْزِ، والجمع أَعْنَقٌ وَعُنُوقٌ.

قال في «الفتح»: وكأن البخاري أشار بهذه الترجمة بعد الترجمة التي قبلها إلى جواز أخذ الصغيرة من الغنم في الصدقة؛ لأن الصغيرة لا عيب فيها سوى صَغْرِ السِّنِّ، فهي أولى بالأخذ من الهرمة إذا رأى الساعي ذلك.

قال: وهذا هو السُّرُّ في اختيار لفظ: (الأخذ) في الترجمة دون الإعطاء، انتهى.

١٤٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ح، وَقَالَ الْلَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَّا هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَبُو بَكْرٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَاللَّهِ لَوْ مَنْعَوْنِي عَنَّاقاً كَانُوا يُؤْدُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَفَاتَّلُّتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا.

١٤٥٧ - قَالَ عُمَرُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ

أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه بِالْقِتَالِ، فَعَرَفَتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

وبالسند قال:

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال: (أخبرنا شعيب)، أي: ابن أبي حمزة، (عن) ابن شهاب (الزهري (ح)) للتحويل.

(وقال الليث: حدثني عبد الرحمن بن خالد) الفهمي، (عن ابن شهاب)، وهذا التعليق وصله الذهلي في «الزهريات» عن أبي صالح، عن الليث.

(عن عبيدة الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، لقاتلتهم على منعها، قال عمر رضي الله عنه: فما هو إلا أن رأيت أن الله شرخ صدر أبي بكر رضي الله عنه بالقتال)، وفي بعض الأصول: (للقتال)، (فعرفت أنه الحق)، وهذا طرفٌ من قصة عمر مع أبي بكر رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة وقد تقدم أوائل (الزكاة).

واستدل به البخاري على أخذ العنّاق في الزكاة، وهو مذهب الشافعي وأبو يوسف.

وصورة إخراج الصغير أن يمضي على أربعين ملّكها من صغار الماعز حولاً، أو تُتّبع ماشيته ثم تموت، فإن حول نتاجها يُبَيَّن على حولها.

وقال مالك في «المدونة»: وإذا كانت الغنم سخالاً، أو البقر

عَجَاجِيلُ، أَوِ الإِبْلُ فُصْلَانًا، كُلُّهَا كُلُّفَ رِبُّهَا أَنْ يَشْتَرِيَ مَا يَجْزِيَ مِنْهَا، فِي الْغَنْمِ جَذْدَعَةٌ أَوْ ثَيْنَةٌ، وَفِي الإِبْلِ وَالْبَقَرِ مَا فِي الْكِبَارِ مِنْهَا، وَبِهِ قَالَ زُفْرَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: لَا شَيْءٌ فِي الْفُصْلَانِ وَالْعَجَاجِيلِ، وَلَا فِي صَغَارِ الْغَنْمِ، لَا مِنْهَا وَلَا مِنْ غَيْرِهَا لِقَوْلِ عُمَرَ: (اَعْدَدُ السَّخْلَةَ عَلَيْهِمْ وَلَا تَأْخُذُهَا).

وَقَوْلُ الصَّدِيقِ صَاحِبِ الْحَدِيْثِ إِنَّمَا خَرَجَ عَلَى الْمِبَالَغَةِ بِدَلِيلِ الْرَوَايَةِ الْأُخْرَى: (وَاللَّهُ لَوْ مَنْعَنِي عِقَالًا) وَالْعِقَالُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، فَهُوَ تَبَيْيَهٌ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى.

قَالُوا: وَرِبِّمَا قَدَرَ الْمُسْتَحِيلَ لِأَجْلِ الْمَلَازِمَةِ نَحْنُ: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا إِلَهَ لَفَسَدَهَا» [الْأَنْيَاءُ: ٢٢]، وَكَانَ الصَّدِيقُ قَالٌ: مِنْ مَنْ حَقًا وَلَوْ عِقَالًا أَوْ عَنَاقًا؟ يَعْنِي قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا؟ أَيْ: وَنَصْبُ الْحَرَبِ = فَقْتَالُهُ مَتَعِينٌ، وَهُؤُلَاءِ مَنْعَوْا فَقْتَالُهُمْ مَتَعِينٌ، وَهُذَا حَاصِلُ كَلَامِ ابْنِ الْمُؤْتَمِرِ فِي الْجَوابِ.

وَقَالَ أَيْضًا: كَلَامُ الصَّدِيقِ صَاحِبِ الْحَدِيْثِ إِنَّمَا قَالَهُ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْأَخْذِ وَالْأَدَاءِ وَلَا سَبْبَ ذَلِكَ، فَلَا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ الْعَنَاقُ الْمُؤَدَّةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةً، وَيُمْكِنُ فَرْضُ إِيْجَابِهَا بِطَرِيقِ الزَّكَاةِ، اَنْتَهَى.

قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَقَيلَ: الْمَرَادُ بِ(الْعَنَاقِ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْجَذَدَعَةُ مِنَ الْغَنْمِ، وَهُوَ خَلَفُ الظَّاهِرِ، اَنْتَهَى.

* * *

لَا تُؤْخِذْ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

(بابٌ) بالتنوين: (لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة)؛
أي: نفائس أموالهم من أي صنفٍ كان.

٤٥٨ - حَدَّثَنَا أُمِيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا عَلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلَيْكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتَرَدَّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ».

وبالسند قال:

(حدثنا أُميّةُ بنُ بِسْطَامٍ)، بضم الهمزة وتحقيق الميم وتشديد التحتية، تصغير أمة، وبِسْطَام بكسر الموحدة وحُكْيَ فتحها، قال ابن الصلاح: أعمجي لا ينصرف، ومنهم مَنْ صرفه، العَيْشِي بالتحتية

والشين المعجمة، البصري.

قال أبو حاتم: محله الصدق، ومحمد بن المنھال أحب إليّ منه.

قال ابن حبان في كتاب «الثقات»: توفي سنة إحدى وثلاثين
ومئتين.

روى عنه البخاري ومسلم، وروى له النسائي، قال:
(حدثنا يزيد بن زريع)، تصغير زرع، قال: (حدثنا روح بن
القاسم)، بفتح الراء وبالحاء المهملة، (عن إسماعيل بن أمية) بن
عمرو بن سعيد بن العاص، القرشي الأموي المكي، وثقة ابن معين
وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، زاد أبو حاتم: صالح.

قال سفيان بن عيينة: لم يكن عندنا قريشيان مثل إسماعيل بن أمية
وأبيوبن موسى؛ أي: وهم أبناء عم، وكان من الأشراف والعلماء.
قال علي بن المديني: له نحو ستين حديثاً أو أكثر.

وقال محمد بن سعد: كان ثقة، كثير الحديث.
مات سنة أربع وأربعين ومئة، وقيل: قبلها، وليس له عقب،
روى له الجماعة.

(عن يحيى بن عبد الله بن صيقي، عن أبي معبد)، بفتح الميم
والموحدة، واسمه نافذ بالنون والفاء والذال المعجمة.

(عن ابن عباس رض): أن رسول الله صل لما بعث معاذ رض واليا
أو قاضياً - كما سيأتي - (على اليمن)، وفي رواية: (إلى اليمن)،
(قال: إنك تقدم)، بفتح الدال، مضارع قدِمَ، بكسرها: إذا جاء من

سفر، وأما قَدْمَ يَقْدُمُ بِضْمَ الدَّالِ فِيهِمَا فَمَعْنَاهُ يَتَقْدِمُ.

(على قوم أهْلِ كِتَابٍ، فَلَيْكُنْ أَوْلَى مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللهِ)،
بنصب (أَوْلَى) على أنه خبر كان، ورفع (عِبَادَةُ) على أنه اسمها، وفي
الرواية التي أَوْلَى الزَّكَاةَ: (فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي
رَسُولُ اللهِ).

(فَإِذَا عَرَفُوا اللهَ) بِتَوْحِيدِهِ وَنَفِيَ الْإِلَهُوِيَّةُ عَنْ غَيْرِهِ (فَأَخْبَرُهُمْ: أَنَّ
اللهَ فَرِضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلِيَلِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا)
الصَّلَاةَ (فَأَخْبَرُهُمْ أَنَّ اللهَ فَرِضَ عَلَيْهِمْ الزَّكَاةَ) تَؤْخُذُ (مِنْ أَمْوَالِهِمْ)،
قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: وَفِي بَعْضِهَا لَمْ يُوجَدْ لَفْظُ: (تَؤْخُذُ) وَلَا بَدْ مِنْ تَقْدِيرِهِ،
فَأَفَادَ أَنَّهُ ثَابَتَ فِي بَعْضِهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ.

(وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذُوا) - بِالْفَاءِ، وَسَقَطَتْ
مِنْ رَوَايَةِ - (مِنْهُمْ)؛ أَيْ: زَكَاةُ أَمْوَالِهِمْ.

(وَتَوَقَّ)؛ أَيْ: احذِرْ (كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ)؛ أَيْ: نَفَائِسَ
أَمْوَالِهِمْ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَقُولُ الْمَصْنُفِ فِي التَّرْجِمَةِ: (لَا تَؤْخُذُ
كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ) مَقِيدَةُ لِمَطْلَقِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ أَمْوَالَ
النَّاسِ يَسْتَوِي التَّوْقِيُّ فِيهَا بَيْنَ الْكَرَائِمِ وَغَيْرِهَا، فَقِيَدَهَا فِي التَّرْجِمَةِ
بِالصَّدَقَةِ، وَهُوَ بَيْنُ مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ؛ لَأَنَّهُ وَرَدَ فِي شَأنِ الصَّدَقَةِ،
وَسِيَّاتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ مُسْتَوْفِيٌّ فِي (بَابِ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنِ
الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدُّ عَلَى الْفَقَرَاءِ)، وَقَدْ تَقْدِمُ طَرْفُ مِنْهُ أَوْلَى (الْزَّكَاةِ).

* * *

لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ

(بابٌ) بالتنوين: (ليس فيما دون خمسٍ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ)؛ أي: مفروضة، والذَّوْدُ بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة، هو من الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له من لفظه، ويقال في الواحد بغير، هذا قول الأكثر.

وقال أبو عُبيد: من الشّتّين إلى العشرة، والأشهر أنه لا يقصر على الواحد، بل يقع على المفرد والجمع، ووقع في بعض روایات «صحيح مسلم»: (خمسة ذَوْدٍ) بثبات الهاء، وكلاهما صحيح في اللغة، فثبتت الهاء لانطلاقه على المذكر والمؤنث، وحذف الهاء أَشَهْرُ، وحُكِيَ فيه الإِضافة، والتنوين على البدل من (خمس)، والأَوَّلُ أَشَهْرُ، ونقله ابن عبد البر والقاضي عيَاض عن الجمهور، وهو كقولك: خمسة أَبْعِرَةٍ وخمسة جمال وخمس نُوق وخمس نسوة.

وأنكر ابن قتيبة أن يراد بـ(الذَّوْد) الجمع، قال: بل إنما يقع على الواحد فقط، وقال: لا يصح أن يقال (خمس ذود)، كما لا يصح أن يقال خمسُ ثوب.

وغلّطه العلماء في ذلك، فإنه ثابت في الحديث الصحيح، مسموع من العرب، و معروف في كتب اللغة، وليس هو جمع مفرد، بل هو مثل تسعه رهط، وثلاث نسوة، وثلاثة نفر، بخلاف الأثواب.

نعم، القياس في تمييز الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمع تكسير، وجمع قلة في الأكثر، فمجيئه اسم جمع كما في الحديث قليل.

وقال الزين بن المنيّر: هذه الترجمة تتعلق بزكاة الإبل؛ أي: وكأنه ينبغي تقديمها على ترجمة (زكاة الغنم)، قال: وإنما اقتطعها من ثمّ؛ لأن الترجمة المتقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للنفي، فلذلك فصل بينهما بزكاة الغنم وتوابعه.

قال الحافظ: ولا يخفى تكليفه، والذي يظهر في أن لها تعلقاً بالغنم التي تُعطى في زكاة الإبل، من جهة أن الواجب في الخمس شاة، وتعليقها بزكاة الإبل ظاهر، فلها تعلقُ بهما كالتالي قبلها، انتهى.

* * *

١٤٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةَ أَوْ سُقِّيَ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةً، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقِّ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةً، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُؤْدٍ مِنَ الْإِبْلِ صَدَقَةً».

وبالسند قال:

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّنّيسي قال: (أخبرنا مالك) الإمام، (عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) الأنصاري البخاري (المازني)، هكذا وقع في رواية مالك، والمعروف أنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وهو كذلك في (باب ليس فيما دون خمسة أُوْسُق صدقة)، نُسب هنا إلى جده، كما نُسب جده إلى جده، فإنه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، وهو أخو عبد الرحمن بن عبد الله وأيوب بن عبد الله، وثقة ابن إسحاق، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن سعد: كان ثقةً قليلَ الحديث.

قال مالك: كان لبني صعصعة حلقة في المسجد، وكانوا أهلَ علم ودرأة، وكُلُّهم كان يفتى.

مات سنة سبع وثلاثين ومئة، روى له البخاري والنّسائي، وابن ماجه.

(عن أبيه) عبد الله بن عبد الرحمن. قال الحافظ: كذا رواه مالك، وروى إسحاق بن راهويه في «مسنده»، عن أبيأسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد؛ أي: هذا، عن عمرو بن يحيى [وعباد بن تميم كلاهما عن أبي سعيد، قال: ونقل البيهقي عن محمد بن يحيى^(١) الذهلي أنَّ محمداً سمعه من ثلاثة أنفس، وأنَّ الطريقيين محفوظتان،

(١) ما بين معکوفتين ليس في «و».

انتهى .

وقد سبق في (باب زكاة الورق) الحديثُ عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، وسبق بعض الكلام عليه هناك .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قال : ليس فيما دون خمسة أُوْسُقٍ من التمر) - بالمثناة - (صدقة، وليس فيما دون خمس أَوَاق) - كجوار - (من الورق) - بكسر الراء : الفضة - (صدقة، وليس فيما دون خمس ذُؤْدٍ من الإبل صدقة)، وهذا موضع الترجمة .

* * *

٤٣ - بَابٌ

زَكَاةُ الْبَقَرِ

وقال أبو حميد: قال النبي ﷺ: «لَا عُرِفَنَّ مَا جَاءَ اللَّهَ رَجُلٌ بِبَقَرَةٍ لَهَا خُوَارٌ - وَيَقُولُ جُوَارٌ - تَجَارُونَ تَرْفَعُونَ أَصْوَاتُكُمْ كَمَا تَجَارُ الْبَقَرَةُ».

(باب زكاة البقر)؛ اسم جنس جمعي، ويكون للذكر والمؤنث، واحده بقرة، واشتقت من: بقرتُ الشيء إذا شفقتَه؛ لأنها تبقرُ الأرضَ بالحراثة.

قال الزين بن المغير: أَخَرَ (زكاة البقر) لأنها أَقْلُ النعم وجوداً ونَصْباً، ولم يذكر في الباب شيئاً مما يتعلّقُ بنصابها لكون ذلك لم يقع على شرطه.

فتقدير الترجمة: باب إيجاب زكاة البقر؛ لأن جملة ما ذكره في الباب يدلُّ على ذلك من جهة الوعيد على تركها؛ إذ لا يُتوعدُ على ترك غير الواجب.

قال في «الفتح»: وزعم ابن بطال أن حديث معاذ المرفوع: (إن في كل ثلثين بقرة تبيعاً وفي كل أربعين مُسِنَةً) متصلٌ صحيح، وأن

مثله في (كتاب الصدقات) لأبي بكر وعمر، قال: وفي كلامه نظر.
 أما حديث معاذ فأخرجه أصحاب «السنن»، وقال الترمذى:
 حسن، وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، وفي الحكم بصحته نظر؛
 لأن مسروقاً لم يلقَ معاذاً، وإنما حسنه الترمذى لشواهدة.
 ففي «الموطأ» من طريق طاوس عن معاذ نحوه، وطاوس عن
 معاذ منقطع أيضاً، وفي الباب عن علي عند أبي داود.
 وأما قوله: إن مثله في (كتاب الصدقات) لأبي بكر فوهم منه؛
 لأن ذكر البقر لم يقع في شيء من طرق حديثه، نعم هو في كتاب
 عمر، والله أعلم، انتهى.
 والتَّبَيْعُ ما له سُنَّةً كاملاً، سُمِّيَ به لأنَّه يتَّبعُ أُمَّهُ، ويجزئُ عنه
 تبيعة، بل هي أُولى للأنوثة، والمستنةُ: الشَّيْءَ؛ أي: ذات سنتين،
 ويجزئُ عنها تبيعاً لِإِجْزَائِهِمَا عن سنتين.

(وقال أبو حُمَيْد) عبد الرحمن الساعدي: (قال النبي ﷺ:
 لا أَعْرَفُنَّ، مَا جَاءَ اللَّهَ رَجُلٌ بِقَرْةٍ لَهَا حُوَارٌ)؛ أي: والله لا أَرِينَكُمْ غَدَّاً
 بهذه الحالة ولا أَرِفَنَّكُم بها، وفي رواية: «لا أَعْرَفُنَّ» بزيادة همزة قبل
 العين؛ أي: لا ينبغي أن تكونوا على هذه الحالة فأعْرَفُكُم بها وأَرَاكُم
 عليها.

و(ما جاء الله رجُلٌ) في موضع نصب على أنه مفعول بأعرف،
 و(رجُلٌ) فاعل (جاء)، و(ما) مصدرية؛ أي: لأعرف^(١) مجيءَ رجل الله.

(١) في «و»: «وَإِنِّي لَأَعْرَفُ».

و(**الخوار**) بخاء معجمة مضمومة صوت البقر.

وقول حُميد هذا هو طرفٌ من حديثه في قصة ابن اللُّثْبِيَّةِ، وقد وصله المصنف في مواضع منها (الهبة) و(الأحكام) و(ترك الحيل). (ويقال: **جُوار**، هذا كلام البخاري، يريد بذلك أنَّ هذا الحرف جاء بالخاء المعجمة وتحفيف الواو وبالجيم والواو المهموزة، ثم فسره فقال:

(**يَخْرُونَ**) [المؤمنون: ٦٤]؛ أي: (يرفعون أصواتهم كما تجأر البقرة)، وفي «اليونينية»: (تجأرون ترفعون أصواتكم)، وقال الكرماني: و(**يَخْرُونَ**)؛ أي: المذكور في سورة المؤمنين، معناه يرفعون أصواتهم.

وهذه عادةُ البخاري إذا مرَّتْ به لفظة غريبةٌ تُوافقُ كلمةً في القرآن نقلَ تفسير تلك الكلمة التي من القرآن تكثيراً للفوائد، والتفسير المذكور رواه أبي حاتم عن السُّدِّي، وروي عن ابن عباس في قوله تعالى: (**يَخْرُونَ**) [النحل: ٥٣] تستغيثون.

* * *

١٤٦٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ عِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْتَهِيْتُ إِلَى الْبَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - أَوْ وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، أَوْ كَمَا حَلَفَ - مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِلْلَى أَوْ بَقْرٍ أَوْ غَنَمٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا أُتَيَ

بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ، تَطُوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

رَوَاهُ بُكَيْرٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه.

(حدثنا عمر بن حفص بن غياث)، بضم عين عمر، قال: (حدثنا أبي) حفص قال: (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران، (عن المغروور بن سويد)، بفتح الميم وسكون العين ويتكرار الراء ويتصغر سويد، (عن أبي ذر رضي الله عنه) أنه (قال: انتهيت إليه)؛ يعني النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، وفي رواية: (انتهيت إلى النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه)، وفي أخرى: (انتهيت إليه).

(قال: والذي نفسي بيده، أو) قال: (والذي لا إله غيره - أو كما حلف -) يشير بذلك إلى أنه لم يضبط اللفظ الذي حلف به النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه.

وقول الحافظ: قوله: (قال: انتهيت إليه) هو مقول المغروور، والضمير يعود إلى أبي ذر وهو الحالف = سبق قلم كما قال القسطلاني، ولعله لم يقف على تينك الروايتين ولم يستحضر ما أخرجه مسلم عن المغروور عن أبي ذر: (انتهيت إلى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه) وهو جالس في ظل الكعبة، فلما رأني قال: «هم الأئسرون ورب الكعبة»، الحديث.

وما أخرجه الترمذى عن المغروور، عن أبي ذر قال: جئت إلى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه وهو جالس في ظل الكعبة قال: فرأى مقبلاً، فقال:

«هم الأخسرون ورب الكعبة»، الحديث.

وفيه: «ثم قال: والذى نفسي بيده»، وأما قول البرماوى قوله: (إليه); أي: النبي ﷺ لسبقه في حديث أبي حميد، ففيه نظر؛ لأنَّه يقتضي أنه من تصرف البخاري، وليس كذلك، بل قوله: (إليه) هو لفظ أبي ذر، وأعاد الضمير عليه عليه الصلاة والسلام لدلالة المقام، وهو كثير في كلامهم.

(ما من رجل تكون له إبلٌ، أو بقرٌ، أو غنمٌ، لا يؤدّي حقّها)، وفي رواية لمسلم: (لا يؤدّي زكاتها)، وهو أصرَّحُ في مقصود الترجمة.

(إلا أتي) - بضم الهمزة - (بها يوم القيمة) حال كونها (أعظم ما تكون وأسمنه)، عطفٌ على (أعظم) المنصوب.

(تَطُؤُه) ذواتُ الأخفاف منها (بأخفافها)، جمع خُفٌّ، (وتنطِحُه) - بكسر الطاء وحُكى فتحها - ذواتُ القرون (بقرورها)، فالضمير في كلّ قسمٍ عائدٌ على بعض الجملة لا على الكل، وطُويَ ذكرُ ذوات الظلُف في هذا الحديث، وهو مذكور في حديث أبي هريرة الآتي ذكره.

(كلما حازت)؛ أي: مرَّت عليه (آخرها رُدَّت)، بضم الراء؛ أي: أعيدت (عليه) - أي: على الرجل - (أولاها)، فهو معاقبٌ بذلك.

(حتى يُقضَى بين الناس)؛ أي: إلى أن يفرغ الحساب، ووقع في

«مسلم» من طريق زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة بلفظ: (كلما مرت عليه أولاها ردت عليه آخرها).

قال القاضي عياض: قالوا هو تغيير وتصحيف، وصوابه ما في طريق سهيل عن أبيه: (كلما مر عليه آخرها رد عليه أولاها)؛ أي: كما وقع في حديث أبي ذر.

قال: وبهذا ينتظم الكلام، وأقره النووي على هذا، وحكاه القرطبي، وقد يبين وجه الوهم بأن الرد إنما يستعمل في العَوْد، وإذا جازت الأولى كانت الأخرى مبتدئَةً المرور لا عائدة، بخلاف الطريق المشهور، فإن الأخرى إذا جازت ثم جازت الأولى فجوازها عَوْد ورَد، فيستقيم الكلام، انتهى.

وأجاب ابن المنيّر بقوله: كلا الطريقين عندي مستقيم، وذلك أن الحديث وصف تكرار عقوبتها له مراراً لا يحصيها إلا الله، ومن المرة الأولى فصاعداً، يصدق على الأخرى أنها ردت عليها؛ لأنها في المرة الأولى قد جازت، وهي في الثانية وهم جراً راداه، فأخبر في الطريق الثانية عما بعد المرة الأولى، واكتفى بالإخبار عن الأولى بقوله: (تطه) إلى قوله: (كلما) والله أعلم، قاله في «المصابيح».

وأجاب القرطبي والطبيبي بجواب آخر ذكره في «الفتح» فانظره. وتقديم الكلام على بقية المتن من حديث أبي هريرة أوائل (الزكاة). (رواه بُكير)، يعني ابن عبد الله بن الأشج، (عن أبي صالح)

ذَكْوَان السَّمَّانَ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَمَرَادُ الْبَخَارِيُّ
بِذَلِكَ مُوافِقُهُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍ فِي ذِكْرِ الْبَقَرِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَيْنِ
مُسْتَوْيَانِ فِي جَمِيعِ مَا وَرَدَ فِيهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مُسْلِمٌ
مُوصَلًاً مَطْوَلًاً مِنْ طَرِيقِ بُكَيْرٍ.

* * *

٤٤ - باب

الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقْارِبِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَهُ أَجْرٌ الْقَرَابَةُ وَالصَّدَقَةُ»

(وقال النبي ﷺ: له أجران: أجر القرابة والصدقة) وسقط لفظ: (أجر) في رواية، وعليها فـ (القرابة) وـ (الصدقة) مرفوعان، هذا طرف من حديث فيه قصة لامرأة ابن مسعود، وسيأتي موصولاً بعد ثلاثة أبواب لكن بلفظ: (لها أجران) بتأنيث الضمير.

* * *

١٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَحْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بِيَرْحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ فِيهَا طَيِّبٌ، قَالَ أَنَّسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبَرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبَرَّ حَتَّىٰ

تُفْقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ ﴿١٠﴾، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَفَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبَيْنَ»، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْارِبِهِ وَبَيْنِ عَمَّهُ. تَابَعَهُ رَوْحٌ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ: رَايْحٌ.

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّنّيسي قال: (أخبرنا مالك) الإمام الشهير، (عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: كان أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصاري البخاري رضي الله عنه - وهو زوج أم أنس - (أكثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًاً مِنْ نَخْلٍ) بنصب (أكثَرَ) خبر (كان) و(مالًاً) تمييز؛ أي: من حيث المال، والجار والمجرور صفة لـ (مالًاً).

(وكان أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ)، قال القسْطَلَانِي: بنصب (أَحَبَّ) خبر (كان)، و(بَيْرُحَاءَ) بضم الراء اسمها، أو (أَحَبَّ) اسمها و(بَئْرَ) خبرها.

لكن قال الزَّرْكَشِي وغَيْرُهُ: إِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ عَنْهِ الْبَئْرُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَسْمَاءُ، قَالَ: وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي بَيْرُحَاءِ هُلْ هُوَ بَكْسَرُ الْمُوْحَدَةِ أَوْ فَتْحَهَا، وَهُلْ بَعْدَهَا هِمْزَةٌ سَاكِنَةٌ أَوْ مَثَنَةٌ تَحْتِيَةٌ، وَهُلْ الرَّاءُ مَضْمُوَّةٌ أَوْ مَفْتُوَّحةٌ، وَهُلْ هُوَ مَعْرُبٌ أَمْ لَا، وَهُلْ (حَاءُهُ)

ممدود أو مقصور، منصرف أو غير منصرف؟ وهل هو اسم قبيلة أو امرأة أو بئر أو بستان أو أرض؟

فنقل في «فتح الباري» وتبعه العَيْنِي عن «نهاية ابن الأثير» فتح الموحدة وكسرها وفتح الراء وضمها مع المد والقصر، قال: فهذه ثمانية لغات، انتهى.

قال: والذي رأيته في «النهاية»: (بِيرَحَاء) بفتح الباء وكسرها وبفتح الراء وضمها والمد فيها وفتحهما والقصر، هذا نصه بحروفه في غير ما نسخة، ونقله عنه الطَّيْنِي كذلك بلفظه، وعلى هذا فتكون خمسة.

وقال القاضي عياض: رويناه بفتح الباء والراء وضمها مع كسر الباء، وقد حكى القاضي عياض عن المغاربة كما نقله عنه في «المصابيح» ضم الراء في الرفع، وفتحها في النصب، وجراها في الجر مع الإضافة أبداً إلى (حاء)؛ أي: و(حاء) على لفظ الحاء من حروف المعجمة، ونسبة إلى خط الأصيلي.

لكن قال بعضهم: من رفع الراء وألزماها حكم الإعراب فقد أخطأ.

وجزم التَّيْمِيُّ بأن المراد به في الحديث البستان معللاً بأن بساتين المدينة تُدعى بآبارها؛ أي: البستان الذي فيه (بِيرَحَاء).

وقال عياض: حائط سمي به، وليس بئر.

وقال الصَّاغَانِي: (بِيرَحَى)، فيعلى، من البراح، اسم أرض كانت

لأبي طلحة بالمدينة، وأهل الحديث يصحفونه، ويقولون: (بيرحاء) ويجبون أنها بئر من آبار المدينة، ونحوه في «القاموس».

قال في «اللامع»: ولا تنافي بين ذلك، فإن الأرض أو البستان يسمى باسم البئر التي فيها، كما سبق.

قال: والذى لخصته من كلامهم في هذه الكلمة (بيرحاء)، بكسر الموحدة وضم الراء، اسم (كان)، ويفتحها خبرها، مع الهمزة الساكنة بعد الموحدة وإبدالها ياء، ومد (حاء) مصروفاً وغير مصروف؛ [لأن تأنيته معنوي كهند]^(١)، ومقصور، فهي ستة؛ اثنان منها مع القصر على أنه اسم مقصور لا تركيب فيه، فيعرب كسائر المقصور.

وصوب الصَّغَانِي والزمخشري والمجد الشيرازي منها فتح الموحدة والراء؛ أي: على وزن فيعلى، على سائرها من الممدود والمقصور.

بل قال الباقي: إنها المصححة على أبي ذر وغيره، انتهى كلام القَسْطَلَانِي، نقلته برمه لأنه أجمع ما قيل في ضبط هذه اللفظة.

وقال في «فتح الباري»: وفي رواية حماد بن سلمة (بريحاء)، بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتية، وفي «سنن أبي داود»: (باريحا) مثله، لكن بزيادة ألف.

(وكانت)؛ أي: بيرحاء (مستقبلة المسجد) بكسر الموحدة؛

(١) ما بين معاوقين ليس في «ن».

أي : مقابلة لمسجده ﷺ وقربه منه .

(وكان رسول الله ﷺ يدخلها، ويشرب من ماء فيها)؛ أي :
بئرها، (طيب) بالجر، صفة لـ (ماء).

(قال أنس) رضي الله عنه : (فلما أنزلت هذه الآية : **﴿لَنَنَالُوا الَّبِرَ﴾**)؛ أي :
كمال الخير أو الرضى والرحمة والجنة، (**﴿حَتَّىٰ تُنِفِّقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ﴾**)
قام أبو طلحة رضي الله عنه متهيأً (إلى رسول الله ﷺ) فقال : يا رسول الله، إن
الله تبارك وتعالى يقول : (**﴿لَنَنَالُوا الَّبِرَ حَتَّىٰ تُنِفِّقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ﴾**) [آل
عمران: ٩٢]، وإن أحب أموالي إلى بيرحاء، وإنها صدقة الله، أرجو
برها) أي : خيرها، (وذررها)، بضم الذال المعجمة وسكون الخاء
المعجمة؛ أي : أقدمها فأذخرها لأجدتها (عند الله، فضعها)، يا رسول
الله، حيث أراك الله، قال : فقال رسول الله ﷺ : بخ) كلمة تقال عند
الرضى والإعجاب والفخر والمدح، وفيها لغات سيأتي التنبيه عليها
في (كتاب الوقف)، إن شاء الله، والأكثر تخفيفه وتنوينه مكسور
الخاء، وتكرر للبالغة، فيقال : بخ بخ، وحيثئذ فالاختيار تحريك
الأولى منوناً وإسكان الثاني .

(ذلك مال رابح، ذلك مال رابح) بالموحدة فيهما؛ أي : ذو ربح
كـ : (لابن) و(تامر)؛ أي : يربح صاحبه في الآخرة أو مربوح فيه،
فاعل بمعنى مفعول .

(وقد سمعت ما قلت، وإنني أرى أن يجعلها في الأقربين، فقال
أبو طلحة : أفعل)، بصيغة المضارع .

(يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه)، من عطف الخاص على العام.

(تابعه)؛ أي: تابع عبدالله بن يوسف (روح) هو ابن عبادة، يعني: عن مالك في قوله: (رابح بالموحدة، وسيأتي من طريقه موصولاً في (البيوع) كذا قاله الحافظ في «الفتح»، وفي «المقدمة»، وقال في (الوكالة): رواية (روح) أخرجها الإمام أحمد عنه.

(وقال يحيى بن يحيى) هو النيسابوري، لا الأندلسي، خلافاً لصاحب «المطالع» فإن رواية الأندلسي كرواية روح، وعبدالله بن يوسف بالموحدة.

(إسماعيل) هو ابن أبي أويس، (عن مالك: رايع)؛ يعني: بالتحتانية، أما رواية يحيى بن يحيى فستأتي موصولة في (الوكالة)، وأما رواية إسماعيل فوصلها المصنف في (التفسير)، ومعنى (رايع) بالتحتانية؛ أي: رائح عليه أجره، أو أنه قريب الفائدة، يصل نفعه إلى صاحبه كل رواح وغدو، لا يحتاج أن يتكلف فيه للمشقة والسير، واكتفى بالرواح عن الغدو.

وادعى الإسماعيلي أن من رواها بالتحتانية، فقد صحف، والله أعلم.

قال في «المصابيح»: استدل المصنف لما ترجم له بقوله عليه الصلاة والسلام: (وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين) وليس هذا مما يدل له، فإن هذا ليس بزكاة.

قال: وقال الزركشي: فإن أراد ذلك بالقياس أمكن؟ أي: وكذا قال البرماوي والكرماني: إن وجه المطابقة قياس الصدقة على الزكاة.

قال في «المصابيح»: قلت: وفيه نظر ظاهر، وكأن وجهه أن الصدقة يسامح في مصارفها ما لا يتسامح في الزكاة الواجبة.

وسيأتي اعتراف ابن المنيّ والإسماعيلي على الاستدلال أيضاً على الترجمة بالأحاديث المذكورة.

ثم قال في «المصابيح»: واستدل بعضهم بهذا على أن مرجع الحبس لأقرب الناس إلى المحبس، ورده القاضي بأن أبي طلحة لم يقبل تحبيسها أولاً، وإنما جعلها الله، ومقتضاه أن تباع لوشاء النبي ﷺ ويصرف ثمنها لله تعالى.

وقال ابن المنيّ: يجوز عندي أن يكون قبل أصل التحبيس، وفوض إلى النبي ﷺ تعين المصرف، وهو الظاهر.

قلت: إنما يكون هذا هو الظاهر لو كان في لفظ أبي طلحة ما يرجح حمله على الوقف، وليس فيه ذلك، فإن الذي ذكر عنه في الحديث أنه قال: (إنها صدقة أرجو برها وذرها عند الله) وهذا بمجرده ليس ظاهراً في التحبيس، فتأمله، انتهي.

وقال ابن رشيد: قد يؤخذ ما اختاره المصنف من حديث أبي طلحة فيما فهمه من الآية، وذلك أن النفقة في قوله: «**حَتَّى تُفْقُوا**» [آل

عمران: ٩٢] أعم من أن تكون واجبة أو مندوبة، فعمل بها أبو طلحة في فرد من أفرادها، فيجوز أن يعمل بها في بقية أفرادها، ولا يعارضها قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾** [التوبه: ٦٠] الآية؛ لأنها تدل على حصر الصدقة الواجبة في المذكورين، وأما صنيع أبي طلحة فيدل على تقديم ذوي القربى إذا اتصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم، انتهى.

قال الحافظ: وسيأتي ذكر من يُستثنى من الأقارب في (الصدقة الواجبة).

* * *

١٤٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَاضٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رض خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صل فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ فَوَعَظَ النَّاسَ وَأَمْرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا»، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرُنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَرَّ الرَّجُلَ الْحَازِمَ مِنْ إِحْدَائِكُنَّ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ»، ثُمَّ انْصَرَفَ فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، فَقَيْلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذِهِ زَيْنَبُ، فَقَالَ: «أَيُّ الْزَّيَّانِ؟»، فَقَيْلَ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «نَعَمْ، ائْذَنُوا لَهَا»،

فَأَذِنْ لَهَا، قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنَّكَ أَمْرَتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي
حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدِّقَ بِهِ، فَرَأَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوْلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ
تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ
وَوْلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ».

وبالسند قال:

(حدثنا ابن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي
مريم الجمحي قال: (أخبرنا محمد بن جعفر) بن أبي كثير؛ أي: وهو
الأنصاري، (قال: أخبرني زيد)، زاد في رواية: (هو ابن أسلم)،
(عن عياض بن عبد الله) بن سعد بن أبي سرحة، القرشي، العامري.

(عن أبي سعيد الخدري ﷺ: خرج رسول الله ﷺ في

(أضحى)، بفتح الهمزة وتنوين الحاء، (أو) عيد (فطر إلى المصلى،
ثم انصرف، فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة، فقال: أيها الناس)،
وفي بعضها: (يا أيها الناس).

(تصدقوا، فمر على النساء، فقال: يا معاشر النساء تصدقن،
فإنني رأيتكُنَّ)، وفي رواية: (أُرِيتُكُنَّ) مبنياً للمفعول، وهو يتعدى إلى
ثلاثة مفاعيل، ثالثها قوله: (أكثُر أهْل النَّارِ)، والأصل: (أراني الله
إِيَّاكُنَّ أَكْثَر أهْل النَّارِ).

(فقلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ)، وفي رواية: (ذاك)، (يا رسول الله؟ قال:
تكثُر اللُّعْنُ؟)، أي: الشتم، (وتُكْفِرُنَ الْعَشِيرَ؟)، أي: المعاشر

للزوج، أو أعم منه؛ أي: تسترن إحسانه إليكـنـ.

(ما رأيت من ناقصات عقل ودين، أذهب لِلْبَّ الرَّجُل)، وفي
رواية: (لب)، بموحدة بدل اللام، (الحازم، مِنْ إِحْدَاكُنْ، يَا مَعْشِرِ
النِّسَاءِ، ثُمَّ انْصَرَفَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ،
جَاءَتْ زَيْنَبَ، امْرَأَةَ ابْنِ مُسْعُودٍ)، سَتَّأْتِي ترجمتها بعد بابين.

(تستأذن عليه، فقيل: يا رسول الله) القائل بلال، (هذه زينب،
فقال) عليه الصلاة والسلام: (أي الزيانب؟) أي: أي زينب منهن،
وعرّف باللام مع كونه علّماً لِمَا نَكَرَ حين جمع.

(فَقِيلَ: امْرَأَ ابْنِ مُسْعُودٍ، قَالَ: نَعَمْ، ائْذُنُوا لَهَا، فَأَذْنَنَ لَهَا)
بِالْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (قَالَتْ)، وَفِي رِوَايَةِ (فَقَالَتْ:) (يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَمْرَتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حَلِيَّ لِي)، بِضمِّ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْلَّامِ، (فَأَرْدَتَ أَنْ تَصْدِقَ بِهِ، فَرَعَمَ ابْنُ مُسْعُودٍ أَنَّهُ وَوْلَدُهُ)، بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ، (أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ ابْنُ مُسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوْلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ).

قال الحافظ: قوله: (ائذنوا لها، فأذن لها)، فقالت: يا نبى الله... إلخ، لم يبين أبو سعيد من سمع ذلك، فإن يكن حاضراً عند النبي ﷺ حال المراجعة المذكورة فهو من مسنده، وإلا فيحتمل أن يكون حمله عن زينب صاحبة القصة، والله أعلم، انتهى.

أقول: أو حمله عن بلال، وقد تقدم الكلام على صدر حديث

أبي سعيد مستوفى في (باب ترك الحائض الصوم) من (كتاب الحيض)، وبقية ما فيه؛ أي : من قوله : (ثم انصرف فلما صار إلى منزله) إلخ ، يأتي الكلام عليه بعد بابين مستوفى ، إن شاء الله تعالى .

وقد اعرض الإمام العسيلي المصنف بأن الذي في الأحاديث التي ذكرها مطلق الصدقة ، لا الصدقة الواجبة ، فلا يتم استدلاله إلا إن أراد الاستدلال على أن الأقارب في الزكاة أحق بها إذ رأى النبي ﷺ صرف الصدقة المتطوع بها إلى الأقارب أفضل ، فلذلك حيئذ له وجه ، انتهى .

وقال ابن المنيّر : وجه استدلاله بأحاديث الباب أن صدقة التطوع لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معاً ، كانت صدقة الواجب كذلك ، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المرء نفقة أن تكون الصدقة الواجبة كذلك .

وقال البرهاني تبعاً للكرماني : ووجه مطابقته للترجمة شمول الصدقة للفرض والنفل ، وإن كان السياق قد يرجح النفل ، لكن القياس يقتضي عمومه ، زاد الكرماني : والقياس حجة لا السياق انتهى^(١) .

* * *

(١) في «ن» تقديم وتأخير في بعض العبارات .

٤٥ - بَابٌ

لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ

(بابٌ) بالتنوين: (ليس على المسلم في فرسه صدقة) الفرس معروف، ويقع على الذكر والأنثى، وجمعه أفراس، وخيل من غير لفظه.

١٤٦٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ».

وبالسند قال:

(حدثنا آدم) بن أبي إياس قال: (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال: (حدثنا عبد الله بن دينار قال: سمعت سليمان بن يسار)، بفتح التحتية والمهملة المخففة، (عن عراك بن مالك)، بكسر المهملة وتحفيف الراء، (عن أبي هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة).

فيه دليل على عدم وجوب الزكاة في عين الخيل، ويه قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو مذهب مالك والشافعي.

قال الحافظ: ولعل البخاري أشار إلى حديث علي مرفوعاً: (قد عفوت عن الخيل فهاتوا صدقة الرّقة)، أخرجه أبو داود وغيره، وإسناده حسن.

وقال أبو حنيفة: بوجوب الزكاة في الخيل إذا كانت إناثاً، أو ذكوراً وإناثاً نظراً إلى النسل، في كل فرس دينار، فإن شاء قومها، ويخرج ربع عشر القيمة، واستدل عليه بهذا الحديث، وأجيب عنه بحمل النفي فيه على الرقبة لا على القيمة، واستدل هو على وجوبها فيها بقوله عليه السلام: (ثم لم ينسَ حق الله في ظهورها ولا رقبتها).

وأجاب الجمهور بأن المراد الجهاد بها إذا تعين.

وقيل: يحتمل أن المراد بـ(الحق) في (رقبتها) القيام بحقها وسائل مؤنها، وبـ(ظهورها) إطراق فحلها إذا طلبت عاريتها، لكن هذا على الندب.

وقيل: المراد بـ(حق الله) ما يكسبه على ظهورها من مال العدو، وهو خمس الغنيمة.

واستدل بحديث الباب من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة، فيهما ولو كانوا للتجارة، ونسب إلى الشافعي في القديم.

وأجيب بأن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة لا بالعين، والحديث دال على عدم تعلقها بالعين، وبأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع، كما نقله ابن المنذر وغيره، فيخص به عموم هذا الحديث.

ونظر في هذا القلْقَشْنِي بأن الدليل على وجوب زكاة التجارة عام أيضاً؛ لشموله ما ينجز فيه من عبيد وخيل وغيرهما، فتقابل معنا عمومان فيعدل إلى الجمع، وهو حاصل من الجواب الأول، والله أعلم، انتهى.

وزاد مسلم: (إلا صدقة الفطر في الرقيق)، وفي رواية: (ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر)، وهو بالرفع على البدل من (صدقة)، ويجوز نصبه على الاستثناء.

وفيه دليل على وجوبها في الرقيق، وإن كانوا للتجارة، وقال به جمهور العلماء، وهو مذهب مالك والشافعي، وقال أهل الكوفة: لا تجب في عبيد التجارة.

* * *

٤٦ - بَابٌ

لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ

(باب) بالتنوين: (ليس على المسلم في عبده صدقة).

١٤٦٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ خُثْيَمْ بْنِ عِرَاقٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٤٦٤ م - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا خُثْيَمُ بْنُ عِرَاقٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرِسِهِ».

وبالسند قال:

(حدثنا مُسَدَّد) هو ابن مُسْرُهَد قال: (حدثنا يحيى بن سعيد) هو القطان، (عن خُثْيَمْ بن عِرَاقٍ)، بضم المعجمة وفتح المثلثة وسكون التحتانية، الغفاري، المدنى، وثقة النسائي، وذكره ابن حبان في «الثقةات».

وقال العقيلي: ليس به بأس. وقال الأزدي: منكر الحديث.
وقال ابن حزم: لا تجوز الرواية عنه.

قال الحافظ: وهي مجازفة قبيحة، فإن كلام الأزدي هذا ساقط
لا يعتد به.

وقال في «المقدمة»: وما درى ابن حزم أن الأزدي ضعيف،
فكيف يقبل منه تضليل الثقات؟ ومع ذلك فما روى له البخاري سوى
هذا الحديث بمتابعة سليمان بن يسار، عن عراك، انتهى.

وقال في «الترغيب»: من السادسة. روى له البخاري ومسلم
والنسائي.

(قال: حدثني أبي) عراك بن مالك، (عن أبي هريرة رضي الله عنه) عن
النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه ثم حول السنن فقال: (حدثنا سليمان بن حرب) الواشحي،
(قال: حدثنا وهب بن خالد)، مصغر وهب قال: (حدثنا خُثيم بن
عِراك بن مالك، عن أبيه) عِراك، (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه)
قال: ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه)، وفي رواية:
(ولا في فرسه).

قال ابن رشيد: أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد، لا الفرد
الواحد، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف - أي: المتخذ للقنية -
والفرس المعد للركوب، ولا خلاف أيضاً أنها لا تؤخذ من الرقاب،
وإنما قال بعض الكوفيين أنه يؤخذ منها بالقيمة، انتهى.

* * *

٤٧ - باب

الصَّدَقَةُ عَلَى الْيَتَامَى

(باب الصدقة على اليتامي)، قال الزين بن المُنير : عبر بـ (الصدقة) دون الزكاة لتردد حديث الباب بين صدقة الفرض والتطوع؛ لكون ذكر اليتيم جاء متوسطاً بين المسكين وابن السبيل ، وهمما من مصارف الواجبة .

وقال ابن رشيد : لما قال : (ليس على المسلم في فرسه صدقة) علم أنه يريد الواجبة ، إذ لا خلاف في التطوع ، فلما قال : (الصدقة على اليتامي) أحال على معهود ، انتهى .

وأقول : إذا كان المراد الواجبة فلابد أن يكونوا متصفين بصفة الفقراء أو المسكنة ، ويكونون حيتند أخص من الفقراء والمساكين ، بخلاف ما إذا أريد بها العموم ، والله أعلم .

وروي أن الصدقة على اليتيم تذهب قساوة القلب .

١٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ،

وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ فَقَالَ : «إِنِّي مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا» ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْيَاتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا شَاءْتُكَ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، قَالَ : فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّحْضَاءَ فَقَالَ : «أَئِنَّ السَّائِلُ؟» وَكَانَهُ حَمِدَهُ، فَقَالَ : «إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ، وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يُقْتَلُ أَوْ يُلْمَ إِلَّا أَكِلَّهُ الْخَضْرَاءُ، أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ حَاسِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَنَلَطَتْ وَبَالْتْ وَرَتَعَتْ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ حَضْرَةٌ حُلُوةٌ، فَيُغْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أَعْطَى مِنْهُ الْمِسْكِينَ وَالْيَتَيمَ وَابْنَ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذُهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وبالسند قال :

(حدثنا معاذ بن فضالة)، بفتح الفاء والضاد المعجمة المخففة قال : (حدثنا هشام) هو الدَّسْتَوَائِي، (عن يحيى) هو ابن أبي كثير، (عن هلال بن أبي ميمونة) هو هلال بن علي بن أسامة، من صغار التابعين، قال : (حدثنا عطاء بن يسار) ضد اليمين.

(أنه سمع أبا سعيد الخدري صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحدث : أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جلس ذات يوم)، هو من إضافة المسمى إلى الاسم، (على المنبر، وجلسنا حوله، فقال : إن)، وفي رواية : (إني)، (مما أخاف عليكم من بعدي ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها)؛ أي : حسنها وبهجهتها الفانية،

كمال الغنائم وغيرها .

(فقال رجل) - لم يعرف اسمه - (يا رسول الله، أَوَيَأْتِيَ الْخَيْرُ
بِالشَّرِّ؟)، بفتح الواو، والهمزة للاستفهام؛ أي: أتصير النعمة
عقوبة؟

(فسكت النبي ﷺ منتظراً للوحي، (فقيل له) - أي: للسائل -:
(ما شأنك، تكلم النبي ﷺ ولا يكلمك؟) ظناً منهم أنه أنكر مسأله،
قال أبو سعيد: (فَرَئَيْنَا)، بضم الراء ثم همزة مكسورة، وفي رواية:
(فَأُرَيْنَا)، بتقديم الهمزة المضمومة على الراء المكسورة؛ أي: فظننا،
وفي أخرى: (فَرَأَيْنَا)، بفتح الراء والهمزة من الرؤية .

(أنه يُنزل عليه) بالبناء للمفعول؛ أي: ينزل عليه الوحي، (قال
فمسح) عليه الصلاة والسلام (عنه الرُّحْضَاء)، براء مضمومة فحاء
مهملة مضمومة فضاد معجمة فألف ممدودة؛ أي: العرق الكثير .

(فقال: أين السائل، وكأنه) عليه الصلاة والسلام (حمده) لما
رأوا فيه من البشري؛ لأنه عليه الصلاة والسلام إذا سُرَّ استنار
وجهه .

(فقال: إِنَّه لَا يَأْتِيَ الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؛ أي: أنَّ مَا قَضَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ
خَيْرًا، فَهُوَ خَيْرٌ، وَعَكْسُهُ، وَإِنَّ الَّذِي أَخَافُ عَلَيْكُمْ تَضِيِّعُكُمْ نَعْمَهُ،
وَصِرْفُكُمْ إِيَاهَا فِي غَيْرِ مَا أَمْرَكُمْ بِهِ، وَلَا تَعْلُقُ لَذَلِكَ بِنَفْسِ النَّعْمَةِ، ثُمَّ
ضَرَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمِثْلُ فَقَالَ: (وَإِنَّ مَا يُبَتُّ الرِّبِيعُ)،

فكانه قال: وأضرب لكم لذلك مثلاً، ولذلك أتى بالواو.

و(الربيع) هو الجدول، وإسناد الإنبات إليه مجازاً، واستعارة على الخلاف المعروف عند أهل البيان.

(يقتل أو يُلْمَ) بضم أوله وكسر اللام؛ أي: يقرب من القتل.

وقال الخطابي: وسقط من الرواية: (ما) وتقديره: ما يقتل.

قال الْكَرْمَانِي: وهو غير مُسَلَّمٌ؛ لصحة أن يقال: إن بعض ما ينْبَتُ الربيع يقتل، كما قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَنِنَا﴾ [مريم: ٥٣] أي: بعض رحمتنا، وأعطي في كثير من المواقع للحرف حكم الاسم الذي هو متعلق معناه، انتهى.

قال البرِّماوي: قلت: لكن الأول أصح.

وقال البرِّماوي والدَّمَامِيُّ: (يقتل) صفة لمفعول محدود؛ أي: شيئاً أو نباتاً يقتل، على حد: ﴿وَمَامِنَ إِلَّاهٌ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤].

وقال الزَّرْكَشِيُّ: وسقط من الحديث شيء ذكره في (كتاب الرقاق) فقال: (إن مما ينْبَتُ الربيع ما يقتل حَبَطَاً أو يُلْمَ)، انتهى.

والحبط، بالتحريك وبالمهملة، انتفاخ البطن، وهو داء يصيب البعير من أحراج العشب، أو من كلاً طيب يكثر منه، فينتفخ فيهلك، أو يقارب الهاك، وهذا مثل المستكثر من الدنيا الحريص عليها، لاسيما من غير حلها.

(إلا آكلة الخضر) (إلا) بالتشديد استثناء عند أكثر الرواية، وهل

هو مفرغ أو منقطع أو متصل؟ يأتي الكلام عليه، إن شاء الله، في الباب الآتي ذكره.

وروي (ألا) وهي التي للاستفباح، كأنه قال: ألا انظروا آكلة الخضر، واعتبروا شأنها.

و(آكلة) بمد الهمزة، و(الخَضْرِ)، بفتح الخاء وكسر الضاد في أكثر الروايات، وهو ضرب من الكلأ، واحده خضرة، وهو أفضل المراعي، وفي رواية بفتح الخاء وسكون الضاد وبألف ممدودة، ويروى (الخُضْر) بضم الخاء وفتح الضاد، جمع خُضْرَة.

(أكلت حتى إذا امتدَّتْ خاصرتها)؛ أي: جَنِيَّها، يعني: امتلأت شبعاً وعظم جَنِيَّها، (استقبلتْ عينَ الشَّمْس) تستمرئ بذلك ما أكلت، (فَلَطَّتْ)، بفتح المثلثة واللام؛ أي: ألقَت السرقين سهلاً رقيقاً، (وَيَالَتْ) فيزول عنها الحبطة، بخلاف التي تمتلئ بطونها ولا تثليط ولا تبول، فتنتفخ بطونها فيعرض لها المرض فتهلك.

(ورتعت)؛ أي: اتسعت في المراعي، وهذا مثل المقتضى في جمع الدنيا المؤدي حقها، الناجي من وبالها.

(وإن هذا المال خضرة) من حيث المنظر، (حلوة) من حيث الذوق.

قال في «المصابيح»: واستدل به ابن الأباري على أن المال يؤنث.

ورد بأنه إنما أتى على معنى التشبيه؛ أي: إن هذا المال كالبقلة
الخضراء الحلوة.

قال القسطلاني: أو أن التاء للمبالغة، كـ: (راوية)، و(علامة).
وسيأتي لذلك مزيد في الكلام على حديث حكيم بن حزام في
(باب الاستعفاف عن المسألة).

وخص لون الخضراء؛ لأنها أحسن الألوان.

ولما ذكر عليه السلام لهم ما يخاف من فتنة المال أخذ يعرفهم دواء تلك
الفتنة بقوله: (فنعم صاحب المسلم ما)؛ أي: المال الذي (أعطي منه
المسكين واليتيم وابن السبيل، أو كما قال النبي عليه السلام)، قال الحافظ:
هو شك من يحيى، وسيأتي في (الجهاد) من طريق فليح، عن هلال
بلفظ: (فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل).

(وإنه من يأخذه)، بضم الذال في «اليونانية»؛ أي: المال، (بغير
حقه) بأن يجمعه من الحرام، أو لم يخرج منه حقه الواجب فيه.
(كالذي يأكل ولا يشبع)؛ لأنه كلما نال منه شيئاً ازدادت رغبته،
واستقل ما عنده، ونظر إلى ما فوقه.

(ويكون) ماله (شهيداً عليه يوم القيمة)، بأن يُنطق الله الصامت
منه بما فعل به، أو يمثل مثاله، أو يشهد عليه الموكلون بكتب الكسب
والإنفاق، قاله القسطلاني.

وقال البرهاني: الظاهر أنه يمثل له شجاعاً أقرع في صورة من

يشهد عليه؛ لأنَّه معجزة، ولا أَكْبَرُ مِنْ شَهَادَةِ الْمَعْجَزَاتِ .
وسيأتي الكلام على بقية فوائد الحديث مستوفى في (الرقاق) إن شاء الله تعالى .

* * *

٤٨ - بَابٌ

الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجَرِ

قَالَهُ أَبُو سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر)، بفتح الحاء وكسرها. (قاله أبو سعيد، عن النبي ﷺ)، يشير إلى حديثه السابق موصولاً في (باب الزكاة على الأقارب)، وسنذكر ما فيه في هذا الحديث، انتهى.

قال ابن رشيد: أعاد الأيتام في هذه الترجمة؛ لعموم الأولى وخصوص الثانية، ومحمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم؛ لأن الإعطاء أعم من كونه واجباً أو مندوباً، انتهى.

* * *

١٤٦٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،
قَالَ: حَدَّثَنِي شَفِيقٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ فَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ سَوَاءً، قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ
فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلَيْكُرَ»، وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ

عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامِهِ فِي حَجْرِهَا، قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْجُزِي عَنِي أَنْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِّي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٌ، فَقُلْنَا سَلِّي النَّبِيِّ ﷺ: أَيْجُزِي عَنِي أَنْ أُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامِ لِي فِي حَجْرِي؟ وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرْنَا، فَدَخَلَ فَسَأْلَهُ فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟»، قَالَ: زَيْنَبُ، قَالَ: «أَيُّ الْزَّيَّانِ؟»، قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَعَمْ لَهَا أَجْرٌ الْقِرَابَةُ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ».

وبالسند قال:

(حدثنا عمر بن حفص)، بضم العين قال: (حدثنا أبي) حفص ابن غياث بن طلق قال: (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران، (قال: حدثني شقيق)؛ أي: ابن سلمة، أبو وائل، (عن عمرو بن العارث) ابن أبي ضرار، بكسر المعجمة، الخزاعي، ثم المصطلقي، أخو جويرية بنت العارث زوج النبي ﷺ، له ولأبيه صحبة، وكان أبوه صهر عبدالله بن مسعود، وروى هنا عن صحابية، ففي الإسناد تابعيان وصحابيان.

وهو قليل الحديث، قال في «التقريب»: بقي إلى بعد الخمسين. روى له الجماعة. (عن زينب، امرأة عبدالله) بن مسعود (عليه السلام)، هي زينب بنت معاوية، ويقال: بنت عبدالله بن معاوية بن غياث،

الثقفية، ولقبها ريطة، وقيل: رائطة.

قال الحافظ: فرق ابن سعد وابن حبان والعسكري وابن منده وأبو نعيم وغير واحد بين زينب ورائطة امرأتي ابن مسعود. لم يذكروا لها وفاة. روى لها الجماعة.

(قال): أي: الأعمش: (فذكرته); أي: الحديث، (لإبراهيم) هو ابن يزيد النخعي، (فحديثي إبراهيم) المذكور، (عن أبي عبيدة) بالتصغير، وهو ابن عبدالله بن مسعود، (عن عمرو بن العمارث، عن زينب، امرأة عبدالله) بن مسعود (بمثله); أي: بمثل الحديث (سواء. قالت: كنت في المسجد النبوي، (فرأيت النبي ﷺ، فقال) يا معشر النساء، وفي هذا زيادة على ما في حديث أبي سعيد المتقدم، وبيان السبب في سؤالها ذلك.

(تصدقن ولو من حليلكن)، بضم الحاء وكسر اللام، وضيبيه الكرماني بالوجهين.

(وكان زينب تنفق على) زوجها (عبدالله) بن مسعود (وأيتام في حجرها)، قال الحافظ: لم أقف على تسميتهم.

(قالت)، وفي رواية: (قال): (فقالت لعبدالله) زوجها: (سل رسول الله ﷺ: أيجزي)، قال القسطلاني: بضم الياء آخره همزة، من الإجزاء، وفي بعض الأصول، وهو الذي في «اليونانية»: (أيجزي) بفتح الياء؛ أي: هل يكفي؟

(عني أن أنفق عليك وعلى أيتام)، وفي رواية: (أيتامي) باء الإضافة، (في حجري من الصدقة؟ فقال) ابن مسعود: (سلني أنت رسول الله ﷺ)، قالت زينب: (فانطلقت إلى النبي)، وفي رواية: (رسول الله ﷺ)، (فوجدت امرأة من الأنصار)، في رواية النسائي من طريق أبي معاوية، عن الأعمش: (إذا امرأة من الأنصار يقال لها زينب)، وزاد من وجه آخر عن علقة، عن عبد الله قال: (انطلقت امرأة عبد الله، يعني: ابن مسعود، وامرأة أبي مسعود، يعني: عقبة بن عمرو الأنصاري)، (على الباب، حاجتها مثل حاجتي، فمر علينا بلال): أي: المؤذن.

(قلنا) له: (سل النبي ﷺ: أيجزئ) فيه الضبطان السابقان، (عني)، قال الْكَرْمَانِي: الظاهر يقتضي أن يقال: عنا، وننفق، ونحوه، ثم أجاب بأن المراد كل واحد منا، أو اكتفت زينب في الحكاية بحال نفسها، انتهى.

قال البرْمَاوي: وفيه نظر، وفي رواية النسائي المذكورة: (على أزواجنا وأيتام في حجورنا)، وفي رواية الطَّيَالِسي: (أنهم بنو أخيها وبنو أختها).

وللنسائي من طريق علقة: (إلَّا حداهُمَا فَضَلَّ مَالٌ وَفِي حَجْرِهَا بَنُو أَخٍ لَهَا أَيْتَامٌ، وَلِلْأُخْرَى فَضَلَّ مَالٌ وَزَوْجٌ خَفِيفٌ ذَاتُ الْيَدِ)؛ أي: فقير.

(أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجري، وقلنا)، وفي رواية:

(فقلنا)، بالفاء، (لا تخبر بنا) بجزم الراء؛ أي: لا تعين اسمنا، بل قل: تسئلك امرأتان.

(فدخل فسأله) عما قالتاه، (فقال) عليه الصلاة والسلام: (من هما)؛ أي: المرأةان، وهذا هو المقتضى لبيان أن يعين اسمهما، وإن كانتا امرأةان أن لا يعين، فإن جوابه عليه السلام لازم متحتم لا يجوز تأخيره، فلا يقال: هو إخلاف للوعد وإفشاء للسر.

وأجيب أيضاً: بأن بلا لـأعلم أن لا ضرورة تحوج إلى كتمانهما. قال الحافظ: وهذا كله بناء على أنه التزم لهما بذلك، ويحتمل أنهما سألهما، ولا يجب إسعاف كل سائل، انتهى.

(قال: زينب)، قال الـكرـمـانـيـ: إنـمـاـ لـمـ يـقـلـ زـيـنـبـ وـفـلـانـةـ؛ اـكـتـفـاءـ بـاسـمـ مـنـ هـيـ أـكـبـرـ وـأـعـظـمـ مـنـهـاـ.

(قال) عليه الصلاة والسلام: (أي الزيانـبـ) عـرـفـ بالـلـامـ معـ كـوـنـهـ عـلـمـاـ؛ لـقـصـدـ تـنـكـيرـهـ قـبـلـ الـجـمـعـ.

(قال) بـلـالـ: زـيـنـبـ (امـرـأـةـ عـبـدـالـلـهـ) بـنـ مـسـعـودـ.

(قال) عليه الصلاة والسلام: (نعم) يجزـئـ عنـهـاـ، (ولـهـ أـجـرـانـ، أـجـرـ الـقـرـابـةـ)؛ أي: صـلـةـ الـرـحـمـ، (وـأـجـرـ الصـدـقـةـ)، قال الحافظ: وظاهر هذا الحديث أنها لم تـشـافـهـ بـالـسـؤـالـ وـلـاـ شـافـهـهـاـ بـالـجـوابـ، وـحـدـيـثـ أـبـيـ سـعـيدـ السـابـقـ بـبـاـيـنـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـاـ شـافـهـهـ وـشـافـهـهـاـ لـقـولـهـاـ: (يـاـ نـبـيـ اللـهـ إـنـكـ أـمـرـتـ)، وـلـقـولـهـ فـيـهـ: (صـدـقـ زـوـجـكـ)، قال: فـيـحـتـمـلـ أـنـ تـكـوـنـاـ قـصـتـيـنـ؛

أي: وهذا هو الذي استظهره كما يأتي، ويحتمل في الجمع بينهما أن
يقال: تحمل هذه المراجعة على المجاز، وإنما كانت على لسان بلال،
والله أعلم، انتهى.

واستدل به على جواز دفع المرأة زكاتها إلى زوجها، وهو قول
الشافعي والثوري وصاحب أبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك
وأحمد، وحملوا (الصدقة) في الحديث على الواجبة.

قيل: ويدل عليه تبويب البخاري لقولها: (أتجزئ عنِي) وهذا
إنما يستعمل في الواجب، وبه جزم المازري.

وتعقبه القاضي عياض بأن قوله: (ولو من حل يكن)، وبما في
بعض الروايات من أن صدقتها كانت من صنعة يدها، يدلان على
التطوع، وبه جزم النّووي.

وتأولوا قوله: (أتجزئ عنِي)؛ أي: في الوقاية من النار التي
حدرها تلك النسوة، فكأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا يحصل
لها المقصود، لكن إنما يحتاج بذكر الحلبي من لا يوجب فيه الزكاة،
وأما من يوجه فلا يحتاج به عليه.

واحتاجوا أيضاً: بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد المذكور:
(زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم) دال على أنها صدقة
تطوع؛ لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع، كما نقله ابن
المنذر وغيره.

قال الحافظ: وفي هذا الاحتجاج نظر؛ لأن الولد الذي يمتنع

إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطي نفقته، والأم لا يلزمها نفقة ولدتها مع وجود أبيه؛ أي: فلا يتم الاحتجاج بكونها صدقة تطوع.

وقال ابن التيمي: قوله: (وولدك) محمول على أن الإضافة للتربية لا للولادة، فكان ولدتها من غيرها.

وقال ابن المُنْيَر: اعتل من منعها من إعطائهما لزوجها، بأنها تعود إليها في النفقة، فكأنها ما خرجم عنها.

وجوابه: أن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع في التطوع أيضاً.

قال: ويفيد المذهب الأول أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم، فلما ذكرت الصدقة ولم يستفصلها عن تطوع ولا واجب، فكأنه قال: تجزئ عنك فرضاً كان أو تطوعاً.

وأما الولد فليس في الحديث تصریح بأنها تعطي ولدتها من زكاتها، بل معناه أنها إذا أعطت زوجها فأنفقه على ولدتها كانوا أحق من الأجانب، فالإجزاء يقع بالإعطاء للزوج، والوصول إلى الولد إنما هو بعد بلوغ الزكاة محلها.

قال: والذي يظهر لي أنهما قضيتان: إحداهما في سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها ولدتها؛ أي: وهو الذي في حديث أبي سعيد، والأخرى في سؤالها عن النفقه؛ أي: وهو الذي في حديثها، والله أعلم.

قال: وفي الحديث الحث على الصدقة على الأقارب، وهو

محمول في الواجبة على من لا يلزم المعطي، أو لأنهم أغنياء بإنفاقه عليهم، والزكاة لا تصرف لغني .

وعن الحسن وطاوس: لا يعطي قرابته من الزكاة شيئاً، وهو روایة عن مالک .

وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة؛ لأن نفقتها واجبة عليه فتستغني بها عن الزكاة، وأما إعطاؤها للزوج، فاختلاف فيه، كما سبق .

وفيه جواز تبع المرأة بمالها بغير إذن زوجها، والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة، والتخويف من المؤاخذة بالذنوب، وما يتوقع بسيبها من العذاب، وفتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه. وطلب الترقى في تحمل العلم؛ أي: حيث قال لها: (سلى رسول الله ﷺ) .

* * *

١٤٦٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عبدة، عن هشام، عن أبيه، عن زينب ابنة أم سلامة قالت: قلت: يا رسول الله! ألي أجر أن أنفق علىبني أبي سلامة؟ إنما هم بنبي، فقال: «أنفق علىهم، فلك أجر ما أنفقت عليهم».

وبالسند قال:

(حدثنا عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة،

واسمه إبراهيم قال: (حدثنا عبدة)، بسكون المودحة، هو ابن سليمان، (عن هشام) هو ابن عروة، (عن أبيه) عروة، (عن زينب، بنت)، وفي رواية: (ابنة)، (أم سلمة، عن أم سلمة)، كذا هو في غالب الأصول، وسقط في بعضها قوله: (عن أم سلمة).

قال القسطلاني: وإنما هو الصواب، كما لا يخفى، وهي أم المؤمنين.

(قالت: قلت: يا رسول الله، ألي أجر أن أنفق على بنى أبي سلمة)، وهم سلمة وعمرو ومحمد وزينب ودرة، أولادها من زوجها أبي سلمة بن عبد الأسد.

(إنما هم بنى؟)، بفتح المودحة وكسر النون وتشديد التحتية، جمع ابن، وأصله بنون.

(فقال) عليه الصلاة والسلام: (أنفقي)، بفتح الهمزة وكسر الفاء، (فلك أجر ما أنفقت عليهم)، قال الحافظ: رواه الأكثر بالإضافة على أن تكون (ما) موصولة.

وجوز أبو جعفر الغناطي، نزيل حلب = تنوين (أجر) على أن تكون (ما) ظرفية، ذكر ذلك لنا الشيخ برهان الدين، المحدث بحلب، انتهى.

قال الكرماني: فإن قلت: كيف دل على الترجمة، والزكاة لا تجزئ على الأولاد؟

قلت : لما علم أن الصدقة محرمة على أيتام هم أولاد المزكي ،
فبالقياس عليه تجزىء الزكاة على أيتام هم لغيره ، أو أن هذا الحديث
ذكر في هذا الباب ل المناسبة للحديث الأول في الإنفاق على اليتيم
فقط ، والبخاري كثير ما يعمل مثل ذلك ، انتهى .

وقال البرْماوي : وفساد الجواب الأول ظاهر .

وقال الحافظ : وليس في حديث أم سلمة تصريح بأن الذي كانت
تنفقه عليهم من الزكاة ، فكان القدر المشترك من الحديث حصول
الإنفاق على الأيتام ، والله أعلم ، انتهى .

* * *

٤٩ - باب

قول الله تعالى :

﴿وَفِي الْرِّقَابِ وَالْفَرِمَنَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبه: ٦٠]

ويذكر عن ابن عباس رض: يعتق من زكاة ماله ويعطي في الحجّ، وقال الحسن: إن اشتري أباً من الزكاة جاز، ويعطي في المجاهدين، والذى لم يحج، ثم تلا: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَةُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية في أيها أعطيت أجرات، وقال النبي صل: إن خالداً احتبس أدراعه في سبيل الله، ويذكر عن أبي لاس: حملنا النبي صل على إبل الصدقة للحج.

(باب قول الله تعالى: ﴿وَفِي الْرِّقَابِ﴾); أي: وفي فكها وتخليصها من الرق، (﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾); أي: الجهاد.

قال الزين بن المنيّر: اقطع البخاري هذه الآية من التفسير للاحتياج إليها في بيان مصاريف الزكاة.

(ويذكر عن ابن عباس رض: يعتق); أي: الرجل، بضم التحتية وكسر الفوقية، (من زكاة ماله) تفسير قوله: ﴿وَفِي الْرِّقَابِ﴾.

(يعطي في الحج); أي: المفروض للفقير تفسير قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

وهذا وصله أبو عبيد في «كتاب الأموال» بسنده إلى مجاهد عنه، أنه كان لا يرى بأيّاً أن يعطي الرجل من زكاة ماله في الحج، وأن يعتق

منه الرقبة، ومن طريق أخرى أيضاً بلفظ: (كان يخرج زكاته ثم يقول: جهزونا منها إلى الحج).

وقال الميموني: قلت لأبي عبدالله، يشتري الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق، ويجعل في ابن السبيل؟ قال: نعم، ابن عباس يقول ذلك، ولا أعلم شيئاً يدفعه.

وقال الخلال: أخبرنا أحمد بن هاشم قال: قال أحمد: كنت أرى أن يعتق من الزكاة، ثم كففت عن ذلك؛ لأنني لم أره يصح. قال حرب: فاحتج عليه بحديث ابن عباس، فقال: هو مضطرب، انتهى.

قال الحافظ: وإنما وصفه بالاضطراب؛ للاختلاف في إسناده عن الأعمش، ولهذا لم يجزم به البخاري.

قال: وقد اختلف السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبه: ٦٠] فقيل: المراد شراء الرقبة لتعتق، وهو رواية ابن القاسم عن مالك، و اختيار أبي ثور، وقول إسحاق، وإليه مال البخاري وابن المنذر؛ لقول ابن عباس هذا.

قال أبو عبيد: وهو أولى بالاتباع، وأعلم بالتأويل.

وروى ابن وهب عن مالك أنها في المكاتب؛ أي: بذلك بأن يعطي المكاتب الذي ليس له ما يفي بالنجوم شيئاً من الزكاة؛ ليستعين به على أداء النجوم، وهو قول الشافعي والليث، والkovفيين وأكثر أهل

العلم، ورجحه الطبرى.

وفيه قول ثالث: أن سهم الرقاب يجعل نصفين؛ نصفاً لكل مكاتب يدعى الإسلام، ونصفاً يشتري بها رقاب ممن صلى وصام، أخرجه ابن أبي حاتم وأبو عبيد في «كتاب الأموال» بإسناد صحيح عن الزهري، أنه كتب ذلك لعمر بن عبد العزيز. واحتج للأول بأمور كثيرة.

والمشهور من قول مالك أن ولاء شراء الرقاب لل المسلمين، وعنه أن الولاء للمعتق تمسكاً بالعموم.

وقال أحمد وإسحاق: يرد ولاؤه للمعتق أيضاً.

وقال عبدالله العنبرى: يجعل في بيت المال.

وأما سبيل الله، فالأكثر على أنه يختص بالغازي غنياً كان أو فقيراً.

إلا أن أبا حنيفة قال: يختص بالغازي المحتاج.

وعن أحمد وإسحاق الحج من سبيل الله، وتقدم أثر ابن عباس في ذلك، وقال ابن عمر: أما إن الحج من سبيل الله، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح عنه.

وقال ابن المنذر: إن ثبت حديث أبي لاس؛ أي: الآتي في هذا الباب قلت به.

وتعقب بأنه يتحمل أنهم كانوا فقراء أو حملوا عليها خاصة ولم يتملكوها، انتهى.

(وقال الحسن)؛ أي : البصري : (إن اشتري أباه من الزكاة جاز ويعطي في المجاهدين) في سبيل الله ، (والذي لم يحج)؛ أي : إذا كان فقيراً .

(ثم تلا) الحسن قوله تعالى : (إِنَّمَا الْصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ) [التوبه: ٢٦٠، الآية] ، قال في «الفتح» : هذا صحيح عن الحسن ، أخرج أوله ابن أبي شيبة من طريقه ، وهو مصير منه إلى القول بالمسألتين معاً؛ الإعتاق من الزكاة ، والصرف منها في الحج ، إلا أن تنصيصه على شراء الأب لم يوافقه عليه الباقيون ؛ لأنه يعتق عليه - أي : بنفس الشراء - ولا يصير ولاؤه لل المسلمين ، فيستعيد المنفعة ، ويوفر ما كان يخرجه من خالص ماله ، لدفع عار استرقاق أبيه ، انتهى .

(في أيها)؛ أي : في أي مصرف من المصادر الثمانية ، (أعطيت) ، قال الكَرْماني : بلفظ المعروف والمحظى ، وكذلك قوله : (أجزاء) ، انتهى .

والذي في «اليونينية» بلفظ المعروف .

(أجزت) ، قال في «الفتح» : كذا في الأصل بغير همز ؛ أي : مع تسكين التاء ؛ أي : قضت ، انتهى .

وعزا هذا في «اليونينية» لأبي ذر ، وفي أصلها : (أجزاء) ، بزيادة همزة بعد الزاي من الإجزاء .

قال القَسْطَلَانِي : وفي بعضها : (أجرت) بضم الهمزة وسكون الراء من الآخر .

قال الحافظ: وفيه مصير منه إلى أن اللام في قوله: (للفقراء)
لبيان المصرف لا للتمليك، فلو صرف الزكاة في صنف واحد كفى.
(وقال النبي ﷺ: إن خالداً احتبس أدراعه)، وفي رواية:
(أدرعه) وهمما جمع درع.

(في سبيل الله)، وهذا يأتي موصولاً في هذا الباب.
(ويذكر عن أبي لاس) بسين مهملة منونة، هو صاحبى،
خزاعي، اختلف في اسمه فقيل: زياد، وقيل: هو عبدالله بن عنمة،
بمهلة ونون مفتوحتين.

قال في «التربي»: والصواب أنه غيره، وقيل غير ذلك.
وله حديثان هذا أحدهما، وقد وصله أحمد وابن خزيمة والحاكم
وغيرهم من طريقه.

(حملنا النبي ﷺ على إبل الصدقة للحج)، ولفظ أحمد: (على
إبل من إبل الصدقة ضعاف للحج، فقلنا: يا رسول الله! ما نرى أن
تحمل هذه. فقال: إنما يحمل الله)، الحديث، ورجاله ثقات، إلا أن
فيه عنعة ابن إسحاق، ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته، وأورده
المصنف بصيغة التمريض.

* * *

١٤٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزَّنَادِ،
عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالصَّدَقَةِ،

فَقِيلَ مَنَعَ ابْنَ جَمِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَعَمِّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا».

تابعهُ ابْنُ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزَّنَادِ: هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حُدُثْتُ عَنِ الْأَعْرَجِ بِمِثْلِهِ.

وبالسند قال:

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال: (أخبرنا شعيب)؛ أي: ابن أبي حمزة قال: (حدثنا أبو الزناد) عبدالله بن ذكوان، (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز، (عن أبي هريرة رضي الله عنه: أمر)، وفي بعض الأصول: (قال: أمر) (رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصدقة)، وفي رواية: (بالصدقة)، وفي رواية مسلم من طريق ورقاء، عن أبي الزناد: (بعث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمر ساعياً على الصدقة).

قال الحافظ: وهو مشعر بأنها صدقة الفرض؛ لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة؛ أي: وقال النووي: إنه الصحيح المشهور لتعريف الصدقة باللام العهدية.

ثم قال الحافظ: وقال ابن القصار المالكي: الألائق أنها صدقة التطوع؛ لأنه لا يظن بهؤلاء الصحابة أنهم منعوا الفرض.

وتعقب بأنهم ما منعوه كلهم جحداً ولا عناداً.

أما ابن جمیل فقد قيل: إنه كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك، حكاه المهلب، وجزم القاضي حسین في «تعليقه» أنه الذي نزلت فيه: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَنْهَدَ اللَّهَ﴾ [التوبه: ٧٥] الآية، والمشهور أنها نزلت في ثعلبة.

وقال القسْطَلَانِي: قيل: وفيه نزلت: ﴿وَمَا نَقَمُوا﴾ الآية، إلى قوله: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُونُ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [التوبه: ٧٤] فقال: استتابني الله، فتاب وصلح حاله، انتهى.

وأما خالد فكان متأولاً بإجزاء ما حبسه عن الزكاة، وكذلك العباس؛ لاعتقاده ما سيأتي التصریح به، ولهذا عذر النبي ﷺ خالداً والعباس ولم يعذر ابن جمیل، انتهى، كلام الحافظ.

(فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنَ جَمِيلَ)، قَالَ الْحَافِظُ: قَائِلُ ذَلِكَ عُمْرٌ، كَمَا سِيَّأَتِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَصَّةِ الْعَبَّاسِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الزَّنَادِ عَنْ أَبِي عَبِيدٍ: (فَقَالَ بَعْضُ مَنْ يَلْمِزُهُ أَيْ: يَعِيبُ).

قال: وابن جمیل لم أقف على اسمه في كتب الحديث، ثم ذكر في اسمه أربعة أقوال: قيل: عبدالله، وقيل: حمید، وقيل: أبو جهم بن جمیل، وقيل: أبو جهم بن حذیفة، وخطأاً الأخير، قال: لإطاب الجميع على ابن جمیل، وقول الأکثر أنه كان أنصاریاً، وأما أبو جهم ابن حذیفة فإنه قرشي، فافترقا، وقال ابن منده: لا يعرف اسمه.

(وَخَالَدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) زاد ابن أبي الزناد،

عن أبيه عند أبي عبيد: (أن يعطوا الصدقة، قال: فخطب رسول الله ﷺ فذب عن العباس و خالد)؛ أي: منع هؤلاء الإعطاء.

(فقال النبي ﷺ) مبيناً لوجه الامتناع: (ما ينقم ابن جمیل)؛ أي: ما يكره أو ما ينكر أو ما يعتب، يقال: نقم ينقم، بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع، ويقال بالعكس، والأول هو الذي نطق به القرآن.

(إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله)، إنما ذكر ﷺ نفسه؛ لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام، فأصبح غنياً بعد فقره مما أفاء الله على رسوله، وأباح لأمته من الغنائم، وهذا السياق يقتضي أنه لا عذر له في المنع؛ لأنه إذا لم يحصل له موجب للمنع إلا إغناه الله تعالى له بعد فقره، فلا موجب للمنع، بل ينبغي أن يعطي مما أعطاه الله، ولا يكفر بانعمه.

وهذا مما يقصد العرب في مثله النفي مبالغة بالإثبات، ويسمى عند البیانین تأکید المدح بما يشبه الذم وبالعكس، فمن الأول قول الشاعر:

ولا عَيْبٌ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيِّدَهُمْ
بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِّنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
وَمِنَ الْثَّانِي هَذَا الْحَدِيثُ وَشَبَهُهُ، وَفِيهِ التَّعْرِيْضُ بِكُفْرَانِ النَّعْمِ،
وَالتَّقْرِيْبُ بِسُوءِ الصُّنْعِ فِي مَقَابِلَةِ الْإِحْسَانِ.

(وأما خالد: فإنكم تظلمون خالداً) هو خطاب للعمال على الصدقة، حيث لم يحسبوا له ما أنفق في الجهاد من الخيل والعدة، وكان

الأصل: (فإنكم تظلمونه) فأتى بالظاهر تفخيماً لشأنه وتعظيمًا لأمره، ونظيره قوله تعالى: ﴿الْحَقَّ هُوَ الْحَقَّ وَمَا أَدْرَاكُمْ مَا الْحَقَّ﴾ [الحقة: ١ - ٣] والمعنى: تظلمونه بطلبكم منه زكاة ما عنده ونسبتكم له إلى المنع فإنه، (قد احتبس)؛ أي: حبس ووقف، (أدراعه) جمع درع، وهو الزرديّة، (وأعتدُه)، بضم المثناة الفوقيّة، جمع عَتَدَ، بفتحتين.

ووقع في رواية مسلم: (أعتاده) وهو جمعه أيضاً، قيل: هو ما يعده الرجل من الدواب والسلاح، وقيل: الخيل خاصة، يقال: فرس عتيد؛ أي: صلب، أو معد للركوب، أو سريع الوثوب، أقوال. وقيل: إن بعض رواة البخاري: (وأعبدُه)، بالموحدة، جمع عبد، حكاه عياض.

قال القَقْشَنْدِي: والظاهر أنه الحيوان الناطق، وقيل: إنه جمع صفة من قولهم: فرسٌ عبدٌ؛ أي: صلب، ورجح هذا بأن العادة لم تجرِ بتحبيس العبد في سبيل الله، بخلاف الخيل، ويترجح الأول بأنه روい: (فقد احتبس رقيقه ودوابه).

وقال القاضي عياض: عهد في العرب تحبيس الرقيق على خدمة الكعبة.

ووقع في بعض الروايات: (وعقاره)، بالقاف، وهو الأرض والضياع والنخل.

واستدل بقصته على جواز إخراج مال الزكاة في شراء السلاح وغيره من آلات الحرب، والإعانة بها في سبيل الله؛ بناء على أنه عليه

الصلاوة والسلام أجاز لخالد أن يحاسب نفسه بما حبسه فيما يجب عليه، كما سبق؛ أي: في (باب أخذ العروض في الزكاة)، وهي طريقة البخاري.

وأجاب الجمهور بأجوبة:

أحدها: أنه عليه الصلاة والسلام قد اعتذر لخالد ودافع عنه بأنه إذا احتبس في سبيل الله سلاحه وخيله تقرباً إليه، وذلك غير واجب عليه، فكيف يمنع ما هو واجب عليه؟!

ثانيها: أنهم ظنوا أنها للتجارة وطالبوه بزكاة قيمتها، فأعلمهم عليه الصلاة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيما حبس؛ لأنه حبسها في سبيل الله قبل الحول.

قال الحافظ: وهذا يحتاج لنقل خاص، فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة، ولمن أوجبها في عروض التجارة. ثالثها: أنه كان نوى بإخراجها عن ملكه الزكاة عن ماله الذي طُلب منه؛ لأن أحد الأصناف سبيل الله، وهم المجاهدون.

وفيه دليل لمن أجاز أخذ القيمة عن أعيان الأموال كالحنفية، ولمن يجيز صرف الزكاة لصنف واحد، وهو قول مالك وغيره، خلافاً للشافعية في وجوب قسمتها على الأصناف الثمانية.

وقد سبق استدلال البخاري به على إخراج العروض في الزكاة، وسيأتي كلام ابن دقيق العيد في ذلك.

(وأما العباس بن عبد المطلب: فعم)، وفي رواية: (عم)
(رسول الله ﷺ)، فيه تنبية على تفخيمه واستحقاقه الإكرام.

(فهي عليه صدقة ومثلها معه)، كذا في رواية شعيب، ولم يقل
ورقاء ولا موسى بن عقبة: (صدقة)، واستبعد البيهقي أن تكون الأولى
محفوظة؛ لأن العباس من جملة بنى هاشم الذي تحرم عليهم الصدقة.
وأجيب بأنه يحتمل أن ذلك كان قبل تحريمها عليهم، وبيؤيد أنه
وقع في بعض طرقه عند ابن خزيمة: (فهي له بدل عليه)، لكن قال
البيهقي: اللام هنا بمعنى على - أي: الواقعة في رواية مسلم وغيره -
لتتفق الروايات، فإن المخرج متعدد، وإليه مال ابن حبان.

وقد أجيب عن رواية الباب بأجوبة:

أحدها: أن معنى (فهي عليه صدقة ومثلها معها)، أي: لازمة له
وثابتة عليه ستصدق بها ويضيق إليها مثلها كرماً، فيكون عليه الصلاة
والسلام ألزمها بتضييف صدقته؛ ليكون أرفع لقدرها، وأنبه لذكره،
وأنفي للذم عنه.

ثانيها: أنه كان استدان حتى فادى عقلاً وغيره في غزوة بدر،
فصار من جملة الغارمين، فساغ له أخذ الزكاة بهذا الاعتبار، وإليه مال
القرطبي.

ثالثها: أنه أخرها عنه ذلك العام إلى عام قابل لحاجة به، فتكون
عليه صدقة عامين، قاله أبو عبيد.

قال الحافظ: وأبعد الأقوال كلها قول من قال: كان ذلك

في الوقت الذي كان فيه التأديب بالمال، فألزم العباس بامتناعه من أداء الزكاة لأن يؤدي ضعف ما وجب عليه بسبب قدره وجلالته، كما في قوله تعالى في نساء النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُنْهَا عَذَابٌ ضَعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] الآية.

وقد جمع بعضهم بين رواية: (علي) ورواية: (عليه)، بأن الأصل رواية (علي)، ورواية (عليه) مثلها إلا أن فيها زيادة هاء السكت، حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر.

واختلف في معنى رواية: (فهي علي ومثلها) فقيل: هي عندي قرض؛ لأنني استسلفت منه صدقة عامين.

وصوبه النووي لما أخرجه الترمذى من حديث علي أنه ﷺ قال: (إنا تعجلنا منه صدقة عامين).

والطبراني والدارقطنی من حديث أبي رافع، والدارقطنی أيضاً من حديث ابن عباس، ومن حديث طلحة، وفي حديث ابن مسعود، وكلها ضعيفة، لكن تقوى بمجموعها.

ولهذا قال الحافظ: وليس ثبت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس ببعيد في النظر بمجموع هذه الطرق.

وقيل: المعنى: إني استسلف منه قدر صدقته عامين، فأمر أن يقاص به من ذلك، واستبعد بأنه لو كان كذلك لأعلم ﷺ عمر بأنه لا يطالب العباس.

قال الحافظ: وليس ببعيد؛ أي: لاحتمال نسيان أو غيره.

وقيل: معنى (علي) أؤديها عنه، و(مثلها معها) إكراماً له وتعظيمًا، ويفيده قوله بعده في رواية مسلم: (أما شعرت أن عمَّ الرجل صنو أبيه)، وعليه فيستفاد منه أن الزكاة تتعلق بالذمة، كما هو أحد قولي الشافعي، قاله في «الفتح».

قال: واستدل بقصة خالد على مشروعية تحبيس الحيوان والسلاح، وأن الوقف يجوز بقاوئه تحت يد محتبسه، وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة، وقد سبق ما فيه، وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية.

وتعقب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين، محتملة لما ذكر ولغيره، فلا ينهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر.

قال ابن دقيق العيد: ويحتمل أن يكون تحبيس خالد إرصاداً وعدم تصرف، ولا يبعد أن يطلق على ذلك اسم التحبيس، فلم يتعين الاستدلال بذلك لما ذكر.

قال: وفي الحديث بعث الإمام العمال بجباية الزكاة، وتنبيه الغافل على ما أنعم الله تعالى به من نعمة الغنى بعد الفقر؛ ليقوم بحق الله عليه، والعتب على من منع الواجب، وجواز ذكره في غيابه بذلك، وتحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه، والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به، والله تعالى أعلم بالصواب، انتهى.

(تابعه)؛ أي: تابع شعيباً (ابن أبي الزناد) هو عبد الرحمن، (عن

أبيه) أبي الزناد؛ أي : على ثبوت لفظ (الصدقة)، وقد وصله أَحْمَدُ من طرِيقِ داودَ بْنِ عَمْرُو عَنْهُ، وَهُوَ يَرْدُ عَلَى الْخَطَابِيِّ حِيثُ قَالَ : إِنَّ لِفَظَ (الصدقة) لَمْ يَتَابَعْ عَلَيْهَا شَعِيبٌ .

(وقال ابن إسحاق) هو محمد، إمام المغازي، (عن أبي الزناد: هي عليه ومثلها معها) من غير ذكر (الصدقة)، وهذا وصله الدارقطني في «سننه» .

(وقال ابن جريج) عبد الملك، (حدَثَتْ) بالبناء للمفعول، (عن الأُعْرَجِ) عبد الرحمن (مثُلَهُ)، وفي رواية: (بِمُثْلِهِ)؛ أي: بمثل حديث ابن إسحاق، من غير ذكر (الصدقة)، وهذا وصله عبد الرزاق في «مصنفه» عن ابن جريج، إلا أنه قال فيه: (ما ينقم أبو جهم بن حذيفة) بدل بن جميل .

* * *

٥٠ - بَابٌ

الاستغفار عن المسألة

(باب الاستغفار)؛ أي : مشروعية التزه (عن المسألة)؛ أي : في شيء ما من غير المصالح الدينية .

١٤٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الْلَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُمْ حَتَّىٰ نِفَدَ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعْفَهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُغْفَرْهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبَّرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ» .

وبالسند قال :

(حدثنا عبدالله بن يوسف) التّنسّي قال : (أخبرنا مالك) الإمام ، (عن ابن شهاب) الزهري ، (عن عطاء بن يزيد الليثي) ، بالمثلثة ، (عن أبي سعيد الخدري صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أن ناساً من الأنصار) ، قال الحافظ : لم يتعين لي أسماؤهم ، إلا أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ما يدل على أن أبو سعيد راوي الحديث

خو طب بشيء من ذلك ولفظه: (سرحتني أمي إلى النبي ﷺ - يعني: لأسأله من حاجة شديدة - فأتيته وقعدت، فاستقبلني فقال: (من استغنى أعنـه الله)، الحديث، وزاد فيه: (ومن سـأـلـ وـلـهـ أـوـقـيـةـ فقد أـلـحـفـ، فـقـلـتـ: نـاقـتـيـ خـيـرـ مـنـ أـوـقـيـةـ، فـرـجـعـتـ وـلـمـ أـسـأـلـهـ). .

(سـأـلـواـ رـسـوـلـ اللهـ ﷺ فـأـعـطـاـهـمـ، ثـمـ سـأـلـوـهـ فـأـعـطـاـهـمـ)، وزاد في روایة: (ثـمـ سـأـلـوـهـ فـأـعـطـاـهـمـ).

(حتـىـ نـفـدـ)، بـكـسـرـ الفـاءـ وـبـالـدـالـ الـمـهـمـلـةـ؛ أـيـ: فـرـغـ وـفـنيـ (ما عـنـهـ، فـقـالـ: ماـ يـكـونـ عـنـدـيـ مـنـ خـيـرـ) (ماـ) مـوـصـولـةـ مـضـمـنـةـ مـعـنـىـ الشـرـطـ، وـجـوـاـبـهـ قـوـلـهـ: (فـلـنـ أـدـخـرـهـ عـنـكـمـ) بـتـشـدـيدـ الدـالـ الـمـهـمـلـةـ؛ أـيـ: أـحـبـسـهـ وـأـخـبـأـهـ وـأـمـنـعـكـمـ إـيـاهـ مـنـفـرـدـاـ بـهـ عـنـكـمـ.

(وـمـنـ يـسـتـعـفـ) بـفـاءـ وـاـحـدـةـ مـشـدـدـةـ، وـفـيـ روـاـيـةـ: (وـمـنـ يـسـتـعـفـ) بـفـاءـيـنـ؛ أـيـ: وـمـنـ يـطـلـبـ الـعـفـةـ عـنـ السـؤـالـ (يـعـفـهـ اللهـ) بـنـصـبـ الـفـاءـ وـرـفـعـهـ؛ أـيـ: يـرـزـقـهـ اللهـ الـعـفـةـ.

(وـمـنـ يـسـتـغـنـ)، يـظـهـرـ الـغـنـىـ، (يـغـنـهـ اللهـ، وـمـنـ يـتـصـبـرـ) يـعـالـجـ الصـبـرـ وـيـتـكـلـفـهـ عـلـىـ ضـيـقـ الـعـيـشـ وـغـيـرـهـ مـنـ مـكـارـهـ الـدـنـيـاـ، (يـصـبـرـهـ اللهـ)؛ أـيـ: يـرـزـقـهـ الصـبـرـ.

(وـمـاـ أـعـطـيـ)، بـالـبـنـاءـ لـلـمـفـعـولـ، (أـحـدـ)، نـائـبـ عـنـ الـفـاعـلـ، (عـطـاءـ)، مـفـعـولـ (أـعـطـيـ) الثـانـيـ، (خـيـرـاـ)، صـفـةـ عـطـاءـ، (وـأـوـسـعـ) عـطـفـ عـلـىـ (خـيـرـاـ)، (مـنـ الصـبـرـ) إـذـ هـوـ جـامـعـ لـمـكـارـمـ الـأـخـلـاقـ، وـقـوـلـهـ: (مـنـ الصـبـرـ)، تـنـازـعـهـ (خـيـرـاـ) وـ(أـوـسـعـ) وـأـعـمـلـ الثـانـيـ، وـحـذـفـ

من الأول، وإنما أعطاهم بِهِمْ لحاجتهم ثم نبههم على موضع الفضيلة. وفي الحديث ما كان عليه بِهِمْ من السخاء، وإنفاذ أمر الله، وإعطاء السائل مرتين، والاعتذار إلى السائل، والحضر على التعفف. وفيه: جواز السؤال للحاجة، وإن كان الأولى تركه، والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة. وأن العفة والاستغناء والصبر بيد الله تعالى.

قال الطَّيْبِيُّ : معنى الحديث أن من طلب العفة عن السؤال، ولم يظهر الاستغناء عن الخلق، ولكن إن أعطي شيئاً لم يرده يملاً الله قلبه غنى، ومن فاز بالقدر المعلى وتصبر، وإن أعطي لم يقبل، فهو هو، إذ الصبر جامع لمكارم الأخلاق، انتهى.

* * *

١٤٧٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَخْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا، فَيَسْأَلُهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ».

وبالسند قال:

(حدثنا عبد الله بن يوسف)، قال: (أخبرنا مالك) الإمام، (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان، (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز، (عن أبي هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لأنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لأنَّ

يأخذ أحدكم حبله، فيحتطِب)، ببناء الافتعال؛ أي: يجمع الحطب (على ظهره، خير له من أن يأتي رجلاً) أعطاه الله من فضله، (فيسأله) سواء (أعطاه أو منعه)؛ لأنَّه إنْ أعطاه، ففيه ثقل المنة مع ذل السؤال، وإنْ منعه جمع الذل والخيبة والحرمان.

قال الحافظ: قوله: (خير له) ليست بمعنى أفعل التفضيل، إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب؛ أي: فهو قوله تعالى: **﴿أَصَحَّ الْجَهَنَّمَ يَوْمٌ ذِي خَيْرٍ مُسْتَقْرًّا﴾** [الفرقان: ٢٤].

قال: والأصح عند الشافعية أن سؤالَ منْ هذا حاله حرام.

قال: ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل، وتسميته الذي يعطاه خيراً، وهو في الحقيقة شر، والله أعلم، انتهى. وفي الحديث: القسم على الشيء المقطوع بصدقه لتأكيده في نفس السامع.

* * *

١٤٧١ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَسْعِيهَا فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».

وبالسند قال:

(حدثنا موسى بن إسماعيل) التَّبُوذَكِي قال: (حدثنا وهب)، تصغير وهب، ابن خالد قال: (حدثنا هشام، عن أبيه) عروة بن الزبير، (عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه) قال: لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة الحطب) بالتعريف، وفي رواية: (بحزمة حطب) بالتنكير.

(على ظهره فييعها، فيكيف)؛ أي: يصون (الله بها وجهه) من أن يريق ماءه بالسؤال، والفعلان منصوبان، وهم مرادان في حديث أبي هريرة، وحذف منه؛ لدلالة السياق عليه.

(خير له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه) كالحديث الذي قبله، ففيه فضيلة الاكتساب بعمل اليد.

بل قال بعض العلماء: إنها أفضل المكاسب، والأصح عند الشافعية أن أفضلها الزراعة باليد؛ لأنها أقرب إلى التوكل، وأعم نفعاً، ولورود الثواب الكبير فيها، ثم الصناعة لما فيها من كد النفس، ثم التجارة؛ لأن كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يكتسبون بها. وهذه الثلاث هي أصول المكاسب، ويأتي مزيد بحث فيه في (باب كسب الرجل وعمله بيده) أوائل (كتاب البيوع).

وفيه: الحض على التعفف عن المسألة والتنزه عنها، ولو امتهن المرء نفسه في طلب الرزق، وارتكب المشقة في ذلك، ولو لا قبحها في نظر الشرع لم يفضل عليها ذلك، وذلك لما سبق من ذل السؤال إن أعطي، ومن ذله وذل الرد إذا لم يعط، ولما يدخل على المسئول من

الضيق في ماله إن أعطى كل سائل، وقد روي عن عمر رضي الله عنه فيما ذكره ابن عبد البر: مكسبة فيها بعض الدناءة خير من مسألة الناس. وقد كان السلف إذا سقط من أحد هم سوطه لا يسأل من يناله إياه.

* * *

١٤٧٢ - وَحَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الْزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامَ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا حَكِيمُ! إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضْرَةً حُلْوَةً، فَمَنْ أَخْذَهُ بِسَخَاوَةٍ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخْذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارِكْ لَهُ فِيهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»، قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَالَّذِي بَعْثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أُفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه يَذْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ فَيَأْبَى أَنْ يَقْبِلَهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ رضي الله عنه دَعَاهُ لِيُعْطِيهِ فَأَبَى أَنْ يَقْبِلَ مِنْهُ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أُشَهِّدُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ، أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ فَيَأْبَى أَنْ يَأْخُذَهُ، فَلَمْ يَرْزَأْ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه حَتَّى تُوْفَّيَ.

وبالسند قال:

(وَحَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة، المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد

الأيلي، (عن الزهري) بن شهاب، (عن عروة بن الزبير) بن العوام (و) عن (سعيد بن المسيب: أن حكيم بن حزام)، بفتح المهملة في الأول، وكسرها في الثاني وتحقيق الزي المعمدة، ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى، القرشي، الأستاذ، أبو خالد المكي، ابن أخي خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (قال) حكيم: (سألت رسول الله ﷺ فأعطياني، ثم سأله فأعطياني، ثم سأله فأعطياني)، بتكرير الإعطاء ثلاثة.

(ثم قال: يا حكيم، إن هذا المال خضرة)، بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين (حلوة)، قال في «المصابيح»: قال الزركشي: تأنيثُ الخبر تنبيةً على أن المبتدأ مؤنث، والتقدير: أن صورة هذا المال، أو يكون التأنيث للمعنى؛ لأنه اسم جامع لأشياء كثيرة، والمراد بالخضرة: الروضة الخضراء، أو الشجرة الناعمة، والحلوة: المستحلاة الطعم.

قلت: إذا كان قوله: (خضرة) صفة للروضة، أو المراد بها نفس الروضة الخضرة، لم يكن ثم إشكال البة، وذلك أن توافق المبتدأ والخبر في التأنيث، إنما يجب إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سبية، نحو: هند حسنة، أو في حكمها، كالمنسوب، أما في الجوامد فيجوز - أي: عدم المطابقة - نحو: هذه الدار مكان طيب، وزيد نسمة عجيبة، انتهى.

وقال في «الفتح»: أنت الخبر؛ لأن المراد - أي: بالمال - الدنيا،

وشبهه في الرغبة فيه والميل إليه، وحرص النفوس عليه، بالفاكهة الخضراء المستلذة، فإن الأخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة إلى اليابس، والحلو مرغوب فيه على انفراده بالنسبة إلى الحامض، فالإعجاب بهما إذا اجتمعا أشد، انتهى.

(فمن أخذه)؛ أي: المال، وفي رواية: (أخذ) بدون ضمير.
(بسخاوة نفس)؛ أي: بغير شرء ولا إلحاد، أو بغير سؤال، وهذا بالنسبة إلى الأخذ، ويحتمل أن يكون بالنسبة إلى المعطي؛ أي: بسخاوة نفس المعطي؛ أي: انشراحه بما يعطيه.

(بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس)؛ أي: بتطلع إليه، وحرص عليه، وتعرض له.

(لم يبارك له)؛ أي: للأخذ (فيه، وكان)؛ أي: الأخذ (كالذى يأكل ولا يشبع)؛ أي: الذي يسمى جوعه كذاباً، لأنه من علة به وسقم، فكلما أكل ازداد سقماً، ولم يجد شيئاً، ولا ينفع فيه الطعام.
قال القسطلاني: وسقط من «اليونينية» - كما نبه عليه بحاشية فرعها - لفظة (وكان)، فإما أن يكون سهواً أو الرواية كذلك، انتهى.
أقول: ورأيت في أصل صحيح سقوطها أيضاً.

(اليد العليا خير من اليد السفلية) تقدم الكلام على هذا مستوفى في (باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى).

(قال حكيم: فقلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق،

لا أرزاً)، بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الزاي بعدها همزة مضارع، رزأت، بفتح الزاي وكسرها؛ أي: نقصت؛ أي: لا أنقص.

(أحداً بعده)؛ أي: بعد سؤالي هذا إياك، أو المراد: لا أرزاً غيرك (شيئاً)، والمعنى: لا آخذ من أحد بعده شيئاً من المال، وفي رواية إسحاق: (قلت: فوالله لا تكون يدي بعده تحت يد من أيدي العرب).

(حتى أفارق الدنيا، فكان أبو بكر) الصديق (رضي الله عنه) (يدعو حكيمأ إلى العطاء فيأبى)؛ أي: يمتنع (أن يقبله منه، ثم إن عمر رضي الله عنه دعاه، ليعطيه، فأبى أن يقبل منه شيئاً، فقال عمر: إني أشهدكم يا معاشر المسلمين على حكيم، أني أعرض عليه حقه من هذا الفيء، فيأبى أن يأخذه) وإنما امتنع حكيم منأخذ العطاء مع أنه حقه؛ لأنه خشى أن يقبل من أحد شيئاً فيعتاد الأخذ فيتجاوز به نفسه إلى ما لا يريده، فعظمهما عن ذلك، وترك ما يريده إلى ما لا يريده.

وإنما أشهد عليه عمر؛ لأنه أراد أن لا ينسبه أحد لم يعرف باطن الأمر إلى منع حكيم من حقه، قاله في «الفتح».

وقال غيره: وإنما أشهد؛ مبالغة في براءة سيرته العادلة من الحيف والتخصيص والحرمان بغير مستند

(فلم يرزاً حكيم أحداً من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي)، وزاد إسحاق بن راهويه في «مسنده»: أنه ما أخذ من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ديواناً ولا غيره حتى مات لعشرين سنين من إمارة

معاوية، وفعله ذلك رضي الله عنه مبالغة في الاحتراز، إذ مقتضى الجبلة الإشراف والحرص والنفس سراقة، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

قال ابن أبي جمرة: في حديث حكيم فوائد: منها: أنه قد يقع الزهد مع الأخذ، فإن سخاوة النفس هو زهدها، تقول: سخت نفسه بكذا؛ أي: جادت، وسخت عن كذا إذا لم تلتفت إليه.

ومنها: أن الأخذ مع سخاوة النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق، فتبين أن الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة.

وفيه: ضرب المثل لما لا يقبله السامع من الأمثلة؛ لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير، وبين بالمثال المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله، وضرب لهم المثل بما يعهدون، فالأكل إنما يأكل ليشبع، فإذا أكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه، وإنما هي لما يحصل به من المنافع، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعته كان وجوده كالعدم.

وفيه: أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب ما في مسألته من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته؛ لتقع موعظته له الموقعة؛ لئلا يتخيّل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته.

وفيه أيضاً: أن سؤال الأعلى ليس بعار، وأن رد السائل بعد

ثلاث ليس بمكروه، وأن الإجمال في الطلب مقرن بالبركة.

وقد زاد إسحاق بن راهويه في «مسنده» في آخره: (فمات؛ أي: حكيم، حين مات، وإنه لمن أكثر قريش مالاً).

وفيه أيضاً سبب ذلك وهو أن النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه فقال حكيم: يا رسول الله! ما كنت أظن أن تقصري بي دون أحد من الناس، فزاده، ثم استزاده حتى رضي، فذكر نحو الحديث، قاله في «الفتح».

وفيه عطاء السائل من مال واحد مرتين، والاعتذار للسائل إذا لم يجد ما يعطيه.

وفضل الغنى على الفقر، بناء على أن العليا هي المنفقة.

وأنه لا يستحق أحد من بيت المال شيئاً إلا بعد إعطاء الإمام، وأنه لا يجرأ أحداً على الأخذ.

قال النووي: اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة، واختلف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين:

أصحها: أنها حرام؛ لظاهر الأحاديث.

والثاني: حلال مع الكراهة بثلاثة شروط: أن لا يذل نفسه، ولا يلح في السؤال، ولا يؤذي المسؤول.

فإن فقد أحد هذه الشروط فحرام بالاتفاق، انتهى.

وفي حديث ابن الفارسيٍّ مما رواه أبو داود والنسائي أنه قال:

يا رسول الله أسائل؟ فقال: (لا، وإن كنت سائلاً لا بُدَّ فاسأله الصالحين)؛ أي: من أرباب الأموال الذين لا يمنعون ما عليهم من الحق، وقد لا يعلمون المستحق من غيره، فإذا عرفوا بالسؤال المحتاج أعطوه مما عليهم من حقوق الله، أو المراد بهم مَن يتبرك بدعائهم وترجى إجابتهم.

وحيث جاز السؤال فيجتنب فيه الإلحاح والسؤال بوجه الله، لحديث الطبراني في «الكبير» عن أبي موسى يأسناد حسن: (أن النبي ﷺ قال: ملعون من سأله بوجه الله، وملعون من سئل بوجه الله، فمنع سائله ما لم يسأل هجراً).

* * *

٥١ - بَابٌ

مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ
وَلَا إِشْرَافٌ نَفْسٌ

(باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس)، وجواب الشرط محدوف للعلم به، تقديره: فليقبله إذا انتفى القيدان. وزاد في «الفتح» في الترجمة بعد قوله: (ولا إشراف نفس): **﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾** [الذاريات: ١٩]، ثم قال في رواية المستملي تقديم الآية، وسقطت للأكثر.

وقال الكرماني: وفي بعضها: (باب وفي أموالهم حق للسائل والمحروم، المحروم: المحارف)، وهو بفتح الراء، المنقوص الحظ الذي لا ينمو ماله، وهو خلاف المبارك، انتهى.

وهذه نسبها في هامش «اليونينية» للمستملي بدون قوله: (المحروم: المحارف) واقتصر في أصلها على الشق الأول فقط.

قال في «الفتح»: وأورد الترجمة بلفظ العموم، وإن كان الخبر ورد في الإعطاء من بيت المال؛ لأن الصدقة للفقير إذا انتفى الشرطان في معنى العطاء للغني.

* * *

١٤٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، أَنَّ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ: «خُذْهُ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَأَ تُبْغِهُ نَفْسَكَ».

وبالسند قال:

(حدثنا يحيى بن بُكير)، بالتصغير قال: (حدثنا الليث) بن سعد، (عن يونس) بن يزيد الأيلي، (عن) ابن شهاب (الزهري)، عن سالم: أَنَّ أَبَاهُ (عبدالله بن عمر) قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي (عمر) بن الخطاب قَالَ: (يقول: كان رسول الله يُعْطِينِي الْعَطَاءَ)، أَخْرَجَه مسلم من رواية عمرو بن الحارث، عن الزهري، لكن قال فيه: (عن سالم، عن أبيه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ يُعْطِينِي عُمَرَ)، [فذكره فجعله من مسند ابن عمر، وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن ابن السعدي عن عمر]^(١)، وزاد فيه أَنَّ عطية النبي يُعْطِينِي لعمر بسبب العمالة، ولهذا قال الطحاوي: ليس معنى هذا الحديث في الصدقات، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام، لا من جهة الفقر، ولكن من الحقوق، فلما قال عمر: (أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ مِنِّي)، لم يرضَ بذلك؛ لأنَّه إنما أَعْطَاه لمعنى غير الفقر.

(١) ما بين معاوقين ليس في «و».

(فأقول: أعطه من هو أفقري إليه مني)، قال في «المصابيح»: ففيه نكتة حسنة، وهي كون الفقير هو الذي يملك شيئاً ما؛ لأنه إنما يتحقق فقير وأفقري إذا كان الفقير له شيء يقل ويكثر، وأما لو كان الفقير الذي لا شيء له البتة؛ لكان الفقراء كلهم سواء، ليس فيهم أفقري، فتأمله، انتهى.

(فقال: خذه)، أي: بالشرط المذكور بعده، وزاد في رواية شعيب، عن الزهري الآتية في (الأحكام): (حتى أعطاني مرة مالاً، فقلت: أعطه أفقري إليه مني، فقال: خذه فتموله وتصدق به).

(إذا جاءك من هذا المال)، أي: من جنس المال (شيء، وأنت غير مُشرِف)، بسكون المعجمة وكسر الراء من الإشراف، وهو التعرض للشيء والحرص عليه، من قولهم: أشرف على كذا إذا تطاول له، وقيل للمكان المرتفع شرف؛ لذلك.

قال أبو داود: سألت أحمد عن إشراف النفس فقال: بالقلب.
وقال يعقوب بن محمد: سألت أحمد عنه فقال: هو أن يقول مع نفسه يبعث إلي فلان بكذا.

(ولا سائل)، أي: ولا طالب له، (فخذه) هو جواب قوله: (إذا جاءك).

(وما لا) يكون كذلك بأن لا يجيء إليك ومالت نفسك إليه (فلا تتبعه نفسك) في طلبه، واتركه.

وفيه منقبة لعمر، وبيان زهده عليه.

قال الطبرى: اختلفوا في قوله: (فخذنه) بعد إجماعهم على أنه أمر ندب، فقيل: هو ندب لكل من أعطى عطية فأبى قبولها، سواء كان المعطى سلطاناً أو عامياً صالحاً أو فاسقاً، إلا ما علم يقيناً أنه حرام. قال: وهو الصواب؛ يعني: بالشروطين المتقدمين، فقد قبلت الصحابة الهدايا.

وقال عثمان عليه: جوائز السلطان لحم ظبي ذكي، وقيل: هو مخصوص بالسلطان، ويفيده حديث سمرة في «السنن»: (إلا أن يسأل ذا السلطان).

وحرم بعضهم جوائز السلطان، وكرهها آخرون.

قال الحافظ: والتحريم محمول على ما إذا كانت [من السلطان الجائر، والكراءة محمولة]^(١) على الورع، وهو المشهور من تصرف السلف، والله أعلم.

قال: والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته، ومن علم كون ماله حراماً تحرم عطيته - أي: قبولها - ومن شك فيه فالاحتياط رده، وهو الورع، ومن أباحه أخذ بالأصل.

قال ابن المنذر: احتاج من رخص فيه؛ أي: من المشكوك فيه،

(١) ما بين معكوفتين ليس في «و» و«ن»، والمثبت من «فتح الباري» (٣/٣٣٨).

بأن الله تعالى قال في اليهود: ﴿سَمَعُونَ لِكَذِبِ أَكَلُونَ لِسُّهْتِ﴾ [المائدة: ٤٢] وقد رهن الشارع درعه عند يهودي مع علمه بذلك، وكذلك أخذ الجزية منهم، مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة.

قال: وفي حديث الباب أن الإمام أن يعطي بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً، وإن كان غيره أحوج إليه منه، وأن رد عطية الإمام ليس من الأدب، ولا سيما من الرسول ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ رَسُولُ فَحْذُوْهُ﴾ [الحشر: ٧] الآية.

قال: ومطابقة الآية لحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطي السائل وغير السائل، وإذا كان المعطي ممدوحاً، فعطيته مقبولة، وأخذها غير ملوم.

قال: وقد اختلف أهل التفسير في المراد بالمحروم، فروى الطبرى من طريق ابن شهاب أنه المتعطف الذي لا يسأل، وأخرج فيه أقوالاً أخرى، وعلى التفسير المذكور تنطبق الترجمة، انتهى.

* * *

٥٢ - بَابٌ

مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثِرًا

(باب من سأّل الناس تكثراً)، وجواب الشرط ممحذف؛ أي: فهو مذموم.

قال في «المصابيح»: قال: الزركشي: أي: سؤال تكثراً؛ أي: يستكثراً المال بسؤاله، لا يريد به سدّ الخلة؛ أي: فيكون مصدرأ نوعياً.

قلت: ويجوز أن يكون منصوباً على الحال، إما بأن يجعل المصدر نفسه حالاً على جهة المبالغة، نحو: زيد عدل، أو بأن يقدّر مضاف؛ أي: ذا تكثراً، ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر التأكدي لا النوعي؛ أي: يتکثراً، والجملة الفعلية حينئذ حال أيضاً، انتهى.

قال ابن رشيد: حديث المغيرة في النهي عن كثرة السؤال الآتي في الباب الذي يليه أصرح في مقصود الترجمة من حديث الباب، وإنما آثره عليه؛ لاحتمال أن يكون المراد بالسؤال في حديث المغيرة النهي عن المسائل المشكلة، كالأغلوطات، أو السؤال عما لا يعني، أو عمال ميقع مما يكره وقوعه.

قال: وأشار مع ذلك إلى حديث ليس على شرطه، وهو ما أخرجه الترمذى من طريق حُبْشِيٌّ بن جُنَادَةَ في أثناء حديث مرفوع وفيه: (ومن سأَلَ النَّاسَ لِيُثْرِيَ مَالَهُ كَانَ خُمُوشًا فِي وِجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ شَاءَ فَلِيَقْلُّ وَمَنْ شَاءَ فَلِيُكْثِرَ)، انتهى.

قال في «الفتح»: وفي «صحيح مسلم»، عن أبي هريرة ما هو مطابق للفظ الترجمة، فاحتمال كونه وأشار إليه أولى، ولفظه: (من سأَلَ النَّاسَ تَكْثِرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا)، الحديث؛ والمعنى: أنه يسأل؛ ليجمع الكثير من غير احتياج إليه، انتهى.

* * *

١٤٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ».

١٤٧٥ - وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَلْغُ العَرَقَ نِصْفَ الْأُذْنِ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ».

وَزَادَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي الْلَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: «فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ، فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ».

وَقَالَ مُعَلِّيٌّ : حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حَمْزَةَ ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي الْمَسَأَلَةِ .

وبالسند قال :

(حدثنا يحيى بن بكر)، قال : (حدثنا الليث) بن سعد، (عن عبده الله بن أبي جعفر) بتصغير الأول، الفقيه المصري، واسم أبي جعفر يسار، (قال : سمعت حمزة بن عبد الله بن عمر)، بالحاء المهملة والزاي، (قال : سمعت) أبي (عبد الله بن عمر) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قال : قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ما يزال الرجل يسأل الناس، حتى يأتي يوم القيمة ليس في وجهه مُزْعَة لحم)، بضم الميم وحكي كسرها وسكون الزاي بعدها مهملة؛ أي : قطعة .

وقال ابن التين : ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاي، والذي أحفظه عن المحدثين الضم .

قال الخطابي : يحتمل أن يكون المراد أنه يأتي ساقطاً، لا قَدْرَ له ولا جاه، أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه؛ لمشاكلة العقوبة في مواضع الجنابة من الأعضاء، لكونه أذل وجهه بالسؤال، أو أنه يبعث ووجهه عظم كله، فيكون ذلك شعاره الذي يعرف به، انتهى .

قال الحافظ : والأول صرف للحديث عن ظاهره، وقد يؤيده ما أخرجه الطبراني والبزار من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً :

(لا يزال العبد يسأل، وهو غني حتى يخلق وجهه، فلا يكون له عند الله وجه)، انتهى .

وقال التُّورِبِشْتِيُّ : قد عَرَفْنَا الله تعالى أن الصور في الدار الآخرة تختلف باختلاف المعاني ، قال الله تعالى : ﴿يَوْمَ تَبَيَّنُونَ وُجُوهُ وَسَوْدَةٌ وَجُوَهٌ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، فالذى يبذل وجهه لغير الله تعالى ، ويسأل من غير بأس وضرورة ، بل للتوسيع والتكرر ، يصييه شَيْئُونَ في وجهه بإذابه اللحم عنه ، ليظهر للناس منه صورة المعنى الذى خفي عليهم منه ، انتهى .

ومال المهلب أيضاً إلى حمله على ظاهره ، وإلى أن السرَّ فيه أن الشمس تدنو يوم القيمة من الناس ، فإذا جاء لا لحم بوجهه كانت أذية الشمس له أكثر من غيره .

قال : والمراد به من سأل تكثراً وهو غني لا تحل له الصدقة ، وأما من سأل وهو مضطر ، فذلك مباح له ، فلا يعاقب عليه ، انتهى .

قال الحافظ : وبهذا تظهر مناسبة إيراد هذا الطرف من حديث الشفاعة عقب هذا الحديث ، انتهى .

وبه يجاب أيضاً عمَّا يقال : الحديث دال على الوعيد لمن سأله سؤالاً كثيراً ، والبخاري فهم أنه وعيد لمن سأله تكثراً ، والفرق بينهما ظاهر ، فقد يسأل دائماً وليس متكرراً؛ لدوام افتقاره واحتياجه ، فنزلَ البخاري الحديث على من يسأل ؛ ليكثُرَ ماله ، لما أن القواعد تبين أن

المتوعد هو السائل عن غنى، وأن سؤال ذي الحاجة مباح، أشار إلى ذلك ابن المُنْيَر وابن بطال.

(وقال) عليه الصلاة والسلام : (إن الشمس تدنو)؛ أي : تقرب (يوم القيمة)، فيسخن الناس من دنوها فيغرقون، (حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فيما هم كذلك استغاثوا بأدم، ثم بموسى، ثم بمحمد ﷺ) وهذا فيه اختصار، وسيأتي في (الرقاق) في حديث الشفاعة الطويل مَن يقصدونه بين آدم، وبين موسى، وبين النبي ﷺ، وهذا الكلام على بقية ما في حديث الشفاعة .

(وزاد عبدالله)، زاد في رواية : (ابن صالح).

قال الزَّركشي : قيل : ي يريد به ابن صالح الجهني ، كاتب الليث ، وقيل : عبدالله بن وهب المصري ، كما رواه ابن شاهين بسنده إليه : (قال : حدثني الليث).

وقال الكرماني : هذا يحتمل التعليق ، حيث لم يقل : وزادني ، قال : عبدالله هو ابن صالح ، كاتب الليث .

قال : ولعل المراد بما حكاه الغساني ، عن الحاكم أن البخاري لم يخرج عنه شيئاً في «الصحيح» ، أنه لم يخرج عنه حديثاً تماماً مستقلاً ، انتهى .

ولم ينبه الحافظ على القول بأنه عبدالله بن وهب ، وكأن قائله لم يقف على الرواية التي فيها زيادة قوله : (ابن صالح) ، بل قال : وبهذا جزم خلف وأبو نعيم بأنه ابن صالح .

قال: وقد وصله البزار، عن محمد بن إسحاق الصناعي، والطبراني في «الأوسط»، عن مطلب بن شعيب، وابن منده في «كتاب الإيمان» من طريق يحيى بن عثمان، ثلاثتهم عن عبدالله بن صالح، فذكره.

(حدثني الليث) بن سعد، (قال: حدثني ابن أبي جعفر) عُبيد الله، بالتصغير، السابق أول الباب.

(فيشفع ليقضى بين الخلق، فيمشي حتى يأخذ بحلقة الباب)، بسكون لام (حلقة)، والمراد حلقة باب الجنة، أو هو مجاز عن القرب إلى الله تعالى، قاله في «الفتح».

(فيومئذ يعيش الله مقاماً مموداً)، هو مقام الشفاعة العظيمى، التي اختص بها، وهي إراحة أهل الموقف من أهوال القضاء بينهم، والفراغ من حسابهم.

(يحمده أهل الجمع كلهم)، والمراد بهم أهل المحسن؛ لأنه يوم يجمع فيه الناس كلهم.

وسيأتي بقية الكلام على المقام المحمود في (التفسير)، إن شاء الله تعالى.

(وقال مُعلّى)، بضم الميم وفتح المهملة وتشديد اللام المفتوحة، وفي هامش «اليونينية» صرف معلى، عن أبي ذر، وهو معلى بن أسد قال: (حدثنا وهيب) تصغير وهب، ابن خالد، (عن النعمان بن راشد) هو الجزري، أبو إسحاق الرّقّي، مولى بنى أمية.

قال البخاري : إنه أخو إسحاق بن راشد ، وأنكره أحمد وغيره .

وقال أبو حاتم : لم يصح عندي أنه أخوه .

ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال الساجي : صدوق ، فيه ضعف ، وقال ابن معين مرة : ثقة ، وضعفه مرة أخرى ، وقال : إنه مضطرب الحديث ، وكذا قال أحمد ، وضعفه أيضاً أبو داود والنسائي وآخرون ، زاد النسائي : كثير الغلط .

قال في «الترمذ» : من السادسة . استشهد به البخاري ، وروى له الباقيون .

(عن عبدالله بن مسلم ، أخي) محمد بن مسلم بن شهاب (الزهري) ، وكان أكبر من الزهري ، ومات قبله .

وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وزاد النسائي : ثبت ، وكان يروي عن أخيه وأخوه يروي عنه ، وقال ابن سعد : كان كثير الحديث .
قال في «الترمذ» : من الثالثة . استشهد به البخاري ، وروى له الباقيون سوى ابن ماجه .

(عن حمزة) ؛ أي : ابن عبدالله بن عمر ، أنه (سمع) أباه عبدالله (بن عمر) بن الخطاب (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن النبي ﷺ : في المسألة) ؛ أي : في الشق الأول من الحديث دون الزيادة ، وقد وصل هذا يعقوب بن سفيان في «تاریخه» عن معلى ، وآخر حديثه : (مزعة لحم) .

وذكر الحديث في (تغليق التعليق) ، ولفظه : (قال - أي : حمزة -

خرجنا إلى الشام نسأل، فلما قدمنا المدينة، قال لنا ابن عمر: أتيتم الشام تسألون؟! أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما تزال المسألة في العبد حتى يلقى الله عزّ وجلّ، وما في وجهه مزعة لحم).

قال الحافظ: وفي هذا الحديث؛ أي: حديث الباب، أن هذا الوعيد يختص بمن أكثر السؤال، لا من ندر ذلك منه.

قال: ويؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم؛ لأن لفظ (الناس) يعم، قاله ابن أبي جمرة.

ويحكي عن بعض الصالحين أنه كان إذا احتاج سأله ذمياً لئلا يعاقب المسلم بسببه لورده، والله أعلم، انتهى.

* * *

٥٣ - باب

قول الله تعالى: «لَا يَسْتَوْنَ النَّاسُ إِلَحَافًا»،
وَكَمِ الْغَنَى؟ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَجِدُ عَنِّي يُغْنِيه».
﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَخْصَرُوا فِي سَيِّلِ اللَّهِ﴾
إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾

(باب قول الله تعالى: «لَا يَسْتَوْنَ النَّاسُ إِلَحَافًا» [البقرة: ٢٢٧])؛ أي: إلحاافاً، نصب إما على الحال، بتقدير: ملحفين أو ذوي إلحااف، أو صفة مصدر محذوف؛ أي: سؤال إلحااف، أو عامله ممحذوف؛ أي: ولا يلحفون إلحاافاً، والإلحااف اللزوم وأن لا يفارق إلا بشيء يعطيه.

ومعنى الآية أنهم إن سألوا سألوا بلفظ ولم يلحفوا.

وقيل: هو نفي السؤال والإلحااف جمياً؛ أي: لا يكون منهم سؤال حتى يكون فيه إلحاافاً، كقوله:

عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدِي بِمَنَارِهِ

يريد نفي المنار والاهتداء به، وكقولهم:

لَا ضَبَّ بِهَا يَنْجِحِر

أي: لا ضب ولا انجحار.

(وكم الغنى)؛ أي: كم مقداره الذي يمنع الشخص من السؤال.

قال الحافظ: فلم يذكر فيه حديثاً صريحاً، فيحتمل أنه أشار إلى أنه لم يرد فيه شيء على شرطه، ويحتمل أن يستفاد المراد من قوله: في حديث أبي هريرة - أي: الآتي آخر الباب -: (الذى لا يجد غنى يغنى)، فإن معناه لا يجد شيئاً يقع موقعاً من حاجته، فمن وجد ذلك كان غنياً.

وقد ورد فيه ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «من سأله الناس وله ما يغنى به جاء يوم القيمة ومسألته في وجهه خمous»، قيل: يا رسول الله! وما يغنى به؟ قال: «خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب»، وفي إسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف.

وتقديم حديث أبي سعيد عند النسائي في (باب الاستعفاف)، وفيه: «من سأله أوقية فقد أخلف»، وعند ابن حبان: (فهو المخلف)، وكذا عند النسائي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

وأخرج أبو داود عن سهل بن الحنظلية قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأله وعنه ما يغنى به فإنما يستكثر من النار»، فقالوا: يا رسول الله، وما يغنى به؟ قال: «قدر ما يغديه ويعشه»، صصحه ابن حبان.

قال الترمذى في حديث ابن مسعود: والعمل على هذا عند بعض أصحابنا، كالثورى وابن المبارك وأحمد وإسحاق.

ووسع قوم في ذلك فقالوا: إذا كان عنده خمسون درهماً أو أكثر

فهو محتاج، وله أن يأخذ من الزكاة، وهو قول الشافعي وغيره من أهل العلم، انتهى.

قال الشافعي: قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب، ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله.

وفي المسألة مذاهب أخرى:

أحداها: قول أبي حنيفة: إن الغني من ملك نصاباً، فيحرم عليه أخذ الزكاة.

ثانيها: أن حده: (من وجد ما يغديه ويعشه) على ظاهر حديث سهل بن الحنظلي، حكاه الخطابي عن بعضهم.

قال: ومنهم من قال: وجهه مَنْ لَا يَجِدْ غَدَاءً وَعَشَاءً عَلَى دَائِمٍ الأوقات.

ثالثها: أن حده أربعون درهماً، على ظاهر حديث أبي سعيد.

قال: وهو الظاهر من تصرف البخاري؛ لأنه أتبع قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافَافاً﴾ [البقرة: ٢٧٣] وقد تضمن الحديث المذكور - أي: حديث أبي سعيد - أن من سُأَلَ وعنه هذا القدر فقد سأَلَ إِلَّا حَافَافاً، انتهى.

(وقول النبي ﷺ) بجر (قول) عطفاً على قول الله؛ أي: في حديث أبي هريرة الآتي في هذا الباب.

(وَلَا يَجِدُ غُنَّى يَغْنِيهِ)، بكسر غين (غنى) والقصر، ضد الفقر.

(القول الله تعالى : **﴿لِلْفَقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصِرُوا فِي سَيِّلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِعُونَ ضَرَبًا فِي الْأَرْضِ﴾** إلى قوله : **﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُوءِي عَلِيهِمْ﴾** [البقرة: ٢٧٣]) وسقط قوله : **﴿لَا يَسْتَطِعُونَ ضَرَبًا فِي الْأَرْضِ﴾** في رواية ، وفي بعض الأصول زيادة : **﴿يَخْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ الْعَفْفِ﴾** بعد قوله : **﴿فِي الْأَرْضِ﴾** ، وفي بعضها : **﴿لِلْفَقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصِرُوا فِي سَيِّلِ اللَّهِ﴾** الآية .

قال الحافظ : هذه اللام التي في قوله : (القول الله) لام التعليل ؛ لأنه أورد الآية تفسيراً لقوله في الترجمة : (وكم الغنى ؟)، فكأنه يقول : وقول النبي ﷺ : (ولا يجد غنى يغنى) مبين لقدر الغنى ؛ لأن الله تعالى جعل الصدقة للفقراء الموصوفين بهذه الصفة ؛ أي : من كان كذلك فليس بغني ، ومن كان بخلافها فهو غني .

فحاصله أن شرط السؤال عدم وجдан الغنى ؛ لوصف الله تعالى الفقراء بقوله : **﴿لَا يَسْتَطِعُونَ ضَرَبًا فِي الْأَرْضِ﴾** ، إذ من استطاع ضرباً فيها فهو واجد لنوع من الغنى .

قال : والمراد بالذين أحصروا الذين حصرهم الجهاد ؛ أي : منعهم الاشتغال به من الضرب في الأرض ؛ أي : التجارة ؛ لاشغالهم به عن التكسب .

واللام في قوله تعالى : **﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾** متعلقة بمحذوف ، تقديره : الإنفاق ، المقدم ذكره لهؤلاء ، انتهى .

وسقط من رواية قوله: (القول الله تعالى)، فيكون قوله: **﴿لِلْفَقَرَاءِ﴾**، إلخ) معطوفاً على قوله: **﴿لَا يَسْتَوْنَ﴾**، وحرف العطف مقدر، أو هو حال بتقدير لفظ: (قائلاً)، قاله الكرماني.

* * *

١٤٧٦ - حَدَّثَنَا حَجَاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله وسلامه قَالَ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الْأُكْلَةُ وَالْأُكْلَتَانِ، وَلَكِنَ الْمِسْكِينُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ غِنَى وَيَسْتَحِي، أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِلْحَافًا».

وبالسند قال:

(حدثنا حجاج بن منهال) السلمي، البصري قال: (حدثنا شعبة) ابن الحجاج قال: (أخبرني محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه) يحدث (عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: ليس المسكين)، بكسر الميم، مفعيل من السكون.

قال القرطبي: فكأنه من قلة المال سكنت حركاته، ولذا قال تعالى: **﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَادَهُ أَمْرَيَةٌ﴾** [البلد: ١٦] أي: لا صقاً بالتراب. (الذي ترده الأكلة والأكلتان)، بضم الهمزة فيهما، بدليل الرواية التي في آخر الباب: (اللقطة واللقطتان، والتمرة والتمرتان)، قال أهل اللغة: الأكلة بالضم: اللقطة، وبالفتح: المرة من الغداء والعشاء.

وقال الزَّرْكشِي : وأما (الأكلة) بالفتح ، فالمراد المرة الواحدة مع الاستيفاء ؛ أي : الشَّبَع ، ولا معنى له هنا ، انتهى .

(ولكنَّ الْمُسْكِين) بتشديد نون (لكن) ف (المسكين) منصوب وبتخفيفها فهو مرفوع .

(الذِّي لِيْسَ لَهُ غَنِيًّا) ، زاد في الرواية آخر الباب : (غنى يغنيه) .
قال الحافظ : وهذه صفة زائدة على اليسار المنفي ، إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغتنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر ، وકأن المعنى : نفي اليسار المفيد بأنه يغنىه مع وجود أصل اليسار ، وهذا كقوله تعالى : ﴿لَا يَسْعَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافَأُ﴾ [القرة : ٢٧٣] ، انتهى .

(ويستحب) بباءين ، وبياء واحدة ، زاد في الرواية الآتية :
(ولا يفطن به فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس) .

(أو ، لا يسأل الناس إلَّا حافاً) كذا هو في «اليونينية» ، وفي أصول معتمدة : (أو لا يسأل) بلفظ : (أو) التي للشك .

وقال الْكَرْمَانِي وتبعه الْبِرْمَاوِي : قوله : (ويستحب) أن لا يسأل الناس)كلمة (لا) زائدة ، وفي بعضها : (ولا يسأل) بدون (أن) ف (لا) غير زائدة ، انتهى .

قال الحافظ : وموضع الترجمة منه قوله : (ليس له غنى) ، وقد أورده المصنف في (التفسير) من طريق أخرى عن أبي هريرة يظهر تعلقها بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق ، ولفظه هناك : (إنما المسكين الذي

يتعفف، اقرعوا إن شئتم؛ يعني: قوله: ﴿لَا يَسْعُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافِدًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] كذا وقع فيه بزيادة (يعني)، وأخرجه مسلم وأحمد من هذا الوجه بدونها، انتهى.

وفي الحديث أن المسكنة إنما تحمد مع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة، وفيه: استحباب الحياة في كل الأحوال، وحسن الإرشاد لوضع الصدقة، وأن يتحرى وضعها فيمن صفتة التعفف دون الإلحاد.

وفيه: دلالة لمن يقول: إن الفقير أسوأ حالاً من المسكين، فإن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه، والفقير الذي لا شيء له أصلاً، أو ما لا يقع من كفایته موقعاً، ويريد قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَ لِمَسْكِينِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] فسماهم مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها، وهذا قول الشافعي وجمهور أهل الحديث والفقه.

وعكس آخرون فقالوا: المسكين أسوأ حالاً من الفقير.

وقال آخرون: هما سواء، وهو قول ابن القاسم وأصحاب مالك.

وقيل: الفقير الذي يسأل، والمسكين الذي لا يسأل.

قال الحافظ: وظاهره أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الإلحاد في السؤال.

لكن قال ابن بطال: معناه المسكين الكامل، وليس المراد نفي أصل المسكنة عن الطواف، بل هي كقوله: (أندرون من المفلس؟)، الحديث، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبَرُّ﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية، وكذا قرره

القرطبي وغير واحد، والله أعلم، انتهى.

* * *

١٤٧٧ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءَ، عَنِ ابْنِ أَشْوَعَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مَعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنِ اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهُ لَكُمْ ثَلَاثًا قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ».

وبالسند قال:

(حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي قال: (حدثنا إسماعيل ابن علية) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، وعليه اسم أمه قال: (حدثنا خالد الْحَدَّاءَ)، بتشدید الذال المعجمة، ممدوداً. (عن ابن أشوع) بالشين المعجمة، وزن أحمد، وفي رواية: (ابن الأشوع) بالتعريف، وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع الهمданی، الكوفي، قاضيها.

قال العجلی: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال البخاري في «التاريخ»: رأیت إسحاق بن راهويه يحتاج بحديه. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الجوزجاني: زائغ غال؛ يعني: في التشیع. قال في «المقدمة»: والجوزجاني غال في النصب فتعارضا.

وقد خرج الشیخان لابن أشوع. أرخ ابن قانع وفاته سنة عشرين
ومئة. روی له البخاري ومسلم والترمذی.

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل قال: (حدثني كاتب المغيرة بن
شعبة) ومولاه، وهو ورَاد، بتشديد الراء وبالدال المهملة آخره.
(قال: كتب معاوية) بن أبي سفيان رض (إلى المغيرة بن شعبة) رض (قال:
أن اكتب إلى بشيء سمعته من رسول الله)، وفي رواية: (النبي) صل (فكتب
إليه: سمعت النبي صل يقول: إن الله كره لكم ثلاثة:
قيل وقال)، قال الكرماني: هما إما فعلان، وإما اسمان مصدران،
ولم يكتبها بالألف على لغة ربيعة.

وقال في «المصابيح»: (قيل وقال) بالفتح، قال صاحب
«المحكم»: القول في الخير، والقيل والقال في الشر، و(قيل وقال)
وما بعدها بدل من (ثلاثة)، فإن قلت: (كره) لا يتسلط على (قيل
وقال) ضرورة إن كلاً منها فعل ماض، فلا يصح وقوعه مفعولاً به،
فكيف صحَّ البدلُ بالنسبة إليهما؟

قلت: لا نسلم أن واحداً منها فعل ماض، بل كُلُّ منها اسم
مسماه الفعل الذي هو (قيل) أو (قال)، وإنما فتح آخره على الحكاية،
وذلك مثل قولك: ضربَ فعلٌ ماض، ولهذا أخبر عنه، والإخبار عنه
باعتبار مسماه، وهو ضربَ الذي يدل على الحدث والزمان، وغاية
الأمر أن هذا لفظ مسماه لفظ ولا نكير فيه، وذلك كأسماء السُّور،
وأسماء حروف المعجم.

قال: وقول ابن مالك: إن الإسناد اللفظي يكون في الكلم الثلاث،
والذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي، ضعيف، انتهى.

قال الخطابي: إما أن يراد بهما حكاية أقاويل الناس، كما يقال:
قال فلان كذا، وقيل له كذا، من باب ما لا يعني، وإما نقل أمر الدين
بلا حجة ولا بيان، يقلد ما يسمعه ولا يحتاط فيه، انتهى.

وبينه القسطلاني بقوله: أو المراد ذكر الأقوال الواقعة في الدين،
كأن يقول: قال الحكماء كذا، وقال أهل السنة كذا، من غير بيان ما
هو الأقوى، ويقلد من سمعه من غير أن يحتاط، انتهى.

(إضاعة المال)، وفي رواية (الأموال)، وذلك بإنفاقه في غير
محله، أو بتركه حتى يفسد أو يضيع، أو يدفعه لغير رشيد.
(وكثرة السؤال) وهذا موضع الترجمة.

قال ابن التين: فهم منه البخاري سؤال الناس، قال: ويحتمل أن
يكون المراد السؤال عن المشكلات، أو عما لا حاجة للسائل به؛
ولذلك قال عليه السلام: (ذروني ما تركتكم).

قال الحافظ: وحمله على المعنى الأعم أولى، ويستقيم مراد
البخاري مع ذلك، انتهى.

ويأتي بقية الكلام عليه في (الأدب) و(الرفاق)، إن شاء الله تعالى،
وقد أورده في (باب ما ينهى من إضاعة المال) من (كتاب الاستفراض).

* * *

١٤٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرِ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَامِرٌ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقَمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانِ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، قَالَ: فَسَكَتْ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانِ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُرَاهُ مُؤْمِنًا، أَوْ قَالَ: «مُسْلِمًا»، قَالَ فَسَكَتْ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانِ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُرَاهُ مُؤْمِنًا، أَوْ قَالَ: «مُسْلِمًا» - يَعْنِي فَقَالَ - إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشِيَّةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ».

١٤٧٨ م - وَعَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ هَذَا، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَجَمَعَ بَيْنَ عُنْقِي وَكَتْفَيِي، ثُمَّ قَالَ: «أَقْبِلُ أَيْ سَعْدًا! إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «فَكَبَّ كَبَّا» قُلِّبُوا، «مِكَّا» أَكَبَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ واقِعٍ عَلَى أَحَدٍ، فَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ قُلْتَ: كَبَّهُ اللَّهُ لِوَجْهِهِ، وَكَبَّتْهُ أَنَا».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: صَالِحٌ بْنُ كَيْسَانَ أَكْبَرُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ قَدْ أَدْرَكَ ابْنَ عُمَرَ.

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن غرير) بضم الغين المعجمة، مصغراً، (الزهري)
من ولد عبد الرحمن بن عوف قال: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم، عن
أبيه) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، (عن صالح
ابن كيسان)، بفتح الكاف، (عن ابن شهاب) الزهري (قال: أخبرني
عامر بن سعد، عن أبيه) سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(قال: أعطى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه رهطاً، وأنا جالس فيهم)؛ أي: في
الرهط، (قال: فترك رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فيهم)، وفي رواية: (منهم)؛ أي:
من الرهط (رجلًا لم يعطه)، وفي رواية تقديم (رجلًا) على قوله:
(فيهم)، هو جعيل بن سراقة، بالتصغير، (وهو أعجبهم)؛ أي:
أفضلهم وأصلحهم، (إلي)؛ أي: في اعتقادي.

(فقمت إلى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فسارزته، فقلت: مالك عن فلان)؛
أي: أي شيء حصل لك، أعرضت به عن فلان فلم تعطه، (والله إنني
لأراه مؤمناً؟) بضم الهمزة؛ أي: لأنظنه، وضبط أيضاً بفتحها؛ أي:
لأعلمه، وسبق في (كتاب الإيمان) عن النّووي أنه قال: ولا يجوز
ضمها، ورد عليه بما مرّ.

(قال) عليه الصلاة والسلام : (أو مسلماً)، بسكون الواو لا غير، وتقديم هناك الخلاف في كون (أو) للإضراب أو غيره.

(قال) سعد: (فسكت) سكوتاً قليلاً، (ثم غلبني ما أعلم فيه، فقلت: يا رسول الله! ما لك عن فلان، والله إني لأراه مؤمناً؟ قال) عليه الصلاة والسلام : (أو مسلماً) كذا في أصول كثيرة هنا، وفي التي بعدها فيهما: (والله إني لأراه مؤمناً، أو قال: مسلماً).

(قال) سعد: (فسكت قليلاً، ثم غلبني ما أعلم فيه)، وفي رواية: (منه)، (فقلت: يا رسول الله! ما لك عن فلان، والله إني لأراه مؤمناً قال: أو مسلماً، إني لأعطي الرجل)، وفي أصل «اليونينية»: (يعني: فقال: إني لأعطي الرجل)، ورقم على قوله: (فقال) علامة السقوط لأبي ذر، والكلمتان ساقطتان في أصول كثيرة.

(وغيره أحب إلى منه)، جملة حالية، (خشية) منصوب بـ (أعطي) على أنه مفعول له، (أن يُكَبَّ)، بالبناء للمفعول، (في النار على وجهه)، وسبق الكلام على الحديث في (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة) من (كتاب الإيمان).

(وعن أبيه) هو معطوف على الإسناد الأول؛ أي: وحدثنا يعقوب ابن إبراهيم عن أبيه، وأخرجه مسلم عن الحسن الحلواي، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

(عن صالح) هو ابن كيسان، (عن إسماعيل بن محمد)؛ أي:

ابن سعد بن أبي وقاص [الزهري، المدنى، وثقة ابن معين فقال: ثقة حجة، وكذا وثقة النسائي والعجلانى وأبو حاتم وابن سعد.

وقال ابن عيينة: كان إسماعيل بن محمد من أرفع هؤلاء.

وقال ابن المدينى: من كبار رجال ابن عيينة، وهو قديم لم يلقه شعبة ولا الثورى.

مات سنة أربع وثلاثين ومائة. روى له الجماعة.

(أنه)؛ أي: أن إسماعيل، (قال: سمعت أبي) هو محمد بن سعد بن أبي وقاص القرشي، الزهري، أبو القاسم المدنى، أخو عامر وإن خوته، قيل: إنه كان يلقب: ظل الشيطان؛ لقصره، وثقة العجلانى وابن سعد، وذكره ابن حبان في «الثقة»، قتله الحجاج بن يوسف؛ لأنه كان قد خرج مع ابن الأشعث، وشهد دير الجمامجم، فأتى به الحجاج فقتله، وكانت وقعة دير الجمامجم بعد الثمانين، وأخوه عمرو قتله المختار بن عبيد، وأمهما ماوية ابنة قيس بن معدى كرب.

روى له الجماعة -أبو داود في «المراسيل» -.

(يحدث بهذا)، وفي رواية: (هذا)؛ أي: يحدث به عن أبيه سعد ابن أبي وقاص، فهو متصل لا مرسل^[١].

(فقال في حديثه)؛ أي: في جملة حديثه: (فضرب رسول الله ﷺ

(١) ما بين معاكوفتين ليس في «ن».

بيده، فجمع بين عنقي وكتفي) كذا هو في أصول كثيرة صحيحة: (جمع) بالفاء، والفعل الماضي.

وقال الْكَرْمَانِي: (بجمع)، بالباء الجارة وضم العجمي وسكون الميم، حال؛ أي: ضرب بيده حال كونها مجموعة، قال: وفي بعضها: (مجمع) بلفظ المفعول، ووجهه أن لفظ (بين) حينئذ يكون اسمًا مضافًا إليه لا ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة الرفع، انتهى.

(ثم قال) عليه الصلاة والسلام: (أقبل) فيه روایتان:

إحداهما: أنه فعل أمر من القَبُول، فهمزته همزة وصل؛ أي: أرضى بما أقول لك ولا تعترض.

الثانية: أنه فعل أمر من الإقبال، فهمزته همزة قطع، كأنه لما قال له ذلك، تولى ليذهب فأمره بالإقبال لبيان له وجه الإعطاء والمنع، ووقع عند مسلم: (أقتالاً أَيْ سَعْدٌ) على أنه مصدر قاتل؛ أي: أقاتل قتالاً؟ يعني: أتعارضني فيما أقول؛ كأنك تقاتل.

(أَيْ سَعْدٌ) حرف نداء، و(سعـد) منادٍ مبني على الضم.

(إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُل)، الحديث، وإنما أعطاه، ليتألفه ويستقر الإيمان في قلبه، وعلم أنه إن لم يعطه قال قوله، أو فعل فعلًا يدخل به النار، فأعطاه؛ شفقة عليه، ومنع الآخر؛ علماً منه برسوخ الإيمان في قلبه ووثوقاً بصرره.

قال الحافظ: وموضع الترجمة منه قوله: (فجمع بين عنقي وكتفي، ثم قال: أقبل، أي سعد) فإنه يشعر بأنه عَذَّلَهُ اللَّهُ كره منه إلحاده عليه في المسألة، ويحتمل أن يكون من جهة أن المشفوع له ترك السؤال فمدح، انتهى.

(قال أبو عبدالله): أي: البخاري، جرياً على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن.

((فَكُبِّكُبُوا)) [الشعراء: ٩٤] في سورة الشعراة.

(فكبوا) بالبناء للمفعول، من الكَبَّ، وهو الإلقاء على الوجه، وفي رواية: (قلبوا)، بالقاف واللام والموحدة، مبنياً للمفعول أيضاً. ((مِكَّبَا)) [الملك: ٢٢] المذكور في سورة الملك. يقال: (أكَبَ الرجل، إذا كان فعله غير واقع على أحد)؛ أي: كان لازماً. (إذا وقع الفعل) على أحد؛ أي: إذا كان متعدياً.

(قلت: كَبَّهُ الله لوجهه، وكببته أنا)، والغرض من إيراده أن هذه الكلمة من النوادر؛ حيث كان الثالثي متعدياً، والمزيد فيه لازماً، عكس القاعدة التصريفية.

(قال أبو عبدالله) - أي: البخاري -: (صالح بن كيسان)؛ أي: المذكور في الإسنادين، (أكبر من الزهري)؛ يعني: في السن، فإن مولد الزهري سنة خمسين، وقيل: بعدها، ومات سنة ثلث، أو أربع وعشرين ومئة، وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومئة، وقيل:

قبلها، قال الحافظ: وذكر الحاكم في مقدار عمره شيئاً تعقبوه عليه، انتهى. أي: وهو أنه عاش مئة وستين سنة.

(وهو) - أي: صالح - (قد أدرك ابن عمر)، وفي رواية: (وأدرك ابن عمر).

قال الحافظ: [يعني: أدرك السماع منه، وأما الزهري^(١) فمختلف في لقيه، والصحيح أنه لم يلقه، وإنما يروي عن ابنه سالم عنه.

قال: والحديثان اللذان وقع في رواية معمر عنه أنه سمعهما من ابن عمر، قد ثبت ذكر سالم بينهما في رواية غيره، والله أعلم، انتهى.

ووقد في «اليونينية» قوله: (قال أبو عبد الله صالح بن كيسان)، إن، آخر الباب، والإشارة بهذا إلى أنه من رواية الأكابر عن الأصغر.

* * *

١٤٧٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ أَبِي الرَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرْدُهُ اللُّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالثَّمْرَةُ

(١) ما بين معکوفتين ليس في «ن».

وَالثَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَ الْمِسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنَى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطَنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُولُ فَيُسَأَلُ النَّاسُ».

وبالسند قال :

(حدثنا إسماعيل بن عبد الله)، المشهور بابن أبي أويس، (قال : حدثني مالك) الإمام، (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان، (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز، (عن أبي هريرة رضي الله عنه) : أن رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : ليس المسكين) ؛ أي : الكامل ، (الذى يطوف على الناس) ؛ ليس لهم الصدقة ، (ترده اللقمة واللقطتان ، والتمرة والتمرتان) ، بالمثنى الفوقة فيهما .

(ولكن المسكين) الكامل في المسكنة الأحق بالإعطاء ، (الذى لا يجد غنى يغنه) ، قال القسطلاني : محتمل لأن يكون المراد نفي أصل اليسار ؛ أي : كما قيل به في قوله تعالى : ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافَأُوا﴾ [البقرة: ٢٧٣] ، وأن يكون المراد نفي اليسار المقيد بكونه (يغنه) مع وجود أصل اليسار ، انتهى .

وسبق أول الباب عن الحافظ الجزم بالاحتمال الثاني .

(ولا يفطن به) ، وفي رواية : (له) باللام بدل الموحدة ؛ أي : لا يعلم بحاله ، (فيتصدق عليه) - ببنائه للمفعول كسابقه - (ولا يقوم فيسأل الناس) ، قال في «المصابيح» : المضارع الواقع بعد الفاء في الموضعين يجوز فيه النصب بأن مضمورة وجوباً ، لوقوعه في جواب النفي

بعد الفاء، ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على المنفي المرفوع فينسحب النفي عليه؛ أي: لا يفطن له فلا يصدق عليه، ولا يقوم فلا يسأل الناس، وتقدم الكلام على الحديث مستوفى في أول الباب.

* * *

١٤٨٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، ثُمَّ يَغْدُو - أَحْسِبَهُ قَالَ - إِلَى الْجَبَلِ فَيَحْتَطِبَ، فَيَبِيعَ فِي أَكْلٍ وَيَتَصَدَّقَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ».

وبالسند قال:

(حدثنا عمر بن حفص بن غياث) بضم عين (عمر)، وكسر المعجمة من (غياث)، وآخره مثلثة، قال: (حدثنا أبي) حفص، قال: (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران، قال: (حدثنا أبو صالح) ذكوان السمان، (عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ) أنه (قال) - والله -: (لأنْ يأخذ أحدكم حبله، ثم يغدو) بالنصب عطفاً على (يأخذ).
قال أبو هريرة: (أحسبه) - أي: أظنه - (قال: إلى الجبل) موضع الحطب.

(فيحطلب، فيبيع، فيأكل ويتصدق) - بنصب الأفعال الأربع -
(خير له من أن يسأل الناس) أعطوه أو منعوه، وتقدم الكلام عليه

مستوفٍ في (باب الاستعفاف عن المسألة)، وهو دال على ذم السؤال
ومدح الاكتساب.

* * *

٤٥ - بَابٌ

خَرْصُ التَّمْرِ

(باب خرص التمر)؛ أي مشروعيته، و(التمر) بالمثنى الفوقة وسكون الميم، وفي رواية: (الثمر) بالمثلثة وفتح الميم. و(الخرص) بفتح المعجمة، وحكي كسرها وسكون الراء بعدها مهملاً، هو حَزْرٌ مَا عَلَى النَّخْلِ مِن الرَّطْبِ تَمْرًا.

حَكَى التَّرمِذِيُّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ تَفْسِيرَهُ: أَنَّ الثَّمَارَ إِذَا أَدْرَكَتْ مِنَ الرَّطْبِ وَالْعَنْبِ مَا تَجْبَبَ فِيهِ الزَّكَاةُ، بَعْثَ السُّلْطَانَ خَارِصًا يَنْظُرُ فِي قَوْلِهِ: يَخْرُجُ مِنْ هَذَا كَذَا وَكَذَا زَبِيبًا، وَكَذَا وَكَذَا تَمْرًا، فِي حَصِيهِ، وَيَنْظُرُ مَبْلَغَ الْعَشْرِ فِي شَبَّتِهِ عَلَيْهِمْ، وَيَخْلِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الثَّمَارِ، إِذَا جَاءَ وَقْتُ الْجَذَادِ أَخْذَ مِنْهُمْ الْعَشْرَ، اِنْتَهَى.

وَفَائِدَةُ الْخَرْصِ التَّوْسِعَةُ عَلَى أَرِيَابِ الثَّمَارِ فِي التَّنَاوِلِ مِنْهَا وَالْبَيْعِ مِنْ زَهُوْهَا، وَإِيْثَارِ الْأَهْلِ وَالْجِيرَانِ وَالْفَقَرَاءِ، لَأَنَّ فِي مَنْعِهِمْ مِنْهَا تَضِييقًا لَا يَخْفَى.

وَلَهُ فَائِدَةٌ أُخْرَى تَأْتِي.

وَهُلْ هُوَ مُسْتَحْبٌ أَوْ وَاجِبٌ؟ فِيهِ خَلَافٌ يَأْتِي أَيْضًا.

وخرج بالتمر الحب، فلا يخرص لاستداره، فلا يدخله تخمين.

* * *

١٤٨١ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا وَهِبْتُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ قَالَ: غَزَّوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزَّوَةَ تَبُوكَ فَلَمَّا جَاءَ وَادِيَ الْقُرَى إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اخْرُصُوا»، وَخَرَصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَشَرَةً أَوْسُقٍ فَقَالَ لَهَا: «أَحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»، فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ قَالَ: «أَمَا إِنَّهَا سَتَهُبُ اللَّيْلَةَ رِيحُ شَدِيدَةٌ فَلَا يَقُومُنَّ أَحَدٌ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَعْقِلْهُ»، فَعَقَلْنَاهَا وَهَبَتْ رِيحُ شَدِيدَةٌ، فَقَامَ رَجُلٌ فَأَلْقَاهُ بِجَبَلٍ طَيْئِيٍّ، وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِغُلَةَ بَيْضَاءَ، وَكَسَاهُ بُرْدًا وَكَتَبَ لَهُ بِسْخَرِهِمْ، فَلَمَّا أَتَى وَادِيَ الْقُرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «كَمْ جَاءَ حَدِيقَتُكِ؟»، قَالَتْ عَشَرَةً أَوْسُقٍ خَرَصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعِي فَلْيَتَعَجَّلْ»، فَلَمَّا قَالَ ابْنُ بَكَارٍ كَلِمَةً مَعْنَاهَا - أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «هَذِهِ طَابَةُ»، فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا قَالَ: «هَذَا جُبِيلٌ يُعْجِبُنَا وَنُحِبُّهُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ»، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «دُورُ بْنِي النَّجَارِ، ثُمَّ دُورُ بْنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ دُورُ بْنِي سَاعِدَةَ، أَوْ دُورُ بْنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَرْجَ، وَفِي كُلِّ دُورِ الْأَنْصَارِ يَعْنِي خَيْرًا».

١٤٨٢ - وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو: «ثُمَّ دَارُ بْنِي

الْحَارِثُ، ثُمَّ بَنَى سَاعِدَةَ».

١٤٨٢ / م - وَقَالَ سُلَيْمَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُحْدُ جَبَلٌ يُعْجِبُنَا وَنُحِبُّهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كُلُّ بُسْتَانٍ عَلَيْهِ حَائِطٌ فَهُوَ حَدِيقَةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَائِطٌ لَمْ يَقُلْ: حَدِيقَةٌ.

وبالسند قال :

(حدثنا سهل بن بكار) بفتح السين وسكون الهاء - (بكار) بفتح الموحدة وتشديد الكاف - أبو بشر البصري المكفوف، وثقة أبو حاتم والدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقة»، وقال: ربما وهم وأخطأوا مات سنة سبع أو ثمان وعشرين ومئتين . روى عنه البخاري وأبو داود، وروى له النسائي .

قال : (حدثنا وهب) - بالتصغير - ابن خالد، (عن عمرو بن يحيى) هو المازني، (عن عباس الساعدي) هو عباس بن سهل بن سعد الساعدي، ثقة، قليل الحديث .

توفي زمن الوليد بن عبد الملك على الأصح ، قاله في «تهذيب التهذيب» .

وقال في «القريب»: مات في حدود العشرين - أي : ومئة - وقيل : قبل ذلك .

قال ابن حبان: مات سنة خمس وتسعين. وقال ابن سعد: ولد في عهد عمر، وقتل عثمان وهو ابن خمس عشرة سنة، وكان منقطعاً إلى ابن الزبير.

روى له الجماعة سوى النسائي.

(عن أبي حميد) المنذر، أو عبد الرحمن (الساعدي) رضي الله عنه (قال: غزونا مع النبي صلوات الله عليه غزوة تبوك) بفتح الفوقيه وتخفيض الموحدة المضمومة، غير منصرف، بينها وبين المدينة أربع عشرة مرحلة من طرف الشام، وكانت في رجب سنة تسع، وسيأتي شرحها في (المغازي) إن شاء الله تعالى.

(فلما جاء وادي القرى) هي مدينة قديمة بين المدينة والشام، وأغربَ بن قُرْقُول فقال: إنها من أعمال المدينة.

(إذا امرأة في حديقة لها) سوَّغ الابتداء بالنكرة الاعتماد على (إذا) الفجائية؛ لأنها قرينة تحصل بها الفائدة، قاله ابن مالك.

قال الحافظ: ولم أقف على اسم المرأة في شيء من الطرق.
(فقال النبي صلوات الله عليه: اخرصوا) بضم الراء، زاد سليمان بن بلال عند مسلم: (فخر صنا).

قال الحافظ: ولم أقف على أسماء من خرصنهم.

(وخرصن رسول الله صلوات الله عليه عشرة أو سق، فقال لها) عليه الصلاة والسلام: (أحصي ما يخرج منها). بقطع الهمزة؛ أي: احفظي عدد

كيلها، وفي رواية سليمان: (أحصيها حتى نرجع إليك إن شاء الله تعالى).

وأصل الإحصاء: العد بالحصا؛ لأنهم كانوا لا يحسنون الكتابة، فكانوا يضبطون العدد بالحصا.

(فلما أتينا تبوك قال) عليه الصلاة والسلام: (أما) - بتخفيف الميم - (إنها)، قال في «المصابيح»: يجوز أن تكون (أما) استفتاحية فيكسر همزة إن، وأن تكون بمعنى حقاً فيفتح.

(ستهب الليلة) - زاد سليمان: (عليكم) - (ريح شديدة)، فلا يقون من أحد)، في رواية سليمان: (فلا يقم فيها أحد منكم)، (ومن كان معه بغير فليعقله)؛ أي: يشده بالعقل، وهو الجبل، وفي رواية ابن إسحاق في (المغازي): (ولا يخرجن أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له).

(فعقلناها)؛ أي: الإبل، وفي رواية: (ففعلنا) من الفعل بالفاء. (وهبت ريح شديدة، فقام رجل، فألقته بجبل طيء) بتشديد الياء بعدها همزة، وزن ميت.

قال في «الفتح»: وفي رواية الكُشْمِيْهْنِي: (بجلي طيء). وفي رواية سليمان: (فحملته الريح حتى ألقته بجلي طيء). وفي رواية الإسماعيلي: (فلم يقم فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبل طيء).

قال الحافظ: وفيه نظر بيته رواية ابن إسحاق، ولفظه: (ففعل الناس ما أمرهم رسول الله ﷺ إلا رجلين منبني ساعدة، خرج أحدهما لحاجته وخرج الآخر في طلب بعير له، فأما الذي خرج لحاجته فإنه أصيب على مذهبة، وأما الذي ذهب في طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحته بجبل طي، فأخبر رسول الله ﷺ فقال: «ألم أنهكم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له؟»، ثم دعا للذى أصيب على مذهبة فشفى، وأما الآخر فإنه وصل إلى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك).

والمراد (بجبلي طي) المكان الذي كانت القبيلة المذكورة تنزله،
واسم الجبلين المذكورين: أجاؤ - بهمزة وجيم مفتوحتين بعدها همزة -
بوزن قمر، وقد لا يُهمز فيكون بوزن عصاً، وسلمى. وهما
مشهوران، ويقال: إنهم سميَا باسم رجل وامرأة من العمالق.
قال: ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين، وأظن ترك
ذكرهما وقع عمداً، فقد وقع في آخر حديث ابن إسحاق أن عبدالله بن
أبي بكر حدثه أن العباس بن سهل سَمِّيَ الرجلين ولكن استكتمني
إياهما، قال: وأبى عبدالله أن يسميهما لنا، انتهى.

(وأهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء) (أيلة) - بفتح الهمزة
وسكون التحتانية بعدها لام مفتوحة - بلدة قديمة بساحل البحر، هي
آخر الحجاز وأول الشام.

ووَقْعٌ فِي رَوْاْيَةِ سَلِيمَانَ: (وَجَاءَ رَسُولُ ابْنِ الْعَلَمَاءِ صَاحِبَ أَيْلَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِكِتَابٍ، وَأَهْدَى لَهُ بَغْلَةً يَضْعَاءَ).

وَفِي «مَغَازِي ابْنِ إِسْحَاقَ»: (وَلَمَّا انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى تِبُوكَ أَتَاهُ يَحْنَانُ بْنُ رُوبَةَ صَاحِبَ أَيْلَةَ، فَصَالَحَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَاهُ الْجُزِيَّةَ) وَاسْتَفِيدُ مِنْ ذَلِكَ اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ، فَلَعْلَّ الْعَلَمَاءَ اسْمُ أَمِهِ، وَيَحْنَانُ بِضْمِ التَّحْتَانِيَّةِ وَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَرُوبَةُ بِضْمِ الرَّاءِ وَسَكُونِ الْوَاءِ بَعْدَهَا مُوحَدَةٌ، وَاسْمُ الْبَغْلَةِ الْمَذَكُورَةِ دُلْدُلٌ، هَكُذا جَزْمُ بِهِ التَّنْوِيَّ، وَنَقْلُ عَنِ الْعَلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ لَهُ بَغْلَةً سَوَاهَا).

وَتَعَقَّبُ بِأَنَّ الْحَاكِمَ أَخْرَجَ فِي «الْمُسْتَدِرِكَ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّ كَسْرَى أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً، فَرَكِبَهَا بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ ثُمَّ أَرْدَفَنِي خَلْفَهُ) الْحَدِيثُ، وَهَذِهِ غَيْرُ دَلَّلٍ.

وَيَقَالُ: إِنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى لَهُ بَغْلَةً، وَإِنَّ صَاحِبَ دَوْمَةِ الْجَنْدَلَ أَهْدَى لَهُ بَغْلَةً، وَإِنَّ دَلْدَلَ إِنَّمَا أَهْدَاهَا لَهُ الْمَقْوَسُ، وَذَكَرَ السَّهِيلِيُّ أَنَّ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَهُ يَوْمَ حَنِينَ تَسْمَى فَضْبَةً، وَكَانَتْ شَهْبَاءَ، وَوَقْعُ عِنْدِ مُسْلِمٍ فِي هَذِهِ الْبَغْلَةِ أَنْ فَرَوَةَ - أَيْ: الْجَذَامِيَّ - أَهْدَاهَا لَهُ، قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ».

(وَكَسَاهُ); أَيْ: وَكَسَى النَّبِيِّ ﷺ مِلْكَ أَيْلَةَ (بِرَدَّاً، وَكَتَبَ لَهُ); أَيْ: لِمَلْكِ أَيْلَةَ، (بِيَحْرَهُمْ); أَيْ: بِيَلْدَهُمْ، وَالْمَرَادُ بِأَهْلِ بَحْرَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا سُكَّانًا بِسَاحِلِ الْبَحْرِ؛ أَيْ: أَنَّهُ أَقْرَهُ عَلَيْهِمْ بِمَا تَزَمَّوْهُ مِنِ الْجُزِيَّةِ، وَفِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ: (بِيَحْرَتَهُمْ); أَيْ: بِلَدَتَهُمْ، وَقَلْيلٌ: الْبَحْرَةُ الْأَرْضُ.

وذكر ابن إسحاق الكتاب، وهو بعد البسمة: (هذه أمنة من الله ومحمد النبي رسول الله ليحنا بن روبة وأهل أيلة سفنهم وسيارتهم في البر والبحر، لهم ذمة الله ومحمد النبي، ولمن كان معهم من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر، فمن أحدث منهم حدثاً فإنه لا يحول ماله دون نفسه، [وإنه] طيبة لمن أخذه من الناس، وإنه لا يحل أن يمنعوا ماءً يردونه، ولا طريقاً يريدونه، من بر أو بحر، هذا كتاب جهينم ابن الصَّلت وشُرَحْبَيل بن حَسَنة بِإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

(فلما أتى) رسول الله ﷺ (وادي القرى) - المدينة المتقدم ذكرها - راجعاً من تبوك، (قال للمرأة) صاحبة الحديقة المذكورة: (كم جاء حديقتك) بإسقاط تاء التأنيث من (جاء) في أصول صحيحة، وفي بعضها: (جاءت) بإثباتها.

قال في «المصايح»: و(جاء) هنا بمعنى كان؛ أي: كم كان قدر ثمرة حديقتك؟ وفي رواية مسلم: (فسأل المرأة عن حديقتها كما بلغ ثمرها؟).

(قالت: عشرة أوسق) بالنصب على نزع الخافض؛ أي: بمقدار العشرة، أو على الحال، أو أعطي (جاء) حكم الأفعال الناقصة، فيكون خبراً له، قاله الكرماني.

وتعقب في «المصايح» القول بالحالية بأنه ليس المعنى على أن ثمر الحديقة جاء في حال كونه عشرة أوسق، قال: بل لا معنى له أصلاً، انتهى.

(خَرْصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، قَالَ الْكَرْمَانِيُّ : (خرص) بالنصب أيضاً بدلاً أو بياناً لها .

وجاء الرفع فيهما، وتقديره: الحاصل عشرةُ أو سُقُّ، وهو خرصُ رسولُ اللَّهِ ﷺ، وجاء الرفع؛ أي: فقط في (خرص) [فهو خبر مبتدأ ممحذف، وروي بفتح الخاء مصدراً، وبالكسر اسماءً، يقال: كم خِرْصُ]^(١) أرضكم؟ انتهى .

(قال النبي ﷺ: إني متوجه إلى المدينة، فمن أراد منكم أن يتوجه إليها (معي فليتوجه). فلما - قال ابن بكار)، هو سهل شيخ البخاري، وهو مقول البخاري، (كلمةً) بالنصب مفعول (قال)، وفي رواية: (كلمةً) بالرفع خبر مبتدأ ممحذف، (معناها -)، وفي رواية: (معناه)، (أشرف على المدينة)، قال الحافظ: وكأن البخاري شك في هذه اللفظة فقال هذا، وقد رواه أبو نعيم في «المستخرج» فذكرها بهذا اللفظ سواء، انتهى .

(قال) عليه الصلاة والسلام: (هذه طابة) هي من أسماء المدينة، كطيبة .

(فلما رأى أحداً قال: هذا جبل) - وفي رواية: (جبيل) بالتصغير - (يحبنا ونحبه) قيل: هو على حذف مضاف؛ أي: يحبنا أهله ونحبهم، وأهله الأنصار سكان المدينة، أو على المجاز؛ أي: نفرح ببرؤيته وقربه

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «ن».

منا، ويفرح هو لو كان ممن يعقل.

وقيل: بل هو حقيقة، وضع الله الحب فيه كما وضع التسبيح في الجبال المسبيحة مع داود عليه الصلاة والسلام، وكما في تسبيح الحصا وحنين الجذع، فلا ينكر أن يكون (أحد) - بل جميع أجزاء المدينة - تحبه وتحن إلى لقائه حال مفارقته إياها.

ثم قال عليه الصلاة والسلام لمن كان معه: (ألا أخبركم بخير دور الأنصار) جمع دار، والمراد: القبائل الذين يسكنون الدور؛ أي: المحال.

(قالوا: بلى) أخبرنا، (قال: دور بني النجار) بفتح النون وتشديد الجيم، (ثم دور بني عبد الأشهل) بالشين المعجمة، (ثم دور بني ساعدة، أو دور بني الحارث بن الخزرج، وفي كل دور الأنصار. يعني: خيراً)؛ أي: كان لفظ (خير) محفوظاً من كلام النبي ﷺ وهو مراد، وفي رواية: (يعني خير) بالرفع، وهو على الحكاية.

وسيأتي الكلام على بقية الحديث وما يتعلق بالأنصار في (مناقب الأنصار)، فإنه ساق ذلك هناك أتم مما هنا.

(وقال سليمان بن بلال) فيما وصله المصنف في (فضائل الأنصار): (حدثني عمرو) - أي: ابن يحيى المذكور في السندي السابق -: (ثم دار بني الحارث، ثم بني ساعدة) فقدم (بني الحارث) على (بني ساعدة)، بخلاف رواية وهيب.

(وقال سليمان) هو ابن بلال المذكور، (عن سعد بن سعيد) وهو سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأننصاري، أخو يحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، وثقة العِجْلِي وابن عمار.

وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يخطئ.

قال الحافظ: ولم يفحش خطئه، فلذا سُلِّكَ به مسلك العدول.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد مودي. واختلف في ضبط هذه اللفظة: فمنهم من يخففها؛ أي: هالك، يقال: أودي فلان؛ أي: هلك. ومنهم من يشدّدها؛ أي: حسن الأداء. وقيل: إنه كان لا يحفظ ويودي ما سمع.

وقال الترمذى: تكلموا فيه من قبل حفظه.

توفي سنة إحدى وأربعين ومئة. استشهاده به البخاري، وروى له الباقيون.

(عن عمارة بن غزية) بضم العين المهملة وتحقيق الميم، و(غزية) بفتح المعجمة وكسر الزاي وتشديد التحتية، ابن الحارت الأننصاري المازني، وثقة أحمد وأبو زرعة والدارقطني والعِجْلِي وابن سعد، قال: وكان كثير الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: ما بحديشه بأس، كان

صدقاؤاً، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حزم: ضعيف، قال الذهبي: ما علمت أحداً ضعفه غيره.

وذكر العقيلي له في «الضعفاء» تعقبه بأنه لم يورد شيئاً يدل على ونه، وروايته عن أنس مرسلة.

توفي سنة أربعين ومئة. استشهد به البخاري، وروى له الباقيون.

(عن عباس) هو ابن سهل بن سعد المذكور آنفاً، (عن أبيه) سهل بن سعد الساعدي (عن النبي ﷺ) قال: أحد جبل يحبنا ونحبه، قال الحافظ: وهذه الطريقة موصولة في «فوائد أبي علي ابن خزيمة» بسنده إلى سليمان بن بلال، فذكره وأوله: (قفنا مع رسول الله ﷺ، حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب؛ لأنها أقرب إلى المدينة، وترك الأخرى) فساق الحديث، ولم يذكر أوله.

واستفید منه بيان قوله: (إنني متوجه إلى المدينة) إلخ؛ أي: إنني أسلك القرية، فمن أراد فليأت معى، يعني: ممن له اقتدار على ذلك، دون بقية الجيش.

وظهر أن عمارة بن غزية خالف عمرو بن يحيى في إسناد الحديث، فقال عمرو: (عن عباس عن أبي حميد)، وقال عمارة: (عن عباس عن أبيه)، قال: فيحتمل أن يسلك طريق الجمع، بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو قوله: (أحد جبل يحبنا ونحبه) عن أبيه وعن أبي حميد معاً، أو كله عن أبي حميد، ومعظمها عن أبيه، فكان يحدث به تارة عن

هذا وتأرة عن هذا، ولذلك كان لا يجمعهما. انتهى.

(قال أبو عبدالله) - هو المصنف، كذا هو في أصول كثيرة، والذى في «الفتح» و«تغليق التعليق»: (قال أبو عبيد)؛ أي: بالتصغير، وهو القاسم بن سلام الإمام المشهور صاحب «الغريب» - مفسّراً لقوله في الحديث: (إذا امرأة في حديقة): (كل بستان عليه حائط فهو حديقة، وما لم يكن عليه حائط لم يقل) فيه: (حديقة) وكلام أبي عبيدة هذا في «غريب الحديث» له، وقيل: في تفسير الحديقة غير ذلك.

وفي هذا الحديث مشروعيةُ الخرص، وهو قول الجمهور.

وقال الخطابي: أنكره أصحاب الرأي، وقال بعضهم: إنما كان يفعل تخويفاً للزارعين لئلا يخونوا، لا ليلزمَ به الحكمُ؛ لأنَّه تخمينٌ وغرور، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقمار.

ثم تعقبه بأن تحريم الربا والميسر متقدم، والخرص عُمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات، ثم أبو بكر وعمر فمَن بعدهم، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي.

قال: وأما قولهم: إنه تخمين وغرور، فليس كذلك، بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير.

واعتلى الطحاوي بأنه يجوز أن تحصل للثمرة آفة فتتلفها، فيكون

ما يؤخذ من صاحبها مأخوذاً بدلاً مما لم يسلم له.
وأجيب بأن القائلين به لا يضمّنون أرباب الأموال ما تلف بعد
الخرص.

قال ابن المنذر: أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخروص إذا
أصابتهجائحة قبل الجذاد فلا ضمان.

قال في «الفتح»: وحکى أبو عبيد عن قوم منهم: أن الخرص
كان خاصاً بالنبي ﷺ لكونه كان يوفق للصواب^(١) لما لم يوفق له غيره.
وأجاب بما حاصله: إن الأصل الاتّباع، ولو كان لا يجب إلا
فيما يعلم أنه يسدّد فيه كتسديد الأنبياء لسقوط وجوب الاتّباع، وبأنه
عليه الصلاة والسلام كان يرسل الخُرّاص في زمانه، انتهى.

واختلف القائلون به، هل هو واجب أو مستحب؟
فقال جمهور الشافعية: هو مستحب، وحکى الصَّيْمَرِيَّ منهم
وجهاً بوجوبه.

نعم، إن تعلق به حق لمحجور مثلاً، أو كان شركاؤه غير
مؤتمنين، وجب حينئذ لحفظ مال الغير.

واختلف أيضاً: هل يختص بالتخلل، أو يلحق به العنبر، أو يعم
كل ما يُتَفَّقُ به رطباً وجافاً؟

فبالأول قال شريح القاضي وبعض أهل الظاهر، والثاني قول

(١) في «فتح الباري» (٣٤٤ / ٣): «من الصواب».

الجمهور، وإلى الثالث نحو البخاري.

وهل يمضي قول الخارص، أو يُرجع إلى ما آلت إليه الحال بعد الجفاف؟

الأول قول مالك وطائفة، والثاني: قول الشافعي ومن تبعه.

وهل يكفي^(١) خارصٌ واحد عارف أهلُ للشهادات، أو لابد من اثنين؟

قولان للشافعي، والجمهور على الأول.

واختلف أيضاً هل هو اعتبار للمقدار فقط أو تضمين؟
قولان للشافعي؛ أظهرهما الثاني.

وفائدته جواز التصرف في جميع الثمرة، ولو أتلف المالك الثمرة بعد الخرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص.

وفيه أيضاً أشياء من أعلام النبوة، كالإخبار عن الريح، وعن مقدار ما خرص عليه الصلاة والسلام، وأنخذ الحذر مما يتوقع الخوف منه، وفضل المدينة والأنصار، ومشروعية المفاضلة بين الفضلاء بالإجمال والتعيين، ومشروعية الهدية والمكافأة عليها، قاله في «الفتح».

قال: وفي السنن وصححه ابن حبان من حديث سهل بن أبي حشمة مرفوعاً: «إذا خرستم فخذلوا ودعوا الثالث، فإن لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع».

(١) في «ن»: «يمضي قول».

فقال بظاهره الليث وأحمد وإسحاق وغيرهم .

وفهم منه أبو عبيد أنه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم إليه ،
فقال : يترك قدر احتياجهم .

وقال مالك وسفيان : لا يترك لهم شيء ، وهو المشهور عن
الشافعي رضي الله عنه ، انتهى .

وقال أصحابنا : وحمل الشافعي ، وتبعه الأئمة ، الحديث على أنه
يترك له ذلك من الزكاة ، لا من المخروص ، ليفرقه بنفسه على نحو
فقراء أقاربه وجيرانه لطمعهم في ذلك منه .

قالوا : وفي نفس الحديث إشارة لذلك بقوله : (فخذلوا ودعوا) ؛
أي : إذا خرستم الكل فخذلوا بحساب الخرص ، واتركوا له شيئاً مما
خرص ، فجعل الترك بعد الخرص ، فيكون المتترك له قد استحقه
القراء فيفرقه ، والله أعلم .

* * *

٥٥ - بَابٌ

الْعَشْرِ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِمَاءِ الْجَارِي

وَلَمْ يَرِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْعَسَلِ شَيْئًا.

(باب العشر) - أي: أخذه - (فيما يُسقى من ماء السماء، والماء)، وفي رواية: (وبالماء)، (الجاري)، قال الزين بن المُؤَيْدِ: عدل عن لفظ (العيون) الواقع في الخبر، إلى (الماء الجاري)؛ لُجُريه مجرى التفسير المقصود من ماء العيون، وأنه الماء الذي يجري بنفسه من نهر أو غيره من غير نضح، انتهى.

وقال في «الفتح»: وكان المصنف أشار إلى ما في بعض طرقه، فعند أبي داود: (فيما سقت السماء والأنهار والعيون) الحديث.

(ولم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئاً)؛ أي: زكاة، وصله مالك في «الموطأ» عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال: (جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمنى أن لا يأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة).

وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسناد صحيح عنه: (ليس فيه شيء)، لكن جاء عنه ما يخالفه، أخرجه عبد الرزاق، عن ابن جرير،

عن إبراهيم بن ميسرة قال: (ذكر لي بعضٌ مَنْ لَا أَتَّهُمْ مِنْ أَهْلِي أَنْهُ تذاكرُهُ وَعُرْوَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّعْدِيُّ، فَزُعمَ عُرْوَةُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُهُ عَنْ صِدْقَةِ الْعَسْلِ، فَزُعمَ عُرْوَةُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ: (إِنَا وَجَدْنَا بِيَانَ صِدْقَةِ الْعَسْلِ بِأَرْضِ الطَّائِفِ، فَخَذْ مِنْهُ عَشْرَ)، انتهى.

قال الحافظ: وهذا إسناد ضعيف لجهالة الواسطة، والأول أثبت، قال: وكأن البخاري أشار إلى تضييف ما أخرجه عبد الرزاق بسنده عن أبي هريرة، قال: (كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر)، وفي إسناده عبدالله بن محرر - بمهملات وزن محمد - وهو متوكلاً كما قاله البخاري، قال: ولا يصح في زكاة العسل شيءٌ، وكذا قال الترمذى: لا يصح في هذا الباب شيءٌ.

وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: (جاء هلال أحد بنى متعان - أي: بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة - إلى رسول الله ﷺ بعشور نحلٍ له، وكان سأله أن يحمي له وادياً فحماه له، فلما ولّي عمر كتب إلى عامله: إن أدى إليك عشور نحله فاحم له سلبه، وإن لفلا) وإسناده صحيح إلى عمرو؛ أي: عمرو بن شعيب، وترجمة عمرو قوية على المختار، فمحموم على أنه في مقابل الحمى، كما يدل عليه كتاب عمر.

قال: وقد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك تطوعاً.

وقال ابن المنذر: ليس في العسل خبر يثبت ولا إجماع، فلا زكاة فيه، وهو قول الجمهور.

وعن أبي حنيفة وأحمد وإسحاق: يجب العشر فيما أخذ من غير أرض الخراج.

ووجه ذكر العسل في هذه الترجمة التنبيه على أن مقتضى الحديث تخصيص العشر ونصفيه بما يسكنى، والعسل ليس منه، فلا يجب فيه العشر، قاله ابن المنيّر.

زاد ابن رشيد: فإن قيل: المفهوم إنما ينفي العشر أو نصفه، لا مطلق الزكاة.

فالجواب: أن الناس مختلفون: فمثبت للعشر، ونافٍ للزكاة أصلًا، فتم المراد.

قال: ووجهه أيضًا: التنبيه على الخلاف فيه، وأنه لا يرى فيه زكاة، وإن كانت النحل تتغذى بما يسكنى من السماء، لكن المولد بال المباشرة كالزرع، ليس كالمتولد بواسطة حيوان كاللبن، فإنه متولد عن الرعي، ولا زكاة فيه، انتهى.

* * *

١٤٨٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ضَلَّلَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعَيْنُ أَوْ كَانَ عَثَرِيَاً الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُوقَّتْ فِي الْأَوَّلِ؛

يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ، وَفِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَبَيْنَ فِي هَذَا وَوَقْتَ، وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةُ، وَالْمُفْسَرُ يَقْضِي عَلَى الْمُبْهَمِ إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الْثَّبَتِ، كَمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ، وَقَالَ بِلَالٌ: قَدْ صَلَّى، فَأَخِذْ بِقَوْلِ بِلَالٍ وَتُرِكَ قَوْلُ الْفَضْلِ.

وبالسند قال:

(حدثنا سعيد بن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم الجمحي، قال: (حدثنا عبد الله بن وهب) - بفتح الواو وسكون الهاء - القرشي، قال: (قال: أخبرني يونس بن يزيد) الأيلي، (عن ابن شهاب)، وفي رواية: (عن ابن شهاب الزهري)، (عن سالم بن عبد الله، عن أبيه) عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، (عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنه (قال: فيما سقت السماء) - أي: المطر - (والعيون، أو كان عشرياً) بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتية، وحكي في ضبطه غير ذلك.

قال الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي، انتهى.

ومنه الذي يشرب من الأنهراء بغير مؤونة، كأن يُغرس في أرض يكون الماء قريباً من وجهها، فتصل إليه عروق الشجر فيستغني عن السقي.

وقال أبو عبيد: العثري ما سقته السماء من التخل والشمار، واشتقاقه من العاثور، وهو الساقية التي تجري فيها الماء، لأن الماشي يعثر فيها.

والاولى؛ لأن سياق الحديث يدل على المغایرة، ويسمى العثري أيضاً: البعلی، كما في رواية أخرى.

(العشر) مبتدأ خبره ما تقدم؛ أي: العشر واجب فيما سقط السماء. (وما سقي بالنضح) - بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة؛ أي: بالسانية، وهي رواية مسلم، والمراد بها الإبل التي يُستقى عليها، وذكر الإبل مثلاً، وإنما فالبقر وغيرها كذلك في - الحكم فواجهه (نصف العشر) والفرق ثقل المؤونة في الثاني وخفتها في الأول، فرقاً بأرباب الأموال والفقراء.

قال الحافظ: ودل حديث الباب على التفرقة في القدر المُخرج من الذي يُسقى بنضح أو بغير نضح، فإن وجد ما يُسقى بهما فظاهره أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر إذا تساوى ذلك، قال ابن قدامة: لا نعلم في ذلك خلافاً، وإن كان أحدهما أكثر كان الحكم للأقل تبعاً للأكثر، نص عليه أحمد، وهو قول الشوري وأبي حنيفة، وأحد قولي الشافعي، والثاني يؤخذ بالقسط.

ويحتمل أن يقال: إن أمكن فصل كل واحد منهمما أخذ بحسابه. وعن ابن القاسم صاحب مالك: العبرة بما تم به الزرع وانتهى، ولو كان أقل، قاله ابن التين.

قال^(١): وقال النسائي عقب تخریج هذا الحديث: رواه نافع،

(١) أي: ابن حجر. انظر: «فتح الباري» (٣٤٩ / ٣).

عن ابن عمر، عن عمر قوله. قال: وسالم أَجَلُّ من نافع، وقول نافع أولى بالصواب، انتهى.

(قال أبو عبدالله: هذا تفسير الأول، لأنه لم يوقت) - بكسر القاف المشدّدة، وفي رواية بفتحها - (في الأول) عَبَرَ بالظاهر موضع المضمر، وكأنّ الأصل أن يقول فيه: أي: لم يذكر فيه حدّاً للنصاب.

(يعني حديث ابن عمر: فيما) - وفي «اليونينية»: (وفيما) بزيادة واو - (سقت السماء العشر ، وبين في هذا)؛ أي: في حديث أبي سعيد، (وقت، والزيادة مقبولة)؛ أي: من الحافظ، (والمسنّ) بفتح السين (يقضي على المبهم) بفتح الهاء؛ أي: الخاص يقضي على العام، لأن قوله: (فيما سقت) عام يشمل النصاب ودونه، و قوله: (وليس فيما دون خمسة أو سق صدقة) خاص بقدر النصاب.

(إذا رواه)؛ أي: ما زيد، والظرف متعلق بقوله: (مقبولة)، (أهل الثبت) ضبطه الحافظ والكرماني والبرماوي بتحريك الموحدة، وفسروه بالثبات والحجّة، ولم يضبطها في «اليونينية». وقال القسّطلاني: بسكون الموحدة في فرع «اليونينية».

(كما روى الفضل بن عباس) ﷺ - وستأتي ترجمته أول (الحج) إن شاء الله تعالى - (أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة)؛ أي: يوم الفتح.

(وقال بلال) المؤذن: (قد صلّى) فيها يومئذ.

وقوله : (كما روى) ؛ أي : كما أن المثبت مقدمٌ على النافي في حديثي الفضل وبلال .

(فأخذ) - بالبناء للمفعول - (بقول بلال) ؛ لأن المثبت معه زيادةٌ على ، (وترك قول الفضل) ويمكن حمل عدم رواية الفضل لصلاته عليه الصلاة والسلام على اشتغاله بالدعاء ونحوه في ناحية من نواحي البيت غير التي صلّى فيها النبي ﷺ .

ووجه الشبه في قوله : (كما روى) إلخ ، أنه عمل بالزيادة في الموضوعين ، لا أن أحدهما مبهم والآخر مفسّر له ، إذ لا إبهام فيما نحن فيه ، قاله الكرماني .

قال : وليس في نسخة الفربري لفظ : (والمحسن يقضي على المبهم) ، انتهى .

وحدث الفضل أخرجه أحمد وغيره ، وحدث بلال سيأتي موصولاً في (كتاب الحج) إن شاء الله تعالى .

واعلم أن قوله : (قال أبو عبدالله : هذا تفسير الأول ، إلخ) ، وقع في أصول كثيرة عقب حديث ابن عمر ، كما رأيت .

قال الحافظ : وهي رواية أبي ذر ، قال : وجذم الصّاغاني بأنه وقع في جميع الروايات عقب حديث ابن عمر ، قال : وحقه أن يذكر في الباب الذي يليه ، انتهى .

وقد وقع في بعضها عقب حديث أبي سعيد المذكور في الباب

الذي بعده، وجزم به الإسماعيلي.

أقول: وهو الذي شَرَحَ عليه الْكَرْمَانِيُّ، فَقَالَ: هَذَا - أَيُّهُ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ - تَفْسِيرُ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَسَاقَ مَا تَقْدِمُ فِي بِيَانِهِ، وَهَكُذَا قَرَرَ الْحَافِظُ كَلَامَ الْبَخَارِيِّ.

ثُمَّ قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: قَالَ التَّيمِيُّ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (هَذَا) حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُخْرَجُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَلَعِلَّ النَّاسَخَ قَدْمَ كَلَامِ الْبَخَارِيِّ عَلَى الْبَابِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ غَلْطًا، وَغَرْضُهُ أَنَّ (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءِ) مِبْهَمَ يَقْتَضِي أَنَّ يَجْبَ الْعَشْرَ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَهَذِهِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ مُفَسِّرٌ لَهُ، لِأَنَّهُ بَيْنَ أَنَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ خَمْسَةً أَوْ سَقَى فَلَا زَكَاةً فِيهِ.

أَقُولُ: فِي نَسْخَةِ الْفِرَبِرِيِّ لَيْسَ كَلَامَهُ هَذَا إِلَّا فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، بَعْدَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى غَلْطِ النَّاسَخِ؛ لِتَقْدِمَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فِي (بَابِ مَا أَدِي زَكَاتَهُ فَلِيْسَ بِكَنْزٍ)، وَفِي (بَابِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةً أَوْ سَقَى ذُودَ صَدَقَةً)، اَنْتَهَى.

وَخَالِفُ الْقَسْطَلَانِيِّ هُؤُلَاءِ الشَّرَاحِ، فَجَعَلَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مِبْيَانًا لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَالَ فِي تَقْرِيرِ كَلَامِ الْبَخَارِيِّ: (هَذَا)؛ أَيُّهُ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ (تَفْسِيرُ) الْحَدِيثِ (الْأَوَّلِ) وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ السَّابِقُ فِي (بَابِ مَا أَدِي زَكَاتَهُ فَلِيْسَ بِكَنْزٍ) وَاللَّاحِقُ لِهَذَا الْبَابِ، (لِأَنَّهُ لَمْ يَوْقَتْ فِي) الْحَدِيثِ (الْأَوَّلِ)، يَرِيدُ: لَمْ يَحْدُدْ بِالْعَشْرِ أَوْ نَصْفِهِ - (يَعْنِي)؛ أَيُّهُ: الْبَخَارِيُّ بِقَوْلِهِ هَذَا (حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: [فِيمَا سَقَتِ

السماء العشر]^(١) - وبيان في هذا)؛ أي: في حديث ابن عمر، ما يجب فيه العشر أو نصفه (ووقت)؛ أي: حدد به.

ثم قال: هذا ما ظهر لي من شرح هذا القول، والذي مشى عليه الكرماني وغيره من الشراح ممن علمته أن مراده: إن حديث أبي سعيد مفسر لحديث ابن عمر، والزيادة والتوضيح تعين النصاب.

قال: وفي هذا نظر لا يخفى. ثم بيان وجه النظر بما فيه نظر، كما لا يخفى على المتأمل، وأطال الكلام على ما قرره من أن حديث ابن عمر مفسر لحديث أبي سعيد، وذكر أن هذا القول ثابت في الأصول المعتمدة في كل من البابتين: عقب حديث ابن عمر، وعقب حديث أبي سعيد، قال: وإن اختلف بعض اللفظ فيهما، انتهى.

أقول: والذي رأيته في أصول كثيرة معتمدة ثبوته عقب حديث ابن عمر وسقوطه عقب حديث أبي سعيد، وفي بعض الأصول بعكس ذلك.

نعم هو ثابت في «اليونينية» عقب حديثهما، لكن لفظ الواقع عقب حديث أبي سعيد، هكذا: قال أبو عبدالله: هذا تفسير الأول إذا قال: (ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة)، ويؤخذ أبداً في العلم بما زاد أهل الثبت أو بينوا، انتهى.

ورقم عليه علامة السقوط لأبي ذر وابن عساكر.

* * *

(١) ما بين معکوفتين من «إرشاد الساري» (٣/١٠).

٥٦ - بَابٌ

لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةَ أَوْ سُقِّ صَدَقَةٌ

(باب) بالتنوين: (ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة).

١٤٨٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا أَقْلَى مِنْ خَمْسَةَ أَوْ سُقِّ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقْلَى مِنْ خَمْسَةَ مِنَ الْإِبْلِ الذَّوْدَدَ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقْلَى مِنْ خَمْسٍ أَوْ أَقْلَى مِنْ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ إِذَا قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةَ أَوْ سُقِّ صَدَقَةٌ»، وَيُؤْخَذُ أَبَدًا فِي الْعِلْمِ بِمَا زَادَ أَهْلُ الشَّيْتِ أَوْ بَيْتُوا.

وبالسند قال:

(حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد، قال: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان، (حدثنا مالك) الإمام، (قال: حدثني محمد بن عبد الله ابن عبد الرحمن) ابن أبي صعصعة، (عن أبيه) عبد الله، (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) قال: ليس فيما أقل من خمسة

أو سق صدقة)؛ أي : زكاة.

قال في «المصابيح»: (ما) زائدة، و(أقل) مجرور بالفتحة؛ لأنَّه لا ينصرف.

قال الزَّرْكَشِي: ومنهم من قيده برفع (أقل)؛ أي : وهو الذي في «اليونانية».

قلت: فتكون (ما) موصولة حُذف صدر صلتها، وهو المبتدأ الذي هو: هو، و(أقل) خبره؛ أي : فيما هو أقلُّ، وجاز الحذف هنا لطول الصلة بذلك.

(ولا في أقل من خمسة من الإبل الذود صدقة، ولا في أقل من خمس أواق) - بغير ياء كجوار، وفي رواية: (من خمسة أواق) بزيادة تاء مثنية فوق - (من الورق)؛ أي : الفضة، (صدقة) والأوسمة جمع وَسْق بفتح الواو، ويجوز كسرُها، وجمعه حينئذ: أوساق، كِحْمَل وأحمال، وهو ستون صاعاً بالاتفاق، وقد ورد التصریح بذلك في «ابن ماجه» وفي «أبو داود» بلفظ: (والوسم ستون مختوماً).

والصاع أربعة أرادب، والمد رطل وثلث بالبغدادي، والأصح اعتبار الكيل لا الوزن إذا اختلفا، وإنما قدر بالوزن استظهاراً.

قال القميولي: وقدر النصاب بأرادب مصر: ستة أرادب وربع، يجعل القدحين صاعاً، كزكاة الفطر وكفاره اليمين.

وقال السبكي: خمسة أرادب ونصف وثلث، بناء على ما حرره

من أن الصاع قدحان إلا سُبُعي مد.

فالنصاب على قوله خمس مئة وستون قدماً، وعلى قول القمولي ست مئة، ولم يقع في الحديث بيان المكيل بالأوسمى، ولكن في رواية مسلم: (ليس فيما دون خمس أوسمى من تمر ولا حب صدقة)، وفي رواية له: (ليس في حب ولا تمر صدقة، حتى يبلغ خمسة أوسمى). وهذه الرواية مبينة لكون لفظة: (دون) الواقعه في بعض طرقه في الموضع الثلاثة معناها: أقل، بدليل رواية الباب، خلافاً لمن زعم أن معناها: غير، فإنه يستلزم أن لا تجب الزكاة فيما زاد على الخمسة، وهو خطأ، فقد اتفقوا على وجوب الزكاة فيما زاد على الخمسة الأوسمى بحسابه، وأنه لا وقص فيها.

واختلفوا هل هذا النصاب تحديد أو تقريب؟ وبالأول جزم أحمد، وهو أصح الوجهين للشافعية، لكن صحيح النّووي في «شرح مسلم» و«شرح المذهب» وتبعه ابن العطار وغيره أنه تقريب، فلا يضر النقص اليسير كالرطل والرطلين، والمراد بالحب: المقتاث في حال الاختيار، كالحنطة والشعير والسلّت والأرز والعدس والحمّص والباقلأة والدُّخن والدُّثرة واللوباء والماش والجلبان ونحوها، وبالتمر: الرطب والعنب.

وفي هذا الحديث دليل على عدم الزكاة فيما عدا هذه المحدودات من الدرهم والإبل والحبوب، وهو قول جمهور العلماء من السلف والخلف.

وقال أبو حنيفة وبعض السلف بوجوب الزكاة في قليل الحب
وكثيره، وفي الخضروات.

ورُدَّ بأنه مُنابذٌ لصرائح الأحاديث الصحيحة، وقد استدل لأبي
حنيفه وموافقه بقوله عليه السلام (فيما سقط السماء العشر، وفيما سقي
بنضح أو دالية نصف العشر)، وهذا عام في القليل والكثير.

وأجيب بجوابين:

أحدهما: أن المقصود من الحديث، بيان قَدْرِ المخرج لا المخرج
منه.

والثاني: ما أشار إليه البخاري من أنه عام، وحديث أبي سعيد
خاص، والخاص يقضي على العام.

وقد أخرج الدارقطني من حديث علي وطلحة ومعاذ مرفوعاً:
(لا زكاة في الخضروات).

وحكى القاضي عياض عن داود أن كل ما يدخله الكيل يراعى فيه
النصاب، وما لا يدخل فيه الكيل ففي قليله وكثيره الزكاة.

قال الحافظ: وهو نوع من الجمع بين الحديثين المذكورين،
والله أعلم.

* * *

٥٧ - باب

أَخْذَ صَدَقَةَ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ،
وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبَيِّ فَيَمْسُ تَمْرَ الصَّدَقَةِ؟

(باب أخذ صدقة التمر) - بالمثناة الفوقيـة - (عند صرام النخل)
الصـرام بـكسرـ المـهـمـلـةـ: الجـدادـ والـقطـافـ وزـنـاـ وـمـعـنـىـ، وـقـالـ القـاضـيـ:
يـقـالـ بـفتحـ الصـادـ وـكـسـرـهـ.

قال الإسماعيلي: يـرـيدـ الـبـخـارـيـ: بـابـ أـخـذـ الصـدـقـةـ بـعـدـ أـنـ تـصـيـرـ
تـمـراـ؛ لـأـنـهـ قـدـ يـصـرـمـ وـهـ رـطـبـ فـيـ تـمـرـ فـيـ الـمـرـبـدـ، وـلـكـ ذـاـكـ لـاـ يـتـطـاـولـ،
فـحـسـنـ أـنـ يـنـسـبـ إـلـىـ الصـرـامـ، كـمـاـ قـالـ تـعـالـىـ: ﴿وَمَأْتُوا حَقَّهُمْ
يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فـإـنـ الـمـرـادـ: بـعـدـ أـنـ يـنـقـىـ وـيـدـاسـ، اـنـتـهـىـ.
(وـهـ) - أـيـ: وـبـابـ هـلـ - (يـتـرـكـ الصـبـيـ) بـيـنـاءـ (يـتـرـكـ) لـلـمـفـعـولـ،
(فـيـمـسـ تـمـرـ الصـدـقـةـ؟ـ)، قـالـ الـكـرـمـانـيـ: (فـيـمـسـ) بـالـنـصـبـ؛ أـيـ:
جـوـابـاـ لـلـاسـتـفـهـاـمـ، وـالـذـيـ فـيـ «ـالـيـونـيـنـيـةـ»ـ بـرـفـعـهـ؛ أـيـ: عـلـىـ الـاسـتـنـافـ.

قال الحافظ: وـاشـتـمـلـ الـبـابـ عـلـىـ تـرـجـمـتـيـنـ:

أـمـاـ الـأـوـلـىـ: فـلـهـاـ تـعـلـقـ بـقـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿وَمَأْتُوا حَقَّهُمْ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾
[الأنعام: ١٤١]، وـاـخـتـلـفـواـ فـيـ الـمـرـادـ بـالـحـقـ فـيـهـاـ:
فـقـالـ اـبـنـ عـبـاسـ: هـيـ الـوـاجـبـةـ. وـأـخـرـجـهـ اـبـنـ جـرـيرـ عـنـ أـنـسـ.

وقال ابن عمر: هو شيء سوى الزكاة. أخرجه بن مردوه، وبه
قال عطاء وغيره.

وحدثت الباب يشعر بأنه غير الزكاة، وكأنه المراد بما أخرجه
أحمد وأبو داود من حديث جابر: (أن النبي ﷺ أمر من كل جاد عشرة
أو سق من التمر بقنو يعلق في المسجد للمساكين) و(الجاد) بمعنى
المجدود؛ أي: من كل نخل يجذ منه عشرة أو سق.

وأما الترجمة الثانية فربطها بالترك إشارة منه إلى أن الصّبا [وإن
كان مانعاً من توجيه الخطاب إلى الصبي]، فليس مانعاً من توجيهه
الخطاب إلى ولية بتأدبيه وتعليمه، وأوردها بلفظ الاستفهام لاحتمال
أن يكون النهي خاصاً بمن لا يحل له تناول الصدقة، انتهى.

وحدثت الباب مشتمل على الترجمتين.

* * *

١٤٨٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسْدِيُّ، حَدَّثَنَا
أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتَى بِالْتَّمْرِ عِنْدَ صِرَاطِ النَّخْلِ
فَيَحِيِّهُ هَذَا بِتَمْرِهِ وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ، حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرِهِ،
فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ﷺ يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا
تَمْرَةً، فَجَعَلَهُ فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ فَقَالَ:
«أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ؟».

وبالسند قال:

(حدثنا عمر بن محمد بن الحسن الأستدي) بفتح السين، قاله في «المصايح» و«التقريب». وقال الكرماني: بسكون السين. والأول هو الصواب؛ لأنَّه من ذرية الزبير، والزبير من ذرية أسد بن عبد العزى.

وهو عمر - بضم المهملة - بن محمد بن الحسن بن الزبير، أبو حفص الكوفي المعروف بابن التل، بفتح المثناة بعدها لام.

وثقه الدارقطني وابن حبان وقال: يعتبر بحديثه ما حدث من كتاب أبيه، فإن في روايته التي يرويها من حفظه بعض المناكير.

وقال النسائي وأبو حاتم: صدوق، مات في شوال سنة خمسين ومتين، روى عنه البخاري والنسائي.

قال: (حدثنا أبي) محمد بن الحسن بن الزبير الأستدي، أبو عبدالله - أو أبو جعفر - الكوفي، لقبه التل، وثقة ابن نمير.

وقال أبو حاتم: شيخ. وقال أبو داود: يكتب حديثه. وضعفه يعقوب الفسوبي. وقال العقيلي: لا يتابع.

قال في «المقدمة»: له في البخاري حديثان: أحدهما في (الزكاة)؛ أي: وهو هذا، بمتابعة شعبة عن محمد بن زياد، والآخر في (المناقب) عن حفص بن غياث، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: ما غرتُ على امرأة ما غرت على خديجة. وهو عنده بمتابعة حميد بن عبد الرحمن والليث وغيرهما، عن هشام، انتهى.

قال البخاري : مات سنة مئتين أو نحوها .

روى له البخاري والنسائي وابن ماجه .

قال : (حدثنا إبراهيم بن طهمان) بفتح الطاء وسكون الهاء ، (عن محمد بن زياد) بكسر الزاي وتحفيف التحتية ، (عن أبي هريرة رضي الله عنه) قال : كان رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه يؤتى بالتمر عند صرام النخل) ؛ أي : قطع التمر منه ، (فيجيء هذا بتمرة وهذا من تمرة) عبر في الأول بالموحدة ، وفي الثاني بمن ، لأن في الأول ذكر المجيء به ، وفي الثاني ذكر المجيء منه ، وهم مترافقان ، وإن تغایرا مفهوماً ، قاله الكرماني .

(حتى يصير عنده كوماً من تمر) بفتح الكاف وسكون الواو معروف ، وأصله القطعة العظيمة من الشيء ، وضبطه الكرماني والبرماوي بضم الكاف ، قالا : وفي بعضها بفتحها .

قال الجوهرى : كَوَّمَتْ كُومَةً بِالضَّمْ : إِذَا جَمَعَتْ قَطْعَةً مِنْ تَرَابٍ وَرَفَعَتْ رَأْسَهَا ، وَنَصَبَ (كوماً) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (يَصِيرُ) ، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى (التمر) ، وَيَرْوَى بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ الْاسْمُ وَ(عَنْهُ) الْخَبَرُ ، أَوْ عَلَى أَنَّ (يَصِيرُ) تَامَةً .

(فجعل الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بذلك التمر ، فأخذ أحدهما) - سياقى بعد بابين بلفظ : (فأخذ الحسن بن علي) - (تمرة فجعله) ؛ أي : المأخوذ ، وفي رواية : (فجعلها) ؛ أي : التمرة ، (في فيه ، فنظر إليه رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فأخرجها من فيه ، فقال : ما علمت) ،

قال في «المصابيح»: روي هكذا (ما علمت) بدون همزة، وروي: (أما علمت) بإثبات الهمزة.

قال ابن مالك: وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها، وذكر مثلاً لذلك، وفي بعض النسخ: (أما علمتم).

(أن آل محمد لا يأكلون الصدقة)، وفي رواية: (صدقة) بالتنكير.

وسيأتي الكلام عليه مستوفى قريباً إن شاء الله تعالى.

* * *

٥٨ - بَابٌ

مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرْعَهُ
وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوِ الصَّدَقَةُ فَأَدَى الزَّكَاهُ
مِنْ عِيرِهِ، أَوْ بَاعَ ثِمَارَهُ وَلَمْ تَجْبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَبِعُوا الثَّمَرَةَ حَتَّى يَئُدُّوْ صَلَاحُهَا»، فَلَمْ
يَخْطُرِ الْبَيْعَ بَعْدَ الصَّلَاحِ عَلَى أَحَدٍ، وَلَمْ يَخْصَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الزَّكَاهُ
مِمَّنْ لَمْ تَحِبْ.

(باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه) ذكرهما مع أنه لا زكاة
فيهما على إرادة ما فيهما من ثمر وزرع إذا بيعا معاً؛ لأن البيع قد يقع
فيهما فقط، وقد يقع في الثمر والزرع وحده، قاله الكرماني.

(أو) باع (زرعه، وقد وجب فيه العشر أو الصدقة)؛ أي:
الزكاة، والجملة حالية من جميع ما تقدم، قوله: (أو الصدقة) من
العام بعد الخاص، وفيه إشارة إلى الرد على من جعل في الثمار العشر
مطلقاً من غير اعتبار نصاب.

(فأدى الزكاة من غيره)؛ أي: من غير ما ذكر.

(أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة) وجواب الشرط ممحذف،
تقديره: جاز بيعه؛ لأنه إذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فعل أمراً جائزاً
عند المصنف، فتعلقت الزكاة بذمته، فله أن يعطيها من غيره، أو

يخرج قيمتها على رأي مَن يُجيزه، وهو اختيار المصنف أيضاً كما سبق، ولم يُرد البخاري أن الصدقة تسقط بالبيع.

(وقول النبي ﷺ) - بجر (قول)، ورفعه في «اليونينية» :-
(لا تبيعوا الشمرة حتى يبدو) بغير همز؛ أي: يظهر، (صلاحها) ويأتي معناه في الباب مسندًا من حديث ابن عمر.

قال البخاري: (فلم يحضر البيع) بالظاء المشالة المضمومة؛
أي: لم يمنع النبي ﷺ البيع (بعد) بدُو (الصلاح على أحد)؛ أي:
سواء وجبت عليه الزكاة أم لا؟

(ولم يخص) عليه السلام (من وجب) - وفي نسخة بباء التأنيث الفعل - (عليه الزكاة ممن لم تجب) عليه، قال الكرماني: وكان قوله: (لم يخص) تفسير قوله: (فلم يحضر) إلى آخره، وعقبه بالفاء التعقيبية إشارة إلى أنه يستفاد من لفظ: (حتى) التي للغاية، إذ مفهومها يقتضي أن يكون ما بعدها خلاف ما قبلها، انتهى.

قال في «المصابيح»: يشير بقوله: (فلم يحضر البيع) إلخ، إلى الرد على الشافعي في أحد قوله: أن البيع فاسد؛ لأنَّه باع ما يملك وما لا يملك، وهو نصيب المساكين، ففسدت الصفة.

ووجه الاستدلال أنه عليه الصلاة والسلام أجاز بيع الشمرة بعد بدُو الصلاح، وهو وقت الزكاة، ولم يقيد الجواز بتزكيتها مَن عَيَّنَها، بل عمّ وأطلق في سياق البيان، انتهى.

وهذا الذي قاله البخاري أحد القولين للعلماء في المسألة.

وأجاب الْكَرْمَانِي : بأنه لا وجه للرد على الشافعي ؛ أي : ومن تبعه بذلك ، إذ من وجب عليه الزكاة ليس مالكاً لقدرِ الواجب ، بل المستحقُ شريك له بقدرِه ، و(لا تبِعوا) خطابُ للملائكة ، إذ ليس للشخص التصرفُ في مال الغير إلا بإذنه ، فلا يصح البيع إلا فيما دون الواجب .

ثم إن المفهوم - أي : وهو أن ما بدا صلاحته يجوز بيعه - لا عموم له ؛ أي : كما زعمه المصنف ، فلا يلزم كون كل ثمرة بدا صلاحتها جائز البيع ؛ لجواز أن يكون وجوب الزكاة مانعاً ، انتهى .

وفساد الصفقة قول في المذهب ، والأظهر صحة البيع فيما عدا قدرِ الواجب ، قالوا : وهذا إذا لم يضمّن الخارصُ المالكَ التمر ، فلو ضمّنه بصرىح اللفظ ، كأن يقول : ضمّتك نصيب المستحقين من الربط بهذا تمراً ، وقبل المالك ذلك التضمين ، جاز له التصرف بالبيع والأكل وغيرهما ، إذ بالتضمين انتقل الحق إلى ذمته .

وقال أبو حنيفة : المشتري بال الخيار ، ويؤخذ العشر منه ، ويرجع هو على البائع .

وعن مالك : العشر على البائع إلا أن يشترطه على المشتري ، وهو قول الليث .

وعن أحمد الصدقة على البائع مطلقاً ، وهو قول الثوري والأوزاعي .

* * *

١٤٨٦ - حَدَّثَنَا حَجَاجُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الشَّمْرَةِ حَتَّى يَنْدُو صَلَاحُهَا، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ : « حَتَّى تَذَهَّبَ عَاهَتُهُ ». .

وبالسند قال :

(حدثنا حجاج) هو ابن منهال، قال : (حدثنا شعبة) بن الحجاج، قال : (أخبرني عبد الله بن دينار)، قال : (سمعت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يقول : (نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع الشمرة حتى يندو صلاحها، وكان إذا سئل عن صلاحها، قال : حتى تذهب عاهته)؛ أي : الشمر؛ أي : آفته، وفي رواية : (عاهتها) وهذا مقول ابن عمر، بيئه مسلم في روايته، ولفظه : (فقيل لابن عمر : ما صلاحه؟ قال : تذهب عاهته).

* * *

١٤٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنِي الْلَّيْثُ، حَدَّثَنِي خَالِدُ ابْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ بَيْعِ الشَّمَارِ حَتَّى يَنْدُو صَلَاحُهَا .

وبالسند قال :

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّنسّي، قال : (حدثني الليث) بن سعد، قال : (حدثني خالد بن يزيد) - من الزيادة - (عن عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والمونحة، (عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قال : نهى

النبي ﷺ عن بيع الشمار حتى يبدو صلاحتها)

* * *

١٤٨٨ - حَدَّثَنَا قُتْبَيْةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، قَالَ : حَتَّى تَحْمَارَ .

وبالسند قال :

(حدثنا قتيبة) بن سعيد، (عن مالك) الإمام، (عن حميد) الطويل، (عن أنس بن مالك) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع الشمار حتى تزهي) بضم أوله وكسر الهاء؛ أي: تصير زهواً وهو إبداء إرطابها، يقال: زَهَتِ الشَّمْرُ تَزْهُو، وَأَرَأَتِ تُرْهِي، وبعضهم أنكر الثلاثي، والأصمعي الرباعي، وقد جاء في الحديث باللفظين .

(قال) الراوي: (حتى تحمار) بفتح الفوقة وسكون المهملة وتشديد الراء، وحكم الأصفار والسوداد كذلك، فالاحمرار للتمثيل، ويأتي الكلام على حديثي ابن عمر وأنس في (البيوع) إن شاء الله تعالى .

* * *

هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ غَيْرُهُ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى
الْمُتَصَدِّقَ خَاصَّةً عَنِ الشَّرَاءِ وَلَمْ يَنْهِ غَيْرَهُ.

(باب) بالتنوين: (هل يشتري) الرجل (صدقة؟) قال الزين بن المُعَيَّر: أورد الترجمة بالاستفهام؛ لأن تنزيل حديث الباب على سبيه يضعف معه تعميم المぬ؛ لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون قيمته؛ لقوله: (وظنت أنـه باـئـه بـرـخـصـ) وكذا إطلاق الشارع العودـ عليهـ، يعنيـ أنهـ فيـ معـنىـ رـجـوعـ بـعـضـهاـ إـلـيـهـ بـغـيرـ عـوـضـ، اـنـتـهـىـ.

(ولا بـأـسـ أـنـ يـشـتـريـ صـدـقـةـ غـيرـهـ) - وفي رـوـاـيـةـ: (أـنـ يـشـتـريـ صـدـقـةـ غـيرـهـ) - (لـأـنـ النـبـيـ ﷺ إـنـمـاـ نـهـىـ الـمـتـصـدـقـ خـاصـةـ عـنـ الشـرـاءـ، وـلـمـ يـنـهـ غـيرـهـ) وـمـرـادـهـ بـقـوـلـهـ: (لـأـنـ النـبـيـ) إـلـخـ، قـوـلـهـ ﷺ فـيـ الـحـدـيـثـ: (لـاـ تـشـتـرـهـ وـلـاـ تـعـدـ فـيـ صـدـقـتـكـ) وـقـوـلـهـ: (الـعـائـدـ فـيـ صـدـقـةـ) وـلـوـ كـانـ الـمـرـادـ تـعـمـيمـ الـمـنـعـ لـقـالـ: لـاـ تـشـتـرـوـاـ الـصـدـقـةـ، مـثـلـاـ، قـالـهـ فـيـ (الـفـتـحـ)ـ. وـيـوـضـحـهـ حـدـيـثـ بـرـيـةـ الـأـتـيـ فـيـ (بـابـ إـذـاـ تـحـولـتـ الـصـدـقـةـ).

* * *

١٤٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ عُقِيلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، أَنَّ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ، فَقَالَ: «لَا تَعْدُ فِي صَدَقَتِكَ» فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ كَلَّا لَا يُتَرُكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئاً تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً.

وبالسند قال:

(حدثنا يحيى بن بكيير)، قال: (حدثنا الليث) بن سعد، (عن عقيل) - بالتصغير - وهو ابن خالد، (عن ابن شهاب) الزهري، (عن سالم): أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عُمَرَ) بن الخطاب (ﷺ) (كان يُحَدِّثُ: أَنَّ أَبَاهُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ) - أَيْ: حَمَلَ عَلَيْهِ رَجَلٌ - (في سَبِيلِ اللَّهِ) كَمَا فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مَلَّكَهُ لَهُ، وَلَذِكَ سَاغَ لَهُ بَيْعُهُ، وَيَدِلُ عَلَى أَنَّهُ حَمَلَ تَمْلِيْكَ قَوْلِهِ: (وَلَا تَعْدُ فِي صَدَقَتِكَ)، وَلَوْ كَانَ حَبِسَاً لِعَلَّلَهُ بِهِ، وَقَوْلُهُ: (فَوَجَدَهُ يُبَاعُ) إِذَا لَوْ حَبِسَهُ لَمَّا صَحَّ أَنْ يَبْتَاعَهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كَانَ عَمَرَ قَدْ حَبِسَهُ، وَإِنَّمَا سَاغَ لِلرَّجُلِ بَيْعُهُ لِأَنَّهُ حَصَلَ فِيهِ هَزَالٌ عَجَزَ لِأَجْلِهِ عَنِ الْلَّحَاقِ بِالْخَيْلِ، وَانْتَهَى إِلَى حَالَةِ عَدْمِ الْاِنْتَفَاعِ بِهِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَاسِمَ، قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ».

(فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيهِ)، وَفِي رِوَايَةَ: (أَنْ يَشْتَرِيهِ) بِدُونِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ.

(ثم أتى) عمر (النبي ﷺ فاستأمره)؛ أي: استشاره، (في شرائه فقال: لا تعد) - أي: لا ترجع - (في صدقتك) وظاهر النهي التحرير، ولذلك قال ابن المنذر: ليس لأحد أن يتصدق ثم يشتريها؛ للنهي الثابت، ويلزم من ذلك فساد البيع، إلا إن ثبت الإجماع على جوازه، انتهى.

لكن قال ابن بطال: كره أكثر العلماء شراء الرجل صدقته، وهو قول مالك والشافعي والليث والковيين، فإن اشتراها لم ينفسخ البيع عندهم، انتهى.

ويتحقق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات مما يتملكه اختياراً، وأما إذا ورثه فلا كراهة فيه، وأبعدَ مَن قال: يتصدق به، قاله في «الفتح».

(في ذلك) - أي: فسبب النهي - (كان ابن عمر ﷺ لا يترك أن يتنازع شيئاً تصدق به إلا جعله صدقة)، في نسخة الكرماني إسقاط كلمة (لا) من قوله: (لا يترك).

وفسر هو والبرماوي والعيني قوله: (في ذلك كان ابن عمر) إلخ، بقوله: أي: فلهذا كان ابن عمر إذا اشتري شيئاً كان تصدق به، اشتراه ليتصدق به ثانياً، لا لينتفع به.

ثم قال: فإن قلت: في بعضها: (لا يترك) بزيادة (لا) فما وجيهه؟ .

قلت: يكون الترك حينئذ بمعنى التخلية، وكلمة (من) مقدرة؛ أي: لا يخلّ الشخص من أن يبتعاه في حال إلا حال جعله للصدقة، أو لغرض الصدقة، انتهى.

وفي هذا كله تعسُّفٌ لا يخفى، ولذلك قال الحافظ: وفي رواية أبي ذر، على حرف (لا) تضييب، ولا أدرى ما وجهه، وبإثبات النفي يتم المعنى؛ أي: كان إذا اتفق له أن يشتري شيئاً مما تصدق به، لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به.

قال: وكان ابن عمر فهم أن النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يتملكها، لا لمن يردها صدقة، انتهى.

وقول الحافظ: وفي رواية أبي ذر على حرف (لا) تضييب. لا يدل على أن رواية غيره بحذف حرف (لا)، خلافاً لما فهمه القسْطلاني.

* * *

١٤٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَّسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيهُ، وَظَنَّتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِي، وَلَا تَعْدُ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكُهُ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ».

وبالسند قال:

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّنّيسي، قال: (أخبرنا مالك) الإمام، زاد في رواية: (ابن أنس)، (عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم) القرشي العدوبي، مولى ابن الخطاب، كنيته أبو خالد، أو أبو زيد، قيل: إنه من سبي عين التمر، وقيل: جبشي بجاوي، من كبار التابعين، أدرك زمان النبي ﷺ، ولما بعث أبو بكر عمر ﷺ سنة إحدى عشرة وأقام للناس الحج، ابْتَاعَ فيها مولاه أسلم.

وثقه العجلي وأبو زرعة وغيرهما، توفي سنة ثمانين وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة، وقال بن عدي: توفي بالمدينة في خلافة عبد الملك، وصلى عليه مروان، روى له الجماعة.

(قال: سمعت عمر) بن الخطاب (عليه يقول: حملت) رجلاً (على فرس في سبيل الله)؛ أي: جعلته حمولةً مَنْ لم تكن له حمولة من المجاهدين على جهة التملّيك له، قال الحافظ: وأفاد ابن سعد في «الطبقات»: أن اسم هذا الفرس: الورد، وأنه كان لتميم الداري، فأهداه للنبي ﷺ فأعطاه لعمر، قال: ولم أقف على اسم الرجل الذي حمله عليه، انتهى.

(فأضاعه) الرجل (الذي كان عنده)؛ أي: بترك القيام عليه بالخدمة والعلف ونحوهما - وقال في الأول: (فوجده يباع) - (فأرددت أن أشتريه، وظننت)، وفي نسخة: (فظننت) بالفاء، (أنه يبيعه برقض)، فسألت النبي ﷺ؛ أي: عن شرائه، (فقال: لا تشره)، وفي رواية: (لا تشره) بإشباع الكسرة ياء، وفي أخرى: (لا تشر)

بحذف ضمير المفعول، وفي أصل «اليونينية»: (لا تشتري) وضباب على الياء.

(ولا تعد في صدقتك) - وفي رواية أحمد من طريق آخر: (ولا تعودنَّ) - (وإن أعطاكه بدرهم) هو مبالغة في رخصه، وهو الحامل له على شرائه، وسمى شراءه بشخص عوداً في الصدقة من حيث إن الغرض منها ثواب الآخرة، فإذا اشتراها بشخص فكأنه اختار عَرَض الدنيا على الآخرة، مع أن العادة تقتضي بيع مثل ذلك بشخص لغير المتصدق، فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سوَّمَ (١) فيه، قاله في «الفتح».

(فإن العائد في صدقته كالعائد في قيئه) الغرض من هذا التشبيه بذلك تقبیح هذا الفعل كما يقیء ثم يأكله.
وقال في «الفتح»: استدل به على تحريم العود في الصدقة؛ لأن القيء حرام.

قال القرطبي: وهذا هو الظاهر من سياق الحديث، [ويحتمل أن يكون التشبيه للتنفير خاصة؛ لكون القيء مما يستقدر، وهو قول الأئمَّة].

قال (٢): وفي الحديث [٣] أن الحمل في سبيل الله تملِّيك، وأن

(١) في «و»: «سوغ».

(٢) أي: ابن حجر. انظر: «فتح الباري» (٣٥٤ / ٣).

(٣) ما بين معاوقيتين ليس في «و».

للمحمول بيعه والانتفاع بثمنه .

وسيأتي تكميل الكلام على هذا الحديث في أبواب (الهبة) إن شاء الله تعالى ، انتهى .

وهذا الحديث من مسنـد عمر ، والأول من مسنـد ابن عمر رضي الله عنهما .

* * *

٦٠ - بَابٌ

مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ

(باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ وآلـهـ) سقط ذكر (وآلـهـ) في رواية، ولم يعـيـنـ الحـكـمـ منـ حـرـمـةـ أوـ حـلـ لـشـهـرـ الاـخـتـلـافـ فيـهـ، وـسـيـأـتـيـ الـكـلـامـ عـلـيـهـ آخرـ الـبـابـ.

١٤٩١ - حَدَّثَنَا آدُمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ، قَالَ: أَخْذَ الْحَسَنَ بْنَ عَلَيٍّ ؓ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَنْجٌ كَنْجٌ» لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا شَعْرَتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

وبالسند قال:

(حدثنا آدم) ابن أبي إيواس، (حدثنا شعبة) بن الحجاج، قال: (حدثنا محمد بن زياد) الجمحي مولاهم، (قال: سمعت أبا هريرة ؓ قال: أخذ الحسن بن علي) - أي: ابن أبي طالب - (ﷺ). وستأتي ترجمته إن شاء الله تعالى في (المناقب).

وعند أحمد من طريق أخرى، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: (كنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمراً من تمر الصدقة،

والحسن في حجره).

(فأخذ تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه) زاد أبو مسلم الكجي: (فلم يفطن له النبي ﷺ حتى قام ولعابه يسيل، فضرب النبي ﷺ شدقة).

وفي رواية أحمد: (فلما فرغ حمله على عاتقه، فسال لعابه، فرفع رأسه فإذا تمرة في فيه).

(قال النبي ﷺ: كخ كخ) بفتح الكاف وكسرها وسكون المعجمة مثثلاً ومخففاً، وبكسرها منوناً وغير منونة، فتخرج من ذلك ست لغات، والثانية تأكيد للأولى، وهي كلمة تقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقدر، قيل: عربية، وقيل: أعممية، وزعم الداودي أنها معربة، وقد أوردها البخاري في (باب من تكلم بالفارسية) من (كتاب الجهاد)، وهي من أسماء الأصوات كما جزم به ابن هشام في «حواشي التسهيل».

(ليطّرها) تعليل لقوله: (قال: كخ كخ)، زاد مسلم: (ارم بها).

ولأحمد: (فنظر إليه، فإذا هو يلوك تمرة، فحرك خده وقال: ألقها يابني، ألقها يابني).

قال الحافظ: ويجمع بين هذا وبين قوله: (كخ كخ) بأنه كلامه أولاً بهذا، فلما تمادى قال له: (كخ كخ)، قال: ويحتمل العكس، بأن يكون كلامه بذلك، فلما تمادى نزعها من فيه، انتهى.

(ثم قال) عليه الصلاة والسلام للحسن: (أما شعرت) بفتح العين المهملة، وفي رواية (الجهاد): (أما تعرف)، ولمسلم: (أما علمت)، وهو شيء يقال عند الأمر الواضح، وإن لم يكن المخاطب بذلك عالماً به؛ أي: كيف خفي عليك هذا مع ظهور تحريمها، وهو أبلغ في الزجر من قوله^(١): لا تفعل.

(أنا لا نأكل الصدقة) ولمسلم: (أنا لا تحل لنا الصدقة).

وعند أحمد: (أن الصدقة لا تحل لآل محمد)، وكذا عنده وعند الطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه قال: (كنت مع النبي ﷺ فمر على جرين من تمر الصدقة، فأخذت منه تمرة فألقيتها في فيّ، فأخذها بلعابها فقال: (إن آل محمد لا تحل لنا الصدقة) وإسناده قوي.

واعلم أن النظر في حكم ترجمة الباب في ثلاثة أمور:

أولها: المراد بـ(آل) بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال العلماء، وعن أبي حنيفة ومالك: بنو هاشم فقط، وعن أحمد في بنى المطلب روایتان.

وقال في «المصايح»: والمنقول في المذهب - أي: مذهب مالك - أن بنى هاشم آل قولاً واحداً، وما فوق غالبٍ غير آل قولاً واحداً، وفيما بينهما القولان، انتهى.

(١) «من قوله» ليس في «و».

أي : فعن أصيغ هم بنو قصي ، وعن غيره بنو غالب بن فهر.

ثانيها : كان يحرم على النبي ﷺ صدقة الفرض والتطوع ، كما نقل فيه غير واحد - منهم الخطابي - الإجماع ، لكن حکى غير واحد عن الشافعی في التطوع قولًا ، وكذا في رواية عن أحمد.

قال الماوردي : يحرم عليه كل ما كان متقوماً.

وقال غيره : لا تحرم عليه الصدقة العامة كمياه الآبار وكالمساجد ، لكن في «فتح الجواد» ما نصه : وإن كان غير متقوم أو من جهة عامة ، بخلاف القرض والهدية وفعل المعروف ، وإن سمي كل ذلك صدقة .

وسيأتي دليل تحريم الصدقة عليه مطلقاً في (اللقطة) ، وقد ذكره الكَرْماني وغيره هنا ، وأشار إلى بعضه الحافظ فيما يأتي قريباً .

واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء ، أو كلهم سواء في ذلك ؟

ثالثها : هل يلتحق به آله في ذلك ؟ قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة ، لكن نقل الطبری الجواز عن أبي حنیفة ، وقيل عنه : يجوز لهم إذا حُرموا سهم ذوى القریبی ، حکاه الطحاوی ، ونقله بعض المالکية عن الأبهري منهم ، وهو وجه لبعض الشافعية .

ومن أبي يوسف : يحل من بعضهم لبعض ، لا من غيرهم .

و عند المالکية في ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز ، المنع ، جواز التطوع دون الفرض ، عكسه .

وأدلة المنع - أي: مطلقاً - ظاهرة من حديث الباب وغيره، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَشَأْتُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجَرٍ﴾ [الفرقان: ٥٧]، ولو أحلها لآله لاوشك أن يطعنوا فيه، وكقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهَا﴾ [التوبه: ١٠٣].

وثبت عن النبي ﷺ: «الصدقة أوساخ الناس» رواه مسلم، ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض، وهو قول أكثر الحنفية، والمصحح عند الشافعية والحنابلة، وأما عكسه فوجبه أن الواجب حق لازم لا يلحق بآخذه ذلة، بخلاف التطوع.

ولم أر لمن أجاز مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم عن أبي حنيفة، انتهى من «الفتح» ملخصاً.

قال: وفي الحديث دفع الصدقات إلى الإمام. والانتفاع بالمسجد في الأمور العامة. وجواز إدخال الأطفال المساجد، وتأدبيهم بما ينفعهم، ومنعهم مما يضرهم من تناول المحرّمات، وإن كانوا غير مكلفين؛ ليتدرّبوا بذلك.

واستنبط بعضهم منه منعولي الصغيرة إذا اعتدّت من الزينة. ومنه الإعلام بسبب النهي، ومخاطبة من لا يميز لقصد إسماع من يميز؛ لأن الحسن إذ ذاك كان طفلاً، انتهى.

* * *

٦١ - بَاب

الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِيِّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

(باب الصدقة) - أي: جوازها - (على موالي أزواج النبي ﷺ)؛
أي: عتقائهن.

قال الحافظ: لم يترجم لأزواج النبي ﷺ ولا لموالي النبي ﷺ؛
لأنه لم يثبت عنده فيهما شيء.

وقد نقل ابن بطال أنهن - أي: الأزواج - لا يدخلن في الآل
باتفاق الفقهاء.

قال: وفيه نظر، فقد ذكر ابن قدامة أن الخالل أخرج من طريق
ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: (إن آل محمد لا تحل لنا الصدقة)،
قال: وهذا يدل على تحريمها عليهم.

قلت^(١): وإنناده إلى عائشة حسن، أخرجه ابن أبي شيبة، قال:
وهذا لا يقبح فيما نقله ابن بطال.

أقول: وكأن وجهه أنه وإن كان الحديث دالاً على التحريم، إلا
أنه لم يقل به أحد من الفقهاء؛ لكونهن لم يدخلن في الآل، لكن

(١) القائل ابن حجر. انظر: «فتح الباري» (٣٥٦ / ٣).

ما ووجه النظر حينئذ في كلامه؟

ثم قال الحافظ: وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وغيرهما، عن أبي رافع مرفوعاً: (إنا لا يحل لنا الصدقة، وإن موالي القوم من أنفسهم)، وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية، كابن الماجشون، وهو الصحيح عند الشافعية؛ أي: تحريم الصدقة الواجبة على مواليه عليه السلام وكذا على مواليبني هاشم والمطلب.

وقال الجمهور: يجوز لهم؛ لأنهم ليسوا منهم حقيقة، ولذلك لم يعوّضوا بخمس الخامس.

ومنشأ الخلاف قوله: (منهم) أو (من أنفسهم)، هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة أو لا؟

وحجة الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام، فلا دليل فيه على تحريم الصدقة عليهم، لكنه ورد على سبب الصدقة، وقد اتفقوا على أنه لا يخرج السبب، وإنما اختلفوا: هل يخص به أم لا؟

ثم قال ابن المنيّ في «الحاشية»: إنما أورد البخاري هذه الترجمة ليحقق أن الأزواج لا يدخل مواليهن في الخلاف، ولا يحرم عليهم الصدقة قولًا واحدًا؛ لئلا يظن الظان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في مواليهن، فبین أن الاختلاف في كونهن من الآل لا يطرد في مواليهن، انتهى.

وبهذا يرد على الإمام أبي علي قوله: إفراد هذا بهذه الترجمة

مستغنى عنه، فإن تسمية الموالى لغير فائدة، وإنما هو لسوق الحديث على وجهه فقط.

* * *

١٤٩٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاءَ مِيَتَةً أُعْطِيَتُهَا مَوْلَةً لِمِيمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلَا انْتَفَعْتُمْ بِحُلْدِهَا». قَالُوا: إِنَّهَا مِيَتَةٌ. قَالَ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا».

وبالسند قال:

(حدثنا سعيد بن عفیر) بضم المهملة وفتح الفاء، مصغراً، قال: (حدثنا ابن وهب) هو عبدالله، (عن يونس) هو ابن يزيد الأيلي، (عن ابن شهاب) الزهري، قال: (حدثني عبیدالله بن عبدالله) - بتصریف الأول - ابن عتبة بن مسعود (عن ابن عباس ﷺ) قال: وجد النبي ﷺ شاء ميَّة، أُعْطِيَتُهَا مَوْلَةً (أعطیتها) مبنياً للمفعول، (مولاة) نائب الفاعل. قال الحافظ: ولم أقف على اسمها - أي: عتيقةً (الميمونة) زاد في بعض النسخ: (زوج النبي ﷺ)، (من الصدقة) متعلق بأُعْطِيَتُهَا، أو صفة لشاة، وهذا موضع الترجمة، إذ لم ينكر عليه الصلاة والسلام إعطائهما لمولاة ميمونة من الصدقة، فدل على جواز الصدقة لموالى الأزواج.

(قال) - وفي رواية : (قال) - : (النبي ﷺ: هلا انتفعتم بجلدها) ولمسلم من طريق أخرى : (هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به). (قالوا: إنها ميّة؟) بتخفيف التحتية، (قال: إنما حرم أكلها)، أي: اللحم حرام لا الجلد، ويأتي الحديث في (باب جلود الميّة قبل أن تذبح) من (كتاب البيوع)، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في (الذبائح) إن شاء الله تعالى.

* * *

١٤٩٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِي بَرِيرَةً لِلْعِتْقِ، وَأَرَادَ مَوَالِيهَا أَنْ يَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، قَالَتْ: وَأَتَيَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَحْمٍ فَقُلْتُ: هَذَا مَا تُصْدِقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

وبالسند قال:

(حدثنا آدم) ابن أبي إياس، قال: (حدثنا شعبة) ابن الحجاج، قال: (حدثنا الحكم) - بفتحتين - بن عتبة، (عن إبراهيم) النخعي، (عن الأسود) بن يزيد، (عن عائشة رضي الله عنها: أنها أرادت أن تشتري بريرة) - بفتح المودحة وكسر الراء الأولى - (للعتق)، وأراد مواليها؛ أي: ساداتها الذين كاتبواها، (أن يشترطوا ولاءها)؛ أي:

يكون لهم، (فذكرت عائشة للنبي ﷺ، فقال لها النبي ﷺ: اشتريها) منهم (فإنما الولاء لمن أعتق) واستشكل ذلك بأن المقرر أنه لو شرط مع العتق الولاء لم يصح البيع؛ لمخالفته لنص الشارع، لأن الولاء لمن أعتق.

وأجيب بأن الشرط لم يقع في صلب العقد، وبأن ذلك خاص بقصة عائشة هذه؛ لمصلحة قطع عادتهم، كما خُصَّ فسخ الحج إلى العمرة بالصحابة؛ لمصلحة بيان جوازها في أشهر الحج، وبغير ذلك مما يأتي في (العتق) إن شاء الله تعالى.

(قالت) عائشة: (وأني النبي ﷺ) - بضم همزة (أتي) مبنياً للمفعول - (بلحم، فقلت) منبّهة له: (هذا ما تصدق به) - بضم أوله وثانيه - (على بريمة)؛ أي: وأنت لا تأكل الصدقة.

(قال: هو) - أي: اللحم المتصدق به عليها - (لها صدقة ولنا هدية) برفع (صدقة) و(هدية) في «اليونينية»، وجوز ابن مالك نصب (صدقة) على الحال، وخبر المبتدأ قوله: (لها).

وموضع الترجمة التصدق على بريمة، وهي مولا لعائشة زوج النبي ﷺ.

وسيأتي الكلام على الحديث مستوفى في (العتق) إن شاء الله تعالى.



فَهْرَسُ الْكِتَبِ وَالْأَبْوَابِ

الصفحة

الكتاب والباب

تابع
(١٧)

كِتَابُ الْجَنَاحِينَ

٥	٨٢ - بَابٌ مَوْعِظَةٌ لِلْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَقُعُودٌ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ
١٣	٨٣ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ
٢٠	٨٤ - بَابٌ مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَالْإِسْتَغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ
٢٤	٨٥ - بَابٌ ثَنَاءُ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ
٣٤	٨٦ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ
٦٨	٨٧ - بَابٌ التَّعْوِذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
٧٥	٨٨ - بَابٌ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْغَيْبَةِ وَالْبُولِ
٧٨	٨٩ - بَابٌ الْمَيِّتِ يُعَرَّضُ عَلَيْهِ مَقْعُدُهُ بِالْغَدَاءِ وَالْعَشَيِّ
٨٢	٩٠ - بَابٌ كَلَامِ الْمَيِّتِ عَلَى الْجَنَازَةِ
٨٤	٩١ - بَابٌ مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ
٩٠	٩٢ - بَابٌ مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ
١٠٤	٩٣ - بَابٌ

٩٤ باب مَوْتٍ يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ
٩٥ باب مَوْتٍ الْفَجْحَةُ الْبَغْتَةُ
٩٦ باب مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ﷺ
٩٧ باب مَا يَنْهَا مِنْ سَبْطِ الْأَمْوَاتِ
٩٨ باب ذِكْرِ شِرَارِ الْمَوْتَىٰ

(١٨)

كتاب الزكاة

١ باب وُجُوبِ الزَّكَةِ
٢ باب الْبَيْعَةِ عَلَى إِيَّاهُ الزَّكَةِ
٣ باب إِثْمٍ مَانِعِ الزَّكَةِ
٤ باب مَا أَدَى زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكُنْزٍ
٥ باب إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّهِ
٦ باب الرِّبَاءِ فِي الصَّدَقَةِ
٧ باب لَا يَقْبُلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا يَقْبُلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ
٨ باب الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ
٩ باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ
١٠ باب انْفَوْا النَّارَ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمَرَّةٌ وَالْقَلِيلُ مِنَ الصَّدَقَةِ
١١ باب أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ وَصَدَقَةُ الصَّحِيحِ الشَّحِيقِ
١١/م باب
١٢ باب صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ

٢٧٨ ١٣ - باب صَدَقَةُ السُّرِّ
٢٨٠ ١٤ - باب إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِّيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ
٢٨٥ ١٥ - باب إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ
٢٩٠ ١٦ - باب الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ
٢٩٤ ١٧ - باب مَنْ أَمْرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُتَأْوِلْ بِنَفْسِهِ
٢٩٧ ١٨ - باب لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَّى
٣١٤ ١٩ - باب المَتَانَةِ بِمَا أَعْطَى
٣١٦ ٢٠ - باب مَنْ أَحَبَ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا
٣١٨ ٢١ - باب التَّحْرِيْضِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا
٣٢٣ ٢٢ - باب الصَّدَقَةِ فِيمَا اسْتَطَاعَ
٣٢٦ ٢٣ - باب : الصَّدَقَةُ تُكَفِّرُ الْخَطِيْبَةَ
٣٢٩ ٢٤ - باب مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرِكَ ثُمَّ أَسْلَمَ
٣٣٢ ٢٥ - باب أَجْرِ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرُ مُفْسِدٍ
٣٣٥ ٢٦ - باب أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ أَوْ أَطْعَمَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرُ مُفْسِدَةٍ
٣٤٣ ٢٧ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : «فَمَمَّا مَنْ أَعْطَنِي وَلَقَنِي ⑥ وَصَدَقَ بِالْحَسْنَةِ ① فَسَيِّرُهُ لِيُسْرَى ⑦ وَمَمَّا مَنْ بَيْلَ وَأَسْتَغْنَى ⑧ وَكَدَّ بِالْحَسْنَةِ ① سَيِّرُهُ مَعَ الْعَسْرَى ④»
٣٤٨ ٢٨ - باب مَثَلِ الْمُنَصَّدِقِ وَالْبَخِيلِ
٣٥٥ ٢٩ - باب صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالْتَّجَارَةِ
٣٥٧ ٣٠ - باب عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةُ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلِيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ

٣٦٣ ٣١ - باب قَدْرُكَمْ يُعْطَى مِنَ الرَّكَأَةِ وَالصَّدَقَةِ، وَمَنْ أَعْطَى شَاءَ
٣٦٨ ٣٢ - باب زَكَأَةِ الْوَرِقِ
٣٧٣ ٣٣ - باب الْعَرْضِ فِي الزَّكَأَةِ
٣٨٣ ٣٤ - باب لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ
٣٨٧ ٣٥ - باب مَا كَانَ مِنْ خَلِيلَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَرَاجِعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوَيْةِ
٣٩١ ٣٦ - باب زَكَأَةِ الْإِبْلِ
٣٩٤ ٣٧ - باب مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ
٣٩٩ ٣٨ - باب زَكَأَةِ الْغَنَمِ
٤١٣ ٣٩ - باب لَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ
٤١٦ ٤٠ - باب أَخْدِ الْعَنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ
٤١٩ ٤١ - باب لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ
٤٢٢ ٤٢ - باب لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ
٤٢٦ ٤٣ - باب زَكَأَةِ الْبَقَرِ
٤٣٣ ٤٤ - باب الزَّكَأَةِ عَلَى الْأَقْارِبِ
٤٤٤ ٤٥ - باب لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ
٤٤٧ ٤٦ - باب لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ
٤٤٩ ٤٧ - باب الصَّدَقَةِ عَلَى الْيَتَامَى
٤٥٦ ٤٨ - باب الزَّكَأَةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجَرِ
٤٦٦ ٤٩ - باب : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : «وَفِي الرِّقَابِ وَالْأَغْنِيَّةِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ»

٤٨٠	٥٠ - باب الاستئعاف عن المسألة
٤٩٢	٥١ - باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس
٤٩٧	٥٢ - باب من سأله الناس تكثراً
٥٠٥	٥٣ - باب قول الله تعالى: «لَا يَعْلَمُ النَّاسَ إِلَّا حَاكَاهُ» وكم الغنى
٥٢٥	٥٤ - باب خُرُصِ التَّمْرِ
٥٤١	٥٥ - باب العُشْرِ فيما يُسقى من ماء السماء، وبِالماء الْجَارِي
٥٥٠	٥٦ - باب لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةَ أَوْسُتٍ صَدَقَةً
٥٥٤	٥٧ - باب أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، وَهَلْ يُتْرُكُ الصَّبَيُّ فَيَمْسُ تَمْرَ الصَّدَقَةِ
٥٥٩	٥٨ - باب من باع ثِمَارَهُ أو نَخْلَهُ أو أَرْضَهُ أو زَرْعَهُ، وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ العُشْرُ أوِ الصَّدَقَةُ، فَأَدَى الرِّكَاهَ مِنْ غَيْرِهِ، أوْ باع ثِمَارَهُ وَلَمْ تَحِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ
٥٦٤	٥٩ - باب هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ غَيْرُهُ
٥٧١	٦٠ - باب مَا يُذْكَرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ
٥٧٦	٦١ - باب الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ
٥٨١	* فهرس الكتب والأبواب

